جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

التقديم والتأخير
بين سيبويه و عبدالقاهر
دراسة بلاغية تحليلية وموازنة

الدكتور
إسماعيل محمد الأنور محمد إسماعيل
مدرس البلاغة والنقد فى كلية اللغة العربية بجرجا

العدد السابع عشر
للعام ١٤٣٤هـ / ٢٠١٣م
الجزء الخامس
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠١٣م
الترقيم الدولى ISSN 2356-9050

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدِّمة

أحمدُك اللهم حمداً يليق بجلالك ، وأُصلِّى وأسُـلِّم علـى أفضـل خلقـك (محمد) ﷺ . (وبعد)

فَمِمَّا لاشك فيه أنَّ أسلوب (التقديم والتأخير) من الأساليب التى ورد ذكرها بكثرة كاثرة فى كتاب الله ﷻ وفى ديوان العرب شعراً ونثراً، وكان هذا الأسـلوب مناط إعجاب – وما يزال – لدى البلاغيين، والنحاة واللغويين، وكـذلك النُّقَّـاد، ولذلك أولى هؤلاء – وفى المقدِّمة منهم أئمَّتهم – الأسلوب المذكور، عنايةً فائقةً؛ لأهمِّيَّته فى الكلام، ولِدقَّته، ولغموضه، ولأنَّ التَّعمُّق فيه، والوصول إلى أسراره، ولطائفه التى ينطوى عليها يعنى الوقوف على وادٍ من أودية البلاغة ، وكنز مـن كنوز البيان .

ومن ثَمَّ فقد عدَّ الإمام (عبدالقاهر الجرجانى) هذا الأسـلوب دقيقـة مـن دقائق النظم ، ومفردة من مفرداته، وعقد له فصلاً خاصَّـاً فـى دلائلـه، ونـوَّه بشأنه، ونعته بأنه: " بابُ كثيرُ الفوائد، جَمُّ المحاسن، واسـع التَّصَـرُّف، بعيـد الغاية، لا يزال يفترُّ لك عن بديعه ، ويُفضى بك إلى لطيفه ، ولا تزال ترى شعراً يروقُك مسمعُهُ ، ويلطف لديك موقعه ، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطُف عندك، أنْ قـدِّم فيه شىءٌ ، وحُوِّل اللفظ عن مكان إلى مكان " (١) .

على أنَّ الإمام بوصفه هذا للأسلوب المذكور لم يبدأ من فراغ ، وإنَّما كان قد أفاد من جهود سابقيه من أئمة النحو ، واللغة ، والأدب ، والنَّقد ، والبلاغـة والإعجاز(٢)، وفى طليعة هؤلاء (سيبويه) (ت ١٨٠ هـ) الذى أشـار إليـه الإمام فى (دلائل الإعجاز) مرَّات بقوله (صاحب الكتاب) ذلك فى باب (التقديم) وغيره، على نحو ما سنرى – إن شاء الله – فى هذا البحث .

---

(١) دلائل الإعجاز – تحقيق / محمود محمد شاكر صـ ١٠٦ – نشر / مكتبة الخانجى بالقاهرة – غير مؤرخة .

(٢) سيتبيَّن لنا ذلك فى ثنايا هذا البحث إنْ شاء الله تعالى .

فـ(سيبويه) هو أوَّل من أشار إلى القضية المذكورة وطرق بابها فى (الكتاب) الذى حوى كثيراً من المسائل البلاغية ، وكان من الرُّوَّاد الذين أسهموا بنصيب وافر فى تأسيس علم البلاغة ، ومن الأئمَّة العظام الذين كان تأثيرهم ضارباً بجذوره فى عقل الإمام ، حيث إنَّ مؤلَّفه كان أوَّل أثر نحوى يُعنى بالتنبيه " على مقاصد العرب ، وأنحاء تصرُّفاتها فى ألفاظها ومعانيها ، ولم يُقتصر فيه على بيان أنَّ الفاعل مرفوع ، والمفعول منصوب ، ونحو ذلك ، بل هو يبيِّن فى كُلِّ باب ما يليق به ، حتى إنَّه احتوى على علم المعانى والبيان ، ووجوه تصرُّفات الألفاظ والمعانى " (١) .

وبالتأمُّل الدقيق فيما ورد على لسان (الإمام عبد القاهر) فى صدر حديثه عن (التقديم والتأخير) ندرك تمام الإدراك أنَّ فكرة تسطيره للفصل الخاص بالأسلوب المذكور إنَّما كانت فى الأساس قائمة على كونها ردَّ فِعْل لفكرة طرحها (سيبويه) فى كتابه ، والتى ذهب فيها إلى " أنَّهم إنما يُقدِّمون الذى بيانُه أهمُّ لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يُهِمَّانِهم ويعنيانهم " (٢) ، وذلك من غير أن يُبيِّن سِرَّ العناية بهذا دون ذاك ، أو يكشف لنا عن الوجه الذى كان من أجله أحدُهما أهمَّ من الآخر .

حيث إنَّه لمَّا جاء (الإمام عبد القاهر) ، وقد قرأ ما قرأ فى الكتاب لـ(سيبويه) ، ووقعت عيناه على الفكرة المذكورة كان هذا الوقوع بمثابة ضوء رقيق جداً لفت نظر الإمام ، فأراد أن يرُدَّ على تلك الفِكرة ، وعلى غيرها من الرُّؤى والأفكار التى صدَرت من (سيبويه) وأمثاله ممن لم يف مسائل التُّراث البلاغى حقَّها ، وعقد الإمام العزم على أن يُعير بلاغة (التقديم والتأخير) – وبالطبع غيره من المسائل البلاغية الأخرى – كبير اهتمام معتمداً على مجموعة

---

(١) الموافقات فى أصول الشريعة لأبى اسحاق الشاطبى شرح وتحقيق / فضيلة الشيخ عبد الله دراز جـ ٤ صـ ٤٨٥ – نشر / دار المعرفة – بيروت – لبنان ط، / أولى ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م .

(٢) الكتاب لـ (سيبويه) تحقيق وشرح / عبد السلام محمد هارون جـ ١ صـ ٣٤ – نشر / مكتبة الخانجى بالقاهرة طـ ثالثة ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .

من الأسس العلمية التى وضعها لنفسه ، وأن يذكر كُلَّ ما يجول بخاطره ، وما يعنُّ له من أمور تتعلق بالأسلوب المذكور وغيره .

ومِمَّا يدُلُّ على ما قُلْتُ من أنَّ صنيع الإمام هذا إنما كان ردَّ فعل لمقولة (سيبويه) السابقة التى تختصر دلالة التقديم فى أنَّه يُقال فى كُلِّ شىءٍ قُدِّم: أنه قُدِّم للعناية والاهتمام – أقول : مما يدُلُّ على ذلك – قول الإمام: " واعلم أنَّا لم نجدهم اعتمدوا فيه [1] شيئاً يجرى مجرى الأصل غير العناية والاهتمام ، قال صاحب الكتاب وهو يذكر الفاعل والمفعول : (كأنَّهم يُقدِّمون الذى بيانه أهمُّ لهم، وببيانه أعنى، وإنْ كانا جميعاً يُهمَّانِهم، ويعنيانهم)، ولم يذكر مثالاً لذلك"[2].

وواضح من كلام الإمام هذا : أنَّه يشى بأنَّ الصَّواب قَدْ نَدَّ عن (سيبويه) حينما ذهب إلى أنَّ التقديم مقصور على العناية والاهتمام بشأن المُقدَّم ، مِمَّا حدا بالإمام أن يقوم بتسطير بحثه عن الأسلوب المذكور .

ذلك فضلاً عن أنَّ هُناك مواقف أخرى لـ (سيبويه) ، ولغيره ، منها ما قَبِلَهُ الإمام وأفاد منه أيَّما إفادة ، وزاده شرحاً وتعليقاً وتذييلاً ، ومنها ما رفضه الإمام وردَّه ذاكراً حُجَجه وبراهينه على نحو ما سيتضح لنا فى هذا البحث ، مِما يدُلُّ على أنَّ الإمام وقف على كتاب (سيبويه) وأفاد من دراساته .

أضف إلى ذلك أنَّ بعض البلاغيين المتأخِّرين مِمَّن كان لهم جهد بارز فى التنقيب عن معلوماتهم من (الكتاب) لـ (سيبويه) كانوا فى بحثهم ، ولاسيَّما عن (التقديم والتأخير) يستقون معلوماتهم من الكتاب المذكور .

وهذا يعنى أن (الكتاب) لـ (سيبويه) أصلٌ من أهم الأصول التى استفاد منها البلاغيون ، وعلى رأسهم إمامهم عبدُ القاهر الجرجانى .

لهذا كُلِّه ، وانطلاقاً من أعمال العالميْن الجليلين (سيبويه)، و(عبدالقاهر) فيما ذكراه عن (التقديم والتأخير) رغَّبَتْ إلىَّ نفسى فى الميل إلى التُّراث أمتح من معينه ، وأستقى من نبعه ، وفى أن يمتشق قلمى فيما تناوله العالمان

---

(١) أى فى التقديم .
(٢) دلائل الإعجاز صـ ١٠٧ .

العظيمان من قضايا تتعلَّق بالأسلوب المذكور ؛ لإماطة اللثام عن جهودهما فى تلك القضايا ؛ تطلُّعاً إلى الوقوف على وجهة نظر كُلٍّ ، من خلال قدح زند الفكر فيما سطَّراه ، مُنصِّباً نفسي للحكم بالفصل والموازنة بينهما ، واضعاً الأمور فى نصابها ، ذلك بعد كشف النقاب عن بعض اللطائف والأسرار التى ينطوى عليها التقديم والتأخير عندهما ، ومنه إلى وضع اليد على مدى صِحَّة وعى الإمام وتدقيقه فيما ذهب إليه (سيبويه) من عرض لقضايا تتعلَّق بالتقديم والتأخير.

فكانت تلك الدراسة محاولة للكشف عن جزء يسير من قيمة تراثنا الخالد فى مصدريْن من مصادره الأساسية ، التى كان لها أكبر الأثر على التأليف البلاغى، وإبراز استمراريَّته ، وإيماناً منِّى بأنَّ العودة إلى التراث والنَّظر فيه بصبر وإخلاص جزء من تنمية أذواقنا ، ومنه إلى فهم النصوص وتذوُّقِها ، ذلك فضلاً عن أنَّ الدراسة المذكورة لها دوْرٌ فعَّال فى استبطان بعض المعانى التى هى محلُّ أخذٍ وردٍّ .

كان ذلك بعض ما حفزنى إلى دراسة (التقديم والتأخير) عند الرَّجليْن ، ولكى أَصِلَ إلى مبُتغاى فيما ذكرتُ آثرت أن تكون تلك الدِّراسة بعنوان :

(التقديم والتأخير بين " سيبويه " و " عبد القاهر ")
" دراسة بلاغية تحليلية وموازنة "

مع ملاحظة أنَّه مما يزيد من قيمة هذا الموضوع هو : خُلُوُّ مكتبة الدراسات البلاغية من مثل هذه الدراسة – على حسب علمى – حيث إننى لم أعرف أحداً سبقنى إلى هذا البحث بدراسة مستقلَّة ، وإن كانت هُناك بعض الرَّشفات المتعلِّقة به والمتناثرة هُنا وهُناك .

هذا ، ولمَّا كانت تلك الدِّراسة تعتمد أساساً على الموازنة بين فكريْن ، تمييزاً بيْن سماتهما بعد درس وتمحيص لآثار كُلٍّ من السابق واللاحق ، وتجليتها، فقد اقتضانى هذا أن أنظم البحث فى ثلاثة مباحث تسبقها مُقدّمة ، وتتبعها خاتمة ، وفهارس للمصادر والمراجع ، وأخرى للموضوعات المتعلِّقة بالبحث .

أمَّا المُقدِّمة : فتناولت فيها أهمية الموضوع وأسباب اختيارى له .

وأمَّا المبحث الأول : فعنوانه : (التقديم والتأخير فى تراث " سيبويه " عرض وتحليل) .

وقد عرضت فى هذا المبحث لأغراض التقديم وصوره عند " سيبويه " وقُمت بدراستها عارضاً لها ومُحلِّلاً ، مُجلِّياً مدى انتفاع البلاغيين بالآثار التى خلَّفها " سيبويه " عن الأسلوب المذكور ، مُمهِّداً لما عرضتُ بتوطئةٍ ألقيت فيها الضوء على أهمِّية (الكتاب)، باعتباره مصدراً هامَّاً من مصادر البحث البلاغى ، موضِّحاً ذلك بالدليل والبرهان .

أمَّا المبحث الثانى : فهو بعنوان : (التقديم والتأخير عند " الإمام عبد القاهر الجرجانى " عرض وتحليل) .

وفى هذا المبحث أبنت عمَّا عَرَضَ له الإمام من قضايا تتعلَّق بالتقديم والتأخير كاشفاً عن جوانبها كما تصوَّرها الإمام نفسه ، دارساً لتلك القضايا دراسة فنِّية تحليلية ، مشيراً إلى أنَّ الإمام قام بمعالجتها معالجة تنم عن سعة معرفته ورهافة حِسِّه ، وذوقه ، وبراعة حذقه لفنون التعبير العربى ، وأنَّه طوَّف حول الأسلوب المذكور بآفاق كثيرة لم يهتد إليها من قَبْله ، واضعاً خصائص ومميِّزات للتقديم لم نعهدها عند سابقيه ، ومن ثم كان الإمام أمثل منهم فى طريقة عرضه للتقديم والتأخير ، وتناوله له .

والمبحث الثالث : كان بعنوان : (موازنة بيْن العالميْن الجليلين) .

وقد جاء هذا المبحث مُتمِّماً لصورة البحث ، حيث قام هذا المبحث بالكشف عن جهود كُلٍّ من الرَّجلين بالمقارنة بينهما ، مُجلِّياً أنَّ هُناك تفاوتاً وتبايناً بين نظرة كُلٍّ إلى (التقديم والتأخير)، من حيث الغرض من هذا الأسلوب، ومنهج كُلٍّ من العالميْن ، وطريقته فى التناول ، والشَّرح والمُعالجة ، ومشيراً كذلك إلى بعض أوجه التشابه فيما بينهما ، وذلك فى ضوء ما ذُكِر فى المبحثين السابقين .

وختمت هذا البحث بخاتمة سَجَّلت فيها خُلاصة البحث وأهم نتائجه .

وبالطبع تأتى بعد ذلك الفهارس الفنِّية الخاصة بمصادر البحث ومراجعة متبوعة بفهرس للموضوعات .

ومن الجدير بالتسجيل فى هذا المقام هو : أننى حينما بدأت العمل فى هذا البحث لم أكن أتوقَّع أنه سيتسع علىَّ بهذه الصورة التى جاء عليها ، ولكن ظروف البحث وطبيعته اقتضت أن يأتى فى حلقات متَّصلة اتصالاً يُسلِّمُ كُلَّ حلقة منها إلى التى تليها مما تطلَّب أن تحثُ فى تلك الحلقات الخُطى ، وتغزُ السيْرُ ، إذ إنَّ كُلَّ حلقة تستلزم التى بعدها ، واللاحقة تتوقف على السابقة ، وهكذا ، ولذلك اتسعت دائرة البحث ، مما دفعنى إلى مزيد من العمل والجدِّية فى هذا البحث ، حتى خرج بهذه الصَّورة التى أرجو أن لا أكون قد أسهبتُ فيها بما يُمِلُّ ، أو لا أكون قد قصَّرْتُ وأوجزْت بما يُخِلُّ .

وبعد

فإنى أحمدُ الله ﷻ على ما وفَّق وأعان ، فهو وحده يشهد أننى لم آل جهداً، ولم أدَّخر وسعاً فى إخراج هذا العمل المتواضع على هذا النحو الذى جاء عليه فى صورته هذه ، كما أننى لا أستطيع الادِّعاء بأنَّ الموضوع قد استوعب كُلَّ عناصره ، واستوفى كُلَّ شىءٍ يخصُّه ، فهذا ادِّعاء لا يتَّفق مع الرُّوح العلمية ، إذ إنَّ الكمال لله ﷻ وحده ، وإنما أستطيع أنْ أقول : إننى بذلت جهداً مُخلصاً ، فإنْ كان التوفيق قد حالفنى فذلك فضل من الله ومِنَّة ، ، وإنْ كانت الأخرى فمن نفسى ، وحسبى أننى أخلصت النِّيَّة ، وبذلْت قُصارى جهدى . والله أسأل أن يجعلَ عملى هذا خالصاً لوجهه الكريم .

كما أسأله – سبحانه – أن يوفِّقنا دائماً لخدمة لغة القرآن الكريم ، وأن يهدينا سواء السبيل ، وأن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ، إنه نعم المولى ونعم النصير .

(ربَّنا عليك توكّلْنا وإليك أنبنا وإليك المصير)

دكتور / إسماعيل محمد الأنور محمد إسماعيل
المدرس بقسم البلاغة والنقد فى كلية اللغة العربية
بجرجا

المبحث الأول
التقديم والتأخير فى تراث " سيبويه "
(عرض وتحليل)

توطئة :

قبل الولوج في الحديث عن (التقديم والتأخير) – عند سيبويه – لا أجد بُدَّاَ من طرح بعض الأمور المُتعلِّقة بمنهج هذا العَلَم العظيم في كتابه فأقول :

مما لا شك فيه أن (كتاب) (سيبويه) ت١٨٠هـ) أوّل أثر نحوى، بلغ فيه صاحبه مبلغ الأئمة في فقه أسرار العربية وأساليبها ، إذ إنَّه ليس كتاباً خالصاً لعلم النحو المعروف لدينا بأنَّه : " علم بأصول يُعرَف بها أحوال أواخر الكلمات إعراباً وبناءً " [١] فحسب ، وإنما يعنى فى ذلك الكتاب أيضاً ، بالوقوف على السبيل الذى سلكته العرب فى التعبير عن أغراضها ومقاصدها ، حيث إنَّ النحو من وجهة نظر (سيبويه) – وأضرابه من المتقدمين [٢] – كان عبارة عن وسيلة لفهم كلام العرب، وعدم اللَّحن فيه ، والتأليف على سمته [٣] .

ولا غرابة فى ذلك ، فكل من له أدنى بصيرة بالبيان العربى . إذا تصفَّح فى الكتاب المذكور ، وتأمَّل فيما يقرأ ، يلحظ أن (سيبويه) لم يكن اهتمامه قاصراً على الشكل ، وفقط ، بل كان يتجاوز ذلك إلى الاهتمام بالمعنى ، حيث كان

---

(١) مجيب الندا إلى شرح قطر الندا للفاكهى (ضمن (حاشية على شرح الفاكهى لقطر الندى) لـ (يس بن زين الدين الحمصى الشافعى) صـ ٩ – ط / مصطفى البابى الحلبى – ثانية ١٣٩٠ هـ – ١٩٧١ م .

(٢) أعنى : الخليل ، والفراء ، والأخفش ، وأبى على الفارسى ، وابن جنى ، وأبى سعيد السيرافى ، وعبد القاهر الجرجانى ، وغيرهم ، ممن كان النحو في عُرفهم ، يُعنى بفحص العلاقات بين الأبنية والتراكيب ، فضلاً عن القواعد الخاصة بضبط أواخر الكلمات التى تتألف منها الجملة أو الجمل – ينظر : تاريخ علوم البلاغة والتعريف برجالها للشيخ / أحمد مصطفى المراغى صـ ٤٤: ٥٧– ط / مصطفى البابى الحلبى – أولى١٣٩٦هـ–١٩٥٠م.

(٣) ينظر : الموافقات فى أصول الشريعة لأبى اسحاق الشاطبى – جـ ٤ صـ ٤٨٥ –وتاريخ علوم البلاغة صـ ١٠ ، ٤٤ ، والموجز فى تاريخ البلاغة للدكتور / مازن مبارك صـ ، ٥٠ ، ٥١ – نشر / دار الفكر – بيروت – لبنان ط/ ثانية – ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م .

" يذكر فى أثناء الكلام على بعض قواعد الإعراب شيئاً من أسرار التراكيب " [١] ، ويضع يده على " وجه الدِّقة فى استعمالها " [٢] .

والسِّرُّ فى ذلك – على ما يبدو – هو : أنَّ (سيبويه) ، ومَن معه من النحاة واللغويين فى عصره كان من أهدافهم فى تأليف النَّحو " شيئان :

١- تأليف الجمل ، وبيان ما يجب أن تكون عليه الجملة وحدها ، أو الجملة مع الجمل التى تؤدى الأغراض التى تختلج فى صدور المتكلِّمين .

٢- ضبط أواخر الكلمات التى تتألف منها تلك الجملة أو الجمل " [٣] .

وليس هذا بدعاً من القول ، فقد دلَّنا على كُلِّ ما ذكرتُ (أبو سعيد السيرافى – ت٣٨٦هـ) صراحةً حينما كان فى مناظرة بينه ، وبين أحد نظرائه ، دافع فيها (السيرافى) عن النحو العربى ، وكانت تلك المناظرة فى مجلس الوزير أبى الفتح (الفضل بن جعفر بن الفُرات) كما نصَّ على ذلك صاحب (معجم الأدباء) ، الذى نقل تلك المناظرة بتمامها ، وكان مِمَّا رواه فى ذلك :-

" قال (أبو سعيد السيرافى) فى تضاعيف كلامه أثناء مناظرة جَرَت بين (مَتَّى بن يونس القِنائى) الفيلسوف ، وبين (أبى سعيد السيرافى) – رحمه الله . . . فقال أبو سعيد : معانى النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته ، وبين وضع الحروف فى مواضعها المقتضية لها ، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير ، وتوخى الصواب فى ذلك ، وتجنب الخطأ فى ذلك ، وإنْ زاغ شىء عن النحو ، فإنَّه لا يخلو من أن يكون سائغاً بالاستعمال النادر ، والتأويل البعيد ، أو مردوداً ؛ لخروجه عن عادة القوم الجارية على فطرتهم . . . وإذا قال لك آخر : كن نحويّاً لغويّاً فصيحاً ، فإنَّما يُريد : افهم عن نفسك ما تقول ، ثم رُم [٤] أن يفهم عنك غيرك ، وقدِّر اللفظ على المعنى ، فلا ينقص عنه ، هذا إذا كنت فى

---

(١) تاريخ علوم البلاغة صـ ١٠ .
(٢) السابق .
(٣) تاريخ علوم البلاغة صـ ٤٤ .
(٤) رُم : احرص – ينظر : لسان العرب جـ ٥ – صـ ٥٥– روم – ط / دار إحياء التراث العربى – بيروت – لبنان – ط / أولى ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥ م .

تحقيق شيء على ما هو به ، فأمَّا إذا حاولت فرش المعنى ، وبسط المراد فاجْـلُ اللفظ بالرَّوادف الموضِّحة ، والأشباه المُقرِّبة ، والاستعارات المُمتعـة ، وسـدِّد المعانى بالبلاغة ، أعنى لوح عنها شيئاً ، حتـى لا تُصـاب إلاَّ بالبحـث عنهـا والشوق إليها ، لأنَّ المطلوب إذا ظُفِر به على هذا الوجه ، عَزَّ وحـلا ، وكـرُم وعلا ، واشرح منها شيئاً ، حتى لا يمكن أنْ يُمترى فيه ، أو يُتعب فى فهمه ، أو يُنزح عنه ؛ لاغتماضه ، فبهذا المعنى يكون جامعاً لحقائق الأشـياء ، ولأشـباه الحقائق " [1] .

ومن خلال ما سبق يتبيَّن لنا معنى النحو وغايته فى عُرف القُـدماء ، إذ إنَّ تفكيرهم النحوى كان يجمع بين البحث عن وجوه الإعـراب والبنـاء وضـبط أواخر الكلمات من ناحية ، وبين الكشف عن مواطن الكلم ، ووضعها فى الموضع اللائق بها فى السياق الواردة فيه ، ذلك بالإضافة إلى الكشـف عـن خصـائص التراكيب ، وبيان أسرارها ودقائقها ،من خلال الطرق الدَّالة من ناحية أُخرى.

وهذا يعنى أنَّ النُّحاة المُتقدِّمين كان لهم باع طويل فـى البحـث " عمَّـا يتعلَّق بتأليف الكلام ونظمه ، وبيان صور من الأساليب العربية يجمـل بدارسـى كلام العرب أن يتأملوها ، ويتأسَّوا بها فى صوغ أساليبهم " [2] ، مِمَّا حدا بالإمام عبد القاهر أن يبنى على هذا الأصل ، ويقول فى معنى النظم مبيناً الغرض منه :

" واعلم أن ليس (النَّظم) إلاَّ أنْ تضع كلامك الوضع الذى يقتضيه (علم النحو) ، وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التى نُهِجت ، فـلا تزيـغ عنها وتحفظ الرُّسوم التى رُسِمَتْ لك فلا تُخِلُّ بشيءٍ منها ، وذلك أنَّا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أنْ يُنظر فى وجوه كُلِّ باب وفروقه فينظر فى (الخبـر) إلى الوجوه التى تراها فى قولك (زيدٌ منطلق) ، و(زيدٌ ينطلق) ، و (ينطلـق زيد) و(منطلق زيد) . . . وفى (الشرط والجزاء) . . . وفى (الحال) . . . فيعرف لكل من ذلك موضعه ، ويجىء به حيث ينبغى له ، ويُنظر فى (الحروف)

---

(١) معجم الأدباء لياقوت الحموى جـ ٢ صـ ٥٢٧ : ٥٣٩ – ط / دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ١٤١١ هـ – ١٩٩١ م .
(٢) تاريخ علوم البلاغة صـ ٥٠ .

التى تشترك فى معنى ، ثم ينفرد كُلٌّ واحدٍ منها بخصوصية فى ذلك المعنى فيضع كُلاً من ذلك فى خاصِّ معناه . . . ويُنظر فى (لجمل) التى تُسرَدُ فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل ، ثم يعرف فيما حقُّه الوصل ، موضع (الـواو) من موضع (الفاء) وموضع (الفاء) من موضع (ثم) . . . ويتصـرَّف فـى التَّعريف، والتنكير، والتقديم ، والتأخير فى الكلام كُلِّه، وفى الحـذف، والتكـرار، والإضمار ، والإظهار فيصيب بكُلٍّ من ذلك مكانه ، ويستعمله على الصِّحة وعلى ما ينبغى له ، هذا هو السبيل ، فلستُ بواجدٍ شيئاً يرجع صوابه إنْ كان صواباً ، وخطؤه إنْ كان خطأً ، إلى (النظم) ، ويدخل تحت هذا الاسم ، إلاَّ وهو معنىً من معانى النحو قد أُصيب به موضعه ، ووضع فى حقِّه ، أو عومِـل بخـلاف هـذه المعاملة ، فأزيل عن موضعه ، واستُعمِل فى غير ما ينبغى له ، فلا ترى كلاماً قد وُصِف بصحَّةِ نظم أو فساده ، أو وصف بمزيَّةٍ وفضل فيه ، إلاَّ وأنت تجد مرجع تلك الصِّحَّة ، وذلك الفساد ، وتلك المزية ، وذلك الفضـل إلـى معـانى النحـو وأحكامه ، ووجدته " يدخل فى أصل من أصوله ويتَّصل بباب من أبوابه " [1] .

وما ذكره الإمام هنا فى معنى النظم ، هو المراد بمعنى النحو فى عُـرْف المتقدِّمين من النحَّاة – على نحو ما مرَّ بيانه – وعلى رأسهم إمامهم (سيبويه) صاحب (الكتاب) الذائع الصيت الذى أسهم فيه بدور بارز فـى إرسـاء قواعـد البلاغة المتعلِّقة بمعانى النحو، فقد كان له نصيب وافر فى دراسة الكلام وتحليله، تلك الدراسة ، وهذا التحليل الذى كان به الكثير من الإشارات الدَّالة على الكثـرة الكاثرة من المسائل البلاغية ، ذلك من خلال الوقوف عند الجملة أو الجمل " وما يحدث فيها ، من تقديم وتأخير ، أو حذف وذكر ، أو فصل ووصل" [2] ، وقصر ، وتعريف وتنكير ، واستفهام ، وما إلى ذلك من الآثار المتنـاثرة فـى تضـاعيف كتابه، والتى لها صِلَة بالبحوث البلاغية ، والتى كانت تأتى عرضاً – أثناء تناول (سيبويه) للقضايا اللغوية والنحوية – دون منهج علميٍّ منظم ، ولا يغضُّ ذلـك

---

(١) دلائل الإعجاز صـ ٨١ : ٨٣ .

(٢) الأسلوبية والبيان العربى للدكتور / محمد عبد المنعم خفاجى ، وآخرين صـ ٤٤ نشـر / الدار المصرية اللبنانية / أولى ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م .

من قيمة التناول المذكور لتلك المسائل ، إذ إنَّ العصر الذى عاش فيه (سيبويه)، يتناسب ، وطبيعة ذلك المنهج ، باعتباره – أى العصر – باكورة التأليف فى الدراسات العربية ، ولمِّ شتاتها ، ورصد ظواهرها ، واستنباط أصولها ، وتجلية قواعدها ، ومقاييسها فى الاشتقاق والإعراب ، مؤيدِّين كلامهم بما يروون من أشعار القدامى شارحين لها مستنبطين منها أصول اللغة العربية ، من الوجهَتين الاشتقاقية والنحوية ، مع العناية بشرح ما يروون ودرسه وتبين خصائصه التعبيرية ، والأسلوبية ، المُتعلِّقة بالمسائل البيانية ، من طباق ، وجناس ، وتشبيه، وتقديم وتأخير ، وذكر ، وحذف ، وتعريف ، وتنكير ، وخبر واستخبار، وغير ذلك مما ذكره (سيبويه) فى كتابه [1] ، وإنْ كان تناوله لتلك المسائل يختلف عن تناول البلاغيين لها على نحو ما سيتبين لنا أثناء الحديث عن التقديم والتأخير عنده .

ومن ثم كان غياب المنهج المنظم " أمراً طبيعياً ، ومتوقَّعاً فى تلك المرحلة المبكرة من حياة البلاغة العربية ، فالعلوم فى نشأتها لا تتبلور لها مناهج مُحدَّدة ، ولم يكن هذا الأمر مقصوراً على البلاغة وحدها ، بل لقد اتسعت هذه الظاهرة لتشمل كُلَّ العلوم العربية والإسلامية ، بما فى ذلك العلوم التى سبقت البلاغة إلى النشأة " [2] .

<u>هذا ، والظاهرة التى تعنينا هنا هى :</u> أنَّ اتجاه (سيبويه) النحوى لم يكن يقف عند حدود الإعراب الذى هو فرع المعنى – كما يقولون – باعتبار أنَّ ذلك الإعراب يعنى موقع اللفظ من التركيب .

أقول : لم يقف ذلك الاتجاه عند هذا وفقط بل كان يجمع إلى ذلك الإشارة إلى نظم الكلمات فى التركيب ، من خلال دراسته لأساليب الكلام .

---

(١) ينظر : البلاغة تطور وتاريخ للدكتور / شوقى ضيف صـ ٢٨ ط / دار المعارف ١٩٦٥ م، وينظر أيضاً : أضواء على مراحل البحث البلاغى للدكتور / محمد جلال الشيخ محمد الذهبى صـ٣٩، ط/ دار الاتحاد العربى للطباعة والنشر – أولى ١٤١٧ هـ–١٩٩٧م.

(٢) البلاغة العربية (تاريخها – مصادرها – مناهجها) للدكتور / على عشرى زايد صـ ٣٤ – نشر/ مكتبة الشباب ١٩٧٧ م.

ومِمَّا يؤكِّد لنا ذلك: ما ذكره فى كتابه أثناء حديثه عن أقسام الكلام قائلاً:

" (هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة) فمنه مستقيم حسن ، ومُحال ، ومستقيم كذب ، وما هو مُحالٌ كذب ، فأمَّا المستقيم الحسن فقولك : (أتيتك أمس وسآتيك غداً) ، وأمَّا المُحال : فأن تنقُض أوَّل كلامك بآخره ، فتقول : (أتيتك غداً وسآتيك أمس) ، وأمَّا المُستقيم الكذب ، فقولك : (حَمَلْتُ الجبل ، وشربت ماء البحر ونحوه) ، وأمَّا المستقيم القبيح : فأن تضع اللفظ فى غير موضعه ، نحو قولك : (قد زيداً رأيت) ، (وكى زيدٌ يأتيك) ، وأشباه ذلك " (١) .

وما نستنتجه من كلام (سيبويه) هذا ، هو اهتمامه بنظم الكلام ، من خلال وضع بعض الأسس العامة لتنسيق الكلام ، وتركيبه ، وتأليف الجمل ، وصوغ عباراتها ، والقدرة على التفريق بين أنماط تلك الجمل ، وتحديد مواطن كلمها " حتى لا يتسرَّبُ الخطأ ، فيكون كلام فى موضع كلام ، وهل البلاغة إلاَّ أن تضع اللفظ اللائق به ، وأن تُناسب بين المعنى والعبارة التى تُنشئها له " (٢) ، وكُلُّ ذلك بلوره الإمام عبد القاهر الجرجانى بنظرية النظم الذى استقى بعض خصائصها من النحاة الأوائل وعلى رأسهم (سيبويه) ، تلك النظرية التى يعنى بها " توخى معا ، ووضع الألفاظ فى موضعها الصحيح ، فإن لم نُراع ذلك فسد النظم ، وخرج عن كلام الناس ، فَكُلُّ خلل يُصيب العبارة فى تنسيقها ، أو المعنى فى استقامته ، كان ذلك داعية لنقصانه ، حين نزنه بميزان البلاغة " (٣) .

ومن أبرز الشواهد الدالة – كذلك – على بصر (سيبويه) بخصائص الأساليب ، وبما تحويه من أسرار ولطائف ، قول (سيبويه) : " هذا باب

---

(١) الكتاب (كتاب سيبويه) تحقيق وشرح / عبد السلام محمد هارون جـ ١ صـ ٢٥ ، ٢٦ – نشر / مكتبة الخانجى بالقاهرة – طـ / الثالثة ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .

(٢) المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل ، للدكتور / عبد العزيز عبده أبو عبد الله جـ ١ صـ ٣٦٦ نشر / منشورات الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع – طرابلس – ليبيا .

(٣) ينظر : دلائل الإعجاز ص ٨١ – ٨٣ ، والبلاغة بين عهدين للدكتور / محمد نايل صـ ٩٨ ، ٩٩ – نشر / دار الفكر العربى – بدون تأريخ ، وينظر : أثر النحاة فى البحث البلاغى للدكتور / عبد القادر حسين صـ ١١١ ، ١١٢ – نشر / دار غريب للطباعة – القاهرة ١٩٩٨ م .

استعمال الفعل فى اللفظ لا فى المعنى ، لاتساعهم فى الكلام والإيجاز والاختصار . . . ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى جدُّه : { واسْـأَلِ القَرْيَـةَ الَتِي كُنَّا فِيهَا والْعِيرَ الَتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا } (١) .

إنَّما يُريد : أهل القرية(٢) ، فاختصر ، وَعَمَلَ الفِعْلُ فى القرية كما كان عاملاً فى الأهل لو كان ها هنا .

ومثله : { بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ }(٣) ، وإنما المعنى : بل مكركم بالليل والنهار (٤) ، وقال ﷻ : { ولَكِنَّ البِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ }(٥) وإنما هو : ولكنَّ البِرَّ بِرُّ من آمن بالله واليوم الآخر (٦) .

ومثله فى الاتساع : قوله ﷻ : { ومَثَلُ الَذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَذِي يَنْعِقُ بِمَا لا يَسْمَعُ إلاَّ دُعَاءً ونِدَاءً }(٧) فلم يُشَبِّهوا بما يَنْعِقُ ، وإنَّما شَبَّهوا بالمنعوق بـه ، وإنما المعنى : مثَلُكُمُ وَمَثَلُ الذين كفروا كمثَلِ النَّاعِقِ والمنعوق به الذى لا يسمع ، ولكنَّه جاء على سَعَةِ الكلام والإيجاز لعلم المُخاطب بالمعنى (٨) .

---

(١) سورة يوسف من الآية رقم ٨٢ .

(٢) وذلك على سبيل ما عُرف عند البلاغيين فيما بعد باسم (المجاز المرسل) الذى علاقته المحلية من باب تسمية الشئ الحال باسم محلّه ، حيث أُطلق المحلُّ وهو (القرية) وأُريد الحالُّ وهو (أهلها) .

(٣) سورة سبأ من الآية رقم ٣٣ .

(٤) وعلى هذا المعنى يكون فى الآية (مجاز عقلى) علاقته الزمانية على نحو ما هو معروف لدى البلاغيين ، فقد أسند (المكر) إلى كُلٍّ من (الليل والنهار) وكُلٌّ منهما ليس فاعل المكر على الحقيقة ، وإنما هما زمن لوقوع المكر فيهما ، فلهذا كان إسناده إليهما على سبيل التجوُّز فى الإسناد لعلاقة الزمانية .

(٥) سورة البقرة من الآية رقم ١٧٧ .

(٦) وعلى هذا التأويل يكون (سيبويه) قد ألمح إلى أنَّ فى الآية إيجازاً بحذف كلمة (برّ) المضافة لما بعدها (من آمن . . .) و (الإيجاز بالحذف) أسلوب بلاغىٌّ أصبح فيما بعد من المباحث الأساسية فى علم المعانى .

(٧)سورة البقرة من الآية رقم ١٧١ .

(٨) ومثل هذا التحليل الذى ذكره (سيبويه) للآية الكريمة يفهم منه أنَّه عرض لما يُعرف عند البلاغيين باسم (التشبيه المفروق) على سبيل أنَّ المَثَلَ فى النَّص الجليل مضروب لتشبيه الداعى وهو : الرسول ﷺ والكافر بالناعق والمنعوق به ، إذ إنَّ الكفرة بمنزلة الغنم المنعوق بها ، والرسول ﷺ الذى يدعوهم إلى الإيمان بمنزلة الراعى للغنم .

ومِثْلُ ذلك من كلامهم : " بنو فلان يطؤهم الطريق) يُريدُ يطؤهم أهل الطريق[1]... "[2] .

والأمثلة على ذلك أكثر من أن تُحصى ، إذ إنَّ من يتصفح (الكتاب) لـ (سيبويه) يضع يده على الكثرة الكاثرة مِمَّا يتَّصل بالدرس البلاغيِّ اتصالاً وثيقاً، ويدرك أنَّ لـ(سيبويه) يداً طولى فى دراسة الكلام وتحليله، والوقوف عند الجملة وما يحدث فيها من تقديم وتأخير، وحذف ، وذكر ، وتعريف، وتنكير ، وفصل ووصل . . . إلخ ، وأنَّه وقف عند هذه الجوانب كاشفاً عن أسرارها، وقدَّم جهداً

ثم إنَّ قول (سيبويه) : (ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المُخاطب بالمعنى)، فيه إيماء إلى أنَّ فى الكلام حذفين ، وأنَّ التشبيه فى الآية الكريمة مبنيٌّ على الاكتفاء بما ذُكِر فى كُلِّ موضع من طرفى التشبيه عمَّا تُرك فى الموضع الآخر ، والاكتفاء أسلوب بلاغيٌّ آخر يُسميه (البديعيون) بـ (الاحتباك) ، وهو : نوع من أنواع الحذف يُسمَّى بالحذف التقابلى .

يقول الإمام السيوطى (نقلاً عن أحمد بن يوسف الأندلسى فى شرح بديعية الأعمى) : " الاحتباك هو : أن يُحذف من الأول ما ثبت نظيره فى الثانى ، ومن الثانى ما ثبت نظيره فى الأول كقوله تعالى : { ومَثَلُ الذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الذِي يَنْعِقُ . . . الآية } التقدير : (ومثل الأنبياء والكفار كمثل الذى ينعِق والذى يُنعق به) فحُذِف من الأول (الأنبياء) ؛ لدلالة (الذى ينعق) عليه ، ومن الثانى (الذى يُنعَقُ به) ؛ لدلالة (الذين كفروا) عليه)) . شرح عقود الجمان فى علم المعانى والبيان صـ ١٣٣ ، ١٣٤ طـ / مصطفى الحلبى ١٣٥٨ هـ / ١٩٣٩ م ، وينظر أيضاً : حاشية شيخ زادة على تفسير القاضى البيضاوى جـ ١ صـ ٤٧٩، وينظر : ما ذكره بدر الدين الزركشى عن تعريف (الاكتفاء) فى كتابه : البرهان فى علوم القرآن – تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم جـ ٣ صـ ١١٨ طـ / مكتبة دار التراث – غير مؤرخة .

(١) ومن ذلك نستلهم أنَّ (سيبويه) تنبَّه إلى ما فى قولهم (بنو فلان يطؤهم الطريق) من تجوُّز فى الإسناد ، وأدرك بذوقه أنَّ الفعل (يطؤهم) أُسنِد إلى غير ما هو له (الطريق) من باب إسناد الفعل المبنى للفاعل إلى المكان ، إذ إنَّ الطريق لا يطأ ، وإنما الذى يطأ هُمْ أهله ، ولكن لمَّا كان الطريق مكاناً للسيْر صَحَّ إسناد الفعل إليه على سبيل ما اصطلح عليه البلاغيون فيما بعد باسم (المجاز العقلى) لعلاقة (المكانية) ، وذلك للمُبالغة فى شَدَّة ازدحام الطريق ، فيخيَّل للسامع أن الطريق هو الذى يطأ ، وكأنَّ الوطأ تجاوز أقدام السائرين إلى المكان الذى تسير فيه .

(٢) الكتاب لـ (سيبويه) جـ ١ صـ ٢١١ : ٢١٣ .

مشكوراً، وبلاءً موفوراً فى ذلك، مِمَّا يدُلُّ على مدى فقه (سيبويه) "للضوابط التى يقوم عليها البيان وبلاغة الكلام " (١) .

من أجل ذلك كُلِّه نحا دارسى العربية الجادِّين نحو الكتاب المذكور ، مقتفين أثره ، مهتدين بآرائه ، مستفيدين من عِلمه الجم ، وبخاصة سائرَ البلاغيين الذين اعتبروه رافداً غنياً لعلمهم ، ومصدراً هاماً من مصادر بحوثهم ، فهو " ليس كتاباً فى النحو بالمعنى الاصطلاحى فحسب – كما سبق أن ذكرت – إنَّه كتابٌ فى العربية بالمعنى العام – خصائصها وأسرارِها – ومن ثم فقد ضمَّ بين دفَّتيه مسائل ومعارف متفرقةً تتعلق بعلوم العربية ، بعضها يتَّصل بالشِّعر ، وما يجوز فى وزنه وقافيته ، وما لا يجوز ، وبعضه فى أسرار التعبير القرآنى ، وبعضه فى البلاغة ، وبخاصة عِلْمَ المعانى " (٢) فهو إذاً " كتاب يُمكِّنُ من استوعبه من الإمساك بمفاصل العلوم البيانية كُلِّها بما فى ذلك الفقيه " (٣) ، مِمَّا حدا بأساطين الفقه والبيان أن يشيدوا بفضل هذا الأثر العظيم ، ومن بين هؤلاء : (الإمام أبو إسحاق الشاطبى – ت ٧٩٠ هـ) فى كتابه (الموافقات) حيث عقد فصلاً خاصاً بما يلزم المجتهد فى استنباط الأحكام الشرعية من مطالب ، وكان من بين تلك المطالب فقه علم اللغة العربية فِقْهاً جيِّداً ، لتوقف صِحَّةُ الاجتهاد عليه ؛ باعتبار أنَّ الشريعة عربية ، ولا يفهمها حقَّ الفهم إلاَّ مَنْ فهم اللغة العربية حقَّ الفهم ، بحيث يبلغ درجة الغاية فيها ، حتَّى يُميِّز بين صريح الكلام ، وظاهره ومجمله ، وحقيقته ومجازه ، وعامِّه وخاصِّه ، ومُحكمه ومتشابهه ، ومُطلقه

---

(١) المقاييس البلاغية عند الجاحظ فى البيان والتبيين للدكتور / فوزى السيد عبد ربه صـ ١١٥ – ط دار الثقافة للنشر والتوزيع ١٩٨٧م .

(٢) كتاب سيبويه (مادَّته ومنهجه) للدكتور / محمد حسن عبد العزيز صـ ٢٠٥ ط/ دار السلام– أولى ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م .

(٣) عبد القاهر الجرجانى فى قراءات البلاغيين المُحدثين للدكتور / علاء نور الدين صـ ٧٤ – نشر / منشأة المعارف بالإسكندرية ٢٠٠٧ م .

ومقيِّده ، ونَصِّه وفحواه ، ولَحْنه ومفهومه ... الخ [١] ، وأنَّ مثل ذلك لا يتوافر إلاَّ لمن وقف على دقائق الإعراب ومشكلات اللغة [٢] .

أقول : إنَّ الشاطبى وهو بصدد توضيحه لمَا ذُكِر أشاد بفضل (سيبويه)، واعُجب بصنيعه مشيراً إلى أنَّ المجتهد فى الشريعة لابد أن يبلُغ مبلغ الخليل و (سيبويه) فى الاجتهاد فى العربية ، ثم قال تعليقاً على قول (الجرمى) الفقيه :

"... وقد قال الجرمى: أنا منذ ثلاثين سنة أُفتى الناس من كتاب (سيبويه)، وفسَّروا ذلك بعد الاعتراف به، بأنَّه كان صاحب حديث، و(كتاب سيبويه) يُتعلَّمُ منه النَّظر والتفتيش، والمُراد بذلك : أنَّ (سيبويه) وإن تكلَّم فى النحو فقد نبَّه فى كلامه على مقاصد العرب، وأنحاء تصرُّفاتها فى ألفاظها ومعانيها ، ولم يقتصر فيه على بيان أنَّ الفاعل مرفوع والمفعول منصوب ونحو ذلك، بل هو يبيِّن فى كل باب ما يليق به، حتى إنَّهُ احتوى على علم المعانى والبيان، ووجوه تصرُّفات الألفاظ والمعانى، ومن هُنا لك كان الجرمى على ما قال، وهو كلام يُروى عنه فى صدر كتاب (سيبويه) من غير إنكار"[٣].

وأختم هذه التوطئة بشىءٍ مِمَّا ذكره إمام البلاغة (عبدالقاهر الجرجانى) تنويهاً بشأن هذا العلَمِ العظيم (سيبويه) حينما أبدى الأوَّل إعجابه الشديد ببعض عبارات الثانى معتبراً إياه من أصحاب الكتب المبتدأه عظيمة القدر بارعة الأثر .

---

(١) ينظر : الموافقات للشاطبى جـ ٤ صـ ٤٧٩ : ٤٨٧ .

(٢) وهذا يعنى أنَّ علماء (الأصول والفقه) الأوائل كانوا حُجَّة فى اللغة والبيان ، فهم يشاركون علماء العربية – ولاسيَّما البيانيون – من هذه الناحية ، ولذلك كان الإمام الشافعى – وهو من أوائل الأصوليين والفقهاء – له الفضل فى إدخال كثير من القضايا البيانية فى علم (أصول الفقه) حتى أقامه علماً كاملاً حتى يكون عاصماً لذهن الفقيه من الخطأ فى الاستدلال على الأحكام ، ومن ثم كان هذا العَلَمُ العَظيم حُجة فى اللغة والبيان رواية ودراية وأداء ، ومن يقرأ كتابه (الرسالة) يفطن إلى ذلك .

ينظر : الرسالة – تحقيق العلامة / أحمد محمد شاكر صـ ١٣ ، ١٤ (بقلم المحقق – وما ذكره فى مناقب الإمام الشافعى نقلاً عن الإمام الرازى) نشر / مكتبة دار التراث طـ / ثانية ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م ، وينظر أيضاً : دلالة الألفاظ عند الأصوليين للدكتور / محمود توفيق محمد سعد صـ ٥ – مطبعة الأمانة – أولى ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م .

(٣) الموافقات جـ ٤ صـ ٤٨٥ .

يقول الإمام :

" ... ولن نعدم ذلك [1] إذا تأمَّلت كلام البلغاء ، ونظرت فى الرسائل ، ومن أخص شىء بأن يطلب ذلك فيه الكتب المبتدأة الموضوعة فى العلوم المُستخرجة ، فإنا نجد أربابها قد سبقوا فى فصول منها إلى ضرب من اللفظ والنظم أعيا مَنْ بعدهم أن يطلبوا مثله ، أو يجيئوا بشبيه له . . . وذلك ما كان مثل قول (سيبويه) فى أول الكتاب : (وأمَّا الفعل فأمثلةٌ أُخِذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لِما مضى وما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع) لا نعلم أحداً أتى فى معنى هذا الكلام بما يوازيه أو يُدانيه ، أو يقع قريباً منه ، ولا يقع فى الوهم أيضاً أنَّ ذلك يُستطاع ، أفلا ترى أنَّه إنما جاء فى معناه قولهم : والفعل ينقسم بأقسام الزمان ، ماض وحاضر ومستقبل ، وليس بخفى ضعف هذا [2] فى جنبه وقصوره عنه [3] ، ومثله : قولهم : (كأنهم يُقَدِّمون الذى بيانه أهم لهم وهم بشأنه أعنى ، وإن كانا جميعاً يُهمانهم ويعنيانهم) [4] " [5] .

ويعد : فهذه التوطئة كان لابد منها قبل الخوض فى دراسة (التقديم والتأخير) عند (سيبويه) إذ إنَّ هذه التوطئة بمثابة مفتاح للحديث عن أى دراسة لهذا العَلَمِ العظيم ، فقد أبرزت لنا تلك التَّوطئة شخصيته ، وكشفت عَمَّا يتَميَّزُ به فى دراساته لعلم العربية الذى كان – (سيبويه) – أحد أئمَّته ، وأحد روَّاده الأفاضل الذين كان لهم فضل السبق فى استنباط قواعد العلم المذكور ، وتقرير أصوله (لغة، ونحواً ، وبلاغةً) ، ومساهمة فعَّالةً فى إبراز تلك القواعد ، وهذه الأصول، ومن ثمَّ كان (الكتاب) لـ(سيبويه) كتاباً عظيم القدر بارع الأثر .

---

(١) اسم الإشارة هنا راجع إلى بعض العبارات الدقيقة في نظمها وألفاظها، واللطيفة في معانيها، والواردة على لسان بعض الشعراء والحُكماء، والتى أعقبها الإمام عبدالقاهر بكلامه هذا .

(٢) اسم الإشارة هنا عائد إلى قولهم :- (والفعل ينقسم . . .) .

(٣) الضمير هُنا عائد على كلام سيبويه السابق (وأمَّا الفعل . . . إلخ) والذى أورده سيبويه فى الكتاب تحت باب (هذا باب عِلْمْ ما الكلْمُ من العربية) جـ ١ صـ ١٢ .

(٤) الكتاب جـ ١ صـ ٣٤ .

(٥) الرسالة الشافية (ضمن ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن) – تحقيق د / محمد زغلول سلام صـ ١٤٠ ، ١٤١ طـ – دار المعارف – رابعة – بدون تأريخ .

أقول : وبعد هذه التوطئة المُختَتَمةِ بما أورده (الإمام عبدالقاهر) عن (سيبويه) حينما قال فيما يتعلق بـ (التقديم والتأخير) : (كأنَّهم يُقدِّمون الذى بيانه أهمُّ لهم ، وهم بشأنه أعنى . ..) وانطلاقاً من تلك المقولة ، انتقل الآن إلى دراسة (التقديم والتأخير) عند (سيبويه) ، لنكشف بدراستنا له عن أمرين :

الأول : كيف مثَّل (التقديم والتأخير) قدراً ليس باليسير من المسائل التى أثارها (سيبويه)؟، وكيف كانت معالجته لتلك المسائل ؟ وما هو موقف (سيبويه) من الأسلوب المذكور ؟ وما هى مقاييسه لديه ؟.

الأمر الثانى : ما هى دلالات التقديم والتأخير ؟ وما مغزاه وما دوره المحورى فى البلاغة العربية ؟

ولنأخذ الآن فى القصد لبيان الطرح المذكور ، وأسأل الله ﷻ التوفيق والسداد فى القول والعمل ، إنه – سبحانه – ولىُّ ذلك والقادر عليه . . .

* * * * *

أغراض التقديم والتأخير وصوره عند (سيبويه)

أبرزت لنا الصَّفحات السابقة أنَّ (سيبويه) كان له دور بارز فى دراسة (أساليب الكلام) بالإضافة إلى توضيح الجانب النحوى ، من خلال شرحه لبعض قواعد الإعراب ، وأنَّ لـ (سيبويه) باعاً طويلاً ، ونصيباً وافراً فى دراسة تلك الأساليب ، بحيث إننا لو استعرضنا صفحات كتابه لوقفنا على الكثرة الكاثرة من النَّظرات العابرة المتناثرة – بين دفَّتيه – للفتات بارعة تتعلَّق بخصائص التراكيب، وأسرارها ، ذلك من خلال وقوفه عند الجملة أو الجمل ، مبيناً ما يحدث فيها ، من تقديم وتأخير ، أو حذف وذكر ، أو فصل ووصل ... وما إلى ذلك من الآثار المتناثرة فى تضاعيف الكتاب ، والتى لها صلة بالبحوث البلاغية ، وقد سبق عرض الشواهد الدالة على ذلك .

وما يعنينا هنا هو ما يتعلق بأسلوب (التقديم والتأخير) الذى هو مجال البحث ، فأقول :

إنَّ (سيبويه) كان قد اهتمَّ بهذا الأسلوب ، وأشار إليه بكثرة كاثرة فى مواضع متفرقة من كتابه ، فلم يدرسه تحت باب بعينه ، وإنما جاءت دراسته له فى أبواب مُختلفة، ففرَّق مسائله، وكانت دراسته تلك فى شكل ملاحظات جزئية، ونظرات عابرة منثورة أو متناثرة فى بطون كتابه ضمن موضوعات أخرى ليست خاصة بالأسلوب المذكور ، وإن شئت فقل : إنَّ هذه الملاحظات والنظرات كانت تاتى عَرَضاً فى ثنايا كلام (سيبويه) فى أى باب من أبواب النحو أثناء تناوله للقضايا النحوية ، وشرح مسائلها ، وهذا ما يُدركه ويلمسُه كُلُّ باحث حصيف اطلع على ما كتبه (سيبويه) فى كتابه من أوله إلى آخره ، وتأمل مَّا قرأ .

ويدرك كذلك أنَّ (سيبويه) فى عرضه للتقديم والتأخير – وغير ذلك من الأساليب البلاغية الأخرى[1] – لم يكن يتفرَّس ما فيها من أسرار ، وما لها من مزايا، وخصائص بلاغية يقتضيها المقام وتدعو إليها الحال ، من حيث مطابقتها

---

(١) كأساليب الحذف ، والإظهار ، والإضمار ، والفصل والوصل والمجاز بأنواعه ، والأمر والنهى ، والاستفهام، والتعريف والتنكير، وغير ذلك مِمَّا عَرَضَ له (سيبويه) فى كتابه .

لأحوال السامعين[١] كما هو الشأن فى المجال البلاغى – أقول: لم يكن (سيبويه) يفعل ذلك – بقدر ما كان يبحث عن تلك الأساليب على أنها من النحو بحسب ما كان يتصوَّره النحاة فى عصره [٢] ، من حيث دراسة قواعد رصف الجملة وبناء العبارة ، وتحقيق سلامتها ، وصحة التراكيب إعراباً وبناءً ، بمقدار ما يصح به أداء المعنى الأصلى، وشروط تلك الصِّحة التى يترتب على انعدامها فساد التركيب، ومتى يجب التقديم ؟ ومتى يجوز ؟ ومتى يمتنع ؟ [٣] وذلك على اعتبار أنَّ التراكيب عند النحوى سواءٌ فى أداء المعنى المراد ، ولا يعنيه من فرق بينها أكثر مِنْ أنَّ الجمل بعضها اسمى ، وبعضها فعلى ، وأنَّ الاسمية بعضُها جاء خبره

---

(١) ينظر : عالم اللغة عبد القاهر الجرجانى للدكتور / البدراوى زهران صـ ٥٦ طـ / دار المعارف – رابعة ١٩٨٧ م .

(٢) حيث إنَّ النحاة فى ذلك العصر كانوا يُسَمَّوْن بـ (علماء العربية) ، باعتبار أنهم كانوا حُجَّة فى (اللغة والأدب والبيان) ، بالإضافة إلى (علم النحو) الذى نعرفه اليوم ، فهو لم يكن – حينئذ – مستقلاً عن سائر العلوم العربية ، وإنما كان جزءاً منها ، باعتباره عِلماً يؤدى إلى فهم كلام العرب ، وعدم اللحن فيه ، والتأليف على سمته ، وكان ذلك العلم (أى النحو) ، هُوَ لَوْنُ الثقافة المميِّزة لهؤلاء الأعلام فى العصر المذكور، ولذلك نجد (الكتاب) لـ(سيبويه)، ليس كتاب (نحو) فقط ، وإنما هو كتاب فى علوم العربية ، ففيه : اللغة والنصوص، وفيه النحو ، والصرف ، وفيه البلاغة ، والعروض ، وفيه القراءات والتجويد ... الخ ، وهذا يعنى أن (النحوى) كان وصفاً يُطلق على كل مَنْ هو (أديب) يأخذ من كل فن بطرف – ينظر : البيان العربى للدكتور / بدوى طبانه صـ ١٧ نشر / مكتب الأنجلو المصرية – طـ / سادسة ١٣٩٦ هـ – ١٩٧٦ م ، وينظر أيضاً : الموجز فى تاريخ البلاغة صـ ٥٠ ، ٥١ ، وينظر كذلك : أثر النحاة فى البحث البلاغى صـ ١١٤ .

(٣) وقد سبقت الإشارة إلى ذلك ، والدليل عليه ، من خلال التفات (سيبويه) إلى دلالة السياق وإلى العلاقة بين النحو ، ونظم الكلمات فى التركيب ، أثناء حديثه عن أقسام الكلام ، وتمييزه لها مشيراً إلى أنَّ الكلام أنواع فمنه: مستقيم حسن، ومُحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، ومُحال كذب . . . إلخ ، وينظر : أثر النحاة فى البحث البلاغى صـ١١١، ١١٢، ١٣٠، وسبق أيضاً ، ما أورده (السيرافى) مُشيراً فيه إلى أنَّ مُهمَّة النحو لا تقف عند حدود الإعراب بل هى أكبر من ذلك ، إذ إنَّ تلك المهمة أيضاً تتمثل فى الكشف عن مواطن الكلم اللائقة بها ، وفى رسم طرق للتأليف ومناهج دالة على ذلك . . . وقد وضح لنا ذلك من خلال النصَّ الذى صدَّره السيرافى بقوله : (معانى النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته، وبين وضع الحروف فى مواضعها المقتضية لها ، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير، وتوخى الصواب فى ذلك وتجنب الخطأ . . . وإذا قال لك آخر : كن نحوياً لغوياً فصيحاً ، فإنَّما يريد : افهم عن نفسك ما تقول ، ثُم رُمْ أن يفهم عنك غيرك ، وقدِّر اللفظ على المعنى ... وسدد المعانى بالبلاغة ...)، ينظر : عالم اللغة عبد القاهر الجرجانى صـ ٥٦ .

مفرداً، وبعضها جملة[1] وإن كان هُناك من إشارات ، للَّطائف البيانية ، والأسرار البلاغية فهى لم تزد على بعض اللمحات الخاطفة ضمن الموضوعات المتداخلة فى الكتاب .

وسنمضى الآن مع (سيبويه) فى (التقديم) وسنعيش معه كثيراً ، باعتباره من أوائل النحاة الذين تأثَّر بآرائهم (الإمام عبد القاهر) فى (دلائله) و (أسرار بلاغته) ، حيث اتَّخذ الثانى مما ذكره الأول من خصائص التراكيب ، وأسرارها ، ومن شواهده على ذلك مادَةً استقرأها – الإمام عبد القاهر – ونظر فيها، وتعقَّب خطوات (سيبويه) فى ذلك إلى أن تهدَّى فى أحكامه على ما ذكر .

وقد آثرتُ أن تكون دراستى لـ (التقديم والتأخير) فى (الكتاب) لـ (سيبويه) من جانبين :

الأول : أغراض التقديم .

الجانب الثانى : أوجه التقديم وصوره .

إذ إنَّ الجانبيْن المذكوريْن هما المناسبان لطبيعة هذه الدراسة التى نحن بصددها ، باعتبارهما أقربَ للدراسات البلاغية – فيما أرى – من ناحية الكشف عن أسرار التقديم ودقائق الفروق بين مختلف التراكيب ، وشتَّى الأساليب ، وعن أسرار التقديم ومواضعه فيها ، وكذلك الكشف عن طريقة معالجة (سيبويه) لأسلوب (التقديم والتأخير) .

أولاً : أغراض التقديم :

ورد فى كتاب (سيبويه) وهو بصدد عرضه لكثير من مسائل (التقديم والتأخير) بين الكلمات فى مختلف التراكيب ، ورد فى ثنايا كلامه بعض اللفتات البارعة التى تفيد أنَّ التقديم يؤتى به فى الكلام ، لأسرار وأغراض ، وقد كان ذلك فى مواطن كثيرة من كتابه .

---

(١) يُنظر : البلاغة بين عهديْن صـ ٩٨ ، ١٤٨ ، وينظر كذلك : الأسلوبية والبيان العربى صـ ٦٨ ، ٦٩ ، وكذا ينظر : كتاب سيبويه (مادته ومنهجه) صـ ١٣٤ .

ومن هذه الأغراض :

١ - العناية والاهتمام :

ويمكن أن نلمح ذلك من خلال بضعة نماذج أستشهد بها على ما ذكرْتُ ، والتى يتَّضح من خلالها أسلوب (سيبويه) ، وطريقة معالجته لـــ (التقديم والتأخير) .

أورد (سيبويه) فى (باب الفاعل) ما نصُّه " هذا باب الفاعل الذى يتعدَّاه فعله إلى مفعول ، وذلك قولك : (ضرب عبد الله زيداً) فـــ (عبد الله) ارتفع هاهنا كما ارتفع فى (ذهب) ، وشَغَلْت (ضرب) به كما شَغَلْت به (ذهب)[١] وانتصب (زيدٌ) ، لأنَّه مفعول تعدَّى إليه فِعْلُ الفاعل ، فإنْ قدَّمتَ المفعول وأخَّرْت الفاعل جَرَى اللفظ كما جرى فى الأوَّل ، وذلك قولك : (ضرب زيداً عبدُ الله) ، لأنَّك إنما أردت به مؤخَّراً ما أردت به مُقدَّماً ، ولم تُرِد أنْ تُشغِلَ الفعل بأوَّل منه ، وإنْ كان مؤخَّراً فى اللفظ ، فمن ثَمَّ كان حدُّ اللفظ أن يكون فيه مُقدَّماً ، وهو عربىٌّ جيِّدٌ كثير ، كأنَّهم إنَّما يُقدِّمون الذى بيانُه أَهَمُّ لهم ، وهم ببيانه أَعْنَى ، وإن كانا جميعاً يُهمَّانِهم ويَعْنيانِهم " [٢] .

وواضح من قول (سيبويه): (كأنَّهم إنَّما يُقدِّمون...) أنَّه وضع أيدينا على الغرض من تقديم (المفعول) على (الفاعل) فى قولنا : (ضرب زيداً عبدُالله) ، وذلك أنَّ أصل وضع (المفعول) – باعتباره فضلة – أن يتأخَّر عن الفاعل ، إلاَّ أن الظَّرف أو المقصد هو الذى يجعل المُتكلِّم يؤثر ترتيباً على آخر، فيُقَدِّم ما هو فضلة كـ(المفعول) مثلاً على ما هو أصل كـ(الفاعل) ، فإذا ما استشعر المُتكلِّمُ أنَّ المُخاطب يعنيه ذِكر (المفعول) وجَّه الاهتمام إليه وقدَّمه على (الفاعل)، لغاية يهدف إليها ، وهى لفت الأنظار إلى المُقدَّم ، إذ إنَّ من عادة العرب الخُلَّص وديدنها إذا أخبرت بخبر ما أن يُقدِّموا ما من شأنه أهم للمُخاطب .

---

(١) أى : كما ارتفع فى قولنا : (ذهب زيدٌ وجلس عمروٌ) ، وكان (سيبويه) قد نصَّ على هذا المثال قبلاً فى قوله : (هذا باب الفاعل الذى لم يتعدَّه فعلُه إلى مفعول . . . فأما الفاعل الذى لا يتعدَّاه فعله فقولُك : (ذهب زيدٌ وجلس عمروٌ) – الكتاب جـ ١ صـ ٣٣ .

(٢) السابق جـ١ صـ ٣٤ .

وبذا يكون (سيبويه) قد وضَّح لنا – من وجهة نظره – سراً من أسرار التقديم ، هو : العناية والاهتمام بشأن المُقدَّم [١].

هذا ، وما ذكره (سيبويه) هنا من أنَّ التقديم يفيد العناية والاهتمام بشأن المُقدَّم إلى آخر ما ذكره كرَّره فى مواضع أخرى من (الكتاب) ، وبالتحديد فى باب عنوانه (هذا باب تُخبر فيه عن النكرة بنكرة) حيث أشار إلى أنَّ (التَّقديم والتأخير) فيما يكون ظرفاً ، أو يكون اسماً يكون أيضاً للعناية والاهتمام ، ويصفه بأنَّه عربىٌ جيِّدٌ كثير [٢] . وأشار إلى ذلك أيضاً عند حديثه عن (كان وأخواتها) حينما عقد باباً بعنوان (هذا باب الفعل الذى يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول [٣] فيه لشىء واحد) ، وكان مما قاله فى ذلك :-

---

(١) وإذا كان (سيبويه) يرى هُنا أنَّ الغرض من التقديم هو الاهتمام بالمقدم والاعتناء بشأنه ، سواءٌ أكان المقدَّم فاعلاً أو مفعولاً ، فإن البيانيين نظروا فى كلام (سيبويه) هذا ، وانتفعوا به ، وبنوا عليه ، وشرحوه ، وأضافوا إليه ، مشيرين إلى أنَّ الأصل فى المفعول أن يؤخر عن الفاعل باعتباره الأصل فى التقديم ؛ لأنَّ الفعل يتعلَّق أوَّلاً بالفاعل ثم بالمفعول ، وهذا هو المناسب لترتيب المعنى ، وأضاف البلاغيون إلى ذلك ، أنَّه إذا كان الغرض معرفة وقوع الفعل ممن وقع منه لا وقوعه على من وقع عليه قُدِّم الفاعل على المفعول ، وإذا كان الغرض معرفة وقوع الفعل على من وقع عليه ، لا وقوعه ممن وقع منه قُدِّم المفعول على الفاعل ، ورأوا أنَّ فى كُلٍّ اهتماماً بالمُقدَّم .

ورأوا كذلك فى تقديم المفعول على الفاعل عِلَّة بلاغية أخرى تهدف إلى العناية بتقديمه والاعتناء بشأنه تلك العِلَّة تتمثل فى تخصيصه بوقوع الفعل عليه ، وضربوا لذلك مثلاً مفاده : إنَّه إذا كان غرض المتكلم هو : الإخبار عن ضربٍ وقع مِنْ (عمرٍو)على شخص خاص هو (زيد) ، قال : (ضرب زيداً عمرو) فتقديم المفعول هُنا يُفيد اهتماماً بذلك المُقدَّم ، وأنَّ (زيداً) خصوصاً هو الذى وقع عليه الضرب ، فهو مضروب (عمرو) لا غير – ينظر : المفتاح – تعليق وضبط / نعيم زرزور صـ ٢٣١ ، ٢٣٣ طـ / دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ثانية ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م ، والتلخيص فى علوم البلاغة – تحقيق / محمد هاشم دويدرى صـ ٧١ ، ٧٢ – دار الجيل – بيروت ط ثانية ١٤٠٢ ه / ١٩٨٣م ، والإيضاح صـ ٦٧ ، ٦٨ طـ / صبيح ١٣٩٠ هـ / ١٩٧١ م ، وشروح التلخيص جـ ٢ صـ ٥٤ ، ١٤٥ ، ١٦١ .

(٢) ينظر : الكتاب جـ ١ صـ ٥٥ ، ٥٦ .

(٣) هُنا إشارة إلى (اسم – كان – وخبرها) فالاسم المذكور هُنا بمنزلة الفاعل ، والخبر بمنزلة المفعول ، كما هو واضح من كلامه فيما بعد ، وهذا يعنى أن مرفوع (كان) يُسمَّى (فاعلاً)، ومنصوبها (مفعولاً) وذلك على سبيل المجاز.

"... وذلك قولُك: كان ويكون، وصار، ومادام، وليس، وما كان نحوهُنَّ من الفعل[١] مما لا يستغنى عن الخبر، تقول: (كان عبدُالله أخاك)، فإنما أردت أن تُخبرَ عن الأخوَّة، وأدخلت كان، لتجعل ذلك فيما مضى[٢]، وذكرْتَ الأول[٣] كما ذكرت المفعول الأول من (ظنَنْتُ)[٤]، وإن شئت قُلْت: (كان أخاك عبدُالله) فقدَّمت وأخَّرْت ، كما فعلت ذلك فى (ضرب)[٥]، لأنَّهُ فِعْلٌ مِثْلُه ، وحال (التقديم والتأخير) فيها كحاله فى

---

(١) أى نحو هذه الأفعال المذكورة من (كان وأخواتها) مِمَّا لم يُنصَّ عليه من بقيَّة الأفعال الأخرى كـ(ظلَّ ، وبات، وأضحى ، وأصبح ، وأمسى ، وما زال ، وما برح ، وما فتئ ، وما انفكَّ) ، وهذا يعنى أنَّ هذه الأفعال تنشغل بأسمائها ، وأخبارها كما ينشغل الفعل (ظنَّ) بمفعولية (الأول والثانى) – ينظر : السابق صـ ٤١ ، ٤٢)

(٢) أى فى الزمن الماضى ، والمُراد : أنّ ذكر (كان) هُنا ، للدّلالة على أنَّ الفائدة المستفادة من ذكر الخبر (أخاك) إنما كان فيما مضى من الزمان ، لا فيما يقع فى المُستقبل ، فالعبرة هُنا بالدلالة على الزمن لا على الحدث ، لا بهما معاً ، ذلك على اعتبار أنَّ الفعل (كان) المُقتضية للخبر – من وجهة نظر النحاة – تستعمل على ضربيْن :

الأول: أن يكون بمعنى (وقع) و(حَدَث) فيدُلُّ على (معنى، وزمان)كما يدُلُّ (حَدَث،ووقع)عليهما.

والضرب الآخر : كما فى المسألة التى معنا – أن يكون دالاً على زمان مجرَّد عن الحدث ، وهذا الضَّرْب هو الذى يلزم فاعل (كان) فيه الخبر منتصباً ، غير مفارق له ، وإنما لزمه الخبر ، عوضاً عن الحدث الذى يدُلُّ عليه الفعل مع الزمان . . . إلخ – ينظر : شرح كتاب سيبويه لأبى سعيد السيرافى تحقيق الدكتور / رمضان عبد التواب جـ ٢ صـ ٣٦١ طـ / الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠ م ، وينظر أيضاً : المسائل المُشكِلة المعروفة بالبغداديات لأبى على النحوى – دراسة وتحقيق / صلاح الدين عبد الله الشنكاوى صـ ١١٣ – مطبعة العانى – بغداد – بدون تأريخ .

(٣) المراد بلفظ (الأوَّل) هنا : اسم (كان) وسبب ذكره هنا ، لتعلم أنَّه صاحب هذه الفائدة (الأخوَّة) المُخبَر بها ، وأنَّها فيما مضى من الزمن – ينظر : شرح كتاب سيبويه جـ ٢ صـ٣٦١ .

(٤) كأن يقال مثلاً : (ظنَنْتُ زيداً فاهماً) أو(ظننتُ زيداً فى الدار) إذ إنه لابد من ذكر المفعولين معاً، ولا يمكن الاقتصار على أحدهما كأن يُقال مثلاً: (ظننت زيداً)، وكذلك الأمر فى (كان) الناقصة وأخواتها ، فلابد من ذكر أسمائها وأخبارها معاً فى حيِّزها،ولا يمكن الاقتصار على ذكر أحدهما؛ذلك لأنَّ المفعولين معاً بمثابة المبتدأ والخبر ، فكما لابُدَّ للابتداء من خبر ، كذلك لابد من ذكر المفعول الثانى لـ (ظنَّ) ، لأنَّه خبر الابتداء ، وهو الذى يُعتمد عليه بالعلم والشَّكِّ ، إذ إنك إذ قلت : (ظننت زيداً منطلقاً) ، فإنما معناه (زيد منطلق فى ظنِّى) ، والامتناع عن الاقتصار على أحد المفعولَيْن دون الآخر ، إنما كان لغرض تبين ما استقرَّ فى الذِّهن من حال المفعول الأوَّل يقيناً كان أو شكلاً ، وذكر الأوَّل ليُعلم الذى يضاف إليه ما استقرَّ أو ثبت له فى الذِّهن ، وكذا الأمر فى (كان) وأخواتها ، فإنه الاقتصار على ذكر واحد فقط مما لابد من وقوعهما معاً فى حيِّزها (اسمها ، وخبرها) لأنَّهما معاً فى حكم (المُبتدأ والخبر) ، والمبتدأ لا يُنكر إلاَّ لغرض الإخبار عنه، فإنَّك إذا قُلْت: (كان عبدالله أخاك)، فإنما أردت أن تُخبر عن الإخوة ، وأدخلت (كان) ، لتجعل ذلك فيما مضى ، ومن ثم فلابد من ذكر الخبر مع المبتدأ؛ لفائدة. ينظر: الكتاب جـ١ صـ٤٠، ٤١، والمقتضب للمبرِّد – تحقيق/ محمد عبدالخالق عضيمة ج٣ ص٩٥ – ط عالم الكتب – بيروت – لبنان١٤٣١ هـ–٢٠١٠م .

(٥) أى كما هو الشأن فى قولنا فيما مضى (ضرب عبدالله زيداً) بوضع المفعول فى مكانه الأصلى بعد الفاعل، أو بتقديم المفعول وتأخير الفاعل كأنْ يقال مثلاً (ضرب زيداً عبدالله) اعتناءً بشأن المقدَّم واهتماماً به .

(ضرب)[١] إلاَّ أنَّ اسم الفاعل والمفعول فيه لشيءٍ واحد[٢]"[٣].

وما أورده (سيبويه) فى اسم (كان) وخبرها من جواز تقديم الخبر على الاسم قياساً على تقديم المفعول على الفاعل فى قولنا (ضرب زيداً عبدالله)، اهتماماً بشأن المُقدَّم ، ولفتاً للأنظار إليه[٤] – أقول : وما ذكره (سيبويه) فى ذلك – قاس عليه جواز تقديم المفعول على نائب الفاعل، حيث يقول فى باب (الفاعل) الذى سبق ذكرهُ : " هذا باب المفعول الذى تعدَّاه فعلُه إلى مفعول) وذلك قولك: (كُسِىَ عبدُ الله الثَّوْبَ) و (أُعطِىَ عبدُ الله المالَ) رفعتَ (عبدَالله) ههنا، كما رفعته فى ضُرِب حين قُلْتَ : (ضُرِب عبدُ الله) وشَغَلْت به (كُسِىَ)، و(أُعطِىَ) كما شَغَلْت به (ضُرِب) ، وانتصب (الثَّوْبُ والمالُ) ، لأنهما مفعولان تعدَّى إليهما فِعْلُ مفعول هو بمنزلة الفاعل ، وإن شئت قدَّمت ، وأخَّرْتَ فقُلت : (كُسِىَ الثَّوْبَ زيدٌ) ، و (أُعطِى المالَ عبدُ الله) ، كما قُلْت : (ضَرَب زيداً عبدُ الله) فأمرُه فى هذا كأمر

---

(١) " يعنى : أنَّ تقديم المنصوب فى هذه الأفعال (كان وأخواتها) كتقديم المفعول ، فجاز أن تقول : (كان أخاك عبد الله) كما جاز (ضرب أخاكَ عبدُ الله) ، و (أخاك كان عبد الله) ، كما تقول : (أخاك ضرب عبدُ الله) ، ويجوز ذلك فى سائر أفعال هذه الأبواب – شرح كتاب سيبويه جـ ٢ صـ ٣٦١ .

(٢) وهذا يعنى أنَّ الفعل (كان) وهو شىء واحد ، عمل فى كُلٍّ من المبتدأ والخبر ، والمراد بـ (اسم الفاعل) فى عبارة سيبويه هنا هو : (اسم كان) وبالمفعول : (خبر كان) ، فتدخل (كان) على الأول فترفعه ، ويصير اسماً لها ، وعلى الثانى فتنصبه ، ويصير خبراً لها ، ذلك على غرار الفعل (ظن) الذى يعمل فى أكثر من معمول ، باعتباره ينصب مفعولين .

(٣) الكتاب جـ ١ صـ ٤٤ ، ٤٥ .

(٤) وهذا يعنى أنَّ تقديم اسم (كان وأخواتها) على خبرها ، والعكس ، يجرى مجرى تقديم فاعل (ضرب) وأمثاله على مفعوله ، والعكس ، ذلك عند (سيبويه) ، ومن ثَمَّ فإنَّه يُمكن حمل قولنا : (كان عبدُ الله أخاك) ، و (كان أخاك عبدُ الله) على ما جرى ذكره للبلاغيين، فى نحو قولنا : (ضرب زيداً عمرو) ، و (ضرب عمرو زيداً) من حيث إنَّ الأصل فى فعل الكينونة أن يتعلَّق أوَّلاً باسمه الذى هو بمنزلة الفاعل ، ثُمَّ بخبره الذى هو بمنزلة المفعول، هذا هو المُناسب لترتيب المعنى ، وفى هذه الحالة يكون الاهتمام مُنصبَّاً على المُخبر عنه ، فيقال : (كان عبدُ الله أخاك) ، إذ إنَّ – والحالة هذه – يكون (عبدُ الله) هو المعنىَّ به بالذات ، ويكون المُراد هو الإخبار عنه بالإخوة ، وذكرك للأول يكون كذكرك (ضرب عمرو زيداً) .

أمَّا إذا كان الاهتمام مُتعلقاً بالمُخبر به ، وهو هنا : الأخوَّة ذاتها ، وأن الاتِّجاه منصبٌّ عليها ، مُراداً بها الإخبار عن شخص كـ (عبد الله) مثلاً تلبَّس بها فعل الكينونة أوَّلاً ، فقيل : (كان أخاك عبد الله) ، ذلك على اعتبار أنَّ (عبد الله) خصوصاً وليس غيره – هو الذى وقعت عليه الكينونة ، بأن يكون مُتَّصِفاً بأخوَّته للمُخاطب .

الفاعل (١) " (٢) .

---

(١) أى فأمر نائب الفاعل هنا مع المفعول كأمر الفاعل مع المفعول فى الترتيب وجواز تقديم المفعول على نائب الفاعل كتقديمه على الفاعل ، للعناية والاهتمام بالمقدَّم ، مع ملاحظة أنَّ بناء الفعل للمفعول فيما ذكره (سيبويه) من أمثلة هُنا إنَّما يكون إذا أريد إفادة تلبُّس أىٍّ من الأفعال بمن وقع عليه الفعل فقط كما فى قولنا : (ضُرب عبدُ الله) ، أو أُريد إفادة تلبُّس الفعل بمن وقع عليه ، مع ما ارتبط به ذلك الفعل ، كما فى الأمثلة (أُعطى عبدُ الله المال) ، و (كُسِىَ الثَّوبَ زيدٌ) ، و (أُعْطِى المالَ عبدُالله)، وذلك كلُّه من غير إرادة إفادة تلبُّس الفعل بمن وقع منه ، أو بمَنْ نُسب إليه ؛ لعدم تعلُّق الغرض بتلك الإفادة الأخيرة ، وفى مثل هذه الحالات المذكورة ، يُترك الفاعل ، ويُبنى الفعل للمفعول ، ويُسنَد إليه ، إذ إنَّه لمَّا كان الغرض لا يتعلَّق ببيان الضارب ، أو المُعطِى ، ولا ببيان فاعل الكساء ، ومصدره ، جاءت الأمثلة على النَّحو المذكور ، فكلُّها مُشتركة فى أنَّ الغرض هو إفادة التركيب : تلبُّس الفعل بما ذُكر معه ، وهو مَنْ وقع عليه الفعل ، لا بمن وقع منه الفعل .

وبما أنَّ الحالة المقتضبة لتقديم ما قُدِّم فى كُلٍّ هو كون العناية بما تقدَّم أتمَّ لالتفات الخاطر إليه ، فقد جاء تقديم الفعل على نائب الفاعل فى مثل (ضُرب عبدُ الله) إشارةً إلى أنَّ المُتكلِّم لا يُريد أكثر من إثبات ضرب (عبد الله) ، ومعرفة أنَّه قد تم ضربه ، وأنَّه قد وقع عليه الضَّرْب ، وليس الغرض أن يُعلم من الذى قام بالضَرَّب على أنَّ الأمثلة الثلاثة الأخرى تضمَّنت أفعالاً ، كُلٌّ منها يتعدَّى إلى مفعولَيْن ، ولا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر ، وأنَّ الأصل فى هذين المفعولَيْن ، أن يكون الأول منهما فى حكم الفاعل ، ومن ثمَّ كانت رتبتُه التقديم على الثانى لاتصال الأول بالفعل كقولنا : (أعطيت زيداً درهماً) و(كسوت عمراً جُبَّةً) فـ (زيدٌ) فى المثال الأول ، وإنْ كان مفعولاً ، إلاَّ أنَّ أصله التقديم على المفعول الثانى لما فيه من معنى الفاعلية ، وهو أنَّه عاطٍ أى آخذ للعطاء ، والدرهم هو المأخوذ ، فالجملة تتضمن معنى : (أخذ زيد منى درهماً) ، والأمر كذلك فى المثال الثانى وَرَدَ فيه لفظ (عمرو) مقدَّماً على المفعول الثانى (جُبَّة) باعتبار أنَّ المُقدَّم فى حكم الفاعل ، لأنه مُكتسٍ ولابس ، والجبَّة ملبوسة ، والنحويون والبلاغيون على أنَّ التقديم المذكور هو الأصل ، ولا عدول عن ذلك الأصل إلاَّ لعلة بلاغية يستدعيها المقام كالتخصيص وغيره ، ذلك على غرار قولنا : (ضرب عمرو زيداً) ، و(ضرب زيداًعمرو) على نحو ما قال به (سيبويه) وكذا البلاغيون .

وبالمقايسة على ما ذكره البلاغيون فى مثل : (ضرب عمرو زيداً) ، و (ضرب زيداً عمرو) يُمكن القول فى المثال : (أُعطىَ عبدُ الله المالَ) بأنَّ تقديم نائب الفاعل (عبدُ الله) على المفعول (المال) إنما كان لاعتبارين :

الأول : أنَّ المُقدَّم هو الأصل ؛ لكونه فاعلاً فى المعنى ، فرتبته التَّقدُّم ؛ لاتصاله بالفعل .

الاعتبار الثانى : أنَّ المُعْطَى له هو المقصود بالذات ، والاهتمام بحاله أشدُّ عند المُتكلِّم من بيان جنس الشىء الذى يتعلَّق به الإعطاء وهو (المال) المُعطى .

وذلك بخلاف المثالين الآخرين (أُعطِى المالَ عبدُ الله) ، و (كُسِى الثوبَ زيدٌ) ، إذ إنَّ الغرض فى الأوَّل أشدُّ اهتماماً ببيان جنس الشىء المُعطى لالتفات الخاطر إليه – وإنْ كان مؤخَّراً فى الأصل – فالغرض لبيان أنَّ الإعطاء يتعلَّق بالمال خصوصاً لا غير ، ولذلك قُدِّم على المُعطى له .

وكذا المثال الآخر ، فلا اعتبار فيه للكاسى (فاعل الكساء) ، وإنما كان الاعتبار متعلِّقاً بنوع الشىء المُكتسَى به وهو (الثوب) خصوصاً ، أوَّلاً وبالذات ، ومن ثم قُدِّم على المكسوِّ (زيد) – ينظر : المُقتضب جـ ٣ صـ ١٢١ ، وحاشية الصَّبان على شرح الأشمونى جـ٢ صـ ٦٨ طـ / عيسى الحلبى – غير مؤرَّخة ، والمفتاح صـ ٢٣٦ ، والإيضاح صـ٦٧: ٦٩، والمطول صـ١٩٠، ١٩١، ٢٠١، وشرح التلخيص جـ٢ صـ١٦٠، ١٦١، وبغية الإيضاح جـ ١ صـ ٢١٤ – نشر مكتبة الآداب – أولى ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

(٢) الكتاب جـ ١ صـ ٤١ ، ٤٢ .

وفى موطن آخر يعقد بابا عنوانه : (هذا بابُ ما يَحسن عليه السُّكوت فى هذه الأحرف الخمسة)[1] قال فيه :

"... واعلم أنَّ التقديم والتأخير والعناية والاهتمام هُنا [2] ، مِثْلُه فى بـاب (كان)، ومثلُ ذلك قولك : (إنَّ أسداً فى الطريق رابضاً) ، و (إنَّ بالطريق أسداً رابضٌ)، وإن شئت جعلت بالطريق مُستقرّاً ثم وصفتَه بالرابض . . . " [3] .

فالناظر المتأمّل فى كُلِّ ما أوردتُه من عبارات لـ(سيبويه) يلحـظ أسـلوبه وأنَّ حديثه فيها عن(التقديم والتأخير)لا يعدو عن كونه مجرَّد نظرات عابرة فحسب، باعتبـار موقع الكلمة فى الجملة، وضبط أواخر الكلم، مع بيان حركتها وإعرابها.

ذلك بالإضافة إلى جواز تقديم المفعول على الفاعل ، وتقديم كُلٍّ من خبـر (كان) و(إنَّ) على اسميهما ، وكذلك تقديم المفعولِ على نائب الفاعل كما فى باب (كسى) ، وأنَّ كُلاًّ من (التقديم والتأخير) فى كُلِّ ما ذُكِر يصحُّ ، ويكون " بحسب المعنى الذى يُريد المتكلم إخبار السامع به " [4] ، وأنَّ الحُكْم الإعرابى فى كُلِّ من المفعول ، والخبر – المذكوريْن – يكون على أصله ، غير مُـزال ، فـلا يكـون

---

(١) المقصود بالأحرف الخمسة هُنا : (إنَّ ، ولكنَّ ، وليت ، ولعلَّ ، وكأنَّ) – ينظر : الكتـاب جـ ٢ صـ ١٣١ .

(٢) أى فيما يتعلّق بتقديم خبر (إنَّ) أو إحدى أخواتها على اسمها .

(٣) الكتاب جـ ٢ صـ ١٤٣ .

(٤) تاريخ علوم البلاغة والتعريف برجالها صـ ٥٢ وهذا يعنى أنَّ (سيبويه) يرى أنَّ ما جرى فى باب (ضرب) من تقديم وتأخير لِكلٍّ من الفاعل والمفعول يجرى أيضاً فى باب (ظنَّ ، وأعطى ، وكسى ، وعلم) على كُلٍّ من مفعولى هذه الأفعال تقـديماً وتـأخيراً ، فـأىٌّ مـن المفعولين كان ذكره أهم ، باعتبار أنَّ يَعلُّق الفعل به حينما يكون هـو المقصـود بالـذات ، لغرض من الأغراض يُقدَّم على المعمول الآخر .

هذا ويُفرِّق بهاء الدين السُّبكى بيْن المثاليْن المذكوريْن بقوله : " فإذا قُلت : (ضـربت زيداً) أخبرت بضرب عام ، وقع منك على شخص خاص ، فصار ذلك الضرب المُخبر بـه خاصّاً لِما انضم إليه منك ، ومن زيد ، وهذه المعانى الثلاثة أعنى مُطلق الضرب ، وكونـه واقعاً منك ، وكونه واقعاً على زيد ، قد يكون قصد المتكلم لها ثلاثتها ، وقد يتـرجَّح قصـدُه لبعضها على بعض ، ويُعرف ذلك بما ابتدأ به كلامه ، فإنَّ الابتداء بالشىء يدُلُّ على الاهتمام به ، وأنَّه هو الأرجح فى غرض المُتكلّم ، فإذا قلت : " زيداً ضربت) عُلِـم أنَّ خصـوص الضرب على زيد هو المقصود . . . وهو الذى قصد إفادته للسامع من غير تعرُّض ولا قصد لغيره بإثبات ولا نفى . . . " – عروس الأفراح (ضمن شروح التلخيص) جـ٢ صـ١٥٦ ، وينظر : المفتاح صـ ٢٣١ : ٢٣٣ ، وشروح التلخيص جـ٢ ص١٢١، ١٢٢ .

التقديم أو التأخير سبباً لإزالته ، وقد أشار (سيبويه) إلى كُلِّ ذلك مع ضرب الأمثلة الموضِّحة ، دون الإشارة إلى مزايا (التقديم أو التأخير) وقيمةِ كُلٍّ سِوى أنَّه للاهتمام بأمر المُقدَّم ، وللعناية بشأنه ، واتجاه القصد إليه .

ومِمَّا يُلاحظ كذلك أنَّ ما استشهد به (سيبويه) فى كُلِّ ما ذكر – من أمثلة للتقديم ، وهى من كلام العرب العادى ، باعتبارها جملاً بسيطة التركيب – على نحو ما رأينا – اعتبر تلك الأمثلة دليلاً على طبيعة العرب فى التعبير ، حيث وصف التقديم فيها بأنَّه عربىٌّ جيِّدٌ كثير .

وصورة أخرى يرى (سيبويه) أنَّ التقديم يأتى فيها للعناية والاهتمام بأمر المُقدَّم ، وهذه الصورة تتمثَّل فى تقديم الاسم على الفعل ، والعكس .

يسطِّر (سيبويه) باباً بعنوان : (هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل قُدِّم أو أُخِّر وما يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم) .

ثم يفتتح هذا الباب بقوله : " فإذا بنيت الاسم عليه قلت : (ضربْتُ زيداً) وهو الحدُّ ، لأنَّك تُريد أن تُعملَه وتَحْمِل عليه الاسم ، كما كان الحدُّ (ضَرَبَ زيدٌ عمراً) حيث كان (زيدٌ) أوَّلَ ما تشغَل به الفعل ، وكذلك هذا إذا كان يَعْمَلُ فيه ، وإنْ قدَّمت الاسم فهو عربىٌّ جيِّدٌ ، كما كان ذلك عربيًّا جيِّداً ، وذلك قولك : (زيداً ضربتُ) ، والاهتمام والعناية هنا فى التقديم والتأخير سواءٌ مثله فى (ضرب زيدٌ عمراً ، وضرب عمراً زيدٌ) " [1] .

ففى هذا النَّصِّ يبيِّن (سيبويه) موقفه من تقديم الاسم على الفعل (زيداً ضَرَبْتُ) وتقديم الفعل على الاسم (ضربتُ زيداً)، مشيراً إلى أنَّ الأصل فى مثل هذا النوع من التركيب أنْ يُقدَّم (الفعل) على (الاسم) باعتبار أنَّ الأول عامل والثانى معمول، ومرتبةُ العامل هى التقدُّم، إذ إنَّ الذى أعمل النَّصب فى لفظ (زيداً) هو الفعل (ضَربتُ) ، وذلك كما هو الشأن فى قولنا : (ضرب زيدٌ عمراً) فالذى أعمل الرَّفع فى لفظ (زيدٌ) هو الفعل (ضرب) ، وإذا كانت رتبة العامل هى التقدُّم ، باعتباره قويًّا، فإنَّه يعمل كذلك متأخِّراً، ومن ثم يجوز تقديمه فيقال :

---

(١) الكتاب جـ ١ صـ ٨٠ ، ٨١ .

(ضَربتُ زيداً) ويجوز كذلك تأخيره (زيداً ضَربتُ)، وذلك حسبما تقتضى الضرورة، فإذا كان المراد هو إظهار العناية بالفعل، والاهتمام به قُدِّم على المفعول ، وإذا كانت العناية منصبَّة على المفعول قُدِّم – بنية التأخير – على الفعل، ويرى (سيبويه) أنَّ مثل هذا النوع من التقديم عربىٌّ جيد أى أنه ثابت بالاستقراء عن العرب ، ذلك على غرار قولنا : (ضرب زيدٌ عمراً ، وضرب عمراً زيدٌ) .

هذا هو فحوى ما ذكره (سيبويه) فى النصّ السابق ، ومن الملاحظ أنَّه لم يتغلغل فى التحليل للكشف عمَّا يكمن وراء تغيير صياغة جملة (ضربت زيداً) وتحويلها إلى جملة أخرى مبدوءة بالمفعول – على الرَّغم من كونه فضلة – فقالوا : (زيداً ضربت) متجاوزيْن حدَّ كون الاسم المذكور فيها فضلةَ ، فلم ينظر (سيبويه) إلى الفرق بين الصيغتين ، وعمَّا يترتب وراء تقديم الاسم فى الجملة البديلة ، ولكن نظرته إلى التقديم كانت نظرة عابرة من ناحية موقع الكلمة فى الجملة ، شأنُه فى ذلك شأن كل الأمثلة التى ذكرها فيما مضى لتوضيح رأيه .

ولا شك أنَّ تغيير صياغة الجملة بالتقديم يتبعه حتماً تغيير فى الدّلالة إذ إنَّ البدء بالاسم له دلالة تغاير دلالة البدء بالفعل ، وهذا يعنى أنَّهُ لابد من بيان وجه العناية والاهتمام بالمُقدَّم كأنْ يُقال مثلاً ، إذا كان غرض المتكلِّم هو إعلامَ المُخاطب بأنّ حدثاً ما كـ (الضرب) قد وقع من المتكلم على شخص (ما) كـ (زيد) أو (غيره) وأراد إثبات (الضرب) ووقوعه ، وُجِّه الاهتمام إلى الفعل فأخبر المُخاطب عن نوع الحدث وهو (الضرب) الذى وقع من المتكلم ، ولم يقعِ منه غيره كـ (الإكرام) مثلاً – أقول إذا كان الغرض هو ذلك – قال : (ضربت زيداً) بتقديم الفعل ؛ لأنَّ الكلام حينئذٍ فى الفعل ، وليس فى المفعول ؛ والغرض هو إعلامُ المخاطب بأن المتكلِّم وقع منه ضرب ، سواء أكان المضروب زيداً ، أم عمراً ، أم خالداً ، فالمتكلم بالخيار فى إيقاع الفعل على أى مفعول ، وليس يجب أن يكون سامعه قد اعتقد أن المتكلم قد ضرب إنساناً وأنه غير زيد فأراد أن يرُدَّ ذلك السامع إلى الصواب .

أمَّا إذا كان المرَاد هو إخبار المُخاطب بأنَّ حدث (الضرب) قد وقع على (زيد) خصوصاً لا غير وُجِّهت العناية إلى المضروب فقُدِّم على الفعل فقيل (زيداً

ضَرَبْتُ)[1] بغض النظر عن كون المفعول فضلة ، فالكلام فى شأنه ، ومن ثمَّ كان الاهتمام به ، ولذلك قُدِّم ، باعتباره أصلاً فى الجملة ، وكأنه قيل : (ما ضربت إلا زيداً)؛ قصراً للحكم على ما يتعلَّق به الفعل ، ردَّاً لخطأ السامع فى تعيين المضروب إلى الصواب[2] .

وبذا يتبين لنا أنَّ هُناك فرقاً بين العبارتين (ضربتُ زيداً) ، (زيداً ضربت) تقديماً وتأخيراً .

هذا ، ويرى (سيبويه) أنَّ كلمة (زيد) – إذا قُدِّمت على الفعل – قد تشغل موقع (المُبتدأ) بدلاً من موقع المفعول ، وفى هذه الحالة يكون الغرض من التقديم هو التنبيه ، ويظهر لنا ذلك جليَّاً من خلال ملاءمته بين قولنا (زيداً ضربت) وقولنا (زيدٌ ضربته) حينما قال :

---

(١) وذلك ردَّاً من اعتقد أنَّ الفاعل ضرب زيداً وغيره ويُفرِّق بهاء الدين السُّبكى بيْن المثاليْن المذكوريْن بقوله : " فإذا قُلت : (ضربت زيداً) أخبرت بضرب عام ، وقع منك على شخص خاص ، فصار ذلك الضرب المُخبر به خاصَّاً لِما انضم إليه منك ، ومن زيد ، وهذه المعانى الثلاثة أعنى مُطلق الضرب ، وكونه واقعاً منك ، وكونه واقعاً على زيد ، قد يكون قصد المتكلم لها ثلاثتها ، وقد يترجَّح قصدُه لبعضها على بعض ، ويُعرف ذلك بما ابتدأ به كلامه ، فإنَّ الابتداء بالشيء يدُلُّ على الاهتمام به ، وأنَّه هو الأرجح فى غرض المُتكلِّم ، فإذا قلت : (زيداً ضربت) عُلِم أنَّ خصوص الضرب على زيد هو المقصود . . . وهو الذى قصد إفادته للسامع من غير تعرُّض ولا قصد لغيره بإثبات ولا نفى . . .)) – عروس الأفراح (ضمن شروح التلخيص) جـ ٢ صـ ١٥٦ ، وينظر : المفتاح صـ ٢٣١ : ٢٣٣، وشروح التلخيص جـ ٢ صـ ١٢١ ، ١٢٢ .

(٢) البلاغيون على أنَّ الأصل فى المفعول التأخير عن الفعل ، إلاَّ أن ذلك المفعول قد يُقدم على الفعل ، كما فى قولنا : (زيداً ضربت) ، وفى قولنا : (ضرب زيداً عبدُ الله) ، وأشباه ذلك، لأغراض بلاغية منها : الاهتمام بالمقدَّم ، وإفادة قصر الضرب على المفعول ، قصر صفة على موصوف ، وأنَّك خصَّصت (زيداً) بالضرب ، وطريق هذا القصر هو : (التقديم)، ويكون قصر تعيين ، إذا كان المُخاطب متردِّداً فيمن وقع عليه الضرب (أزيدٌ هو أم عمرو)، أم (غيرهما) ، أو قصر إفراد إذا كان المُرادُ بالقول المذكور هو الرَّدَّ على من اعتقد أنَّ الفاعل ضرب زيداً وغير معاً ، أو قصر قلبٍ إذا كان المُخاطب معتقداً أنَّ الضرب وقع على إنسان آخر غير زيد ، وذلك كُلُّه بحسب اعتقاد المُخاطب – ينظر : المفتاح صـ ٢٢٣ ، ٢٣١ ، ٢٣٣ ، والإيضاح صـ ٦٦ ، وشروح التلخيص جـ ٢ صـ ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٥٦ ، وخلاصة المعانى للحسن بن عثمان بن الحسين المفتى – تحقيق / د / عبد القادر حسين صـ ٢١٦ ، ٢١٧ طـ / دار الاعتصام / غير مؤرخة .

" فإذا بنيت الفعل على الاسم قُلتَ : (زيدٌ ضربتُه) فلزمته الهاء ، وإنما تُريدُ بقولك : مبنيٌّ عليه الفعل أنَّه فى موضع منطلق إذا قلت : (عبدُ الله منطلق)، فهو فى موضع هذا الذى بُنِى على الأول وارتفع به ، فإنَّما قلتَ : (عبد الله) فنبهته[1] له ، ثم بنيت عليه الفعل ورفعتَه بالابتداء " [2] .

ويستشهد (سيبويه) على نحو ما ذَكر بأمثلة من القرآن الكريم قائلاً : – " ومثلُ ذلك قوله جَلَّ ثناؤه : – { وأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ } [3] ، وإنما حَسُن أن يُبنى الفعل على الاسم حيث كان مُعْمَلاً فى المُضمر وشَغَلْتَه به ، ولولا ذلك لم يحسُن ؛ لأنَّك لم تَشغلْه بشيء ، وإنْ شِئتَ قُلْتَ : (زيداً ضربتُه) ، وإنما نصْبُهُ على إضمار فِعلٍ هذا يُفسِّرُه ، كأَنك قُلْت : (ضربْتُ زيداً ضربتُه) إلاَّ أنَّهم لا يُظهرون هذا الفعل ؛ للاستغناء بتفسيره ، فالاسم ههنا مبنيٌّ على هذا المضمر . . . وقد قرأ بعضهم : (وأمَّا ثمودَ فهديناهم) [4] ، وأنشدوا هذا البيت على وجهين : على النصب والرَّفع ، قال بشر بن أبى خازم :

فأمَّا تميمٌ تميمُ بنُ مُرٍّ ∴ فألفاهم القوم رَوْبَى نِياماً [5]

. . . فالنصب عربيٌّ كثير ، والرَّفع أجود . . . " [6] .

وبالتأمُّل فى هذا النص نُدرك أنَّ (سيبويه) كشف لنا فى إشارات خاطفة عن سِرٍّ بلاغة التقديم التى تكمُن وراء القاعدة النحوية التى ساقها فى النَّصِّ من خلال تحليله لجملتين خبريتين تحليلاً نحويَّاً ، حيث بيَّن لنا موقفه من تقديم الاسم – منصوباً – على الفعل فى قولنا : (زيداً ضربتُه) ، وموقفه من تقديم الاسم – مرفوعاً – على الفعل فى قولنا : (زيدٌ ضربتُه) ، مشيراً إلى أنَّ هُناك تغايراً فى

---

(١) فى الكتاب (فنسبته) ، وما ذكرته أنسب للسياق .
(٢) الكتاب جـ ١ صـ ٨١ .
(٣) سورة فُصِّلت من الآية رقم ١٧ .
(٤) وذلك على قراءة نصب (ثمودَ) وهى مغايرة لقراءة الجمهور التى هى بالرفع (ثمودُ) .
(٥) استشهد فى هذا البيت على أنَّ حكم الاسم بعد (أمَّا) حكمه فى الابتداء، لأنها لا تعمل شيئاً، فكأنَّها لم تُذكر قبله، ويمكن أن يكون لفظ (تميم) منصوباً على أنه مفعول للفعل (فألفاهم) الواقع جواباً للشرط .
(٦) الكتاب جـ ١ صـ ٨١ ، ٨٢ .

المدلول بين الجملتين ، وإنْ كان تقديم الاسم فى كليهما دلالة على أنَّه المعنىُّ بفكرة وقوع الحدث المذكور بعده عليه ، ولا يضرُّ فى ذلك كون الاسم منصوباً على إضمار فعل يُفسِّره الفعل ، أو كونه مرفوعاً على الابتداء ، والجملة بعده خبر(١)، وإنْ كان الغرض فى أحدهما يختلف عن الغرض فى الآخر(٢)؛ لأنَّ موقع الاسم فى الجملة الأولى ، يُغاير موقعه فى الجملة الثانية ، على الرغم من مجيئه مقدَّماً فى كُلٍّ من الجملتين، ولا غرو فى ذلك إذ إنَّ الكلمة الواحدة قد تشغل مواقع متعدِّدة ومتغايرة فى حالة تقديمها، أو تأخيرها .

---

(١) وجاز رفع (زيدٌ) ؛ لاشتغال الفعل عنه بضميره وهو (الهاء) فى (ضربته) ولولا (الهاء) لم يجز رفعه ، لوقوع الفعل عليه . ينظر : شرح المفصَّل لابن يعيش جـ٢ صـ ٣٠ – توزيع مكتبة المتنبى – غير مؤرخه .

(٢) تفسير ذلك : أنَّ تغيير صياغة الجملة – كما هو واضح هنا – يؤدى إلى تغيير دلالتها ، وأنَّ البدء بالاسم منصوباً له دلالة تغاير دلالة البدء به مرفوعاً ، على ما يرى (سيبويه) من أنَّ الغرض من أحدهما يختلف عن الغرض فى الآخر ، إذ إنَّه فى حالة تقديم الاسم منصوباً – وهو فضلة – فيه دليل على قوَّة العناية والاهتمام به على الأخص ؛ باعتبار أنَّ (زيداً) هو المعنىُّ بالضَّرب فحسب ، وأنَّ نصبه إنما كان لجعله مفعولاً لفعل محذوف يُفسِّرُه الفعل المذكور (ضربتُه) والتقدير (ضربتُ زيداً ضربتُه) ، وهذا يعنى (أنَّ الفعل المحذوف هنا لابد أن يكون من جنس الفعل المذكور ومن لفظه ، ولمَّا لم يجز أن يجمع بيْن الفعلَيْن ؛ لأنَّ أحدهما كاف لزم إضمار أحدهما ، والاكتفاء بذكر الفعل المفسِّر) – ينظر : شرح المفصَّل لابن يعيش جـ٢ صـ ٣٠ ، ٣١ .

ومن ناحية أخرى يرى (سيبويه) أنَّه فى حالة تقديم الاسم مرفوعاً (زيدٌ ضربته) إنما جئ به كذلك ؛ لكونه فى موقع الابتداء ، أى بمجيئه أوَّلاً ، وفى هذه الحالة يكون الفعل (ضربتُ) انشغل بضمير الاسم المذكور ، ولا يُتوهَّمُ أن يكون الضمير (الهاء) لغيره ، ولذلك لزم هذا الضمير الفعل ، ولم يُفارقه ، حينئذ يكون قولنا : (زيدٌ ضربته) برفع (زيدٌ) بمثابة قولنا (عبد الله منطلق) ؛ إذ ارتفع (عبد الله) ؛ لأنه ذُكر ليُبنى عليه (المنطلق) ، وكأنَّك لمَّا قلت ابتداءً (عبد الله) أردت أن تُنبه السَّامع لما ذَكَرْتَ ، ثم بنيت عليه (مُنطلقٌ) وارتفع ، لأنه مبنى على المبتدأ الذى هو بمنزلته ، وكذلك الأمر فى قولنا : (زيدٌ ضربته) إذ إنك لمَّا قُلت ابتداءً (زيدٌ) أردت أن تُنبَّه السامع ثم بنيت عليه الفعل ، ورفعته بالابتداء ، وهذا يعنى أنَّ الغرض من التقديم – من وجهة نظر سيبويه – فى قوله تعالى : { وأما ثمودُ فهديناهم } برفع (ثمودُ) فى المثال الذى معنا (زيدٌ ضربته) ؛ ليس مقصوراً على الاهتمام والعناية بالمقدَّم – وإنما أيضاً لتنبيه المخاطب وتأكيد الكلام، على نحو ما سيتبين لنا بعد قليل، والبلاغيون على أنَّ مثل ذلك التقديم إنما يكون لإفادة تقوى الحكم على نحو ما سيأتى فى كلام الإمام عبد القاهر . وينظر : حاشية الدسوقى ج ٢ ص ١٤٩ .

ومما يُلاحظ أنَّ (سيبويه) عَلَّق على المثالين الواردَيْن (زيداً ضربته) ، (زيدٌ ضربته) بما يبين عن موقفه مستشهداً بقوله تعالى : { وأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ}(١) مشيراً إلى ما ورد فى ذلك القول القرآنى من قراءتيْن الأولى للجمهور – وهى (ثُمودُ) بالرَّفع ، فاستشهد بذلك على نحو قولهم (زيدٌ ضربته) بلزوم الهاء ثم قال : " وإنما حَسُن أن يُبنى الفعل على الاسم حيث كان مُعْمَلاً فى المُضمر وشغلته به ، ولولا ذلك لم يحسُن ، لأنَّك لم تَشْغَلْه بشيء " (٢) .

والقراءة الثانية : وهى (ثَمودَ) بالنصب ، فاستشهد بذلك على ما جاء فى قول العرب : (زيداً ضربته) ، حيث قال : " وإنْ شئت قلت : (زيداً ضربته)، وإنما نصبه على إضمار فعل هذا يُفسِّرُه) كأنَّك قلت: (ضربتُ زيداً ضربتُه)(٣)... وقد قرأ

---

(١) سورة فصلت من الآية رقم ١٧ .

(٢) الكتاب جـ ١ صـ ٨١ .

(٣) وكلام (سيبويه) هذا كان له صدى عند البلاغيين ، حيث إنهم أفادوا من ذلك الكلام أيَّما إفادة، بعدما التقطوه ، وبنوا عليه جزءاً من معارفهم ، معوِّلين على ما ذكره (سيبويه) هنا، حينما أتوا بمثال شبيه لما أورده ، وأشاروا إلى أنَّ قولنا : (زيداً عرفته) المفعول فيه منصوب بفعل محذوف يفسِّره المذكور، والكلام يحتمل التأكيد، أو التخصيص، ذلك على حسب تقدير موقع الفعل المحذوف المفسَّر بالمذكور، فإذا قُدِّر ذلك المفسِّر قبل الاسم المنصوب ، كان الأصل فى المثال المذكور (عرفتُ زيداً عرفته) فحُذِف الأول (عرفت) ، وفسَّره الثانى (عرفته)، وكان الكلام مفيداً للتأكيد والتقرير، ومن المعلوم أنَّ المُقدَّر كالمذكور ، وبذا يكون التأكيد ناجماً عن تكرار الإسناد حيث أسند الفعل مرَّة إلى الاسم الصريح ، وأخرى إلى ضميره ، وعلى هذا الوجه يكون الكلام إخباراً بمجرَّد معرفة متعلِّقة بـ(زيد)، مع ملاحظة أنَّ حذف الفعل المُقدَّر لا ينافى التأكيد ، لأنَّ ذلك الحذف قد يكون لاعتبار مناسب ، كأن يكون المقام مقام إنكار تعلُّق الفعل بالمفعول مع ضيق المقام ، بحيث يُطلبُ فيه الاختصار ، فيُعدل عن ذكر الفعل مرَّتين صراحة المفيد للتأكيد المُناسب للإنكار ، إلى ما يُفيد التأكيد مع الحذف المُناسب للاختصار .

وإذا قُدِّر المحذوف (المُفسَّر) بعد الاسم المنصوب (المقدَّم) كان الأصل (زيداً عرفت عرفته)، وكان التقديم حينئذٍ مفيداً للتخصيص، لأنَّ التقديم على المحذوف كالتقديم على المذكور، فى إفادة الاختصاص، وعلى هذا الوجه يكون قولنا (زيداً عرفته) إخباراً بمعرفة مختصةٍ بـ(زيد) ردّاً من زعم تعلُّقها بـ(عمرو) مثلاً، دون (زيد)، أو زعم تعلقها بهما معاً. (ينظر:المفتاح صـ ٢٢٣، والإيضاح صـ ٦٦ ، والمطول صـ ١٩٨، وشروح التلخيص جـ ٢ صـ ١٤٨،١٤٩) .

بعضهم : { وأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ } . . . فالنَّصبُ عربيٌّ كثير [1] والرفع أجود..."[2].

---

(١) علّق كُلٌّ من (السَّكاكى) ، و (الخطيب) على كلام (سيبويه) هذا ، مشيرين إلى أنَّ التقديم فى قوله تعالى : { وأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ } فيمن قرأ بنصب (ثمودَ) لا يُفيد سوى التخصيص ، والسِّرُّ فى ذلك – من وجهة نظرهما – يتمثَّلُ فى امتناع أن يكون التقدير على هذه القراءة : (وأمَّا فهدينا ثمودَ) ، بتقدير الفعل مقدَّماً ، على غرار قولنا : (زيداً عرفته) الذى احتُمِل فيه أن يكون أصله (عرفتُ زيداً عرفته) ، وإنما التقدير على القراءة المذكورة هو : (أمَّا ثمودَ فهدينا هديناهم) ، وذلك لوجوب الفصل بيْن (أمَّا) ، و (الفاء) ، ومن ثم تكون تلك القراءة مفيدة للتخصيص على غرار الوجه الآخر للتوجيه المذكور فى قولنا : (زيداً عرفته) وهو : (زيداً عرفتُ عَرَفْتُه) – ينظر : المفتاح صـ ٢٢٣ ، والإيضاح صـ ٦٦ ، وينظر : المطول صـ ١٩٩) .

إلاَّ أنَّ هذا الرأى الذى قال به كُلٌّ من (السكَّاكى والخطيب) لم يُسلِّم به (سعد الدين التفتازانى) ، ولم يرتضه ، وأبى أن يكون التقديم على القراءة المذكورة مفيداً للتخصيص ، مشيراً إلى أنَّ الذى حدا بهما إلى القول بالتخصيص هنا هو : التزامهما بوجوب وجود فاصل بين (أمَّا) ، و (الفاء) ، فبعد أن ذكر (السعد) تحقيقاً مطوَّلاً عن ذلك الالتزام ، أشار إلى أن هذا التقديم ليس للتخصيص قائلاً : " ... ويظهر لك من هذا التحقيق أنَّ مثل هذا التقديم ليس للتخصيص ، لظهور أن ليس الغرض (إنَّا هدينا ثمود دون غيرهم) ، ردّاً على من زعم الاشتراك ، أو انفراد الغير بالهداية ، بل الغرض إثبات أصل الهداية لهم ، ثم الإخبار عن سوء صنيعهم ، ألا يرى أنه إذا جاءك (زيد) ، و (عمرو) ثم سألك سائل ما فعلت بهما ؟ تقول : (أمَّا زيد فأكرمته ، وأمَّا عمراً فأهنته) ، وليس فى هذا تخصيص ، لأنَّه لم يكن عارفاً بثبوت أصل الإكرام والإهانة)) – المطول صـ ١٩٩ ، ٢٠٠ .

ولاشك فى أنَّ رأى (التفتازانى) أولى وأجدر بالقبول ، لرجاحة رأيه ، ولقوَّة ما يستند عليه من توجيه فى توضيح المقصد من التقديم فيما ذكر ، ولذلك تبعه أصحاب شروح التلخيص فيما قال ، مشيرين إلى أنَّ التقديم فى الآية المذكورة على قراءة نصب (ثمودَ) – لو كان مفيداً للتخصيص ، لاقتضى أنه ليس أحدٌ من الكفَّار هُدى ، ودُلَّ على الطريق الموصِّل ، واستحبَّ العمى على الهدى غير ثمود ، وليس كذلك ، لأنَّ الهداية ليست خاصة بقوم ثمود دون غيرهم ، لأنَّ الكفار كُلَّهم دُعوا إلى الهداية ، وبخاصة إذا كان المُراد بالهداية الدلالة على طريق الإيمان بالآيات الدَّالة على طريق الإيمان بالآيات الدَّالة على وجود الله وهمينته على الوجود ، وعلى بديع صنعه وعظيم قدرته التى لو تأمَّلوها وتدبروها لوصلوا إلى الهداية المرجوَّة كما وصل إليها الكثير من البشر، وصدق الله العظيم حيث يقول: {كُلاً هَدَيْنَا ونُوحاً هَدَيْنَا مِن قَبْلُ . . . الآية } – سورة الأنعام من الآية رقم ٨٣ – ومن ثم كان الغرض من التقديم – على نحو ما ذكر (السعد) – بيان أنَّ أصل الهداية ، أى الدعوة للحق حصلت لقوم (ثمود) ثم الإخبار عنهم بسوء صنيعهم ، لبيان أنَّ إهلاكهم إنما كان بعد إقامة الحُجَّة عليهم – ينظر: شروح التلخيص جـ ٢ صـ ١٥٠ ، وشرح عقود الجمان صـ٤٢، ومحاضرات فى البلاغة العربية للدكتور محمد أبى موسى وآخرين صـ ٢٩٨ .

(٢) السابق صـ ٨١ ، ٨٢ .

وإنما كان الرَّفع أجود – من وجهة نظر (سيبويه) – لأنَّ الاسم والحالة هذه يكون مرفوعاً على الابتداء ، لا على إعمال فعل مُفسِّر ، حيث إنك إذا ابتدأت كلامك – مثلاً – بقولك (زيدٌ) لم يكن المقصود هو تعريف المُخاطب بـ (زيد)، ولكنَّ المُراد هو لفت نظره إلى نيِّة المتكلم فى تنبيهه – أى المُخاطب – إلى ما حدث لـ (زيد) فذكرته للسامع ؛ ليتوقَّع ما تخبره به عنه ، فإذا قُلتَ : (ضربتُه) أو ما أشبهه ، صَحَّ معنى الكلام ، وكانت الفائدة للسامع فى الخبر ، لأنَّه قد كان يعرف (زيداً) كما تعرفه ، ولولا ذلك لم تقُلْ له (زيد) ، ولكُنتَ قائلاً له : رَجُلٌ يُقال له : (زيدٌ) ، فلمَّا كان يعرف (زيداً) ويَجْهَلُ ما تُخبرُه به عنه أفدته الخبر، فَصَح الكلام ؛ لأنَّ اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تُفيد شيئاً ، وإذا قَرَنتها بما يصلُح حَدَث معنى (التنبيه) [1] ، وهو غرض آخر من أغراض التقديم التى ألمح إليها (سيبويه) على نحو ما رأينا .

ويصحُّ لنا أن نستظهر من كل ما سبق أنَّ (سيبويه) ألمح إلى غرضين من أغراض التقديم هما :

١- **العناية بالمقدَّم ، والاهتمام بشأنه** .

٢- **أنَّ تقديم الاسم** فى مثل قولنا : (زيدٌ ضربته) ، و(عبد الله منطلق) **يفيد التنبيه** .

نموذج آخر من كلام (سيبويه) للدِّلالة على أنَّ التقديم قد يأتى فى الكلام لغرض (التنبيه وتأكيد الكلام) :

عقد (سيبويه) باباً عنوانه (هذا باب الأمر والنهى) وأشار فيه إلى أنَّ (التقديم) أحياناً يكون الغرض منه (التنبيه) ، وكان مِمَّا قاله فى ذلك :

(١) يُنظر : المقتضب جـ ٤ صـ ١٢٦ .

" . . . وقد يكون فى الأمر والنهى أن يُبنى الفعل على الاسم ، وذلك قولك : (عبد الله اضربْه) ، ابتدأت (عبدَ الله) فرفعته بالابتداء ، ونبَّهتَ المُخاطَب له؛ لتُعرِّفَه باسمه ، ثم بنيت الفعل عليه كما فَعَلْتَ ذلك فى الخبر ...[١]"[٢].

وفى باب آخر يقول : " هذا بابٌ من الاستفهام يكون الاسمُ فيه رفعاً ؛ لأنَّك تبتدئه لتُنبِّه المُخاطب ثم تَستفهم بعد ذلك، وذلك قولك: (زيدٌ كم مَرَّةً رأيتَه، وعبدُ الله هل لقيتَه ، وعمروٌ هلاَّ لقيته ، وكذلك سائر حروف الاستفهام..."[٣].

والمتأمِّل هى هذا النَّص – الأخير – وفى الذى قبله يدرك أنَّ الاهتمام بتأليف العبارة تقديماً وتأخيراً له علاقة وطيدة بدور المُتكلم فى إفادة المُخاطب من خلال مراعاة حال الأخير، فيما يرى (سيبويه) .

ولاشك أنَّ الغرضين السابقين هما اللذان فتحا الباب أمام (إمام البلاغيين عبدالقاهر الجرجانى) على نحو ما سنرى بالبيان والتفصيل عندما أتناول أسلوب (التقديم والتأخير) عند هذا العَلَمِ العظيم ، وكيفية معالجته له .

٣- وغرض ثالث من أغراض التقديم لدى (سيبويه) وهو (الضرورة الشعرية) :

ومن الأمثلة الدَّالة على ذلك : ما رآه (سيبويه) من أنَّ من الحروف حروفاً يأتى عقبها الاسم مُقدَّماً على الفعل جوازاً على سبيل الاضطرار ، ولا يكون ذلك إلاَّ فى الشعر [٤] ، واستشهد على ذلك بقول الشاعر :-

صَدَدْتِ فأطولْتِ الصُّدود وقلَّما ∴ وِصالٌ على طول الصُّدودِ يدوم [٥]

---

(١) أى كما فُعل ذلك فى قولنا : (زيد ضربته) ، و(عبد الله منطلق) وهذا يعنى أنَّ (التقديم) كما يؤتى به أحياناً فى الخبر لتنبيه المخاطب ، فإنه يؤتى به كذلك لهذا الغرض فى الأساليب الإنشائية ومن بينها أسلوب الأمر .

(٢) الكتاب جـ ١ صـ ١٣٨ .

(٣) السابق جـ ١ صـ ١٢٧ .

(٤) ينظر : السابق جـ ١ صـ ٩٨ .

(٥) الكتاب جـ ١ صـ ٣١ .

وكان قبل ذلك البيت ذَكَرَ ما نصُّه : " ويحتملون قُبح الكلام حتى يضعوه فى غير موضعه ؛ لأنَّه مستقيم ليس فيه نقض . . . [1] " [2] ثم ذكر البيت .

وعقَّب عليه بقوله : " وإنَّما الكلام : وقلَّ ما يدوم وصالٌ " [3] وذلك على اعتبار أنَّ (قلَّما) أصلا لا تدخل إلاَّ على الفعل ، ولكن الشاعر قال ما قال ذاكراً الاسم (وِصالٌ) وهو : (الفاعل) عقبها مقدَّماً على فعله وهو (يدوم) ، للضرورة ، حيثُ إنَّ (قلَّ) هنا مكفوفة بـ (ما) فلا تعمل فى الفاعل ، ولا يقع بعد (قلَّمَا) إلاَّ الجملة الفعلية [4] .

٤ ـ الاتساع فى الكلام :

يُشير (سيبويه) إلى علة أخرى للجوء العرب إلى (التقديم والتأخير) فى كلامهم ، وهى : (الاتساع فى الكلام) ، باعتبار أن كليهما قد يكون جائزاً فى نفس العبارة ، وأنهما سواء .

ويتبدَّى لنا ذلك من خلال قول (سيبويه) فى باب : ما جرى فى الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل كما يجرى فى غيره مجرى الفعل) يقول : "... وأجْرَوْا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يُبالغوا فى الأمر ، مُجراه إذا كان على بناء فاعل ، لأنَّه يُريدُ به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل ، إلاّ أنَّه يُريد أن يُحدِّث عن المبالغة . فَمَا هو الأصل الذى عليه أكثر هذا المعنى : (فعولٌ ، و فعَّال ، و مفعال ، و فَعِلٌ) وقد جاء (فعيل) كـ(رحيم ، و عليم ، وقدير، وسميع، وبصير) يجوز فيهنَّ ما جاز فى (فاعل) من التقديم والتأخير ، والإضمار ، والإظهار ، لو قُلت : (هذا ضَروبُ رؤوس الرِّجال وسُوقَ الإبل) على : (وضَروبُ سوقَ الإبل) جاز ، كما تقول : ([هذا] ضاربُ زيدٍ وعمراً ، تُضمِرُ (وضارِبٌ عمراً) " [5] .

---

(١) وهذا النص يفهم منه : أنَّ (التقديم) ، قد يكون سبباً فى قُبح الكلام وسوء التركيب ؛ لوضع الكلام فى غير موضعه ، وإنْ كان للضرورة الشعرية ،وكان مستقيماً ليس فيه نقض من الجانب النحوى – ينظر: أثر النحاة فى البحث البلاغى صـ ٨٤.

(٢) الكتاب جـ ١ صـ ٣١ .

(٣) السابق .

(٤) ينظر : المقتضب جـ ١ صـ ٨٤ ، والكتاب (الحاشية رقم ٤ صـ ٣١) .

(٥) الكتاب جـ ١ صـ ١١٠ .

ويفهم من هذا أنَّ أسماء الفاعلين مِمَّا فيها معنى المبالغة ، مِمَّا هو على وزن (فعَّال ، مفعال ، فعول، فعيل ، فعل) تجرى مجرى الفعل فى العمل فى مفعوله ، قُدِّم ذلك المعمول أو أُخِّر،ذلك على غرار (اسم الفاعل) الذى ليس فيه معنى المبالغة إذا أُريد به الحال أو الاستقبال ؛ فإنه يعمل عمل الفعل المُضارع ؛ لجريانه عليه فى حركاته ، وسكناته ، وعدد حروفه ، فإنَّ الاسم المذكور إذا سبق بهمزة استفهام يعمل فى معموله قُدِّم ذلك المعمول ، أوْ أُخِّر كقولنا : (أزيداً أنت ضاربه) كما تقول : (أأنت ضاربٌ زيداً) فإن شئنا قلنا قياساً على ذلك : (أزيداً أنت ضروبه) كما تقول : (أأنت ضروبُ زيداً) ، وعليه لو قلنا : (هذا ضَروبُ رؤوسِ الرِّجال وسوقَ الإبل) أو (هذا ضروبُ سوقَ الإبل رؤوس الرِّجال) ، وذلك بنصب (سوقَ) بـ (ضروب) بإعمال (فعول) كإعمال (فاعل) قُدِّم مفعولُه أو أُخِّر ، كما تقول : (هذا ضاربُ رؤوسِ الرِّجال وسوقَ الإبل) وتقول : (هذا ضاربٌ سوقَ الإبل رؤوس الرِّجال) [1] ، فكلتا العبارتان سِواءٌ أُقدِّم معمول فعول (ضروب) الذى يُفسِّرُ عَمَلَهُ ذلك المعمول المُتمثِّل فى (سوق الإبل) على (رؤوس الرِّجال) أُمْ أُخِّر كما لو قيل : (ضروب رؤوس الجبالِ وسوقَ الإبل) ، ذلك على غرار إعمال اسم الفاعل فى مفعوله قُدِّم ذلك المفعول أو أُخِّر .

ويُقدِّم (سيبويه) أمثلة أخرى لِما ذهب إليه هُنا وكان مما قاله فى ذلك: "ومما جاز فيه مُقدَّماً ومؤخَّراً على نحوِ ما جاء فى فاعل ... قول أبى طالب :

(بَكَيْتُ أخا اللَّأواءِ [2] يُحْمَدُ يَوْمُه ∴ كريمٌ رؤوسَ الدَّارعين ضَروبُ [3]"[4]

---

(١) ينظر : شرح المفصّل لابن يعيش المجلد الثانى جـ ٦ صـ ٧٠ ، ٧١ .
(٢) اللَّأواء : الشِّدَّة والمشقة – يُنظر : : لسان العرب جـ ١٢ صـ ٢١٣ – لأى .
(٣) فى هذا البيت يصف رجُلاً شجاعاً كريماً ، فقده الشاعر ، فبكى عليه وهو يقول : بكيتُ رَجُلاً أخا اللَّأواء أى كافياً لها ، دافعاً لمعرَّتها ، ثم بيَّن أنَّه مُقدِمٌ على الأقران ضروب لرؤوسهم بالسَّيف ، وإذا كان ينال منهم الرؤوس ، فإنَّه قد بلغ النهاية من الإقدام عليهم ، ومعنى قوله : (يُحمَدُ يومُه) أنَّه إذا قاد قومه فى يوم من أيام الحرب حَمَدَ ، وكذا إذا ساجل الناس يوماً فى العطاء ، والبذل ، وجعل الفعل لليوم مجازاً واتساعاً – ينظر : شرح المفصّل – المجلد الثانى جـ ٦ صـ ٧١ (حاشية) .
(٤) الكتاب جـ ١ صـ ١١١ .

" والشاهد فيه : إعمال (فَعول) كـ (فاعل) ، وفيه دلالة على جواز تقديم معموله ؛ لأن المُراد : (ضروبُ رؤوس الدَّارعين) ثم قُدِّم " (١) على سبيل الاتساع فى الكلام .

ويمكن القول : بأنَّ تقديم بعض الكلم على بعض فى عُرف (سيبويه) ليس ضرباً من العبث ، وإنما هو – أى التقديم – له معاييره ودلالاته التى تتطلبها المقامات ، ومن ثم فلابد من مراعاة دواعى التقديم وأسراره من قِبل المتكلِّم ، وإلاَّ كان التقديم فى الكلام – بلا داع – سبباً فى قُبح الكلام واستهجانه .

وقد كان أئمة النحو من قَبْل (سيبويه) معنيين بتحديد نظام ترتيب عناصر الجملة تقديماً وتأخيراً ، ولذلك كان هذا النظام قد حظى باهتمام بالغ من هؤلاء الأئمة .

ومما يدل على ذلك : أنَّ (سيبويه) فى باب (الابتداء) أشار إلى أنَّ (الخليل) كان على بيِّنة من هذا الأمر وإدراك له قائلاً :

" وزعم الخليل – رحمه الله – أنَّه يُستقبح أن تقول : (قائم زيدٌ) ، وذاك إذا لم تجعل (قائماً) مُقدَّماً مبنيَّاً على المبتدأ ، كما تؤخِّر وتقدِّم فتقول : (ضَرَبَ زيداً عمرو) و (عمروٌ) عَلَى (ضَرَبَ) مُرتفعٌ ، وكان الحدُّ أن يكون مُقدَّماً ، ويكون (زيدٌ) مؤخَّراً ، وكذلك هذا ، الحدُّ فيه أن يكون (الابتداء) فيه مُقدَّماً ، وهذا عربىٌّ جيد ، وذلك قولك : (تميمىٌّ أنا) . . . " (٢) .

ويُفهم من هذا الصنيع فيما أورده (سيبويه) نقلاً عن (الخليل) حول قولنا (قائم زيد) أنَّه من القُبح بمكان أن يكون (قائم) هو المبتدأ و (زيد) خبره أو فاعله ، وليس بقبيح أن يُجعل (قائمٌ) خبراً مقدَّماً والنيَّة فيه التأخير كما نقول (ضرب زيداً عمروٌ) والنية تأخير (زيد) الذى هو مفعول وتقديم (عمرو)

---

(١) المفصَّل جـ ٦ صـ ٧١ .
(٢) الكتاب جـ ٢ صـ ١٢٧ .

الذى هو فاعل [1] ، وهذا يعنى أنَّ المثال المذكور جاء فيه الخبر مقدَّماً وهو مبنى على المبتدأ المؤخر ، وأنَّ المتكلم قدَّم ما هو أهم لهم وهم ببيانه أعنى ذلك على غرار قولنا (ضرب زيداً عمروٌ) .

ومِمَّا نلحظه كذلك أنَّ (سيبويه) وصف بأنَّ تقديم الخبر على المبتدأ ، وتقديم المفعول على الفاعل فى الأمثلة المذكورة – وصف ذلك – بأنَّه (عربىٌّ جيِّد) ، وإنْ لم يُبرز لنا القيمة البلاغية لمثل هذا اللون من التقديم .

إلاَّ أنَّ البلاغيين كشفوا لنا عن بلاغة ذلك التقديم وسِرِّ جودته حينما أشاروا إلى الفائدة المترتبة عليه ، والقابعة خلفه ، وما زال المثالان المذكوران من أكثر الأمثلة التقليدية دوراناً على ألسنة البلاغيين فى أبواب (المسند إليه ، والمسند ، والقصر) واعتبروا أنَّ قولنا : (قائم زيد) ، و (تميمىٌّ أنا) قُدِّم فى كُلٍّ منهما (المسند) على (المسند إليه) ؛ لإفادة التخصيص أو القصر ، وإنْ دَلَّ هذا فإنما يدل على أنَّ أئمة النُّحاة بما أوردوه من إشارات بثوها فى مصنفاتهم ومؤلَّفاتهم كانوا قد مهَّدُوا الطريق للبلاغيين الذين استضاءوا بآراء هؤلاء الأئمة، وتعقَّبوا ما أوردوه بالتحليل ، والاستشهاد ، والاستنباط ، بغية الوقوف على أسرار البيان فى أساليب العرب .

والبلاغيون عَلَى أنَّ التقديم فى المثال الأوَّل أفاد أنَّ (زيداً) مقصورٌ على صفة القيام لا يتجاوزه إلى غيرها كصفة القعود مثلاً ، وذلك ردَّاً على من اعتقد أنَّ (زيداً) إمَّا أن يكون قائماً أو قاعداً ، وكان متردِّداً بين الصِّفتين من غير أن يُخصِّص (زيداً) بإحداهما على التعيين ، فيكون المثال وارداً على سبيل أنَّ القصر فيه للتعيين .

وقد يكون من قبيل قصر القلب على اعتبار أنَّهُ جاء رداً على من اعتقد أنَّ (زيداً) قاعد لا قائم .

---

(١) وقد سبقت الإشارة إلى أنَّ (سيبويه) قد وضع أيدينا على الغرض من تقديم (المفعول) على الفاعل ، ورأى أنَّ من عادة العرب الخَلَّص وديدنها إذا أخبرت بخبر ما يُقدِّموا من شأنه أهم للمخاطب .

وكذلك المثال الثانى (تميمىٌ أنا) واردٌ على سبيل تخصيص المسند إليه (أنا) بالمسند (تميمىٌ) لغرض الافتخار بالوصف المذكور، وكأنَّه قال : (تميمى أنا لا قيسىٌ) مثلاً ، ردًّا على من تردَّد بين أن يكون المتكلم تميمياً أو قيسيًّا ، ذلك على سبيل قصر التعيين ، فتقديم (المسند) فى هذه الحالة أومَأ إلى أنَّ الفائدة المحكوم بها على المتكلم إنما هى كونه تميمياً وليس ضميرَ المتكلم (أنا) ولوجئ بالمثال على مقتضى الظاهر(أنا تميمى) ما وقفنا على هذا المعنى .

هذا ، وإنْ كان المثال (تميمىٌ أنا) موجَّهاً لمن يعتقد أنَّ المتكلم قيسى ، وينفى عنه أنه تميمى ، كان التقديم مفيداً لتخصيص الموصوف وقصره على صفة التميمية ، وفى هذه الحالة يكون الأسلوب وارداً على سبيل قصر القلب .

وقد يكون القصر فى المثال المذكور قصر إفراد إذا كان المتكلم بقوله (تميمىٌ) يرد على من اعتقد أنه يجمع بين الصفتين (التميمية والقيسية)[1].

أمَّا عن تقديم المفعول فى المثال (ضَرَبَ زيداً عمروٌ) – الذى جئ به مقيساً عليه – فقد كان ذلك التقديم لغرض الاهتمام بمن وقع عليه الفعل ، وليس بمن وقع منه الضرب المذكور ، فالفائدة لمَّا كانت متمثِّلة فى الاهتمام بمعرفة المضروب ، وليست متعلِّقة بمعرفة الضارب ، والاهتمام به كان تقديم المفعول على الفاعل تقديماً لمن تتعلَّق به الأهمية ، ذلك بالإضافة إلى أنَّ فى تقديم المفعول إشارة إلى أن المضروب هو (زيد) وفقط ، دون غيره ، وكأن المعنى : (ما ضرب عمرو إلا زيداً) ، من باب قصر الفاعل على المفعول ، أمَّا فى حالة تقديم الفاعل على المفعول فى مثل قولنا : (ضرب عمرو زيداً ، فإنه لا يمتنع أن يكون هُناك مضروبٌ آخر غير زيد .

وبذا يُمكن القول بأنَّ الخليل – رحمه الله – كان على حقّ فيما ذهب إليه من استقباح تقديم (قائم) ومعاملته على أنه (مبتدأ) و (زيدٌ) خبره ، ولكن

---

(١) ينظر كُلٌّ ما قلته هُنا فى : مفتاح العلوم للسكاكى – تعليق وضبط / نعيم زرزور صـ٢١٩، ٢٩٢ ، والإيضاح للخطيب القذوينى ص، ٦٠ ، ٧٣ – طـ صبيح ١٣٩٠ هـ – ١٩٧١ م ، والمطول صـ ١٨٤ ، ٢١٤ ، ٢١٦ ، وينظر كذلك : حاشية الدسوقى ، ومواهب الفتاح (ضمن شروح التلخيص) ج ٢ ص ٢٠٢ ، ٢٠٣ .

يحسُن إذا عُدَّ ما قُدِّم هنا خبراً مبنياً على المبتدأ المؤخرَّ ، وقس على ذلك قولنا : (تميمى أنا) وما هو على شاكلته [1] .

ثانياً : صور (التقديم والتأخير) عند (سيبويه) :

قلتُ – فيما مضى – إنَّ (سيبويه) عرض فى (الكتاب) لكثير من المسائل المتعلِّقة بـ (التقديم والتأخير) بكثرة كاثرة فى مواضع متفرِّقة من كتابه ، وأنَّ تناوله لتلك المسائل إنما كان فى شكل ملاحظات جزئية ، ونظرات عابرة ، وأنَّ هذه الملاحظات كانت تأتى عرضاً فى ثنايا كلامه فى أىِّ بابٍ من أبواب النحو ، أثناء تناوله للقضايا النحوية ، وشرح مسائلها ، وأنَّه لم يكن يتفرَّس ما فى تلك المسائل وغيرها ، من أسرار وخصائص بلاغية بقدر ما كان يبحث عمَّا يتعلَّق بالقضايا النحوية – بحسب ما كان يتصوَّره النحاة فى عصره – من حيث دراسة قواعد رصف الجملة وبناء العبارة ، وصحَّة التراكيب إعراباً وبناءً ما يصح به أداء المعنى الأصلى وشروط تلك الصِّحة ، التى يترتب على انعدامها فسادُ التركيب ، ومتى يجب التقديم ؟ ومتى يجوز ؟ ومتى يمتنع ؟ .

وفى ضوء هذا المنظور ، فإنَّ النَّاظر المُتأملِّ فيما درسه (سيبويه) من أساليب تتعلَّق بـ (التقديم والتأخير) يُدرك أنَّ تلك الدراسة إنما كانت تُعنَى أكثر ما تْعنى بناحية الصِّحة أو الخطأ ، والإجازة ، والمنع عن طريق ثبوت ذلك بالاستقراء عن العرب .

ويلحظ كذلك أنَّ (سيبويه) بمقتضى ما استخلصه من قواعد طبقاً لما ورد فى القرآن الكريم ، وفى بيان النبوَّة ، ولِما قام عليه كلام العربِ الفُصحاء ، عرض لكثير من الصور والحالات المتنوِّعة للتقديم والتأخير ، وكان من بين تلك الصور ما تبرز فيه عناية (سيبويه) بدور المتكلِّم ونواياه والسامع فى ذلك الأسلوب .

على أنَّ تلك الصور ، لا يتسع المقام للإحاطة بذكرها هُنا ، فضلاً عن أنَّ تتبُّع كُلَّ هذه الصور من خلال ما ذكره (سيبويه) فى (الكتاب) أمرٌ شاق

---

(١) ينظر : الإيضاح صـ ٦٧ ، ٦٨ طـ / صبيح .

وعسير؛ لأنَّها أكثر من أن تُحصى ، مع ملاحظة أنَّ بعضاً من تلك الصور قد سبق ذكرها ، وبسْطُ القول فيها ، والتمثيلُ لها [1] .

ولنمض الآن فى متابعة كلام (سيبويه) للوقوف على صور ودلالات أخرى للتقديم والتأخير – من خلال نماذج عرض لها فى كتابه – تكشف لنا مدى عنايته بهذا الأسلوب ، وكيفية معالجته له ، وبصره ببعض أسراره ، وكان من بين تلك الصور :

١ ــ تقديم ما يُعرَف على ما لا يُعرف فى الجملة الاسمية ، وفيما أصله المبتدأ والخبر :

أورد (سيبويه) فى (باب الفاعل) ما نصُّه : – " هذا باب الفعل الذى يتعدَّى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول [2] فيه لشيء واحد ... واعلم أنَّه إذا وقع فى هذا الباب نكرة ومعرفة فالذى تَشَغَلُ به (كان) المعرفة، لأنَّه حدُّ الكلام ؛ لأنَّهما شيءٌ واحد ، وليس بمنزلة قولك : (ضرب رجلٌ زيداً)؛ لأنهما شيئان مختلفان ، وهما فى (كان) بمنزلتهما فى الابتداء إذا قُلت : (عبدُ الله منطلق) تبتدئ بالأعرف ، ثم تذكر الخبر ، وذلك قولك : (كان زيدٌ حليماً) ، (وكان حليماً زيدٌ) لا عليك أقدَّمت أم أخَّرت ، إلاَّ أنَّه على ما وصفتُ

---

(١) ومن تلك الصور التى سبق الحديث عنها :
١–تقديم المفعول على الفاعل .
٢–التقديم والتأخير فيما يكون ظرفاً أو يكون اسماً .
٣–تقديم خبر (كان) وأخواتها على أسمائها جوازاً .
٤–تقديم المفعول على نائب الفاعل فى باب (كسى) .
٥–تقديم خبر (إنَّ) على اسمها .
٦–تقديم الاسم على الفعل (زيداً ضربتُ) والأصل هو أن يُقدَّم الفعل على الاسم باعتبار أنَّ الأوَّل عامل والثانى معمول
٧–وكذلك تقديم الاسم على الفعل فى مثل قولنا (زيدٌ ضربت) لإفادة التنبيه وفى باب الأمر والنهى فى مثل قولنا (عبد الله اضربه) .
٨–تقديم الخبر على المبتدأ فى مثل قولنا (عبد الله منطلق) لإفادة التنبيه.
٩–تقديم الاسم على الفعل جوازاً على سبيل الاضطرار عقب بعض الحروف.
١٠–تقديم الخبر على المبتدأ لإفادة التخصيص.
(٢) المقصود باسم الفاعل هُنا : (اسم كان) وبـ (المفعول) خبرها .

لك فى قولك : (ضرب زيداً عبد الله) فإذا قُلْت : (كان زيدٌ) فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثلَه عندك ، فإنَّما يُنتظر الخبر ، فإذا قُلْت : (حليماً) ، فقد أعلمتَه مِثْل ما علِمتَ ، فإذا قُلْتَ (كان حليماً) ، فإنمَّا ينتظِرُ أنْ تُعرِّفه صاحب الصِّفة ، فهو مبدوٌ به فى الفعل ، وإن كان مؤخَّراً فى اللفظ ، فإنْ قُلْتَ : (كان حليمٌ أو رجلٌ) فقد بدأت بنكرة ، ولا يستقيم أن تُخبر المُخاطب عن المنكور ، وليس هذا بالذى ينزلُ به المُخاطب منزلتك فى المعرفة ، فكرهوا باب لبْس ، وقد تقول (كان زيدٌ الطويلُ منطلقاً) إذا خفت التباس الزَّيْديْن ، وتقول : (أسفيهاً كان زيدٌ أم حليماً) ، و(أرجُلاً كان زيدٌ أم صبيّاً) تجعلها لزيد ؛ لأنَّه إنَّما ينبغى لك أن تسأله عن خبر من هو معروف عنده ، كما حدَّثته عن خبر مَنْ هو معروفٌ عنك ، فالمعروف هو المبدوُ به ، ولا يُبدأ بما يكون فيه اللبسُ ، وهو النكرة ، ألا ترى أنَّك لو قُلت : (كان إنسانُ حليماً) أو (كان رجلٌ منطلقاً) ، كنت تُلْبسُ ؛ لأَنَّه لا يُستنكرُ أن يكون فى الدُّنيا إنسانٌ هكذا ، فكرِهوا أن يبدءوا بما فيه الَّبس ، ويجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللبس . . . " [1] .

وقد قصدت قصداً إلى نقل ذلك النَّص بتمامه – كما قصدتُ إلى ذلك فى مواضع أخرى – ليتضح لنا أسلوب (سيبويه) فى طريقة تناوله لما عَرض له من مسائل فى التقديم والتأخير – وغيره – ذلك بالإضافة إلى أنَّ النصَّ المذكور لا يُغنى فيه جزء عن جزء إذ إنَّ تفهُّمه والتعليق عليه يدعوان إلى قراءته جملةً واحدةً دون بتر أو اكتفاء .

<u>ويبدو لنا من هذا النَّص :</u> اهتمام (سيبويه) بالمقارنات الشكلية بين أزواج من الجمل من ناحية المعنى النحوى ، والتركيب فى بناء تلك الجمل تقديماً وتأخيراً ، من حيث التعريف والتنكير فى عناصرها وأجزائها ، وأنَّ (سيبويه)

---

(١) الكتاب جـ ١ صـ ٤٧ ، ٤٨ ، وفى صـ ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ذكر (سيبويه) باباً بعنوان : (هذا باب يُختار فيه أن تكون المُصادر مبتدأة مبنيَّاً عليها ما بعدها ، وما أشبه المَصادر من الأسماء والصِّفات) وكرَّر فيه ما ذكره هُنا من أنَّ الأصل فى الجملة الاسمية أن تبدأ باسم مُعرَّف ، وهذا يعنى أنَّه إذا اجتمع نكرة ومعرفة فى الكلام الأصل فيه أن يُبتدأ بالأعرف .

قد نبَّه إلى أنَّ هناك فرقاً جوهرياً بين الابتداء بالنكرة ، وبين الابتداء بالمعرفة ، وأنَّ كلاً من المفعول ، والخبر فى فعل (كان) يستلزم حالةً إعرابيةً واحدة هى النَّصب ، سواءٌ أكان مُقدَّماً أم مؤخَّراً ، وأنَّ الطريقة المُثلى فى حالة اجتماع نكرة ومعرفة هى : أن يُبتدأ بالأعرف فيُقدَّم ؛ لتُبنى عليه النكرة ؛ إذ إنَّ حَدَّ الكلام : أنْ يُخبر المُخاطَب عَمَّن هو معروف بما لا يَعرفه ، مُراعاة لحاله ؛ باعتبار " أنَّ المُخاطب يتوقَّع أنَّ ما تُحدِثَه به يتضمَّن معلومات مفيدة لها علاقة بما يعرفه "[1]، وعليه فإنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة فى الكلام ، فالأصل فيه – حينئذ – أن يُبتدأ بالأعرف .

أَمَّا الابتداء بالنكرة ، والإخبار عنها بالمعرفة ، كما فى قولنا : (كان رَجُلٌ حليماً) أو (كان إنسان مُنطلقاً) ، أو مثل هذه العبارات التى لا تبين عن مقصود المُتكلِّم ، فإنَّه لا يحسُن ؛ لأنَّه يُخرِج الأسلوبَ عن حَدِّ الاستقامة ، ويؤدِّى إلى الالتباس على السَّامع ، وعدم التفاعل بينه وبين المُتكلِّم ، ومن ثَمَّ " كره العرب أن يقربوه " [2] ؛ إذ إنَّه لا يستقيم أنْ يُخبر المخاطب عن منكور [3] ، وذلك لما فى ترتيب عناصر الجمل ، وتركيبها على الأصل – من حيث الابتداء بالأعرف – من دوْر بارزٍ فى الكشف عن فكر المُتكلِّم ، والتفاعل بينه وبيْن السامع .

وبذا يكون (سيبويه) قد كشف عن العلَّة فى حُسْن تقديم المعرفة على النكرة فى حالة الإخبار بأحدِهما عن الآخر ، وأنَّ لذلك من المزايا ما ليس لتقديم النكرة على المعرفة والحالة هذه ؛ إذ إنَّ مدار الأمر فى الكلام هو : حصول

---

(١) كتاب سيبويه (مادَّته ومنهجه) صـ ١٤٧ .

(٢) السابق صـ ١٤٨ .

(٣) على أنَّ (سيبويه) نفسه أجاز جعل النكرة إسماً لـ (كان) ، والمعرفة خبراً لها ، وذلك فى الشعر ، مُشيراً إلى أنَّ جواز ذلك يجعل الكلام ضعيفاً ، وأنَّ ذلك يكون حَمْلاً على جعل (كان) بمنزلة الفعل (ضرب) ، وقد يجوز أن يكون فاعل (ضَرَبَ) منكوراً ، ومفعوله معروفاً ، والمُسوِّغ لذلك فى الفعل (كان) أنَّ الاسم فيه هو الخبر ، فإذا قيل : (كان قائمٌ زيداً) ، فـ (زيد) هو القائم الذى تمَّ تنكيره ، فيُعرَّف المنكور بتعريف (زيد) ، إذا كان لشيءٍ واحد ، فكأنَّ تعريفَ المُخبَر عنه قد تمَّ بمعرفة خبره . . . واستشهد (سيبويه) على ذلك بعدَّة أبيات من الشعر . ينظر : الكتاب جـ ١ صـ ٤٨ : ٥٠ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافى جـ ٢ صـ ٣٧٥ : ٣٧٩ .

الفائدة للمُخاطَب ، وحاجته إلى أنْ تُعْلِمَه جديداً ، هو فى حاجة إلى العلم به ، ولا تتمُّ هذه الفائدة إلاَّ إذا وقع المُعرَّف موقعه من التقديم على ما لا يُعرَفُ فى حالة الحُكم على الأول بالثانى ، ويقبُح أن يبدأ المُتكلِّم كلامه بمنكور ، حيث إنَّ ذلك يؤدِّى إلى الإلباس على المُخاطب ، وعدم إفادته شيئاً ، كما فى قولنا : (كان رجُلٌ منطلقاً) ، فليس فى هذا شيء تُعلِمُه للمُخاطب ، كان قد جَهِلَهُ [1] ، ومن ثم تكون العبارة المَذكورة آنفاً " مُلْبِسة ولا تبين عن مقصود المُتكلِّم " [2] .

على أنَّ (سيبويه) لم يجد بأساً من تسويغ تقديم الصِّفة على الموصوف؛ لأنَّ المُتكلِّم إذا ذكر الصِّفة أوَّلاً استفاد السَّامع وقوع صفة (ما) دون أن يدرى لِمن هى؟ وانتظر من المُتكلِّم ذكر صاحبها، وبمُجرَّد هذا الذِّكر استفاد السَّامع وقوع تلك الصِّفة لصاحبها المعروف، فمِثْلُ هذا جائز عند (سيبويه)؛ لأنَّ الموصوف مبدوءٌ به فى الفعل، وإن كان مؤخَّراً فى اللفظ، وضرب (سيبويه) مِثالاً لذلك : (كان حليماً زيدٌ) ، وقاسه على جواز تقديم المفعول على الفاعل فى مثل قولنا : (ضَرَبَ زيداً عبدُ الله) ، وهذا يعنى : " أنَّ معرفة المحذوف أو توقعه – قبل ذكره – فى قولنا : (كان حليماً) متوقِّفٌ على العلاقة بين المُتكلِّم والسامع ، أو على المعرفة المُشتركة بينهما ، أى جملة الاعتقادات والتصوُّرات عن الذات والغير ، والأشياء والمعانى التى يتقاسمها المُتكلِّم والسامع"[3] .

صورة أخرى من صور التقديم فيما أصله المبتدأ والخبر :

وكذلك عرض (سيبويه) لـ (التقدِّيم والتأخير) عند حديثه عمَّا يُعرَف بـ (أفعال القلوب) من أمثال : (ظَنَّ، وحسب، ورأى ، وخال، وزعم، وعلم، ووجد) ، وما يتصرّف من أفعالِهنَّ مُشيراً إلى أنَّها تُستعمل تأخيراً وتقديماً على ثلاثة أضرب ، لأنَّها إمَّا أن تتقدَّم على مفعوليها ، أو تتوسَّطهما ، أو أن تتأخَّر هذه الأفعال ، ولِكلِّ حالةٍ من هذه الحالات حُكمٌ يُغاير حُكم الحالة الأخرى ؛ باعتبار أنَّ أيَّاً مِن هذه الأفعال إذا تقدَّم على مفعوليه أُعمِل فيها ، وإذا توسَّطهُما أو تأخَّر

(١) يُنظر : الكتاب جـ ١ صـ ٥٤ ، وتاريخ علوم البلاغة صـ ٥٣ .
(٢) كتاب سيبويه (مادَّته ومنهجُه) صـ ٢٤٢ .
(٣) السابق صـ ٢٤٠ .

عنهما جاز إعماله ، وجاز إلغاؤه ، وأنَّ إلغاء عمل أيٍّ من الأفعال المذكورة مع تأخيرها أقوى منه حين يتوسَّط مفعوليه ، وهذا " يعنى أنَّ الأفعال إذا أُريد إعمالُها يُحكم عليها بضعف تأخيرها على مفعوليها أو توسطهما " (١) .

وهذا ما أشار إليه (سيبويه) بقوله :

" هذا باب الأفعال التى تُستعملُ وتُلغى ، فهى : (ظننتُ ، وحَسبْتُ ، وخِلْتُ، وأُريتُ ، ورأيتُ ، وزعمتُ) ، وما يتصرَّف من أفعالِهنَّ ، فإذا جاءت مُستعملةً فهى بمنزلة : (رأيتُ ، وضربتُ ، وأعطيتُ) ، فى الإعمال والبناء على الأول ، فى الخبر والاستفهام وفى كل شيء ، وذلكَ قولُك : (أظُنُّ زيداً منطلقاً)، و(أظُنَّ عمراً ذاهباً) ، و (زيداً أظُنُّ أخاك)، و(عمراً زعمتُ أباك) وتقول: (زيدٌ أظُنُّه ذاهباً) ، ومن قال : (عبدَ الله ضربتُه) نصب ، فقال : (عبدَ الله أظُنُّه ذاهباً) ، وتقول : (أظُنُّ عمراً منطلقاً) ، و (وبَكراً أظُنُّه خارجاً) ، كما قلتَ : (ضَرَبتُ زيداً وعمراً كلَّمتُهُ) ، وإنْ شئت رَفَعتَ على الرَّفع فى هذا (٢) " (٣) .

ويواصل (سيبويه) حديثه قائلاً :

(فإنْ ألغيتَ قُلْت : (عبدُ الله أظنُّ ذاهبٌ) ،و (وهذا إخالُ أخوك) ، و(فيها أُرى أبوك) ، وكُلَّما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى (٤) ، وكُلٌّ عربىٌّ جيِّد ، وقال اللَّعين يهجو العجَّاج :

أبا لأراجِيزِ يا ابْن اللُّؤْمِ تُوعِدُنى ∴ وفى الأراجيز خِلْتُ اللُّؤْمُ والخَوَرُ(٥)

---

(١) ينظر : كتاب سيبويه (مادَّته ومنهجُه) صـ ٨٨ .

(٢) أى رفعت (بكر) على ما أجيز من الرَّفع في (عمرو) – الكتاب جـ ١ (حاشية المحقق) صـ ١١٩ .

(٣) الكتاب جـ ١ صـ ١١٨ ، ١١٩ .

(٤) أى أنَّ الإلغاء مع تأخير هذه الأفعال أقوى منه حين تتوسَّط – الكتاب (حاشية المحقق) جـ١ صـ ١١٩ .

(٥) قال الأعلم : " والشاهدُ فى هذا البيت هو رفع (اللؤمُ) و(الخَوَرُ) بعد (خِلْتُ) ؛ لِما تقدَّم عليها من الخبر (وفى الأراجيز) ، وينوى فيها من التأخير ، والتقدير : (وفى الأراجيز اللؤمُ والخورُ خِلْتُ ذلك) وُصِف أنَّه راجز لا يحسن القصيد والتَّصرُّف فى أنواع الشعر ، فجعل ذلك دلالة على لؤم طبيعة وَخَوَر نفسه ، والخَوَرُ : الضعف " – ينظر : شرح المفصَّل – المجلد الثانى جـ٧ صـ ٨٦ .

أنْشدَناه يونس مرفوعاً عنهم، وإنما كان التأخير أقوى؛ لأنَّهُ إنما يجئ بالشك، بعدما يمضى كلامه على اليقين ، أو بعدما يبتدئ وهو يُريد اليقين ، ثم يدركُه الشكُّ كما تقول: (عبدُالله صاحبُ ذاك بلغنى)، وكما قال: (من يقول ذاك تدرى)، فأخَّر ما لم يعمل فى أوَّل كلامه ، وإنما جعل ذلك فيما بلغه ، بعدما مضى كلامه على اليقين، وفيما يدرى ، فإذا ابتدأ كلامه على ما فى نيته من الشَّكِّ أعمل الفعل قدَّم أو أخَّر ، كما قال: (زيداً رأيتُ) و(رأيتُ زيداً) وكلما طال الكلام ضَعُف التأخير إذا أَعْمَلْتَ، وذلك قولك: (زيداً أخاك أظُنُّ)، فهذا ضعيف كما يضعُفُ (زيداً قائماً ضَرَبتُ)؛ لأنَّ الحدَّ أن يكون الفعل مُبتدأً إذا عَمِلَ..."[1]أ.هـ.

ومن خلال ما ذُكِر فى باب (ظنَّ وأخواتها) يمكن القول : بأن مُعالجة (سيبويه) لـ (التقديم والتأخير) بالنِّسبة لتلك الأفعال ، إنما كانت منحصرة فى التغييرات التى تطرأ على هذه الأفعال – تقديماً وتأخيراً – فى تعبيرات متباينة ، مع توضيح الفروق المُتقاربة بين التراكيب المُختلفة ، إعمالاً وإلغاءً بذهاب عمل الفعل أو تركه ، وقوَّة الإعمال وضعفه ، كلُّ ذلك من الناحية النحوية فقط ، بغض النَّظر عن ذكر معنىً من المعانى المترتبة على التقديم والتأخير ، وقد أشار – (سيبويه) – إلى أنَّ أحوال الأفعال المذكورة فى التراكيب المتغايرة – من حيث التقديم والتأخير ، والإعمال والإلغاء ، وضعف الإعمال – أشار إلى أنَّ تلك الأحوال مأخوذة عن العرب وواردة فى كلامهم ، واستعمالاتهم [2] .

ويتبدَّى لنا كذلك : أنَّ عمل (سيبويه) إنما كان – فحسب – منصبَّاً على وضع ضابط يحكم هذه الأفعال (ظنَّ وأخواتها) من ناحية العمل والإلغاء " وأنَّ ذلك يرجع إلى نيَّة المتكلم ، أو توجُّهه بحسب يقينه أو شكه ، وهذا يعنى أنَّ

---

(١) الكتاب جـ ١ صـ ١١٩ : ١٢٧ .

(٢) وقد تبيَّن لنا ذلك من خلال توضحيه ما ذكر بأمثلة مُكوَّنةٍ من جمل بسيطة التركيب ساقها فى كلامه للاستشهاد بها على ما قال ، مُعقِّباً عليها بقوله : (وكُلٌّ عربىٌّ جيِّد) ثم ساق قول الشاعر : (أبا الأراجيز يابن اللؤم توعدنى . . . البيت) مستشهداً به على إلغاء عمل الفعل (خال) حين قُدِّم الخبر (وفى الأراجيز) وتوسَّط الفعل(خِلْتُ) بينه وبين المبتدأ (اللؤْمُ) وما عُطف عليه (والخورُ) والمعنى : أتُهدِّدُنى بالهجاء والأراجيز ، وذلك من أفعال اللؤماء ومن لا قُدْرة له. ينظر: شرح المفصَّل – المجلَّد الثانى جـ ٧ صـ ٨٥، ٨٦ .

إعمال أفعال القلوب فى حالة تقديمها أو تأخيرها مردُّه – من وجهة نظر (سيبويه) – إلى خصائص شكلية للفعل ، تُنصَبُ معه الأسماء أو تُرفع ، وأنَّ هذه الخصائص الشكلية تتعلَّق باعتبارات دلالية ، أى بنيَّةِ المُتكلِّم وقصده ، فالتقديم يعنى الإعمال ، وفى ذلك إشارة إلى أنَّ المُتكلِّم يقصد إلى تأكيد أنه ليس على يقين تام بما يقوله ، على حين يشير التأخير إلى اختيار (الإلغاء) وإلى أنَّ الشَّك لحق المُتكلم ، بعد أنْ فرغ من قول ما قاله ، وعلى المُتكلم أنْ يختار من بينهما ما يتناسب وموقفه تقديماً وتأخيراً لهذه الأفعال ، وليس هناك ما يمنع من أن يكون ترتيب عناصر الجملة ، تقديماً وتأخيراً – فيما نحن بصدده – يرجع إلى أنَّ العرب تقدِّم ما هو أهم لهم ، وهم ببيانه أعنى " [1] على نحو ما رأينا سابقاً فى صدر هذا المبحث .

على أننا نلحظُ كذلك أنَّ (سيبويه) يرى أنَّ المتكلِّم إذا ابتدأ كلامه على ما فى نيَّته من الشك ، جاز له أن يُقدِّم الفعل ، أو يؤخِّره كما فى قولنا : (زيداً رأيتُ)، و(رأيتُ زيداً) وفى كلتا الحالتين يكون عمل الفعل قويَّاً ، على الرَّغم من أنَّ مرتبته التَّقدُّم ، وعليه فإنَّ الإلغاء والإعمال لهذه الأفعال يرجع إلى غرض المتكلِّم ونيَّته ، فالمُتكلِّم هو الذى يُعمِل ويُلغى [2] .

ويحكم (سيبويه) كذلك بضعف تأخير الفعل إذا أراد المتكلِّمُ إعمالَه ثم أطال كلامه ، وذلك كما فى قولنا : (زيداً أخاك أظُنُّ) فمثل هذا ضعيف كما يضعف فى مثل قولنا : (زيداً قائماً ضربتُ) ؛ لأنَّ الحدَّ عند (سيبويه) أن يكون الفعل مبتدَأً به إذا عمل .

وبذا يتبدَّى لنا أنَّ اهتمام (سيبويه) إنما كان منصبَّاً على تأليف العبارة تقديماً وتأخيراً من ناحيةَ الصِّحة والجواز ، والقُبح والاستحسان ، وعلاقة ذلك بدور المُتكلِّم فى إفادة المُخاطب، أو عدم إفادته، وأنَّ نظرة (سيبويه) إلى التقديم والتأخير فى العبارة إنما كانت نظرة ذوقية – فقط – من النواحى المذكورة.

---

(١) ينظر : كتاب سيبويه (مادته ومنهجه) صـ ٢١٨ : ٢٢٠ .
(٢) وكُلُّ ما ذكرته هنا واضح فيما نقلته عن (سيبويه) فى باب : (الأفعال التى تستعمل وتُلغى).

٢ – أسلوب التقديم فى سياق بعض الحروف :

ومن صور (التقديم) التى عرض لها (سيبويه) صورته فى سياق حروف التقريب ، والتسويف ، والنفى ، والتخصيص ، والاستفهام ، ويمكن توضيح رأيه فيما يلى :-

أولاً : بالنِّسبة لحروف (التقريب والتسويف والاستقبال والنفى) يرى (سيبويه) أنَّ تلك الحروف الأصل فيها الدخول على الأفعال ، وإيلاء الأفعال لها ، ولكن أحياناً قد يأتى عقب تلك الحروف الاسم مقدَّماً على الفعل جوازاً على سبيل الاضطرار ، وذلك دون أن يُشير (سيبويه) إلى أىِّ فائدة أو عِلَّة بلاغية مترتِّبة على ذلك (التقديم) ، حيث عقد باباً عنوانُه : (ما يُختار فيه النَّصْب، وليس قبله منصوب بُنىَ على الفعل ، وهو باب (الاستفهام) قال فيه : " وذلك أنَّ من الحروف حُروفاً لا يُذكَرُ بعدها إلاَّ الفعلُ ، ولا يكون الذى يليها غيره مُظهراً أوُ مضمراً ، فمِمَّا لا يليه الفعل إلاَّ مُظهراً : (قد ، وسوف ، ولمَّا) ، ونحوُهَّن ، فإن اضطُرَّ شاعِرٌ فقدَّم الاسم ، وقد أوقع الفعل على شىءً من سببه لم يكن حدُّ الإعراب إلاَّ النَّصب ، وذلك نحو : (لم زيداً أَضْرِبْه)[١] [إذا اضطُرَّ شاعِرٌ فقدَّم لم يكن إلاَّ النَّصب فى (زيد) ليس غير ، لو كان فى شعر]؛ لأنه يُضمِرُ الفعل إذا كان ليس مما يليه الاسم ..."[٢].

ومِمَّا يُلاحظ أنَّ (سيبويه) عرض التقديم والتأخير – فى النص المذكور – لذات الإعراب ، من ناحية الالتزام بسنن العرب ، وطريقتهم فى التعبير ، لا من حيث صلة (التقديم والتأخير) بالمعنى المترتب عليه .

---

(١) وهذا يعنى أنَّ التقدير : (لم أضرب زيداً) باعتبار أنَّ المقصود هو نفى فعل الضرب الواقع على (زيدٍ) فيما مضى ، ولكن قُدِّم الاسم (زيداً) على الفعل (أضرب) بناءً على طريقة العرب فى التعبير على خلاف الأصل ، إذ إنَّ الحرف (لم) وما شابهه مختص بالدخول على الأفعال ولا يقع بعده الاسم ، فإن وقع بعده الاسم كان على نية التأخير ، أو كان الاسم منصوباً بإضمار (فعل) ناصب لذلك الاسم .

(٢) الكتاب جـ ١ صـ ٩٨ .

من ناحية أخرى يشير (سيبويه) إلى جواز مجيء الفعل مقدَّماً على الاسم ، أو مؤخَّراً عنه مُضمَراً كان ذلك الفعل أو مُظهراً ، وذلك عقب الحروف التى تفيد معنى : (التحضيض والأمر) .

يقول (سيبويه) :

" وأمَّا ما يجوز فيه الفعل مضمراً ومظهراً ، مقدَّماً ومؤخَّراً ، ولا يستقيم أنْ يُبتدأ بعده الأسماء فـ(هلاَّ ولولا ولَوْمَا وألا)، لو قُلْتَ: (هلاَّ زيداً ضربت)، و(لولا زيداً ضربت) ، و (ألا زيداً قتلْتَ) جاز [1] ، ولو قُلْتَ : (ألاَ زيداً)، و(هلاَّ زيداً)[2] على إضمار الفعل [3] ولا تذكُرُه جاز، وإنما جاز ذلك ؛ لأنَّ فيه معنى التحضيض والأمر، فجاز فيه ما يجوز فى ذلك، ولو قُلْتَ (سوف زيداً أضرب) لم يحسن، أو (قد زيداً لقيت) لم يحسُن، لأنها إنَّما وضعت للأفعال[4]، إلاَّ

---

(١) فى هذه الأمثلة الثلاثة نلحظ أنَّ الحروف الثلاثة الواردة فيها مختصة – فى الأصل – بالدخول على الأفعال باعتبار أنها متضمِّنة لمعنى التحضيض ، وهو الحث على إيجاد الفعل وطلبه ، ومن ثم تقتضى عدم وقوع الأسماء بعدها كما ورد فى الحديث الشريف (أنَّ رسول الله ﷺ مَرَّ بشاة ميتة فقال : هَلاَّ استمتعتم بإهابها ؟ قالوا : إنَّها ميتة ، قال : إنَّما حَرُم أكلُها) – صحيح البخارى جـ ٣ صـ ٤٥٤ – كتاب : الذبائح والصَّيد – باب : جلود الميتة – الحديث رقم ٥٥٣١ (تحقيق / طه عبد الرؤوف سعد – نشر / مكتبة الإيمان بالمنصورة سنة ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م – وقال الله ﷻ : { لَوْلا أَخَّرْتَنِى إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ } – سورة المنافقون – جزء من الآية رقم ١٠ ، وقال سبحانه : { أَلا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ . . . } جزء من الآية ٢٢ من سورة النور ، وإذا كانت تلك الحروف (هلاَّ ، لولا ، ألا) المذكورة فى الأمثلة مختصَّة بالدَّخول على الأفعال ، ولا يقع الاسم بعدها ، فإنَّ وقوع الاسم بعدها كما هو واضح فى الأمثلة التى أوردها (سيبويه) هُنا – إنما كان فى نية التأخير ، إذ إنَّ المراد من قولنا : (هلاَّ زيداً ضربت) هو : (هلاَّ ضربت زيداً) ومن قولنا : (لولاَ زيداً ضربت) قولنا : (لولا ضربت زيداً) ومن قولنا : (ألا زيداً قتلت) قولنا: (ألا قتلت زيداً)، ذلك على اعتبار أنَّ الفعل فى الأمثلة المذكورة ظاهر ومذكور – ينظر: شرح المفصل جـ ٨ صـ ١٤٤ .

(٢) ذلك على سبيل أنَّ المفعول (زيداً) منصوب بفعل مُضمر ، والتقدير فى المثالين :(ألاَّ أكرمت زيداً ، هلاَّ ضربت زيداً) .

(٣) وهذا يعنى أنَّ الفعل لا غنى عنه فى مثل هذه الحالة، وإذ لم ينطق مظهراً فلابد من إضماره وتقديره .

(٤) وذلك لعدم وجود ضرورة تدعو إلى تقديم الاسم على الفعل هُنا على نحو ما مرَّ بيانه منذ قليل ؛ إذ إنَّ هذه الحروف (قد ، سوف) ونحوهما ، مختصَّة بالدخول على الأفعال .

أنَّه جاز فى تلك الأحرف[1] التأخير والإضمار؛ لِما ذَكَرْتُ لـك مـن التحضـيض [والأمر]"[2].

ويُلاحظ أنَّ (سيبويه) هنا اكتفى بالإشارة إلى جواز مجيء الفعل – عقب الحروف المذكورة – مقدَّماً أو مؤخَّراً ، مظهراً أو مضمراً دون أدنى إشارة منه – ولو بالتلميح – إلى ما يترتَّبُ على اختلاف التركيب بالتقديم والتأخير ، من أسرار ولطائف ؛ إذ إنَّ لكُلِّ تركيب حالته التى تخصُّه كأن يُقال مثلاً : تقديم الاسم علـى الفعل فيه دلالة على الاختصاص والاهتمام بذلك الاسم من ناحيـة وقـوع الفعـل عليه، أمَّا إذا قُدِّم الفعل فى مثل قولنا : (هلاَّ ضَربت زيداً) كـان الأمـر متعلَّقـاً بالحضِّ على الضرب ، وأنَّ ذلك الضرب من الأهمية بمكان ولا بد مـن حدوثـه بغض النظر عمَّن يقع عليه هذا الضرب ... ويبدو أنَّ (سيبويه) – والله أعلم – اكتفى بما ذكره أوَّلاً فى بداية كتابه من أنَّ التقديم والتأخَير يتم فى الكـلام وفقـاً لمتطلبات السياق ، وأنَّهم (يُقدِّمون الذى يهمُّهم ويعنيهم فـى الكـلام) ؛ ذلـك اعتماداً على فطنة القارئ أو السامع .

ثانياً : وبعد ذلك ينتقل (سيبويه) إلى أسلوب (التقديم) فى إطـار الاسـتفهام الحقيقى مشيراً إلى أنَّه إذا اجتمع اسم وفعل فى ذلك الإطار ، فحينئذ تكـون حروف الاستفهام وأدواته لها الصَّدارة ، وأنَّ الأصل فيها أن يعقبها الفعـل مقدَّماً على الاسم ، ويرى (سيبويه) أنَّه من القبح بمكان والحالة هـذه أن يتقدَّم فيها الاسم على الفعل ، بيْد أنه وجد أنَّ مِنَ العرب مَنْ توسَّع فى ذلك، فابتدأ بالأسماء على خلاف الأصل ، وهذا مؤدَّاه الخروج علـى القاعـدة ، ومِن ثمَّ فلا يجوز ذلك إلاَّ إذا اضطُرَّ شاعر ، فتؤدِّى به الضرورة إلى تقديم الاسم على الفعل .

---

(١) أى الأحرف المتضمِّنة لمعنى التحضيض وهى (هلاَّ ، لولا ، لوْما ، ألاَ) .
(٢) الكتاب جـ ١ صـ ٩٨ .

إلاَّ أنَّ (سيبويه) من ناحية أخرى استثنى من الأدوات والحروف المذكورة (الألف) [١] فإنها من وجهة نظره يؤتى بالاسم بعدها مقدَّماً على الفعل على سبيل الجواز .

على أنَّ حديثه فى كل ذلك كان منصبَّاً فى مجال استيفاء الصِّحة النحوية ، من ناحية موقع أجزاء الجملة ، وضبط كلماتها ضبطاً صحيحاً ، تبعاً لمواقع تلك الكلمات ، ذلك دونما نظر إلى ما يترتَّب على التقديم أو التأخير من أى غرض بلاغى .

وحسبنا دليلاً على هذا الذى ذكرت هو : ما أورده (سيبويه) فى نفس الباب الذى نحن بصدده قائلاً :

" وحروف الاستفهام كذلك [٢] لا يليها إلاَّ الفعل ، إلاَّ أنهم قد توسعوا فيها، فابتدأوا بعدها الأسماء ، والأصل غير ذلك ، ألا ترى أنهم يقولون : (هل زيدٌ منطلق)، و(هل زيدٌ فى الدار) و(كيف زيدٌ آخذ) . فإن قلت : (هل زيداً رأيت)، و(هل زيدٌ ذهب) قبح ولم يجُز إلاَّ فى الشعر؛ لأنَّه لمَّا اجتمع الاسم والفعل حملوه على الأصل ، فإن اضطُرَّ شاعِرٌ فقدَّم الاسم نصب كما كنت فاعلاً ذلك بـ(قد) ونحوها[٣]، وهو فى بهذا [٤] أحسن؛ لأنه يُبتدأ بعدها الأسماء[٥]، وإنمَّا فعلوا ذلك

---

(١) المقصود بـ (الألف) هُنا : همزة الاستفهام .

(٢) أى مثلُها مثل الحروف (قد ، وسوف ، ولمَّا) ، ونحوهنَّ فى عدم استحسان مجىء الأسماء بعدها بناء على ما قرَّره (سيبويه) على نحو ما أشرت إليه قبل قليل .

(٣) وفى ذلك إشارة إلى ما نقلته عن (سيبويه) منذ قليل وهو قوله : " فمِمَّا لا يليه الفعل إلاَّ مُظهراً : (قد ، وسوف ، ولمَّا) ونحوُهُنَّ ، فإن اضطُرَّ شاعر فقدَّم الاسم ، وقد أوقع الفعل على شىء من سببه لم يكن حدُّ الإعراب إلاَّ النَّصب . . . " ، وكان (سيبويه) فى صدر كتابه قد عقد فصلاً بعنوان : (هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة) وأشار فى هذا الباب إلى أنواع الكلام وصفاته قائلاً : " فمنه مستقيم حسن ، ومُحال ، ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح ، وما هو مُحال كذب . . . وأمَّا المستقيم القبيح ، فأن تضع اللفظ فى غير موضعه نحو قولك: (قد زيداً رأيت، وكى زيدٌ يأتيك، وأشباه هذا...) الكتاب جـ١ صـ ٢٥ ، ٢٦ .

(٤) المشار إليه هنا ، هو نصب الاسم كما هو واضح .

(٥) أى يبتدأ بالأسماء بعد تلك الحروف عند الضرورة لا غير ، ويستحسن نصب الاسم حينئذ .

بالاستفهام ؛ لأنه كالأمر فى أنَّه غير واجب [١] ، وأنَّه يُريد به من المُخاطب أمراً لم يستقِرَّ عند السائل ، ألا ترى أنَّ جوابه جزم [٢] ؛ فلهذا اختير النَّصبُ وكرهوا تقديم الاسم [٣] ؛ لأنها حروف ضارعت بما بعدها ، ما بعد حروف الجزاء ، وجوابُها كجوابه ، وقد يصير معنى حديثها إليه [٤] ، وهى غير واجبة كالجزاء ، فَقَبُحَ تقديمُ الاسم لهذا ، ألا ترى أنَّك إذا قُلْت : (أين عبد الله آته) ، فكأنَّك قُلْت : حيثُما يكن آته " [٥] .

وبعد ذلك يُدْلى (سيبويه) بدلوه عن همزة الاستفهام ومكان الاسم أو الفعل، فيقول :

" وأمَّا (الألف) [٦] فتقديم الاسم فيها قبل الفعل جائز كما جاز ذلك فى (هلاَّ) [٧] ، وذلك لأنها [٨] حرف الاستفهام الذى لا يزول عنه إلى غيره ، وليس للاستفهام فى الأصل غيره . . . فـ (الألف) إذا كان معها فعل بمنزلة (لولا وهلاَّ) إلا أنَّك إنْ شئت رفعت فيها ، وهو [٩] فى الألف أمثل منه فى متى ونحوها؛ لأنَّه قد صار فيها ، مع أنك نبتدئُ بعدها الأسماء أنَّك تقدِّم الاسم قبل

---

(١) أى أنَّ نصب الاسم مقدَّماً على فعل الأمر غير واجب الوقوع ؛ لأن الاسم إذا جاء مبنياً عليه الفعل ، قد يُرفع على أنَّه مبتدأ كقولنا مثلاً : (عبدُ الله اضربه) وقد يُنصب على أنه مفعول به مُقدمٌ كقولنا مثلاً : (زيداً اضربه) ، وكلاهما صحيح ، وان كان عدُّ الاسم منصوباً على أنه مفعول به أحسن من جعله مرفوعاً على الابتداء بقصد تنبيه المخاطب له ، لتُعرِّفه بذلك الاسم – ينظر : الكتاب جـ ١ صـ ١٣٧ ، ١٣٨ .

(٢) يعنى : ألا ترى أنَّ جواب الاستفهام جزم ، كما هو الشأن فى جواب الأمر تقول : (أين زيد آته) كما تقول:(آتنى آتك). الكتاب (حاشية المحقق) – صـ ٩٩ نقلاً عن (السيرافى) .

(٣) أى أنَّ نصب الاسم يُستحسن فى حالة تقديمه على الفعل ، وإن كان من الأفضل هو تقديم الفعل .

(٤) أى إذا قلت : (أين زيدٌ آته) فـ (أين زيد) أسلوب استفهام بمنزلة الشرط ، لأنَّ ما بعده جزاء ، كما أنَّ ما بعد الشرط جزاء – ينظر : الكتاب (حاشية) جـ ١ صـ ٩٩ .

(٥) الكتاب جـ ١ صـ ٩٩ .

(٦) يقصد همزة الاستفهام .

(٧) أى كما جاز فى (هلاَّ) تقديم الاسم بعدها على الفعل مع أنَّ الأصل فيها هو تقديم الفعل على الاسم .

(٨) الضمير هنا عائد على (الألف) المراد بها همزة الاستفهام .

(٩) الضمير هنا عائد على رفع الاسم بعد همزة الاستفهام .

الفعل[١] ، والرَّفع فيها على الجواز [٢] ، ولا يجوز ذلك فى (هلاَّ) و (لــولا) ، لأنَّه لا يبتدأ بعدها الأسماء [٣] ... واعلم أنَّ حروف الاستفهام كُلَّها يقبح أن يصير بعدها الاسم إذا كان الفعل بعد الاسم ، ولو قلت : (هل زيدٌ قام وأين زيدٌ ضربته) لم يجز إلاَّ فى الشعر ، فإذا جاء فى الشعر نصبته [٤] ، إلاَّ (الألف) فإنه يجــوز فيها الرَّفع والنصب ، لأنَّ الألف قد يُبتدأ بعدها الاسم ، فإن جئت فى سائر حروف الاستفهام باسم ، وبعد ذلك الاسم اسمٌ من فعل نحو (ضارب) جاز فى الكلام ، ولا يجوز فيه النَّصب إلاَّ فى الشعر،لو قُلتَ :(هل زيدٌ أنا ضاربُه) لكان جيِّداً فى الكلام، لأنَّ ضارباً اسم، وإنْ كان فى معنى الفعل، ويجوز النصب فى الشعر"[٥].

وواضح مما سبق ذكره أن تفرقة (سيبويه) بين تقديم الاسم ، وتقديم الفعل فى إطار أدوات الاستفهام وحروفه إنما كانت تلــك التَّفرقــة مــن الناحيــة الشكلية فحسب ، باعتبار موقع الكلمة فى الجملة ، وضبط أواخر الكلمة مع بيان حركتها ، وجواز تقديم الاسم على الفعل عقب همزة الاستفهام ، بخلاف (هلاَّ)، و (لولا) ، و (ألا) فإنه لا يجوز ذلك إلاَّ فى الضرورة الشعرية وفقــط ، دون أدنى إشارة منه إلى الأبعاد والمترتبة على التقديم والتأخير ، أو ملاحظة الفائــدة أو الدواعى البلاغية التى يتطلبها التقديم .

فدراسة (سيبويه) إذن فى الإطار المذكور إنما كانت منحصرة فى صِــحَّة التراكيب، وعدم صِحتها .

---

(١) والمعنى : أنَّك تقدِّم الاسم منصوباً على الفعل المذكور بعده ، وعامل النَصــبُ هــو فعــل محذوف من لفظ الفعل المذكور ، ويمكن أن يكون سبب النصبُ – فى هــذه الحالــة – هــو اعتبار الاسم معمولاً للفعل المذكور نفسه .

(٢) أى على أنَّ الرفع جائز لا على أنَّه مختار ، وفى هذه الحالة يكون الاسم مثلاً فى قولنا (أزيدٌ ضربته) ، واقعاً بعد همزة الاستفهام على أنه مبتدأ مرفوع وجملته (ضربته) فعل وفاعــل ومفعول خبر المبتدأ .

(٣) ذلك على اعتبار أنَّ (هلاَّ ، ولولا) مختصَّة بالدخول علــى الأفعــال لتضــمنهما معنــى التحضيض ، على نحو ما مر ذكره آنفا.

(٤) أى إذا جاء الاسم بعد أى من حروف الاستفهام – سوى الألف – للضرورة ، فإنه لابد مــن نصبه .

(٥) الكتاب جـ ١ صـ ٩٩ : ١٠١ .

ثالثاً : وصورة أخرى للتقديم فى حيِّز الاستفهام الحقيقى بالهمزة مع وجود (أم).

يعقد (سيبويه) باباً عنوانه : (هذا باب أم إذا كان الكلام بها بمنزلة أيُّهما وأيُّهم) ويشير فى هذا الباب إلى أنَّ (أم) تأتى فى حيِّز الاستفهام بالهمزة ، وتكون (أم) فى هذه الحالة بمعنى (أيهم، وأيُّهما)، ويرى (سيبويه) أنَّ (أم) تقع فى الحيِّز المذكور متأخرة عن الاستفهام الذى تصدَّرها، وحينئذٍ تكون بمثابة حرف عطف يُشرك بين المتعاطفين، وفى نفس الوقت تكون (أم) متضمِّنة معنى استفهام آخر يُراد به (التعيين) أو (العِلْمُ بأحد الأمرين)، وتُسمَّى بـ(أم) المعادلة؛ باعتبار أنَّ ما بعدها يكون عديلاً لِما قبلها، اسماً كان أو فعلاً.

ويتحدَّث (سيبويه)- وهو بصدد ذلك - عن ترتيب عناصر الجملة التالية لهمزة الاستفهام ، والمُصدَّرة على (أم) مشيراً إلى أنَّ تلك الجملة يكون المرادُ منها أحدَ أمريْن هما :

١- السؤال عن الفعل .

٢- أو السُّؤال عن صاحب الفعل .

فإذا كان المقصودُ منها : السؤال الأول ، فالأحسن أن تبدأ تلك الجملة بالفعل ، وإلاَّ فإنه يُستحسن فيها تقديم الاسم على الفعل ، وهذا يعنى أنَّ السائل عليه أن يُراعى نظم الكلام طبقاً لحاله فى ذلك .

<u>ومِمَّا قاله (سيبويه) يُصوِّر فيه ما ذكرت :</u>

" هذا باب (أم) إذا كان الكلام بها بمنزلة (أيُّهما) و (أيُّهم) وذلك قولك: (أزيدٌ عندك أم عمروٌ ؟) ، و (أزيداً لقيت أم بشراً ؟) .

فأنت الآن مُدَّع أنَّ عنده أحدَهما؛ لأنَّك إذا قلت: (أيُّهما عندك)، و(أيُّهما لقيت) فأنت مُدَّعٍ أنَّ المسئول قد لَقِى أحدهما ، أو أنَّ عنده أحدَهما ، إلاَّ أنَّ عِلْمَك قد استوى فيهما لا تدرى أيُّهما هو .

والدليل على أنَّ قولك : (أزيدٌ عندك أم عمروٌ) بمنزلة قولك : (أيُّهما عندك) أنَّك لو قُلْت : (أزيدٌ عندك أم بشرٌ) فقال المسؤول : (لا)، كان مُحالاً، كما أنَّه إذا قال: (أيُّهما عندك) فقال : (لا)، فقد أحال [١] .

وأعلم أنَّك إذا أردت هذا المعنى[٢]، فتقديم الاسم أحسن ؛ لأنَّك لا تسألُه عن اللُّقىّ ، وإنما تسألُه عن أحد الاسمين، لا تدرى أيُّهما هو ، فبدأت بالاسم ؛ لأنَّك تقصد قصداً أنْ يُبيِّن لك أىُّ الاسمين فى هذا الحال ، وجعلت الاسم الآخر عديلاً للأوَّل ، فصار الذى لا تسألُ عنه بينهما"[٣].

ويُشير (سيبويه) إلى جواز تقديم الفعل أو ما فى شبه الفعل (الظرف) مع عدم الأفضلية إذا كان السؤال عن صاحب الفعل قائلاً :

" ولو قُلْت : (ألقيت زيداً أم عمراً ؟) كان جائزاً حسناً [٤] ، أو قلت : (أعندك زيدٌ أم عمروٌ) كان كذلك " [٥] .

ثم يبيِّن وجه الحُسْن والأفضلية فى حالة تقديم الاسم على الفعل عند السُّؤال عن صاحب الفعل أو أحد الاسمين قائلاً :

" وإنما كان تقديم الاسم ههنا [٦] أحسن [٧] ، ولم يجز للآخر إلاَّ أن يكون مؤخراً ؛ لأنَّه قَصَدَ قَصْدَ أحد الاسمين ، فبدأ بأحدهما ؛ لأنَّ حاجتَه أحدُهما ، فبدأ

---

(١) وهذا يعنى أنَّ سؤال السائل يُثبت أنَّ واحداً من الاثنين اللَّذيْن سأل عنهما موجود عند المسؤول بالفعل ، وأنَّ سؤال هذا السَّائل صحيح ، وفى محلّه ؛ لأنَّه استيقن أنَّ أحدَ المسؤول عنهما موجود عند المسؤول ، ولا يدرى (أى السائل) أيُّهما بعينه ، فإذا أجاب المسئول بـ(لا) ، فإنَّه بذلك يكون قد نفى وجود أىٍّ منهما عنده ، ومن ثمَّ فإنّ نفيه يكون قد أبطل تركيب السُّؤال المذكور من أصله ؛ لأنَّه يؤدِّى إلى المُحال ؛ لأنَّ السؤال المذكور بمنزلة (أيهما عندك ؟) ، فإذا قال المسؤول : (لا) كانت إجابته تلك إبطالاً للسؤال ومتضمِّنة استحالته .

(٢) وهو السؤال عن أحد الاسمين .

(٣) الكتاب جـ ٣ صـ ١٦٩ ، ١٧٠ .

(٤) أى جائز حسن وإن لم يكن أحسن .

(٥) الكتاب جـ ٣ صـ ١٧٠ .

(٦) أى فى حالة السؤال عن صاحب الفعل .

(٧) أى أحسن من تقديم الفعل وشبهه .

مع القِصَّة التى لا يسأل عنها ؛ لأنَّه إنما يسألُ عن أحدهما من أجلها ، فإنَّما يفرغُ مِمَّا يقصدُ قَصْدَه بِقصَّته ثم يعدله بالثانى [١] " [٢] .

ولكن ما هو وجه أفضلية تقديم الفعل على الاسم ، فى حالة السُّؤال عن أحد الفعليْن أيهما وقع على المفعول ؟

يجيب عن ذلك (سيبويه) قائلاً :

" وتقول : (أضربت زيداً أم قتلته ؟) فالبدء ههنا بالفعل أحسن ؛ لأنَّك إنما تسأل عن أحدهما لا تدرى أيُّهما كان ، ولا تسأل عن موضع أحدهما ، فالبدء بالفعل ههنا أحسن ، كما كان البدء بالاسم ، ثَمَّ فيما ذكرْنا أحسن ، كأنَّك قُلْتَ أىُّ ذاك كان بزيد ؟ وتقول : (أضربت أم قتلت زيداً ؟) ، لأنَّك مُدَّع أحدَ الفعلين : ولا تدرى أيُّهما هو ، كأنَّك قُلْت : (أىُّ ذاك كان بزيد ؟ [٣] .

وبالتأمُّل فى كُلِّ ما ذكرته فيما يرى (سيبويه) عن التقديم فى إطار الاستفهام بالهمزة الواقع بعدها (أم) الواقعة عديلة للهمزة المذكورة نلحظ أنَّ (سيبويه) أدرك بعض مزايا التقديم حينما أشار إلى بعض الفروق الدِّلالية عند السُّؤال عن أىٍّ من أجزاء الجملة ، مسنداً إليه كان ، أو مسنداً ، أو مفعولاً ، أو ظرفاً ، ومن أجل هذا ذهب أستاذنا الدكتور أبو موسى إلى أنَّ ما ذكره (سيبويه) هنا يُعدُّ أصلاً من " أصول بحث التقديم فى الاستفهام " [٤] ، حيث إنَّ ما يتضمَّنه كلام (سيبويه) هو : أنَّ مواقع المسؤول عنه بالهمزة تتعدَّدُ ، ومن ثم كان لا بد من الوقوف على ما يستحق التقديم أو التأخير فى أجزاء الجملة بعد الهمزة ، وإذا كان المتكلِّم يعرف مضمون الجملة ، ويجهل تعيين المفرد ، ففى

---

(١) وهذا يعنى : (أنَّه لا يسأل عن الفعل ؛ لأنَّه قد استيقن عليه ، ولكنَّه يسأل عن صاحب الفعل ، ومن ثم فقد جعل الفعل بين الاسمين ؛ لأنَّه ليس أحدُهما أولى به من الآخر) – الكتاب – بقلم المحقق في الحاشية – جـ ٣ صـ ١٧٠.

(٢) الكتاب جـ ٣ صـ ١٧٠ .

(٣) الكتاب جـ ٣ صـ ١٧١ .

(٤) البلاغة القرآنية فى تفسير الزمخشرى صـ ١٣٩ – نشر / مكتبة وهبة – ط / ثانية سنة ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .

هذه الحال يكون الجواب بالتعيين ، ويجب أن يُذكر المسئول عنه بعد الهمزة مباشرة ، ويُذكر له فى الغالب معادل بعد (أم) .

وقد أبان لنا ذلك (سيبويه) حينما قرَّر أنَّه من الأفضل تقديم الاسم إذا كان السؤال عن أحد الاسمين ، ولا يدرى أيُّهما هو فيبدأ بالاسم ، ويجعل الاسم الآخر معادلا له ، وإذا كان السُّؤال عن أحد الفعلين ولا يدرى أيهما كان فيبدأ بأحدهما ، ويجعل الفعل الآخر معادِلاً له ، وهكذا المفعول ، والظرف ، على نحو ما مَّر من أمثلة ذكرها (سيبويه) ، وما لم يُذكر من المُتعلَّقات [1] .

هذا ، وقد بنى البلاغيون على هذا الأصل الذى أشار إليه (سيبويه) هنا، وأفادوا منه أيَّما إفادة ، وعلى رأس هؤلاء (الإمام عبد القاهر) ذلك حينما تحدَّث عن الاستفهام الحقيقى بالهمزة مُشيراً إلى أنَّ المسؤول عنه هو الذى يلى الهمزة، فإذا كان الشَّكُّ فى الفعل بدأت به ، وإذا كان الشك فى الفاعل بدأت به [2]، وسيأتى توضيح ذلك بالتفصيل فى موضعه من هذا البحث.

ومن بعد الإمام عبد القاهر ، كان البلاغيون المتأخرون الذين اتخذوا (الكتاب) لـ (سيبويه) مصدراً هاماً من مصادرهم ، وكانت كتبهم مجالاً واسعاً للاستشهاد بآراء (سيبويه) – فيما نحن بصدده – وتطبيق تحليلاته على ما عرضوا له من أمثلة ذكروها فى كتبهم [3] .

أسلوب التقديم فى إطار الاستفهام بالهمزة مع وجود (أو) :

وإذا كان (سيبويه) قد عقد باباً لـ (أم) أومأ فيه إلى بعض من صور النظم فى (التقديم والتأخير) – على نحو ما رأينا – فإنَّه لم ينس كذلك أن يذكر باباً لـ (أو) يُشير فيه إلى صورة من صور (التقديم والتأخير) على نحو ما فعل فى باب (أم) مع بيان ما بينهما من فرق يسير ، يتمثَّلُ هذا الفرق فى أنْ

---

(١) ينظر : المطول صـ ٢٢٦ ، ٢٢٧ نشر / المكتبة الأزهرية للتراث .
(٢) ينظر : دلائل الإعجاز صـ ١١١ ، ١٤٢ .
(٣) ينظر على سبيل المثال : الإيضاح للخطيب القزوينى – شرح وتعليق د/ محمد عبدالمنعم خفاجى جـ ٣ صـ ٥٦ – نشر المكتبة الأزهرية للتراث ط / ثالثة سنة ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣ م ، والمطول صـ ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، وشروح التلخيص جـ ٢ صـ ٢٤٧ : ٢٥٢ .

(أوْ) يؤتى بها حينما يكون المُستفهِم لا يعلم كونَ أحد الفعلين أو الأفعال ، أو أحد مِمَّن وقع عليه الفعل ، أو أحد صاحبيِّ هذا الفعل ثابتاً أم منتفياً ، فالسائل يسأل وهو شاك فى ثبوت أو انتفاء مِمّا أو مِمَّن يُسأل عنه .

أمَّا فى (أم) فإنَّ السائل يَعلَم أنَّ أيًّا مِمَّنْ أَوْ مما يسأل عنه ثابت إلاَّ أنَّه لا يعلمه على وجه اليقين ، وبعينه ، فهو حينئذٍ يُطالب المُخاطب بتعيينه .

وعليه ، فإنَّ السُّؤال بـ (أو) معناه : (أحدُهما) أو (أحدُهم)، وبـ(أم) معناه : (أيُّهما) أو (أيُّهم) ، ومن ثم يمكن الجواب عن الأول بـ(نعم) أو (لا) بخلاف الثانى ، فإنه لا بد من تعيين المسؤول عنه ، ولا يمكن بحال من الأحوال أن يكون الجواب عنه بـ (لا) أو (نعم) [1] على نحو ما سبق ذكره .

<u>ومِمَّا قاله (سيبويه) فى ذلك :</u>

" هذا باب آخر من أبواب (أو) تقول : (ألقيتَ زيداً أو عمراً أو خالداً)، (وأعندك زيدٌ أو خالدٌ أو عمروٌ) ، كأنك قلت : (أعندك أحدٌ من هؤلاء) ، وذلك أنَّك لم تدَّع أنَّ أحداً منهم ثَمَّ ، ألا ترى أنَّك إذا أجابك قال : (لا) ، كما يقول إذا قلت (أعندك أحدٌ من هؤلاء " [2] .

ويُبين (سيبويه) وجه الحُسن فى تأخير الاسم فى مثل هذا أو تقديمه فى حالة السؤال عن أحد الاسمين ، أو الأسماء إذا تعلَّق السُّؤال بهما ، أو بهم ، لا بالفعل أو بشبهه قائلاً :

" واعلم أنَّك إذا أردت هذا المعنى فتأخير الاسم أحسن ، لأنَّك إنما تسأل عن الفعل بمن وقع ، ولو قلت : (أزيداً لقيت أو عمراً أو خالداً) و (أزيدٌ عندك أو عمروٌ أو خالدٌ) كان هذا فى الجواز والحُسن بمنزلة تأخير الاسم إذا أردت

---

(١) يُنظر : الصاحبى فى فقه اللغة العربية لابن فارس – تحقيق / الدكتور عمر فاروق الطَّبـاع صـ ١٣١ ط / مكتبة المعارف – بيروت – أولى سنة ١٤١٤هـ – ١٩٩٣ م ، والبرهان فى علوم القرآن للزركشى جـ٤صـ١٨٦ وشرح المفصل – المجلد الثانى جـ٨صـ٩٨، ٩٩ .

(٢) الكتاب جـ ٣ صـ ١٧٩ .

معنى (أيُّهما) [١] ، فإذا قلت : (أزيدٌ أفضل أم عمروٌ) لم يجز ههنا إلاَّ (أم) ، لأنَّك إنما تسأل عن أفضلهما [٢] ، ولست تسأل عن صاحب الفضل ... ومثل ذلك : (لا أدرى أزيدٌ أفضل أم عمروٌ) و (ليت شِعْرى أزيدٌ أفضل أم عمروٌ) ، فهذا كلُّه على معنى أيُّهما أفضل . . . " [٣] .

ويوضِّح (سيبويه) أنَّه وإنْ كان السؤال يتعلَّق بالفعل ، أو بشبهه ، فإنَّه يجوز تقديم الاسم ، وإن كان من الأفضل تأخيره قائلاً :

" وتقول : (ليت شعرى ألقيت زيداً أو عمراً) ، و (ما أدرى أعندك زيدٌ أو عمروٌ) فهذا يجرى مجرى (ألقيت زيداً أو عمراً)، و(أعندك زيدٌ أو عمروٌ) فإن شئت قُلت: (ما أدرى أزيدٌ عندك أو عمرو) فكان جائزاً حسناً كما جاز (أزيدٌ عندك أو عمرو)، وتقديم الاسميْن جميعاً مثلُه وهو مؤخَّرٌ وإن كان أضعف ..."[٤].

هذا ، ويرى (سيبويه) أنَّه إذا كان الاسمان المسؤول عن تعيين أحدهما مستو بين فى علم السائل من ناحية وقوع الفعل على أىٍّ منهما ، فلا يجوز فى هذه الحالةْ استخدام (أو) بل لابد من استخدام (أم) مع أفضلية تقديم الاسم على الفعل ، وهذا ما أومأ إليه (سيبويه) بقوله :

" فأمَّا إذا قُلتَ : (ما أُبالى أضربت زيداً أم عمراً) [٥] ، فلا يكون هُنا إلاَّ (أم) ، لأنَّه لا يجوز لك السكوت على أوَّل الاسمين ، فلا يجئ هذا إلاَّ على معنى أيُّهما ، وتقديم الاسم ههنا أحسن " [٦] .

أمَّا إذا كان المراد هو الوقوف على أحد الفعليْن ، أو الأفعال ، باعتبار أنَّ المستفهِم أو المستخبِر لا يعلم بوقوع أىٍّ منهما أو منها ، فالسؤال عن ذلك يكون

---

(١) ذلك على اعتبار أنَّك لا تشك فى أنَّ أحدهما عنده ، ولكنك لم تعرفه على وجه التعيين ، وهذا يعنى أنَّ (أو) ههنا بمنزلة (أم) .
(٢) باعتبار أنَّ الفضل ثابت عند المتكلم لأحدهما ، وليس عنده شك فى ذلك .
(٣) الكتاب جـ ٣ صـ ١٧٩ ، ١٨٠ .
(٤) الكتاب جـ ٣ صـ ١٨٠ .
(٥) ويُلاحظ هنا مجئ (أم) معادلة لهمزة الاستفهام ، ولا يجوز (أو) هنا ، لأنَّ قوله : (وما أبالى) يفيد معنى التسوية – ينظر : الكتاب (حاشية) صـ ١٨١ .
(٦) الكتاب جـ ٣ صـ ١٨٠ .

بـ (أو) ، أمَّا إذا كان يعلم أنَّ أحد الفعلين ، أو الأفعال ، واقع ، أو سيقع ، ولكن لا يدرى ما هو على وجه التعيين ، فالسؤال عنه يكون، بـ (أم) وهذا من باب التَّفرقة بين (أم) و (أو) ، وتقديم الفعل فى مثل هذا أحسن.

يقول (سيبويه) فى ذلك :

" وتقول : (أتجلس أو تذهب أو تُحدِّثنا) وذلك إذا أردت : هل يكون شىءٌ من هذه الأفعال ، فإمَّا إذا ادعيْت أحدها فليس إلاَّ (أتجلس أم تذهب أم تأكل)، كأنَّك قلت : (أىُّ هذه الأفعال يكون منك ، وتقول : (أتضرب زيداً أم تشتم عمراً أم تُكلِّم خالداً) ، ومثل ذلك : (أتضرب زيداً أو تضرب عمراً أو تضرب خالداً) إذا أردت : هل يكون شىء من ضرب واحد من هؤلاء ؟ ، وإنْ أردت : أىُّ ضربٍ هؤلاء يكون ؟ قلت : (أم) ، قال حسان ابن ثابت :

ما أُبالى أنبَّ (١) بالحَزَن (٢) تيسٌ ∴ أم لحانى (٣) بظهر غَيْبٍ لئيمُ (٤)

كأنه قال : ما أبالى أىُّ الفعلين كان " (٥) .

هذا ، ومن يُطالع (الكتاب) لـ (سيبويه) يلحظ بين دفَّتيه أنَّ ثَمَّة مسائل فى مواضع أخرى كثيرة ومتفرِّقة منه تتعلق بـ (التقديم والتأخير) فى الجمل والعبارات ، أعمل فيها نظره ، وقال فيها قولاً مُجملاً ، مُبيِّناً خصائصه وأسراره ، والأسباب التى تقبع وراءه ، بما يتفق ونظريته النَّحوية مع " محاولات قليلة لتعظيم دور المعنى فى التحليل النَّحوى " (٦) .

---

(١) فى لسان العرب : نبَّ التَّيس : صاح عند الهياج – جـ ١٤ صـ ١٠ – نبب .
(٢) الحَزَنُ : الجبال الغِلاظ ، وقد خصَّها بالذكر ، لأنها أخصب للمعز من السُّهول – ينظر : لسان العرب جـ ٣ صـ ١٥٩ – حزن – والكتاب (حاشية المحقق) جـ ٣ صـ ١٨١ .
(٣) لحانى : لامنى وشتمنى – ينظر : لسان العرب صـ ١٢ صـ ٢٥٨ ، ٢٥٩ – لحا .
(٤) يريد أن يقول : قد استوى عندى نبيب التيس فى الجبال ، ونيل اللئيم من عِرْضى بظهر الغيب ، والشاهد فيه : دخول (أم) معادلة لـ (لألف) ولا يجوز (أو) هاهنا ؛ لأنَّ قوله (لا أبالى) يفيد التسوية – ينظر : الكتاب (حاشية المحقق) جـ ٣ صـ ١٨١ .
(٥) الكتاب جـ ٣ صـ ١٨٠ ، ١٨١ .
(٦) كتاب سيبويه (مادته ومنهجه) صـ ١٣٤ .

ولعلَّ فيما ذكرتُ من نماذج من خلال ما عرضه (سيبويه) يكفى لتوضيح موقفه من (التقديم والتأخير)، ومما يتعلَّق به من دلالات وأحكام تبين عن وجهة نظر هذا العلَم العظيم .

ومسائل (التقديم والتأخير) فى (الكتاب) أكثر من أن تحصى ، ولولا خوف الإطالة لنقلتُها كُلَّها ، ولكن المجال لا يتَّسع لذكرها ، نظراً لكثرتها ، فضلاً عن أنَّه ليس من شأنى هُنا أنَّ أقوم بالحصر والاستقصاء لكل ما ذكره (سيبويه) عن الأسلوب المذكور ، إذ إنَّ الوقوف على ذلك أمر يحتاج إلى إطالة وتفصيل يؤدِّى بنا إلى تسويد صفحات لا طائل من ورائه سوى ذكر بحوث متشعبة ، وقضايا متشابهة فى معظمها ، ومن ثم يكون الخوض فيها غير مفيد ، ولكن يكفى فقط أنْ أشير إلى مواضع تلك المسائل من الكتاب [1] .

---

(١) ومن المواضع التى أشار فيها إلى تلك المسائل : جـ ١ صـ ٥٠ ، ٥١ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦، وقد أشار (سيبويه) فى صـ ٥٦ إلى أنَّ كُلَّ ما ذكره من أمثلة لـ (التقديم والتأخير) عربىٌّ جيد كثير ، وينظر أيضاً صـ ٥٩ ، ٦٦ ، ٧٠ : ٧٤ حيث ذكر كثيراً من المسائل فى باب (ما أُجرىَ مجرى ليس فى بعض المواضع بلغة أهل الحجاز) وكذلك فى باب : الفاعلين والمفعولَيْن اللذيْن كُلٌّ واحدٍ منهما يغعل بفاعله . . .) ، وينظر أيضاً : صـ ٨٥ فى باب (ما يجرى مما يكون ظرفاً هذا المجرى) ، صـ ٩٥ فى باب (ما يُختار فيه إعمال الفعل مما يكون فيه المبتدأ مبنيَّاً على الفعل) ، صـ ٩٢ : ٩٧ فى باب : (ما يُحمَلُ فيه الاسم على اسم بُنى عليه الفعل ، وباب : (ما يُختار فيه النَّصب وليس قبله منصوب بُنى عليه الفعل ، وهو باب : الاستفهام) .

هذا ، ومن يتصفَّح (الكتاب) ، وحديث (سيبويه) عن المسائل النحوية فيه يلحظ أنَّه عرض للتقديم فى كثير من هذه المسائل ، ومن بينها : (باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعاً، لأنَّك تبتدئه لتنبيه المُخاطب ثم تستفهم بعد ذلك، وذلك فى الصفحات صـ١٣٧:١٢٧ .

وفى الجزء الثانى من الكتاب : ورد التقديم والتأخير فى باب : (ما يُنتصب فيه الخبر) فى صـ ٨٨ : ٩٢ ، وفى باب : (الابتداء) صـ ١٢٨ ، وفى باب : (ما يقع موقع الاسم المبتدأ ويسد مسدَّه) فى صـ ١٢٩ ، وفى باب (الحروف الخمسة التى تعملُ فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعد) فى صـ ١٣١ ، ١٣٣ ، وفى باب : (كم) فى صـ ١٥٩ وفى باب : (ما حُمِل على موضع العامل فى الاسم والاسم) فى صـ٣١٥: ٣١٩، وفى باب : (ما يُقدَّم فيه المستثنى) فى صـ٣٣٥: ٣٣٨، وكذلك فى باب: (تثنية المستثنى) صـ٣٣٨،٣٣٩ .

وفى الجزء الثالث : كان (التقديم والتأخير) له نصيب أيضاً فى هذا الجزء فى باب الحروف التى لا تقدَّم فيها الأسماء الفعل ، وذلك فى صـ ١١٢ وفى باب (إنَّ وأنَّ) حيث تحدَّث (سيبويه) عن الأصل فى (لو) أن يأتى الفعل بعدها مقدَّماً على الاسم ، ولكن أحياناً يوضع الاسم مكان الفعل ، والفعل مكان الاسم ، لعلَّة أو لأخرى ، وذلك فى صـ ١٢١ وفى

وبعد :

فيمكن القول من خلال ما سبق ذكره بأنَّ (سيبويه) فى تناوله لـ (التقديم والتأخير) لم يُفرد له باباً خاصاً ، وإنما كان يضعه فى اعتباره فى ثنايا حديثه عن موضوعات أخرى تتعلق بالمسائل النحوية ، استطراداً وتنوعاً لأغراض الحديث ، ولاعتبارات شكلية لها علاقة بالعمل النحوى ، وذلك حين يضطرُّ إليه ، لبيان الإعراب وتكميل أحكامه ، فجاء هذا المبحث متفرِّقاً على كثير من الأبواب الأخرى فى (الكتاب) ومن ثم فلم يستوف (سيبويه) بحثه فيه ، ولم يُحط بأحكامه، إذ إنَّ (التقديم والتأخير) " كثير الدوران فى الكلام ، مُختلِفُ الأساليب فى العربية ، فقد يتقدَّم الفعل، وقد يتقدَّم الاسم، أو الحرف، أو يتأخر أىٌّ من ذلك ، وعُنى (سيبويه) بما يُحدثه التقديم من أثر فى الإعراب[1].

وقد فعل (سيبويه) ذلك بكثرة كاثرة فى مواضع متفرِّقة من كتابه .

أضف إلى ذلك أنه وهو بصدد عرضه لـ (التقديم والتأخير) فى الجمل التى كان(سيبويه) يراه واقعاً فيها ، كانت عنايته متوجِّهةً إلى التماس العلل فى نسق الكلام ، وترتيب أجزائه ، وما تنطوى عليه تلك العلل من أسرار تهدف إلى " توضيح الإمكانات الواسعة للقواعد النحوية قيد البحث من خلال أنواع مختلفة من التعبير"[2]، وكان فى كُلِّ ذلك يُشير إلى الاستعمال الصحيح ، أو ما هو أفصح فى الاستعمال، إذا لم يتضح الاستعمال الصحيح ، مُعلِّلاً بذلك لظواهر الإعراب فى

صـ ١٢٤ ذكر أنه يُقال : (بلغنى أنَّك منطلق) ويقبح أن يُقال (أنَّك منطلق بلغنى أو عرفت) وكذلك ذهب إلى أنَّه يجوز تقديم الفعل بعد (أنَّ) وتأخيره إذا كان موصِّلاً إلى المعنى بـ (اللام) وذلك فى صـ ١٢٩ ، وغير ذلك من المسائل الأخرى فى الصفحات ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٥ ، ١٣٢ ، ١٣٩ ، ١٤٠ من نفس الباب المذكور (إنَّ ، وأنَّ) فقد أورد (سيبويه) فى كُلِّ هذه المواضع وغيرها ضوابط للتقديم والتأخير ، كُلٌّ فى بابه ملتمساً العلل والمعانى التى تمكن وراء تقديم ما قُدِّم وتأخير ما أُخِّر ، والدوافع المؤدية إلى ذلك ، فجزاه الله عن العربية وأهلها خير الجزاء .

(١) ينظر: إحياء النحو لإبراهيم مصطفى ص٤، ٥ لجنة التأليف والترجمة والنشر١٩٣٦م.

(٢) كتاب سيبويه (مادته ومنهجه) صـ ٧٠ .

العربية ، ومبرزاً حدود تلك الظواهر من الناحية النحوية صِحَّة وفساداً ، وقـوَّةً وضعفاً، وجودة ورداءة ، وكثرة الظواهر المذكورة أو قلَّتها .

وعلاج (سيبويه) لهذه الظواهر كان معتمداً فيه على ما روى عن العـرب من كلام موثوق به، كما كان يكشف عن مرونة نظريَّته فى تفسير ما قد يخـرج عن القواعد مراعاة للاستعمال(١) .

وقد سبق أن ذكرت أنَّ (سيبويه) كان يُشير إلى وجه الحسن فى بعـض التراكيب ؛ لانسجام الترتيب بين كلمات كُلٍّ ، واستقامته ، ومن ثم تتحقق الفائـدة من التقديم ، ومن ناحية أخرى كان يكشف عن وجه القبح فى البعض الآخر مـن التراكيب ، لسوء الترتيب ، وعدم استقامته ؛ لانعدام الفائدة فى حالة عدم تقـديم ما ينبغى تقديمه ، مع الإيماء أحياناً إلى علاقة ذلك بدوْر المـتكلم ونيَّتـه ، أو توجهَّه فى إفادة المُخاطب ، أو عدم إفادته ، وما يترتَّب على تلك العلاقة من حكم على تقديم ما قُدِّم ، وتأخير ما أُخِّر ، بالقوّة أو بالضـعف حينـاً ، وبالصِّـحة أو بالخطأ حيناً آخر ، وبالحُسن أو القبح وما إلى ذلك ، مع ملاحظة أنَّ(سـيبويه) كان أحياناً ما يرى أنَّ التقديم والتأخير عنده سواءٌ فى بعض المواضع .

ولم تقف وجهة نظر (سيبويه) فى (التقـديم والتـأخير) عنـد الحـدِّ المذكور فحسب ، بل كان يرى أنَّ من أسبابهما كـذلك الاتسـاع فـى الكـلام ، والضرورة الشعرية ، وتقديم ما هو أهم . . . إلخ على نحو ما مرَّ بيانه .

وكان (سيبويه) فى كل ذلك يشير إلى السبيل الذى سلكته العـرب فـى التعبير عن أغراضها، ومقاصدها بالنسبة لوضع الكلمات فى مواضعها المقتضية، بناءً على سنن العرب ، وطرائقهم ، داعياً إلى التَّأمُّل فى كلامهم ، والتأسِّى بهـم فى صوغ الأساليب وتأليفها ، من خلال عرضه للأمثلة والموازنة بينها ، والقياس على بعض ما تفوَّه به العرب الخلَّص .

أضف إلى ذلك أنَّ (سيبويه) كان يستفتى ذوقه، ويلتمس العِلل والبراهين مستشهداً بالقراءات القرآنية أحياناً، وبأقوال العرب ومأثوراتهم أحيانـاً أخـرى،

(١) ينظر : السابق صـ ١٠٤ .

وفى كثير من الأحيان كان يناقش ويُعلن رأيه ، وبخاصة حينما كان " يحشد عدداً كبيراً من العبارات المتقاربة، يوضِّح الفروق بينها ، ويُعلِّق عليها بما يعن له من ملاحظات عن درجة قبولها"(١) وقد وضح لنا ذلك جلياً عند معالجته للتقديم والتأخير فيما يُعرف بأفعال القلوب .

كُلُّ ذلك دون التغلغل فى الكشف عن دقائق التقديم ، وأسراره من الناحية البيانية ، أو من منظور بلاغى ، اللهم إلاَّ النَّذر اليسير من الإشارات العابرة التى ألمح إليها (سيبويه) فى مواضع قليلة جداً من كتابه أثناء حديثه عن بعض قواعد الإعراب، مشيراً إلى " شىء من أسرار التراكيب ووجه الدِّقة فى استعمالها"(٢) من وجهة نظره – تقديماً وتأخيراً – وقد سبق أنْ رأينا أمثلةً تكشف لنا عن هذا الدور بوضوح .

<u>ومن ذلك :</u>

١- ما ذكره (سيبويه) من أنَّ التقديم يُفيد العناية والاهتمام بشأن المقدَّم .

٢- ما نصَّ عليه من أنَّه فى حالة اجتماع معرفة ونكرة ، وأُريد الحُكم بأحدهما على الآخر ، يقبح أن تُقدَّم النَّكرة، وأنْ تُجعل مُسنداً إليه ، وهى غيرُ مُعَرَّفة لا يَعلَمُ عنها المُخاطَبُ شيئاً، ثم الإخبار عنها بالمعرفة ، إذ إنَّ ذلك الأسلوب خارج عن حدِّ الاستقامة، ويؤدِّى إلى الالتباس على السَّامع ، وعدم التَّفاعل بينه وبين المُتكلِّم ، ومن ثَمَّ كان من الأفضل أنْ يقع المُعرَّف موقعه من التَّقديم على ما لا يُعرَف حتى يستقيم أن يُخبرَ المُخاطَب عَمَّا يعرفه بما لا يعرفه ؛ مراعاة لحاله ؛ ذلك على اعتبار أنَّ المُخاطب يتوقَّعُ أنَّ ما تُحَدِّثُه به يتضمَّن معلومات مفيدة لها علاقة بما يُعرفه ، وبذا يكون (سيبويه) أشار إلى الفائدة المرجوَّة من تقديم المعرفة على النَّكرة فى بعض المواقع .

٣- أنَّ تقديم الاسم على الفعل يُفيد التنبيه .

---

(١) كتاب سيبويه (مادته ومنهجه) صـ ٢١٨ .
(٢) تاريخ علوم البلاغة صـ ١٠ .

٤- لم ينس (سيبويه) أنْ يُبيِّن لنا أنَّ (أم) و (أو) يؤتى بأيٍّ منهما فى حيِّز الاستفهام بالهمزة مُتَقدِّماً ذلك الاستفهام على أحدهما أو كليهما [١] ، وفى حالة الاستفهام بـ (أم) أو بـ (أو) إذا اجتمعت أسماء وأفعال ، فالأحسن تقديم ما يتعلَّق به السُّؤال على ما لا يتعلق به ، فإذا تعلَّق السُّؤال بأحد الأسماء قُدِّم على الفعل ، وإذا تعلق بأحد الأفعال قُدِّم على الاسم مع جواز العكس على الضَّعْف .

وقد استفاد الإمام عبد القاهر من كُلِّ ذلك على نحو ما سنرى – عند الحديث عن دوره فى مجال (التقديم والتأخير) – من إشارته إلى (سيبويه) أكثر من مرَّة بقوله : (قال صاحب الكتاب . . .) .

* * * * *

(١) ينظر : الكتاب جـ ٣ صـ ١٧٩ : ١٨١ .

المبحث الثانى
التقديم والتأخير عند الإمام عبد القاهر الجرجانى في " الدلائل " (عرض وتحليل)

توطئة :

قبل المُضىِّ فى غمار هذا المبحث أرى أنَّه من الخير الوقوف على جملة من القضايا المُتَّصلة بدور الإمام ومنهجه فى كيفية عرضه وتناوله لـ(التقديم والتأخير) ؛ لكى يتجلَّى لنا بوضوح المسار الذى سلكه تجاهه ، ويُمكن توضيح ذلك من خِلال عِدَّة أمور :-

الأول : تناول الإمام مبحث (التقديم والتأخير) ضمن المباحث التى تضمَّنها (دلائله) ودرسها فى ضوء نظرية النظم ، ووقف على أبعاد هذه المباحث، وفقاً لفكرة تلك النظرية ، التى أدار عليها كتابه ؛ باعتبارها وسيلة من وسائل التعبير ، ومظهراً من مظاهر البراعة ، والتى كانت هدفاً ومقصداً لتحديد ما يُريد من خلاله أن يرفع به (عن علم البيان ما لقيه من ضيم؛ وما مُنى به من حيف)[١]، "والتى كان لها أبرز الأثر فى النهوض بعلم البلاغة"[٢]، وقد سبق أن ذكرتُ كلاماً للإمام أشار فيه إلى معنى النَّظم ووجوهه وما ينبغى فيه من موافقة الغرض ومطابقة ما يقتضيه الحال، وبيَّن فيه كذلك أنَّ مفردات النَّظم كثيرة ومتنوِّعة، وذكر مِنْ بين تلك المفردات (التقديم والتأخير) ؛ باعتباره من مقتضيات النظم، وعنها يحدث ، وبها يكون، حيث إنَّ النَّظم عند الإمام لم يكن شيئاً " سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض"[٣] وذلك عن طريق " توخى معانى النحو وأحكامه فيما بين معانى الكلم" [٤] التى " تُعرض بسبب المعنى

---

(١) يُنظر : دلائل الإعجاز (فاتحة المصنف في مكانة العلم) صـ ٦ .
(٢) المقاييس البلاغية عند الجاحظ صـ ٣٤٢ .
(٣) دلائل الإعجاز (فى المدخل) صـ ٤ .
(٤) السابق صـ ٥٢٦ .

والأغراض التى يوضع لها الكلام ، ثم بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض " (١) .

وهذا يعنى أنَّ الإمام قام بالجمع بين البناء والنظم والتراكيب ؛ باعتبار أنَّ كل كلمة من كلمات الجمل أو العبارات لابد من مراعاة وضعها الخاص مِمّا يتعلق بشأنها من تقديم أو تأخير ، أو ذكر ، أو حذف ، أو تنكير ، أو تعريف ، أو فصل، أو وصل بين الكلمات أو الجمل ، واختيار الأداة الملائمة للربط بين هذه الكلمات أو تلك الجمل ، وغير ذلك مما لابد من مراعاته وكُلُّ ذلك لم يكن إلا بالتعرُّف الدقيق على فروق الصيغ النحوية ، ووضع كلِّ صيغة فى موضعها الملائم ، وفى مقامها المناسب .

وفيما يتعلق بتوخى معانى النَّحو فى (التقديم والتأخير) أشار الإمام إلى أنَّ المقصود بذلك هو : وضع كُلِّ كلمة فى مكانها المُناسب حينما قال : " إنما يكون تقديم الشيء على الشيء نسقاً وترتيباً إذا كان ذلك التقديم قد كان لموجب أوجب أن يُقدَّم هذا ويؤخَّر ذاك ، فأمَّا أن يكون مع عدم الموجِب نسقاً فمُحال ؛ لأنَّه لو كان يكون تقديم اللفظ على اللفظ من غير أن يكون له موجب (نسقاً)؛ لكان ينبغى أن يكون توالى الألفاظ فى النُّطق على أى وجه كان نسقاً ..."(٢).

ويتجلَّى لنا من هذا النَّص أنَّ الإمام بنى تصوُّره البلاغى فى التقديم على فكرة النظم التى ارتآها ، من ربط الكلام بمقامه ، ومراعاة السياق فى وضع كُلِّ كلمة فى موضعها الصحيح، وأن يكون هُناك مُقْتضىً لهذا الوضع ، وموجب له فى نسق الكلام، كما " أنَّه ينبغى أن يُعرف فى كُلِّ شيءً قُدِّم فى موضع من الكلام"(٣) وأنْ يُعرف السِّرُّ فى تقديمه و " يُفسَّرُ وجه العناية فيه " (٤) ، وأنَّ " لكل

(١) السابق صـ ٨٧ .
(٢) دلائل الإعجاز صـ ٤٦٨ .
(٣) السابق صـ ١٠٨ .
(٤) السابق .

موقف ومقتضى حال تركيب يتلائم معه " [1] وأنَّ كُلَّ جملة تشى بما لا تشى بـه الأخرى ؛ وأنَّ هناك فروقاً دقيقة بين الصيغ .

فالعبرةُ عند الإمام إذن بالمزية ، وتآلف المعانى المترتبة علـى التقـديم والتأخير ، باعتبار أنَّ الكلمات المتضمِّنة لتلك المعانى لابد لها من وضع خاص ، مع ملاحظة أنَّ المزية المذكورة ليست خاصة بالتقديم والتأخير فحسْـب ، وإنمـا تتعدَّاه إلى غيره من الأساليب التى لابد من مراعاتها فـى الجمـل والتراكيـب ، كالذكر والحذف ، والتنكير والتعريف ، والفصل والوصل . . . الخ .

وقد أشار الإمام إلى دقَّة هذا المسلك ، وأنه لابد من توخيه وتحريه حينما قال : " واعلم أنَّ مِمَّا هو أصل فى أن يدِقَّ النَّظر ، وَيْغمُض المسلك ، فى تـوخى المعانى التى عرفت أن تتحد أجزاء الكلام ، ويدخل بعضها فى بعـض ، ويشـتد ارتباط ثانٍ منها بأوَّل ، وأن تحتاج فى الجملة إلى أن تضعها فى الـنفس وضـعاً واحداً ، وأن يكون حالُك فيها حال البانى يضع بيمينه ههنا ما يضع بيساره هناك . نعم ، وفى حال ما يُبصر مكانٌ ثالثٌ ورابع يضَعُهما بعد الأوَّلَيْن ، ولـيس لِمـا شأنهُ أن يجئ على هذا الوصف حدٌّ يحصره ، وقانون يُحيط به . . . " [2] .

ولاشك فى أنَّ كُلَّ ذلك مبنىٌ على المعرفة التامة بأسرار التقديم والتأخير ، والوقوف على دقائقه وعلى الفروق بين الصيغ ، والمعانى التى تكمـن وراءه ، وذلك بأن يكون المنشئ للعبارات أو الجمل ، أو النصوص علـى درايـة وإدراك ثاقبين بأنَّ " وضع الكلمة فى موضع الابتداء غير وضعها فى مكـان الإخبـار ، ومجيء الخبر نفسه فى موضعه مؤخَّراً ، غير مجيئه فى غير موضعه مُقـدَّماً ، وكذلك المبتدأ أو المفعول قد يتناسب أن يأتى بعد الفعل والفاعل ، وقد يُناسب أن يتوَّسطها أو يتقدَّمهما " [3] وقد يقتضى المقام تقديم النَّكرة علـى المعرفـة ، أو الحال على عامله أو صاحبه ، أو التمييز على عامله أو المستثنى على المستثنى

---

(١) عالم اللغة (عبد القاهر الجرجانى المُفتنُّ فى العربية ونحوها) صـ ٢٣٩ .
(٢) دلائل الإعجاز صـ ٩٣ .
(٣) محاضرات فى علم الأسلوب للدكتور أحمد درويش صـ ٤٣ – ١٩٨٣ – ١٩٨٤ م (بدون ذكر لدار النشر) .

منه ، أو أىٍّ من متعلَّقات الفعل عليه ، " وفى كُلِّ حالة من هذه الحالات يقف وراء التأليف معنىً نفسى يكمن وراء اختياره الشكلُ النحوى المناسب للعبارة " [1] ، ولا يكون ذلك إلاَّ بتوخى معانى النحو وأحكامه فيما بين الكلم من تقديم وتأخير وخلافه .

فلا بد إذن أن يتعرَّف المتكلم على هذه الفروق ، وأن يفطن لها فى صياغة معانيه ، ثم بعد ذلك يقوم باختيار الصيغة التى هى ملائمة تماماً للمعنى ومطابقة له ، وبعد ذلك يتم وضعها فى مقامها ، وبذا يكون للتقديم معنى ومغزى يكشف عنه أسرار السياق ، فإذا ما تمَّ ذلك يكون أصاب المَحزَّ بإدراكه لمعانى النحو ، وتوخيها فيما بين الكلم [2] ، وإلاَّ كان التقديم بلا جدوى ، ومؤدِّياً إلى فساد الكلام ، والإخلال به ؛ لعدم تناسق دلالاته ، وعدم تلاقى معانيه [3] على الوجه الذى يرتضيه العقل الناضج ، والذوق السليم ، والحس المرهف .

---

(١) السابق صـ ٤٣ ، ٤٤ .

(٢) ينظر : ما أورده الإمام فى (دلائل الإعجاز) عن المقصود بالنظم فى صـ ٨ – فى المدخل – وفى صـ ٨٧ ، ٣٧٠ ، ٣٩٥ ، ٤٥٤ .

(٣) وقد أشار الإمام (عبد القاهر) إلى ذلك ، فبعد أنْ ذكر أنَّ كُلَّ مزية فى شعر وخلافه راجعه إلى نظمه ، ومعرفة الفروق بين الصيغ من خلال توخى معانى النحو وأحكامه وإصابتها موضعها ، ووضعها فى مكانها اللائق بها – أقول : بعد أن ذكر الإمام ذلك – أتى بأمثلة فاسدة النظم ؛ بسبب سوء التأليف فيها ؛ ولخروجها على مقتضى قواعد النحو وأحكامه من تقديم وتأخير ، وذكر وحذف . . . الخ ، وكان من بين تلك الأمثلة قول الفرزدق :

وما مثله في الناس إلا مُملَّكاً ∴ أبو أمِّه حىٌّ أبوه يُقاربه

(ينظر : الدلائل صـ ٨١ : ٨٤) .

هذا ، والناظر فى البيت المذكور ، لو كان له أدنى صلة بالبيان العربى ، يلحظ أنَّ فساده ناجم عن سوء ترتيبه ، وذلك إذا أعاد القارئ الكلمات المذكورة فى البيت إلى ترتيبها الطبيعى وهو :-

وما مثله فى الناس حىٌّ يقاربه ∴ إلاَّ مملَّكاً أبو أمه أبوه

فالتقديم فى الرواية المذكورة لم يكن على وجهه ، والتأخير كذلك لم يكن على وجهه ، وسبب ذلك أنَّ الشاعر لم يتوخَّ معانى النحو فيما بين الكلم ، بل قدَّم وأخرَّ وصنع ما ليس له أن يصنع فى البيت دون مراعاة قوانين النحو على رأى الإمام – (ينظر : دلائل الإعجاز صـ ٤٨) والنظر فى ىالعلاقات الناشئة بين الكلمات بعد دخولها فى التركيب ، وهذا ما أدَّى إلى اضطراب البيت ، واختلاله ، وخروجه عن حدِّ البلاغة ، والفصاحة ، والبراعة بناءً على ما قرَّره الإمام . ومن أجل هذا نرى الإمام فى (أسرار البلاغة) يعرض لهذا البيت

مشيراً إلى أنّ قائله قد حاف على النّظم فيه، واصفاً كلامه ، بأنّه وضع كلامه على المجازفة فى التقديم والتأخير، ومن ثم كان الكلام زائلاً عن الإعراب ، زائغاً عن الصواب ، متعرِّضاً للتلبيس والتعمية ، لدرجة أنّهم ضربوا به المثل فى تعسُّف اللفظ – (ينظر : أسرار البلاغة – تحقيق – هـ – ريتر صـ ٦٧ – مكتبة المتنبى ١٣٩٩ هـ ، ١٩٧٩ م) .

وسبب ذلك (أنّه لم يرتّب الألفاظ فى الذّكر على موجب ترتُّب المعانى فى الفكر ، فكدَّ وكدَّر ، ومنع السّامع أن يفهم الغرض إلاّ بأن يُقدِّم ويؤخِّر ، ثم أسرف فى إبطال النظام...أ.هـ). أسرار البلاغة صـ ٢١ .

تفصيل ذلك :

إذا أردنا الوقوف على مكان الخطأ فى البيت لابد من الإشارة أوّلاً : إلى معنى البيت وهو : أنّ الفرزدق أراد أن يمدح (إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومى) ، فأشار إلى أنّه لا يُشبهه أحد من الناس فى فضائله ومزاياه إلاّ (مُلك) أى (هُشام بن عبد الملك بن مروان) وهو (ابن أخت الممدوح) غير أنّ الفرزدق سلك إلى هذا المعنى بطريقة خفيَّة لا تُظهر الدّلالة على المراد ، مِمَّا أغلق معنى الكلام على السامعين ، فلم يأت ذلك المعنى مكشوفاً لهم ؛ بسبب عدم ترتيب الألفاظ على الوجه الذى يؤدّى إلى وضوحه ، وعدم خفائه ، حيث جاءت بعض الكلمات – على حدّ قول أبى هلال العسكرى:" قلقة فى موضعها نافرة فى مكانها ، غير متصلة بسلكها،ولا واصلة إلى مركزها".الصناعتين (تحقيق الدكتور/ مفيد قميحة صـ ١٥٢– ط/دار الكتب العلمية – بيروت– لبنان – ط / ثانية ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

وهذا يعنى أنّ الشاعر : " لم يرتّب الألفاظ فى الذّكر على موجب ترتيب المعانى فى الفكر)) – على حد قول الإمام عبد القاهر فى (أسرار البلاغة صـ ٢١) ، ولم يُراع الرُّتبة فى التقديم والتأخير ، وخالف فى ذلك الأطر والقواعد التى يجب أن يلتزمها البيان العربى الفصيح، من توخٍّ لمعانى النحو ومُراعاة لقوانينه، وفقاً للمفهوم الذى وضعه الإمام.

ومن ثم ، فقد نشأ عن المخالفة المذكورة خفاء وإبهام أدَّى إلى صعوبة فهم المعنى المراد وإدراكه ، بحيث يتحيَّر السامع أو القارئ فى الوصول إليه ، ولا يدركه إلاّ بعد كدٍّ فكر، وعناءٍ بالغيْن ، وبعد أن يُرجع نظم الكلام إلى أصله ، ويضع كُلٌّ كلمة فى موضعها اللائق بها ، بحيث يكون نظم البيت :

وما مثله فى الناس حىٌّ يقاربه ∴ إلاّ مُلكٌ أبو أمه أبوه

وبالمقارنة بين هذا الوضع – الثانى– وبين ما تفوَّه به الفرزدق تتجلّى لنا بعض المخالفات النحوية التي أدَّت إلى اضطراب الوضع الأول واختلاله ؛ بسبب فساد نظم الكلام فيه .

وهذه المخالفات يمكن حصرها فيما يلى :–

١ – الفصل بين المبتدأ (أبو أمه) والخبر (أبوه) بأجنبى (حى) .

٢ – الفصل بين الموصوف (حىّ) والصِّفة التى هى جملة (يُقاربه) بأجنبى (أبوه) .

٣ – تقديم المستثنى (مُلكاً) على المستثنى منه (حىّ) .

٤ – الفصل الكثير بين البدل (حىٌّ) والمبدل منه (مثله) .

وواضح من هذه المُخالفات جميعها أنّها لم ترض عنها قوانين النحو ، كيف لا ؟ وقد نأى الخبر عن المبتدأ ، والصِّفة عن الموصوف ، والمبدل منه عن البدل ، وجاء المستثنى= =منه مُتأخِّراً عن المستثنى ، وقد نجم عن اجتماع تلك المخالفات ، مخالفة ترتُّب ألفاظ البيت فى الصياغة لترتُّبها المعنوى المُفترض حصوله فى الذّهن ، مِمَّا حال دون وضوح المعنى ؛

الأمر الثانى :

أولى الإمام أسلوب (التقديم والتأخير) عناية خاصة ، ذلك بأن قام بجمع شتاته ومتفرِّقاته الميثوثة فى مصنفات سابقيه من أعلام النَّحو واللغة والنقد والبلاغة من أمثال (سيبويه ، وأبى على الفارسى ، وابن جنى ، والأخفش ، والفراء ، وأبى عبيدة ، والمبرِّد ، وابن قتيبة ، وأبى هلال العسكرى ، والقاضى الجرجانى) ، وغيرهم ممن تتلمذ الإمام على مصنفاتهم ، تلك المصنفات التى كان المبحث المذكور فيها مُمزَّق الأوصال ، متناثر الأفكار ، مُفتَتَّتَ الروابط ، فتباينت أهداف الإمام فيه عن أهداف سابقيه ، واختلف منهجه عن منهجهم ، حيث نظر إلى هذا الأسلوب نظرة كلية ، وبذل جهداً كبيراً فى ضمِّ مسائله (وتأسيس قواعده وتوضيح براهينه ، وإظهار فوائده ، وترتيب أفانينه)[1] بعد أنْ لم شعثه وربط أطرافه بعضها ببعض ، وقام بوضع حدوده، ورسومه الواضحة ، وتقسيماته القائمة على استقراء النصوص، ثم عالجه معالجة شاملة فى (دلائله) تحت فصل واحد أسماه (القول فى التقديم والتأخير)، وبذا يكون الإمام قُد رُزق حسن التصنيف ، حيث إنَّ دراسته لهذا الأسلوب جاءت فريدة متميزِّة عن دراسات السابقين ، وقد استغرقت أربعين صفحة فى دلائله .

على أنَّ منهج الأمام فى هذا الفصل – وفى غيره – كان منهجاً عملياً تطبيقياً، بأنْ وقف على أبعاده، وأحاط به إحاطة المتمكِّن منه، وجال فى دقائقه،

لشدَّة خفائه ؛ بسبب إبهام الكلام ، وتعقيد الأسلوب ، وعدم الإفصاح عن المراد منه ؛ لغموضه ، مِمَّا تطلَّب جهداً جهيداً فى سبيل الوصول إلى إدراك هذا المُراد ، وهذا الجهد تمثَّل فى إتعاب الفكر ، وكدِّ الخاطر ، فى إعادة ترتيب ألفاظ البيت ، ووضع كُلٍّ منها فى مكانها اللائق بها ، حسبما تقتضيه معانى النحو وقوانينه ، وبذا يعود نظم البيت إلى وضعه الطبيعى، فيتضح المراد ويُفهم المعنى بعد تركيب الألفاظ وفقاً لتركيب أجزاء أصله .

يُنظر كُلَّ ذلك : مفتاح العلوم للسكاكى صـ ٢٢٨ ط / مصطفى البابى الحلبى – ثانية ١٤١١ هـ ، ١٩٩٠ م ، والإيضاح فى علوم البلاغة صـ ٥ ط / صبيح ١٣٩٠ هـ ١٩٧١م ، ومختصر سعد الدين التفتازانى على تلخيص المفتاح للقزوينى ، وتقرير العلامة الأنبابى جـ ١ صـ ٨٦ ، ٨٧ ط / صبيح – أولى ١٣٤٧ هـ ، وشروح التلخيص جـ ١ صـ ٣ : ٥.

(١) وينظر : الطراز للعلوى – تقديم الدكتور إبراهيم الخولى جـ ١ صـ ٤ ط / الهيئة العامة لقصور الثقافة ٢٠٠٩ م .

وصاغه بأسلوب أدبى رفيع ، مُفصِّلاً ما أجمله العلماء قبله فى هذا الموضوع ، مؤيِّداً كلامه بالأمثلة والشواهد ؛ حتى اتضحت معالمه فى أذهان المتلقين .

وبلغت أهمية فصل (التقديم والتأخير) عند الأمام بأنْ جعله وسيلة من وسائل النظم فى مقدِّمه فصوله التى سطَّرها فى (دلائله) عقب الحديث عن (القول فى النظم[١] وتفسيره) والتى قدَّم الكلام فى النظم على بيانها قائلاً : "واعلم أنَّ ههنا أسراراً ودقائق لا يمكن بيانُها إلا بعد أن تُقدِّم جملة من القول فى النَّظم ، وفى تفسيره والمراد منه، وأى شيءٍ هو؟ وما محصوله ومحصول الفضيلة فيه؟ فينبغى لنا أنْ نأخذ فى ذكره وبيان أمره، وبيان المزية التى تُدعى له من أين تأتيه، وكيف تُعرض فيه، وما أسباب ذلك وعلله وما الموجب له..."[٢].

فالمراد بالأسرار والدِّقائق المذكورة فى صدر هذا النَّص فى قوله : "واعلم أنَّ ههنا أسراراً ودقائق ..." التى أراد أن يُقدِّم الكلام فى النظم على بيانها المراد بها : ما سطَّره فى (دلائل الإعجاز) مِمَّا عرض له من مباحث (علم المعانى) ومن بينها (التقديم والتأخير، والحذف، وفروق الخبر، وفروق الحال، والفصل والوصل، والقصر ... الخ) إذ إنَّ تلك المسائل هى التى ذكرها بعد توضيح ما أراد من النظم وتفسير وأنواعه، وكان فى طليعة هذه المسائل ومقدمتها (القول فى التقديم والتأخير)[٣]، وذلك لكثرة فوائده، وبعد غايته، ولطف محاسنه فى الكلام ، وغير ذلك من السِّمات التى أشار إليها الإمام فى صدر حديثه عن التقديم[٤].

الأمر الثالث :

من خلال الأمر السابق تبين لنا أنَّ (التقديم والتأخير) كان عبارة عن أفكار متناثرة ونقطاً متفرقة فى تراث السابقين على الإمام ، وأنَّ الإمام هو الذى ضمَّه فى فصل واحد ، وهذا يعنى أن الإمام لم ينفرد بالمبحث المذكور ، بل تنبه

---

(١) يُنظر : ما ذكره الإمام فى تعريف النظم فى الدلائل ص ٨١ : ٨٣ .
(٢) السابق صـ ٨٠ .
(٣) ينظر : السابق صـ ١٠٦ .
(٤) ينظر: السابق .

له وسبق الإمام إليه لفيفٌ من علماء النحو ، واللغة ، والأدب ، والنقد ، والبلاغة ، والإعجاز ، وكان لهؤلاء جميعاً نصيب موفور فيه ، وإنْ كان للنحاة واللغويين الباع الأطول والنصيب الأوفر فى دراستهم لهذا المبحث [١] ، على أنَّ فكرة هذا الفصل، وتنبُّه الإمام إليه – على ما يبدو – كانت ردَّ فعل لفكرة (سيبويه) التى بسطها فى كتابه ، وذهب فيها إلى أنَّ الباعث على التقديم يتمثَّل فى العناية والاهتمام ، حيث قال الإمام : " واعلم أنا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئاً يجرى مجرى الأصل غير العناية والاهتمام ، قال صاحب الكتاب : " وهو يذكر الفاعل والمفعول ، كأنَّهم يُقدِّمون الذى بيانه أهم لهم ، وهم ببيانه أعنى ، وإن كانا جميعاً يُهمَّانِهم ويعنيانهم " ولم يذكر فى ذلك مثالاً " [٢] .

إلاَّ أنَّ الإمام رفض هذه الفكرة التى تختصر دلالة (التقديم) على ما ذهب إليه (سيبويه) من أنَّه يُقال فى كُلِّ شيء قُدِّم أنَّه قُدِّم للعناية والاهتمام ، وأشار الإمام إلى أنه لا بد من بيان وجه العناية [٣] .

وكذلك وقف الإمام على نصوص تشى بأنَّ أصحابها يزدرون من شأن (التقديم) باعتباره – من وجهة نظر بعضهم – ضرباً من التَّكلفُّ ، ورأى صنفاً آخر من الناس يذهب إلى أن التقديم على قسمين : (مفيد ، وغير مفيد) أى لا طائل من ورائه سوى أنه يكون من باب التوسعة على الشاعر ، أو من باب مراعاة النظم ، أو السجع ، وأرجع الإمام ذلك إلى سوء نظر القائلين به ، وقلة أفهامهم [٤] .

---

(١) يُنظر : البلاغة بين عهديْن صـ ٩٨ ، وينظر أيضاً : إعجاز القرآن بين المعتزلة والأشاعرة للدكتور/ منير سلطان صـ١٥٥ – نشر – منشأة المعارف بالإسكندرية ط – ثالثة ١٩٨٦ م .
(٢) دلائل الإعجاز صـ ١٠٧ .
(٣) ينظر : السابق صـ ١٠٧ ، ١٠٨ .
(٤) ينظر : السابق صـ ١١٠ .

فرفض الإمام كُلَّ ما قالوه فى هذا الشأن ، وردَّ عليهم بما يُبطل حَججهم وبراهينهم ، وزعمهم ، ورأى أنَّ (التقديم) يؤتى به فى الكلام لِعلل وأغراض أخرى بلاغية، وأورد أمثلة تعين على صِحَّة ما ذهب إليه، وتُبطلُ ما ادعوه(١).

وما ذكرته هنا على سبيل المثال لا الحصر ، إذ إنَّ هُناك مواقف أُخرى للإمام ستتضح لنا فيما بعد .

وفى هذا كُلِّه دلالته على أنَّ الإمام كان له طابعه المُميَّز ، وكانت له شخصيته العلمية فى نظرته إلى التقديم والتأخير ، وفى الكشف عن لطائفه وأسراره، تلك الشخصية التى كانت واضحة المعالم فى تناوله للأسلوب المذكور، فهو لم يتكئ على صنيع أسلافه ولم يقتد بهم فى ذلك ، فلم يكتف بما ذكروه ، ولم يردِّد أقوالهم ، وإنما نظر إلى (التقديم والتأخير) نظرة تغاير نظرة أسلافه له ، فبدأ من حيث انتهوا ، بعد ما تدبَّر كلامهم ، وأمعن النظر فيه ، ثم أضاف إلى ما ذكروه ما اهتدى إليه عقله ، وفكره ، وذوقه من رؤى جديدة معلَّقاً ومُعقِّباً ، فما وافق الصواب أيَّده وأثبته وأذاعه ، وما جانب الصَّواب وشطَّ عن الحقيقة رفضه ونقده كاشفاً عن العلة فى ذلك ، شأن الإمام فى ذلك شأن كُلِّ ما عرض له من أساليب ، مع ملاحظة أنَّ الأصل الذى بدأ منه البحث فى (التقديم والتأخير) يتمثَّل فى مقولة (سيبويه) السابقة : " كأنهم يُقدِّمون الذى بيانه أهم لهم . . . " وهذا يعنى أنَّ السَّالف كان قد مَهَّد الطريق للخالف .

وصنيع الإمام هذا جاء تطبيقاً لمنهجه فى قراءة تُراث أهل العلم الذى كشف لنا عنه فى صدر (دلائل الإعجاز) مشيراً إلى سبب تأليفه له ، ذلك قبل أن يُقدِّم جملة من القول فى النَّظم، وفى معناه وفى الغرض منه .

<u>يقول الإمام :</u>

" ثم إنَّ التوق إلى أن تقرَّ الأمور قرارها ، وتوضع الأشياء مواضعها ، والنِّزاع إلى بيان ما يُشكل ، وحلِّ ما ينعقد ، والكشف عمَّا يخفى ، وتلخيص

(١) ينظر : السابق صـ ١٠٩ ، ١١٠ .

الصِّفة حتى يزداد السامع ثقة بالحجة واستظهاراً على الشبهة ، واستبانة للدليل ، وتبيُّنا للسبيل شيء فى سوس العقل . . . ولم أزل منذ خدمت العلم أنظر فيما قاله العلماء فى معنى الفصاحة ، والبلاغة ، والبيان ، والبراعة ، وفى بيان المغـزى من هذه العبارات ، وتفسير المراد بها ، فأجد بعض ذلك كالرَّمز والإيماء والإشارة فى خفاء ، وبعضه كالتنبيه على مكان الخبئ ليُطْلَب ، وموضع الدَّفين ليُبحث عنه فيُخرج ، وتُوضَع لك القاعدة ؛ لتَبْنىَ عليها . . . وجُملة ما أردت أن أبيِّنه لـك : أنه لابد لكُلِّ كلام تستحسنه ، ولفظ تستجيده ، من أن يكون لا ستحسانك ذلك جهة معلومة ، وعِلَّة معقولة ، وأن يكون لنا إلى العبارة عن ذاك سبيل ، وعلى صِحَّةِ ما ادعيناه من ذاك دليل " (١) .

ويتجلَّى لنا من هذا النَّصِّ أنَّ الإمام عبد القاهر لم يبدأ من فراغ ، وإنمـا خاض بحار الاجتهاد فى الدرس البلاغى بما فيه مبحث (التقديم والتأخير) ذلـك بعد ما تمرَّس طويلاً على تراث سلفه ، وقرأ فيه ما قرأ (لسيبويه) وغيره فتأثر به، وأثـَّر فيه ، واستفاد كثير اً من جهود سابقيه ، وأحاط علماً بمـا صـنفوه ، ووعاه حقَّ الوعى ، وقرأه قراءة نقد وتمحيص ، يوضِّح مبُهمه ، ويجلو غامضة ويستنبط منه ما يستنبط من فنون ، ويُصوِّب فيه ما يحتاج إلى تصويب ، ويـرُدُّ منه ما لا يرتضيه ذوقُه وحِسُّه . ومن ثمَّ كان للإمام دورٌ بارز فى تطوير الدَّرس البلاغى وباعٌ طويل فى النهوض به من خلال حسن التَّصرُّف فى القول .

الأمر الرابع : (من حيث فنية تناوله للتقديم والتأخير) :

فقد عرض الإمام هذا الأسلوب عرضاً واضحاً ومُنظماً ذلـك بـأن مهَّـد لموضوعه ، وصدَّره بمقدِّمه توحى بأنَّه تلمَّس محاسنه ، وفوائده ، وبدائعه حيث بيَّن فى تلك المقدِّمة خطر الموضوع ودقته وقيمته الفنية التى تبيِّن منزلته مـن البلاغة ، وهذه التَّقدمة لم نجد لها نظيراً لدى سابقيه الـذين عرضـوا للتقـديم والتأخير.

(١) دلائل الإعجاز صـ ٣٤ : ٤١ .

وبعد ذلك حدَّد أقسام التقديم والتأخير ووضحها ، وذكر شواهد وأمثلة لكل قسم .

ثم أخذ فى عرض مسائله ، واضعاً مقاييس وأسس صنَّف عليها تلك المسائل ، ودرسها دراسة منضبطة ، تبيِّن مضمونها ، وتبيِّن مقاصد التقديم فيها ذلك بأن أفاض فى ذكر أمثلة لكل مسألةٍ منها ، وقام بتحليل تلك الأمثلة وشرحها والموازنة بينها والحكم عليها ، مشيراً إلى دواعى التقديم وأسراره ، واضعاً يده على القيمة الفنية لكل مسألة وعلى الفروق الدقيقة بين التراكيب من خلال تفرُّسه ما فى الأساليب من مزايا وخصائص ، مُجلِّياً ما يُميِّز كُلَّ مسألة عن الأخرى .

كما كانت لديه القُدرة على التَّفنن والابتكار فى التحليل والتوضيح ، والمعالجة ، والكشف عن المعانى الكامنة فى أسلوب التقديم ، وعن أثره فى الأسلوب ذلك من خلال عرضه مجموعة من العناصر التوضيحية من خلاصة الأمثلة المتعدِّدة ، والاستشهاد بالشواهد المُختلفة من آى الذكر الحكيم ، ومن الشِّعر ، ومن بارع كلام العرب العادى والبسيط ، وكان فى إيراده لتلك الشواهد منسِّقاً لها ، وكأنَّها وحدة متماسكة يشد بعضها من أزر بعض ، كما كان يستخدم أسلوب المقايسة والتنظير فيأتى بالأشباه والنظائر من الشواهد ، ويُناظر بعضها ببعض ، ويقيس بعضها على بعض ويساير فكرة النظم التى عرضها فى كتابه أثناء شرحه لتلك الشواهد ، بطريقة تدل على براعته ورسوخ قدمه فى فنون العربية ، وفى التنسيق والعرض والشرح والمُعالجة ، وكان الهدف من إيراد الأشباه والنظائر وتحليلها هو: تثبيت المعنى الذى ذهب إليه فى التقديم والتأخير.

وأيضاً كان الإمام عند استعانته بآراء سابقيه فى أسلوب التقديم يقوم بعرض هذه الآراء عرضاً منسَّقاً ، فلم ينقل عنهم كيفما اتفق ، ولم يلتزم بجميع آرائهم الصحيح منها والفاسد ، بل كان يجمع بين خلاصة ما ذهب إليه أسلافه من أفكار ، بالإضافة إلى خبراتهم بطريقة منظمة تظهر فيها شخصيَّته ، ولم يكتف بذلك الصنيع ، وإنما كان صنيعه هذا يأتى مشفوعاً باجتهاداته ، واستدراكاته ، واستنباطاته التى تنم عن شخصيَّته كعالم فذٍّ له نبوغه ونضجه العلمى والثقافى الذى يُميِّزه عن سابقيه فيما يعرض له .

ومِمَّا يُلاحظ كذلك أنَّه كان أثناء استشهاد الإمام فى مسائله بآى من الذكر الحكيم ، لا يحتج – فى كثير من الأحيان – بهذا ابتداءً ، وإنما كان يأتى بالآى أو الآيات تقويةً لما ساقه من دليل قبل ذلك من أقوال العرب ، " باعتبار أنَّ الشعر يمكن الاستعانة به للكشف عن جمال القرآن [١] ، فكان يأتى بالشعر ومن بارع الكلام البسيط ؛ لبيان وجه الصيغة وقانونيتها ، وليس للمقارنة بين مضمون ومضمون ، أو صيغة وصيغة حتى إنه كان يلجأ إلى تأليف جمل تساعده فى توضيح الفكرة " [٢] كما هو الحال فى التقديم المعيب على نحو ما سيأتى .

وممَّا يجب التنبيه إليه هو : أنَّ الإمام على الرَّغم من أنَّه جعل للتقديم والتأخير فصلاً بعينه إلا أننا نلحظ أنه كان يعرض أجزاء أخرى تتعلَّق بالأسلوب المذكور فى مواضع متفرقة من كتابه ، فكان يعرض لفكرة هُنا وأخرى هناك ، باعتبار أنَّ ما يكتبه من أجزاء فى هذا الموضوع لها صِلة وثيقة بما يكتبه في مسائل ومواضع أخرى [٣] .

وإن دلَّ هذا فإنما يدُلَّ على أن (التقديم والتأخير) كان من أكثر الأساليب البيانية ثراء فى (دلائل الإعجاز) .

---

(١) ذلك على اعتبار أن النموذج القرآنى هو المثل الأعلى للبلاغة ، ومن ثم لا يملك المُتلقى إلا الاقتناع بالفكرة ، وقد امتلأ بقيمة التقديم والتأخير فكره، وأخصبت وجدانه ، وغمرته نفحات القرآن الكريم بإعجازه الفريد – ينظر – البلاغة العربية بين القيمة والمعيارية للدكتور / سعد أبو الرضا صـ ١٥٣ (١٩٨٤ م) بدون طبعة أو ذكر لدار النشر .

(٢) ينظر : دراسات فنية للقرآن الكريم للدكتور أحمد ياسوفى صـ ٤٣ – نشر / دار المكتبى – سورية – دمشق ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦ م .

(٣) ينظر على سبيل المثال : ما ذكره الإمام عن إفادة التقديم للقصر فى الفقرات (٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩) دلائل الإعجاز صـ ٣٣٨ : ٣٤٧ ، وما ذكره فى فروق الخبر عن التقديم فى الفقرات (٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١) صـ ١٨٧: ١٩١) وكذلك ينظر ما ذكره تعليقاً على قوله تعالى : { وجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الجِنَّ } جزء من الآية رقم ١٠٠ فى سور الأنعام ، وذلك فى صـ ٢٨٦ : ٢٨٨ وأيضاً ينظر الفقرة ٥٥٣ فى صـ ٤٦٨ والتى تحدث فيها عن أنَّ التقديم فى الكلام لا بد وأن يكون وفقاً لفكرة النظم التى هى توخى معانى النحو .

كل هذه الأمور السابقة تمثِّل الأصل العام لمنهج الإمام ، وطريقة عرضه للتقديم والتأخير.

والآن مع (مبحث التقديم والتأخير) فى (دلائل الإعجاز) ، وكيف نظر الإمام إليه ؟، وعلى أى أساس كان نظره ؟؛ لنتعرَّف على الأسس التى اتبعها الإمام ، ومن ثم نضع أيدينا على حدود منهجه ، ومعالم طريقته فى التناول ، ومن ذلك إلى الوقوف على صِحَّة ما ذكرته من أمور ، وإلى أنَّ الإمام تناول (التقديم والتأخير) تناول المجدِّد غير المسبوق ، فأقول :

صدَّر الإمام حديثه عن الفصل الذى عقده للتقديم والتأخير بعنوان سطَّره له قائلاً : " القول فى التقديم والتأخير " (١) .

أهمية التقديم وفوائده :

ثم استهلّ الإمام مدخله إلى هذا البحث بتوجيه اهتمامه إليه عن طريق ذكر قيمته البلاغية ، ووظيفته التعبيرية ، ذلك بعبارة تبين عن خطر الموضوع ودِقَّته ، وأنَّ مثل هذا الباب له القدح المُعلَّى فى باب البلاغة ، مشيراً إلى عظيم أثره فى نفوس المتلقين ، وإلى أنه غرض يقصد إليه الأدباء والشعراء ، فقال عنه واصفاً :

" هو بابٌ كثرُ الفوائد ، جَمُّ المَحاسن ، واسع التَّصرُّف ، بعيد الغاية (٢) ، لا يزالُ يفترُّ لك عن بديعه ، ويُفضى بك إلى لطيفة ، ولا تزال ترى شعراً يروقك مَسْمعُه ويلطف لديك موقِعه ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطُف عندك أنْ قُدِّم فيه شيءٌ ، وحُوِّل اللفظ عن مكان إلى مكان " (٣).

---

(١) دلائل الإعجاز صـ ١٠٦ .

(٢) ذلك على اعتبار أنَّ التقديم يقع بكثرة فى لغة العرب ، وفى كلامهم لعلل بلاغية جمة ، يقتضيها ترتيب معانى الكلام فى أساليب كثيرة ومتباينة (كالاستفهام ، والإثبات ، والنفى ، وفى الحال ، فى الشعر كأن أم فى النثر) على غرار ما ذكر الإمام فى هذا الباب) من أجل ذلك كان جم المحاسن واسع التَّصرُّف بعيد الغاية .

(٣) دلائل الإعجاز صـ ١٠٦ .

التفرقة بين نوعين من التقديم من خلال ما ذكره النحاة :

ثم استطرد الإمام من ذلك إلى أنَّ التقديم ينقسم إلى قسمين ، مشيراً إلى ماهية كل قسم ، موضِّحاً له بالأمثلة :

أوَّل هذين القسمين : تقديم يُقال له : إنه على نية التأخير : وهو ما يبقى فيه المقدَّم على حُكمه الإعرابى الذى كان له قبل التقديم .

والآخر : تقديم لا على نية التأخير ، وهو ما يُنقل فيه المقُدَّم من حكم إلى حكم ، ومن إعراب إلى إعراب آخر مغاير لما كان له قبل التقديم .

يقول الإمام مشيراً إلى ذلك : –

" واعلم أنَّ تقديم الشيء على وجهين :

تقديم يقال إنَّه على نيَّة التأخير ، وذلك فى كُلِّ شيء أقررته مع التقديم على حُكمه الذى كان عليه ، وفى جنسه الذى كان فيه ، كخبر المبتدأ إذا قدَّمته على المبتدأ ، والمفعول إذا قدَّمته على الفاعل كقولك : (منطلق زيد) ، و (ضرب عمراً زيدٌ) معلوم أنَّ (منطلق) و (عمراً) لم يخرجا بالتقديم عمَّا كانا عليه من كون هذا خبر مبتدأ [١] ، وكون ذلك [٢] مفعولاً ومنصوباً من أجله كما يكون إذا أخَّرت .

وتقديم لا على نية التأخير [٣] : ولكن على أن تنقُلَ الشيء عن حكم إلى حكم ، وتجعل له باباً غير بابه ، وإعراباً غير إعرابه [٤] ، وذلك أن تجئ إلى اسمين يحتمل كُلُّ واحد منهما أن يكون مبتدأ ، ويكون الآخر خبراً له ، فتقدِّم هذا تارة على ذاك ، وأُخرى ذاك على هذا ومثاله : ما تصنعه بزيد والمنطلق ، حيث تقول مرَّة : (زيدٌ المُنطلق)، وأخرى : (المنطلق زيد)، فأنت فى هذا لم تقدِّم (المنطلق) على أن يكون متروكاً على حُكمه الذى كان عليه مع التأخير ، فيكون

---

(١) اسم الإشارة هُنا يعود على لفظ (منطلق) الذى في المثال الأول ، ومعنى هذا أنَّ اللفظ المذكور ما زال خبراً على الرَّغم من تقدُّمه على موضعه .

(٢) المشار إليه هنا هو المفعول به فى المثال الثانى (عُمراً) وهذا يعنى أنَّه ظلَّ على حاله (مفعولاً) مع تقدُّمه ، وأنَّ الأصل فيه أن يكون متأخراً عن الفاعل (زيد) .

(٣) وهذا هو الوجه الثانى من وجهى التقديم .

(٤) أى غير إعرابه الذى كان عليه قبل التقديم .

خبرٍ مبتدأ كما كان، بل على أن تنقله عن كونه خبراً إلى كونه مبتدأً، وكذلك لم تؤخِّر (زيداً) على أن يكون مبتدأ كما كان، بل على أن تُخرجَه عن كونه مبتدأً إلى كونه خبراً" (١).

ولنا أن نلحظ أنَّ الإمام فى تقسيمه المذكور استعان بأمثلة بسيطة التركيب؛ لتوضيح الفرق بين القسمين (منطلق زيد) ، و (ضرب عمراً زيدٌ) ، و (زيد المُنطلق) باعتبار أنَّ تلك الأمثلة أكثر ملاءمة – من غيرها – فى توضيح العلاقات بين الكلمات ، ذلك لدى المُتلقِّين .

وقام الإمام بالموازنة بين المثاليْن المذكوريْن فى القسم الأول من ناحية ، وبين المثال الذى أورده فى القسم الثانى من ناحية أخرى ، وذلك بعد تقليب الأمثلة المذكورة كُلٌّ منها على وجهيْن مختلفيْن ، ثم أشار إلى ما توصَّل إليه على نحو ما ذكَرْتُ قبلاً من أنَّه فى القسم الأول يبقى المُقدَّمُ على حاله بخلاف المثال الوارد فى القسم الثانى (زيدٌ المُنطلق) ؛ فإنَّه لو قُدِّم المؤخَّر ، وقيل : (المنطلق زيد) انتقل فيه المُقدَّم من حكم إلى حكم ومن إعراب إلى آخر مغاير لما كان عليه قبل التقديم ؛ باعتبار أنَّ الصيغتين الأخيرتين يختلف معنى إحداهما عن معنى الصيغة الأخرى ، وأنَّ العبرة فيهما ليس بالإعراب ، وإنما بالنظر إلى المعنى ، وهذا يعنى أنَّ تغيير النظم – فى العبارتين المذكورتين – يتبعه تغيير فى المعنى .

وذلك راجع إلى أن طرفى كُلٍّ من الجملتين (زيد المنطلق) ، و (المنطلق زيد) جاءا معرفتيْن (٢) ، فإذا كان أحد الطرفين معلوماً للمخاطب ، والمطلوب هو الحكم عليه جُعِل مبتدأً ، وحكم عليه بما بعده ، فإذا كان المُخاطب يعرف (زيداً) وسمع عن انطلاق شخص ، ولكنه لا يعرف من المُنطلق وكان متشوِّقاً لأن تُحدِّثه عن (زيد) قُلتَ له : (زيد المنطلق) فتُخبر عن (زيد) بـ (الانطلاق) .

---

(١) دلائل الإعجاز صـ ١٠٦ ، ١٠٧ .
(٢) حيث إنَّ لفظ (زيد) مُعرَّفٌ بالعلمية ، ولفظ (المنطلق) معرَّف بالألف واللام .

وإنْ كان المُخاطب يرى شخصاً مُنطلقاً ، وتأكَّد من انطلاقه ، وكان مُتشوِّفا لأن يُحدِّثه المتكلِّم عن المنطلق مَنْ هو ؟ فيقال للمُخاطب : (المُنطلق زيد)، وبذا يكون المُقدَّم فى كلٍّ من الجملتين هو (المبتدأ) والمؤخَّر هو : (الخبر)، وقد تغيَّر حُكمه فى كل من الجملتين ، وزال عنه ما كان له قبل التَّقدُّم ، وفى الحالتين كان الإخبار عمَّا هو معروف بما لم يكن معروفاً ، وهذا ما قرَّره علماء البلاغة (١) ، وعلى رأسهم أستاذُهم الإمام عبد القاهر الذى جذب أنظار مَنْ تقدَّمهم من البلاغيين فأفادوا منه أيُّما إفادة ، وكانوا عالة على تُراثه .

وقد كان الإمام أكثر وضوحاً عندما أشار إلى ما تتميَّز به كُلُّ صيغة عن الأخرى (زيد المنطلق) ، و (المنطلق زيد) ، وذلك حينما عرض لما عرض له فى مكان آخر من كتابه ، وبالتحديد أثناء حديثه عن فروق الخبر قائلاً :-

" ومن فروق الإثبات أنَّك تقول : (زيد منطلق) و (زيد المنطلق) و (المنطلق زيد) ، فيكون لك فى كُلٍّ واحد من هذه الأحوال غَرَضٌ خاص وفائدة لا تكون فى الباقى ، وأنا أُفسِّرُ لك ذلك . اعلم أنَّك إذا قُلتَ : (زيد منطق) كان كلامُك مع من لم يعلم أنَّ انطلاقاً كان ، لا من (زيد) ، ولا من (عمرو) فأنت تُفيده ذلك ابتداءً وإذا قُلْت : (زيد المنطلق) كان كلامُك مع من عرف أنَّ انطلاقاً كان ، إمَّا من (زيد) وإمَّا من (عمرو) فأنت تُعلِمُهُ أنَّه كان من (زيد) دون غيره ... وأمَّا قولنا : (المنطلق زيد) ، والفرق بينه وبين أن تقول : (زيد المُنطلق) ، فالقول فى ذلك أنَّك وإن كنت ترى فى الظاهر أنَّهما سواء من حيث

---

(١) وبخاصة فى بابى المسند إليه والمسند – ينظر على سبيل المثال : مفتاح العلوم للسكاكى ، وما ذكر فيه عن تعريف المسند ، وتعليقه على المثال المذكور (زيد المنطلق) وعلى صيغته البديلة (المنطلق زيد) وذلك فى صـ ٢١٢ : ٢١٤ (تحقيق / إبراهيم زرزور) ، وينظر أيضاً : الإيضاح ط / صبيح صـ ٤٢ ، ٥٨ ، ٥٩ وما ذكره الخطيب عن تقديم المسند إليه وتعريف المسند وتعليقه على قولنا : (زيد المنطلق) ، و (المنطلق زيد) ، وأشار وهو بصدد ذلك إلى ما ذكرتُه هُنا ، ذلك بالإضافة إلى ما نقله عن الإمام عبد القاهر عن وجهى التقديم (تقديم على نية التأخير ، وتقديم لا على نية التأخير) المذكورين ، مع تغيير طفيف .

كان الغرض فى الحاليْن إثباتَ انطلاق قد سبق العلم به (لزيد) ، فلـيس الأمـر كذلك ، بل بين الكلامين فصل ظاهر " [١] .

ويستطرد الإمام فى ذكر فصل ما بين الكلامين قائلاً :

" وبيانه : أنَّك إذا قُلْتَ : (زيد المُنطلق)، فأنت فى حديث انطلاق قد كان، وعرف السامع كونه ، إلاَّ أنَّه لم يعلم أَمِنْ زيدٍ كان أم من عمرو ؟ فـإذا قُلْـت : (زيد المُنطلق) أزلْت عنه الشَّكَّ وجعلته يقطع بأَّنه كان من (زيد) بعد أن كـان يرى ذلك على سبيل الجواز ، وليس كذلك إذا قدَّمت (المنطلق) فقُلْت : (المُنطلق زيد) بل يكون المعنى حينئذٍ على أنَّك رأيت إنساناً ينطلق بالبعد منك فلم تُثبتْـه ، ولم تعلم أزيدٌ هو أم عمروٌ ؟، فقال لك صـاحبك : (المُنطلـق زيـد) أى هـذا الشَّخص الذى تراه مُن بُعد هو (زيد) " [٢] .

ولا شك أنَّ صنيع عبد القاهر هذا يُفهم منه ما أراده من الوجـه الثـانى للتقديم حينما قال : " وتقديم لا على نيَّة التأخير ، ولكن على أن تنقُل الشيء عن حكم إلى حكم ، وتجعل له باباً غير بابه . . . " الخ .

هذا ، وضرب الإمام مثالاً آخر أظهر وضوحاً مما ذكره للوجه الثانى مـن التقديم ؛ ذلك ليستدل به على صِحَّة ما ذهب إليه من أنَّ التقديم الذى ليس علـى نيَّة التأخير يكون فى شيء قدَّمتَه فأعطيتَه حكماً إعرابياً جديداً غير الذى كان لـه قبل التَّقدُّم ، وذكر الإمام فى هذه المرَّة مثالاً، قُدِّم فيه المفعول ؛ ليُعرَب مبتدأ .

يقول الإمام :

" وأظهر من هذا [٣] قولنا : (ضربتُ زيداً) ، و (زيدٌ ضربتُه) لم تَقدِّم (زيداً) على أن يكون مفعولاً منصوباً بالفعل كما كان ، ولكـن علـى أنْ ترفعـه بالابتداء ، وتُشغل الفعل بضميره ، وتجعلَه فى موضع الخبر له " [٤] .

---

(١) دلائل الإعجاز صـ ١٧٧ ، ١٨٦ ، وينظر صـ ١٨٩ ، ١٩٠ – الفقرة رقم ٢٠٩ .
(٢) السابق صـ ١٨٦ .
(٣) المشار إليه هُنا قوله (زيد المنطلق) ، و (المنطلق زيد) .
(٤) دلائل الإعجاز صـ ١٠٧ .

وواضح أنَّ الإمام يُريد : أنَّ هُناك فرقاً ظاهراً بين قولنا : (ضربتُ زيداً)، و (زيدٌ ضربتُه) ، وأنَّ اختلاف الصورتين فى التركيب أدَّى إلى اختلاف فى المعنى ، فالذى كان مفعولاً وفضلة فى الصورة الأولى صار ربَّ جملة ومبتدأ في الصورة الأخرى ، وأصبح الفعل فيها فى موضع الخبر لذلك المبتدأ ، والمفعولُ هو الضمير العائد على (زيد) ، وهذا يعنى أنَّ الكلمة تشغل مواقع متعدِّدة متغايرة فى حالة تقديمها وتأخيرها .

وعليه فإنَّ المقدّم فى الأمثلة التى عرضها الإمام فى الوجه الثانى من التقديم اكتسب حُكماً جديداً يُغاير الحُكم الذى كان له قبل التقديم .

على أنَّه المُؤكَّد أنَّ التقسيم الذى أورده الإمام هُنا للتقديم لم يكن من بنات أفكاره ، وكذلك الأمثلة التى أوردها الإمام ، ولكن سبقه إلى ذلك التقسيم بعض أئمة النحو واللغة ، ومن بينهم (سيبويه) ، و(المبرِّد) ، و (ابن جنى) ، واعتبر الإمام بما ذكروه إلاَّ أنَّه أضفى على ما ذهبوا إليه فى ذلك التقسيم ، وضوحاً وزاده بياناً وتعليقاً ، واحتجَّ لما ذكروه بما يدل على قريحةٍ وقَّادةٍ ، وصفاء ذهن فى الإفادة منه ، والاتكاءِ عليه ، والاعتدادِ به .

<u>وخير دليل على ما ذهبتُ إليه :</u>

أنَّ الضرب الأول من التقديم الذى عرض له (الإمام) أشار إليه (سيبويه) فى عبارة أكثر إيجازاً عندما قال ما نصُّه :- " هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعول ، وذلك قولك : (ضرب عبدُ الله زيداً) ... فإنْ قدَّمت المفعول ، وأخَّرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى فى الأوَّل ، وذلك قولك : (ضربَ زيداً عبد الله) ؛ لأنك إنما أردت به مؤخَّراً ما أردت به مُقدَّماً ، ولم تُرد أن تُشغِلَ الفعل بأوَّل منه ، وإنْ كان مؤخَّراً فى اللفظ ، فمن ثم كان حدُّ اللفظ أن يكون فيه مُقدَّماً ... " [1] .

وإلى الضرب الثانى ألمَح (سيبويه) ، وذلك بعد ما بيَّن موقفه من تقديم الاسم على الفعل فى قولنا : (زيداً ضربت) ، وتقديم الفعل على الاسم فى قولنا

(١) الكتاب جـ ١ صـ ٣٤ ، وقد سبق أن عرضت لهذا وقمت بشرحه وتوضيحه .

(ضربت زيداً) مشيراً إلى جواز تقديم الفعل على المفعول ، ويجوز كذلك تأخيره ، وذلك حسبما تقتضى الضرورة فإذا كان المراد هو : إظهار العناية بالفعل ، والاهتمام به قُدِّم على المفعول ، وإذا كانت العناية مُنصبَّة على المفعول قُدِّم بنية التأخير على الفعل [١] .

أقول : عرض (سيبويه) للضرب الثانى من التقديم مشيراً إلى أنَّ كلمة (زيد) فى قولنا : (ضربتُ زيداً) إذا قُدِّمت على الفعل، فإنَّها قد تشغل موقع (المبتدأ) بدلاً من موقع المفعول ، وفى هذه الحالة يكون الغرض من التقديم هو التنبيه ، ويُقارن (سيبويه) بين قولنا : (زيداً ضربتُ) ، وقولنا (زيدٌ ضربته) قائلاً:

" فإذا بنيت الفعل على الاسم قُلت : (زيدٌ ضربتُه) فلزمتْه الهاء ، وإنما تُريد بقولك : مبنىٌ عليه الفعل أنه فى موضع (منطلق) إذا قُلت (عبدُ الله مُنطلق) ، فهو فى موضع هذا الذى بُنى على الأوَّل ، وارتفع به ، فإنمَّا قُلْتَ : (عبد الله) فنبَّهته له ثم بنيت عليه الفعل ، ورفعته بالابتداء ، ومثْلُ ذلك قوله جَلَّ ثناؤه { وأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ } [٢] ، وإنما حسُن أن يُبنى الفعل على الاسم حيث كان مُعْمَلاً فى المُضمر ، وشغلته به ، ولولا ذلك لم يحسُن ، لأنَّك لم تشغلْه بشيء، وإن شئتَ قُلْت : (زيداً ضربتُهُ) وإنما نَصبُهُ على إضمار فعل هذا يُفسِّرُه كأنَّك قُلتَ : (ضَرَبتُ زيداً ضربتُه) إلا أنَّهم لا يُظهرون هذا الفعل ؛ للاستغناء بتفسيره ، فالاسم ههنا مبنىٌّ على هذا المُضمر ... " [٣] .

وكذلك أشار المُبرِّد (ت ٢٨٥ هـ) إلى النوعين المذكورين من التقديم وكان مما قاله مشيراً فيه إلى النوع الأول :- " إنما يصلح التقديم والتأخير إذا كان الكلام موضحاً عن المعنى نحو (ضرب زيداً عمرو) لأنَّك تعلم بالإعراب الفاعل والمفعول " [٤] .

---

(١) ينظر ما ذكره (سيبويه) عن ذلك فى الكتاب جـ ١ صـ ٨٠ ، ٨١ .
(٢) سورة فُصِّلت من الآية رقم ١٧ .
(٣) الكتاب جـ ١ صـ ٨١ ، ٨٢ .
(٤) المقتضب جـ ٣ صـ ٩٥ ، ٩٦ .

وفى موضع آخر يقول : " وإنما يجوز التقديم والتأخير فيما لا يُشكل تقول : (ضَرَب زيدُ عمراً) و (ضرب زيداً عمرو) ؛ لأنَّ الإعراب مُبيِّن فإنْ قُلْت : (ضرب هذا هذا) أو (ضَرَبت الحُبلى الحُبلى) – لم يكن الفاعل إلاَّ المتقدِّم"(١).

ومن هذا النوع أيضاً ما ذكره (المُبرِّد) مشيراً إلى جواز تقديم (الخبر) على (المبتدأ) والنية هى تأخير المقدَّم يقول :

"... وتقول : (منطلق زيد) ، فيجوز إذا أردت بـ (منطلق) التأخير؛ لأنَّ (زيداً) هو المبتدأ . . . " (٢) .

وفى مواضع أخرى ، متفرِّقة من كتابه أشار إلى هذا النوع ، وكان ما ذكره عن ذلك شرحاً وتوضيحاً لما ذكره سيبويه وقد أشرت إليه قبلاً ، مما يضطرِّنى أنْ أُمسك عن ذكر كُلِّ ما تفوَّه به المُبرِّد ، وإلاَّ كان تكراراً مُملاً بلا طائل من ورائه، سوى تسويد صفحات لا حاجة لنا بها، ومن ثم يكفى أنْ أشير فقط(٣).

أمَّا عن النوع الثانى من التقديم (تقديم لا على نيَّة التأخير) فقد ألمح إليه المبرِّد، وإنْ لم يُصرِّح به، حيث يقول: "...فإن كان الاسم والخبر(٤) معرفتين، فأنت فيها بالخيار(٥)، تقول: (كان أخوك المُنطلق)، و(كان أخاك المُنطلقُ)"(٦) .

---

(١) السابق صـ ١١٨ .

(٢) السابق جـ ٤ صـ ١٢٦ ، ١٢٧ .

(٣) يُنظر : ما ذكره المُبرِّد عن صِحَّة تقديم خبر كان وأخواتها عليها وعلى اسمها والنِّيَّة على تأخيره وذلك فى باب :- (الفعل المُتعدِّى إلى مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد) (المقتضب جـ ٤ صـ ٨٦ ، ٨٧) وما ذكره فى باب آخر وسمه بقوله (هذا باب من مسائل كان وأخواتها) حيث أشار فيه إلى جواز تقديم المفعول ، والمعنى على التأخير (المقتضب جـ ٤ صـ ١٠١ ، ١٠٢) ، وينظر : كذلك : المقتضب جـ ٢ صـ ٦٢ ، حيث ذكر المُبرِّد جواز تقديم معمول الشرط على جوابه عند البصريين ، جـ ٣ صـ ٣٦ ، ٣٧ ، وفيه أشار المبرِّد إلى جواز تقديم التمييز على عامله إذا كان هذا العامل مُتصرِّفاً ، جـ ٤ صـ ١٦٨ ، ٣٠٠ ، وفيه عرض لجواز التقديم والتأخير لـ (عامل الحال) إذا كان ذلك العامل فعلاً ، جـ ٤ صـ ١٧٢ وفيه أبان عن جواز تقديم الصِّفة على الموصوف .

(٤) أى اسم (كان وأخواتها) وخبرها .

(٥)أى إذا كان الاسم والخبر معرفتين فأنت بالخيار أيُّهما جعلته فاعلاً رفعته ونصبت الآخر،وهذا هو ما ذهب إليه (سيبويه) أيضاً.

(٦) المقتضب جـ ٤ صـ ٨٩ .

فإذا ما انتقلنا بعد ذلك إلى (ابن جنى – ت ٣٩٢ هـ) العالم اللغوى النحوى صاحب الكتاب الذائع الصيت (المُحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها) ، – أقول : إذا ما انتقلنا إلى ذلك العَلَم العظيم – وجدنا له كلاماً نلمح فيه من طرف خفى نوعين للتقديم ، متأثِّراً فى ذلك الكلام بشيخيه (سيبويه)، و(المبرِّد) .

وكان ممَّا قاله (أبو الفتح) فى ذلك :

" ... وذلك أنَّ أصل وضع المفعول أنْ يكون فضلة، وبعد الفاعل ، كـ(ضرب زيدٌ عمراً) فإذا عناهم ذكر المفعول قدَّموه على الفاعل ، فقالوا: (ضرب عمراً زيدٌ) فإن ازدادت عنايتهم به قدَّموه على الفعل الناصِبة ، فقالوا : (عمراً ضرب زيدٌ) فإن تظاهرت العناية به عقدوه على أنَّه ربُّ الجملة ، وتجاوزوا به حدَّ كونه فضلة ، فقالوا : (عمرو ضربه زيدٌ) فجاءوا به مجيئاً يُنافى كونه فضلة ، ثم زادوه على هذه الرُّتبة فقالوا : (عمرو ضَرَبَ زيدٌ) ، فحذفوا ضميره، ونَوَوه ولم ينصبوه على ظاهر أمره ، رغبةً به عن صورة الفضلة ، وتحامياً لنصبه الدَّال على كون غيره صاحبَ الجملة . . . فإن قلت : فقد قالوا : (زيداً ضربتُه) فنصبوه ، وإنْ كانوا قد أعادوا عليه ضميراً يشغلُ الفعل بَعْدَهُ عنه حتى أضمروا له فعلاً ينصبه ، ومع هذا فالرَّفع فيه أقوى وأعرب، وهذا ضد ما ذكرتهَ مِنْ جعلهم إياه رَبَّ الجملة ومبتدأها فى قولهم : (زيدٌ ضربته)"[(١)] .

وواضح من هذا النَّص أنَّ (ابن جنى) فى صدر حديثه ألمح إلى النوع الأول من التقديم (تقديم على نية التأخير) ، وفى نهاية النَّص (ومع هذا فالرَّفع فيه أقوى وأعرب ، وهذا ضُد ما ذكرتَه من جعلهم إياه ربَّ الجملة ومبتدأها فى

---

(١) ذكر (ابن جنِّى) هذا الكلام وهو بصدد عرضه لقراءة (يزيد البربرى) الواردة فى قوله تعالى :- { وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا } سورة البقرة – جزء من الآية رقم ٣١ حيث قرأها يزيد هكذا (وعُلِّمَ آدمُ الأسماء كلها) – (المحتسب – تحقيق / على النجدى ناصف وآخريْن جـ ١ صـ ٦٥ ، ٦٦ – صادر عن المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – القاهرة سنة ١٤٢٠ هـ ، ١٩٩٩ م .

قولهم : "زيدٌ ضربته" أومأ (ابن جنى) إلى النوع الثانى من التقديم (تقديم لا على نية التأخير) على غرار ما ذهب (عبدالقاهر)، ومن قبله (سيبويه) و(المبرِّد).

وبالتأمل الحصيف فيما ذكره كُلٌّ من الإمام عبد القاهر ، وأشياخه الثلاثة (سيبويه، والمبرِّد ، وابن جنى) ، وبالمقارنة بين كُلِّ ما ذُكر ، نلحظ أنَّ الإمام عبد القاهر وقف على أفكار هؤلاء الأشياخ ، وانتفع بها ، وتذوَّقها ، هضمها هضماً جيداً ، وأخذ فى تفهُّمِها ، وينظر فيها مُحلِّلاً ومُقوِّماً ، وأضاف إليها ، بأن أضفى على عباراتهم وضوحاً ، وزادها بياناً ، وكان واضح الشخصية فيما عرض له ، وكان له جهد بالغ فى تطوير أفكار سابقيه من الأئمة العظام ، معتمداً فى ذلك على ذوقه وحِسِّهِ ، وآية ذلك : أنه انتهى إلى ما انتهى إليه من تقسيم صريح للتقديم ، وجَعْلِه على وجهين ، ذلك بأسلوب واضح ، مُشيراً إلى كُلِّ وجه على حدة ، وإن لم يُصرِّح بذكر من أفاد منهم فى التقسيم المذكور .

<u>وأعود إلى ما أنا بصدده فأقول :</u>

وبعد أن عرض الإمام لوجهى التَّقديم – السابقين – وَعَدَ بشرح الأحكام المتعلِّقة بهما قائلاً : "وإذ قد عَرَفْتَ هذا التقسيم، فإنِّى أُتبعه بجملة من الشرح".

<u>وسنجد – فيما بعد – أنَّ الإمام قد قام بالإيفاء بما وعد به .</u>

ثم أخذ الإمام فى بيان النقطة الثالثة فى مبحث التقديم متمثِّلة فى أغراض التقديم ، مشيراً إلى أنَّ العلماء قبله لم يُحلِّلوا أغراض التقديم تحليلاً شافياً ، وقام بذكر وجهة نظر (سيبويه) فى هذا المضمار قائلاً :

" واعلم أنَّا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئاً يجرى مجرى الأصل ، غير العناية والاهتمام ، قال صاحب (الكتاب) وهو يذكر الفاعل والمفعول : (كأنَّهم يُقدِّمون الذى بيانه أهمُّ لهم وهم ببيانه أعنى وإنْ كانا جميعاً يُهمَّانِهم ويعنيانهم)[1]، ولم يذكر فى ذلك مثالاً " [2] .

---

(١) قد سبق أنْ ذكرتُ أنَّ (العناية والاهتمام) غرض من أغراض التقديم عند (سيبويه) وعرضت ذلك بالتفصيل من خلال إشارته تلك ، وهذه العبارة مذكورة فى (الكتاب) فى جـ١ صـ ٣٤ .

(٢) دلائل الإعجاز ص ١٠٧ .

وفى هذا النَّص إشارة إلى أنَّ الإمام قبل أن يعرض للتقديم والتأخير فى (دلائله) كان قد جال وصال فى تراث أسلافه ؛ ليقف على جهودهم فى استخلاص ما قدَّموه من أفكار حول الأسلوب المذكور ، استلهاماً لأسراره ، ورغبة فى تجليتها ، فلم يجد سوى ما ذهبوا إليه من أنَّ الأصل فى تقديم ما ينبغى تقديمه هو العناية والاهتمام بالمُقدَّم واقتصروا على ذلك الأصل .

ثم نقل الإمام وجهة نظر (سيبويه) فى دواعى التقديم وأسراره ، وكان مما قاله فى ذلك : " كأنَّهم يُقدِّمون الذى بيانه أهمُّ لهم ... " ، وهذا يعنى أنَّ السِّرَّ عند (سيبويه) يرجع إلى عادة العرب الفصحاء فى كلامهم ، وأنهم إذا أخبروا بشيء عن خبر (ما) قدَّموا الذى بيانه أهمُّ لهم [1] .

وفى نهاية النَّص أخذ الإمام عبد القاهر على (سيبويه) ؛ لأنَّه لم يُقدِّم لنا مثالاً يوضِّح به ما ذكره ، ويشرح فيه نظرته التى ساقها .

هذا، وبعد ذلك أشار الإمام إلى أنَّ مِن النحويين مَنْ جاء بعد (سيبويه)، وقام بضرب المثل توضيحاً لمبدأه ، وكأنى به يومئ إلى (أبى سعيد السيرافى ت٣٦٨ هـ) .

<u>يقول الإمام :</u>

" وقال النحويون : إنَّ معنى ذلك [2] أنَّه قد يكون من أغراض الناس فى فعل ما أن يقع بإنسان بعينه ، ولا يُبالون مِنْ أوقعه ، كمَثَل ما يُعلَمُ من حالهم فى حال الخارجىِّ يخرج فيعيث ويُفسدُ ، ويكثُر به الأذى ، أنهم يُريدون قتله ، ولا يُبالون من كان القتلُ منه ،ولا يعنيهم منه شيء ، فإذا قُتِلَ ، وأراد مُريدٌ الإخبار بذلك ، فإنَّهُ يُقدِّم ذِكْرَ الخارجىِّ فيقول : (قَتَلَ الخارجىَّ زيدٌ) ، ولا يقول : (قَتَلَ زيدٌ الخارجىَّ)؛ لأنَّه يَعلَمُ أن ليس للناس فى أن يعلموا أنَّ القاتِلَ له (زيدٌ) جدوى وفائدة ، فيعنيهم ذِكْرُه ، ويُهِمُّهم ويتَّصل بمسرَّتهم ، ويعلمُ من حالهم أنَّ الذى هُمْ

---

(١) وقد أشرت إلى ذلك قبلاً وأبنتُ أنَّ (سيبويه) ألمح إلى تلك العادة مراراً وتكراراً ، واسماً تقديم المفعول على الفاعل بأنَّه عربىٌّ جيد .

(٢) المشار إليه هُنا هو ما يتعلَّق بمقولة سيبويه: (كأنَّهم يُقدِّمون الذى بيانُه أهم لهم ...الخ).

مُتَوقِّعون له ، ومُتطلِّعون إليه متى يكون ، وُقوعُ القتل بالخارجى المُفْسِدِ ، وأنَّهم قد كُفُوا شرَّه وتخلَّصوا منه"[١] .

ويستطرد الإمام فى بيان حالة أخرى مغايرة ذكرها النحاة استدلالاً على أنَّ تقديم المقدَّم إنما يكون للعناية والاهتمام قائلاً :

"ثم قالوا[٢] : فإنْ كان رجُلٌ ليس له بأس، ولا يُقدَّرُ فيه، أنَّه يقتلُ، فقتل رجُلاً، وأراد المُخبِرُ أن يُخبر بذلك، فإنَّه يُقدَّم ذكر القاتل، فيقول: (قَتَلَ زيدٌ رجُلاً) ذاك لأنَّ الذى يَعنيه[٣] ويعنى الناس من شأن هذا القتل ، طرافته ، وموضعُ النُّدرة فيه، وبُعْدُه كان من الظَّنِّ ، ومعلوم أنَّه لم يكُن نادراً وبعيداً من حيث كان واقعاً من بالذى وقع به[٤]، ولكن من حيث كان واقعاً من الذى وقع منه[٥]"[٦].

على أنَّ هذين النَّصَّين بتمامهما ، قام الإمام بنقلهما عن (أبى سعيد السيرافى) فى كتابه (شرح كتاب سيبويه) – ذلك أثناء تفسيره وشرحه لمقولة (سيبويه) : " كأنهم يُقدِّمون الذى بيانه أهم . . . " مع تغيير طفيف فى بعض الألفاظ [٧] ، وإنْ لم يُصرِّح الإمام باسمه .

---

(١) دلائل الإعجاز صـ ١٠٧ ، ١٠٨ .
(٢) أى النحاة .
(٣) أى المُخْبِرُ .
(٤) وهو القتيل .
(٥) ذلك على اعتبار أنَّ القتل المذكور وقع من شخص يستعبد المخاطبون إيقاعه منه أو من أمثاله ، فاستحق من أجل ذلك تقديم ذكره على المفعول اهتماماً بالمُقدَّم ، واعتناء بشأنه .
(٦) دلائل الإعجاز صـ ١٠٨ .
(٧) حيث يقول أبو سعيد : " وقوله : كأنَّهم يُقدِّمون الذى بيانه أهم : معنى ذلك أنَّه قد تكون أغراض الناس فى فعل ما أن يقع بإنسان بعينه ، ولا يُبالون من أوقعه به كمثل ما يُريده الناس من قتل خارجى مفسد فى الأرض ، ولا يُبالون من قتله ، فإذا قتله (زيدٌ) ، فأراد مُخبرٌ أن يُخبرَ بذلك قدَّم الخارجىَّ فى اللفظ ، لأنَّ القلوب متوقِّعة لما يقع به من أجله ، لا من أجل قتله ، فتقول : (قتل الخارجىُّ زيدٌ) ... أ . هـ " . شرح كتاب سيبويه – تحقيق دكتور / رمضان عبد التواب – ط / الهيئة المصرية للكتاب ١٩٩٠ .

وقد سبق أنْ ذَكَرْت كلاماً لــ(ابن جنى) أورده فى محتسبه ، قرَّر فيــه أنَّ تقديم المفعول إنما يكون لنكتة بلاغية تتمثَّل فى العناية بشأنه، وأنَّ هذه العنايــة تتفاوت قوَّة وضعفاً ، وضرب (ابن جنى) أمثلة لذلك [١] .

ضرورة ربط التوجيه الإعرابى بالمعنى البلاغى :

وما يعنينا هو : أن الإمام عبد القاهر وقف أمام عبارة (سيبويه) : "كأنهم يُقدِّمون الذى بيانُه أهمَّ لهم . . . الخ " وأمام ما قاله النحويون فى شــأنها مــن عبارات، وأخذ يتفهَّم كلامَ كُلٍّ ، ويُحلِّله ويقومه ، يدلُّنا على ذلك : أن الإمام قــام بتحديد دوره فيما قالوا بعد أنْ قدَّر جهودهم فى هذا المضمار، إلاَّ أنَّه لم ير وجهاً لاقتصار (سيبويه) على (أنَّهم يُقدِّمون الذى بيانه أهمُّ لهم، وهم ببيانــه أعنــى)، ورأى أنَّ النحاة لم يزيدوا على كلامه شيئاً ، وإنما شرحوه ، وعلَّق الإمام على ما طرحوه فى هذا الشأن فى عبارات موجزة دالَّة قائلاً :

" فهذا[٢] جيِّد بالغ، إلاَّ أنَّ الشأن فى أنَّه ينبغى أنْ يُعرف فى كُلِّ شىء قُدِّم فى موضوع من الكلام مثل هذا المعنى، ويُفسَّر وجه العناية فيه هذا التفسير"[٣].

وواضح من هذا النَّص أنَّ الإمام اعتبر بما ذكره كُلٌّ مــن (ســيبويه) ، وغيره من أئمة النحو ، دلَّنا على ذلك قوله : (فهذا جيِّدٌ بالغ) ، وهذا الاعتبــار على أساس أنَّ (سيبويه) كان قد تنبه إلى شىء من أسرار التقديم حينما قــال : "كأنهم يُقدمون الذى بيانُه أهمُّ لهم ، وهم ببيانه أعنى ... " ، ثم جاء النحاة مــن

---

(١) هذا ولابن جنى كلامٌ آخر يُفسِّر فيه معنى قول (سيبويه) : " كأنهم يُقدِّمون الذى بيانه أهــم .... " حيث يقول : " . . . قولنا : (ضُرِبَ زيدٌ) ونحوه لم يُترك ذكر الفاعل للجهل به ، بل لأنَّ العناية انصرفت إلى ذكر وقوع الفعل بــ (زيد) عُرف الفاعل به ، أو جهــل لقــراءة الجماعة : (يوم نقول) ، وهذا يؤكِّد عندك قوَّة العناية بالمفعول به ، وفيه شاهد وتفسير لقول سيبويه فى الفاعل والمفعول : وإنْ كانا جميعاً يُهمَّانِهم ويعنيانهم ، ومن شــدَّة قــوَّة العنايــة بالمفعول أنْ جاءوا بأفعال مسندة إلى المفعول ، ولم يذكروا الفاعل معها أصلا . . . الخ " – المحتسب جـ ٢ صـ ٢٨٤ وذلك أثناء تعليقه على قوله تعالى : { يَوْمَ نَقُــولُ لِجَهَــنَّمَ هَــلِ امْتَلأْتِ } – سورة (ق) من الآية رقم (٣٠) وعرضه لقــراءة ابــن مســعود والحســن والأعمش (يوم يقال لجهنم) . وينظر : نفس المصدر ج ١ ص ٦٥ ، ٦٦ .

(٢) الإشارة هنا إلى ما ذهب إليه (سيبويه) فى شأن العلَّة فى التقديم وفيما طرحه النحــاة فــى تفسيرهم لعبارته .

(٣) دلائل الإعجاز صـ ١٠٨ .

بعده ، وتفهَّموا مقولته تلك وقاموا بشرحها وبيانها ، حينما قاموا بالكشف عن معنى الاهتمام وتفصيله .

استدراكات الإمام على أسلافه فى بعض ما ذهبوا إليه فى التقديم والتأخير وغيره من الأساليب:

ومن ناحية أخرى استدرك الإمام على (سيبويه) مشيراً إلى أنَّ الأصل العام فى كُلِّ تقديم كان فى أى تعبير ، أو فى أىٍّ من مقامات الكلام لا مانع من أن يكون هو الاهتمام بالمقدّم ، والعناية بشأنه ، إلاَّ أنَّ ذلك الأصل لابد من الوقوف على وجهه المتمثل فى الكشف عن وجه تلك العناية ، وتفسيرها ، إذ إنَّ كُلَّ تعبير له وجهه ومعناه الخاص به ؛ باعتبار أنَّ المعانى تنشأ عن اختلاف نظم الكلم وضم بعضها إلى بعض ، ولا يكون ذلك الوقوف إلا بمراعاة " ضرورة ربط الكلام بمقام استعماله فى كُلِّ الظروف والحالات " (١) ، بالإضافة إلى " دراسة أسرار التراكيب وطرق صياغتها " (٢) ؛ ذلك للتفرقة بين تقديم وآخر ، ومن ثم فالعناية وحدها لا تكفى ، وإنما هُناك مزايا أخرى مترتِّبة على تلك العناية ، هذه المزايا يجب إيضاحها فى كُلِّ كلام قُدِّم فيه لفظ ، فلكل تقديم خصائصه ودلالاته المتعلِّقة به ، ومن ثم فلابد من ربط التوجيه الإعرابى بالمعنى البلاغى .

هذا هو ما تنبّه إليه الإمام ، وعُبَّر عنه فى نصِّه السابق بقوله : " إلاَّ أنَّ الشأن فى أنه ينبغى أن يُعرف فى كُلِّ شىء قُدِّم . . . الخ " .

وإلى جانب ما ذكرت أيضاً يشى كلام الإمام بأنه وضع يده على الأصول التى بدأ منها بحثه فى التقديم والتأخير ، ذلك من خلال مقولة (سيبويه) المذكورة سلفاً، ومِمَّا توصَّل إليه النحاة – السابقين على الإمام – فى شرحهم لها.

ولنا أنَّ نلحظ أنَّ الإمام لم يلتزم بحدود ما قاله هؤلاء النَّحاة، وعلى رأسهم (سيبويه)، وإنما نظر فى كلامهم، بطريقة تنم عن عُمق فكره، ورجاحة نظره ، وسعة أفقه ، وكثرة اطلاعه على ما دوَّنه أسلافه فى تراثهم ، وتشهد له

---

(١) عالم اللغة (عبد القاهر الجرجانى المفتن فى العربية ونحوها) صـ ٥٦ .

(٢) علم الأسلوب فى الدراسات الأدبية والنقدية – للدكتور عبد العظيم المطعنى صـ ٧٢ – نشر / مكتبة وهبة ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م .

تلك الطريقة كذلك ، بأنه كانت لديه قُدْرة على الفهم والتَّصرُّف فيما يقرأ ، وبأنه كان يضع يده على الجزئيات التى فى التراكيب، ويعيها ثم يتعرَّف على خصائصها، ومن ثم كان استدراكه عليهم – كما سبق أن ذكرت – بأنهم لم يوفوا هذا الأسلوب حقَّه ، وهذا يعنى أنَّ الإمام لم يقتنع بما قاله أئمة النحو فيه ، ذلك أنَّ الإمام كان يُدرك تمام الإدراك أنَّ أساليب التقديم بما تنطوى عليه من إيحاءات ، وبما تتضمَّنه من إيماءات ، كان يُدرك أنَّ تلك الأساليب لها أغراض ومرام لم يتوصَّلْ إليه سابقوه ، الذين اكتفوا بأنَّ التقديم إنما يكونَّ للعناية ، من غير أن يذكروا سبب تلك العناية ، ودون النظر إلى ما يحويه ذلك الأسلوب من " خصائص تعين على دِقَّة الإفصاح ، وحسن البيان " [1] مما أغرى الكثرةَ الكاثرة منهم ، بالتهاون بلاغياً بقيمة هذا الأسلوب والصدّ عنه ، ورأوْا أنه بابٌ ليس فيه كثير فائدة ، بل إنَّ منهم من ذهب إلى أنَّ تتبُّع مثل هذا الأسلوب ، والنظر فى شأنه ، ليس من باب حسن التوظيف في الكلام ، ومن ثم فلا مقصد من ورائه ، ولا مندوحة ، فهم يرونه ضرباً من التكلُّف .

فهؤلاء من وجهة نظر الإمام – يحقِّرون من شأن التقديم ، ويزرون به ، ولذا كان الإمام قد أعلن احتجاجه على صنيعهم هذا .

وحسبنا دليلاً على ذلك بيان موقف الإمام مِمَّا قالوه ، بالإشارة إلى غلطهم المترتِّب على سوء نظرهم فيما تصوَّروه ،من غير أن يُكلِّفوا أنفسهم عناء البحث عَمَّا وراء التقديم من خصائص .

<u>يقول الإمام :</u>

" وقد وقع فى ظنون الناس أنَّه يكفى أن يُقال : (إنَّه قُدِّم للعناية) ولأنَّ ذكره أهم ، من غير أن يُذْكر من أين كانت تلك العناية ؟ وبم كان أهم ؟ ولتخيُّلهم ذلك ، قد صغُرَ أمر (التقديم والتأخير) فى نفوسهم ، وهوَّ نوا الخطْب

(١) علم الأسلوب فى الدراسات الأدبية والنَّقدية صـ ٣٣ .

فيه ، حتى إنَّك لترى أكثرهم يرى تتبُّعه والنَّظر فيه ضرباً من التكلُّف ، ولم تر ظناّ أزرى على صاحبه من هذا وشبهه " (١) .

هذا ، وعلى سبيل الاستطراد يمضى الإمام فى الكشف عن غلط هؤلاء حينما تبيَّن له أنهم صنعوا فى سائر الأبواب الأخرى ما صنعوه فى (التقديم والتأخير) من إهمالهم النظر فيه ، وعدم التغلغل فى معرفة دقائق الكلام ، وسبر أغواره ، للتمييز بين الأساليب ، والكشف عن أسرارها ، ذلك بالوقوف على الأغراض التى تؤم ، فهم قد صدوا عن ذلك كُلِّه ، ومن ثمَّ فقد فاتهم قدْرٌ عظيم من الأسرار والمزايا المتعلِّقة ببلاغة هذه الأبواب وغيرها .

يقول الإمام فى كُلِّ ذلك :-

"وكذلك صنعوا فى سائر الأبواب، فجعلوا لا ينظرون فى (الحذف والتكرار)، و(الإظهار والإضمار)، و(الفصل والوصل) ، ولا فى نوع من أنواع الفروق والوجوه ، إلاَّ نظرك فيما غيره أهم لك ، بل فيما إنْ لم تعلمه لم يضرُّك"(٢).

ويواصل الإمام حديثه فى سرد مآخذه على هؤلاء النحاة من ناحية عدم اهتمامهم بأمور البلاغة ، مشدِّداً النكير عليهم فيما سلكوه من منهج لا يتفق وقواعد التأمل والتصوُّر لإدراك خصائص الأساليب ، لدرجة أنه نسب تقصيرهم فى الاهتمام المذكور للشيطان .

يقول الإمام :- " لا جرم أنَّ ذلك قد ذهب بهم عن معرفة البلاغة ، ومنعهم أن يعرفوا مقاديرها ، وصَدَّ بأوجههم عن الجهة التى هى فيها ، والشِّقِّ الذى يحويها ، والمداخل التى تدخُلُ منها الآفة على الناس فى شأن العلم ، ويبلغ الشيطان مُرادُه منهم فى الصَّدِّ عن طلبه ، وإحراز فضيلته كثيرة (٣) ، وهذه من أعجبها إنْ وجدت مُتعجِّباً " (٤) .

---

(١) دلائل الإعجاز صـ ١٠٨ .
(٢) دلائل الإعجاز صـ ١٠٩ .
(٣) وتقدير الكلام :(كثيرة هى هذه المداخل ، وذلك على اعتبار أنَّ هذا اللفظ (كثيرة) واقع خبراً عن لفظ (المداخل) المذكور قبلاً فى قوله : (والمداخل التى تدخل منها الآفة ...).
(٤) دلائل الإعجاز صـ ١٠٩ .

فواضح من هذين النَّصيّين أنهما يحملان فى طيِّهما نعياً من الإمام على من سبقه من العلماء الذين وقفوا دون الغاية المرجوة من البحث ، وتهاونوا فى النظر فى وجوه كُلِّ باب وفروقه – من أبواب (الحذف ، والتكرار ، والإظهار ، والإضمار ، والفصل والوصل . . . الخ – ونقصت قرائحهم ، ووهنت عزائمهم فى البحث عن مواطن المزية فى الكلام لوضع اليد على خصائص التراكيب فى كُلِّ باب ، وللوقوف على علل التفاوت ، والتباين ، وأسباب التفاضل بين الأساليب ، إذ إنّ لكل أسلوب دواعيه الخاصة ، وأسبابه التى يجب إمعان النظر فيها ، وعليه فالنظر – من وجهة نظر الإمام – لا يكون إلى مواضع التقديم والتأخير ، والحذف والتكرار ، والإظهار والإضمار ، والفصل والوصل ، والقصر لذاتها ، ولا لإعرابها ، ولا لتحديد نوع أىٍّ ، وكلماته ، بل لوضعه فى الكلام ، مع مُراعاة النظر فى ما يوجب ذلك [1] التقديم والتأخير ، أو الحذف أو التكرار . . . الخ على حسب الأغراض التى يُصاغ لها الكلام ، أى من حيث وقوعها مطلباً بلاغيَّاً يقتضيه المقام ، وتدعو إليه الحال ، ومطابقتها لأحوال السامعين ، والمخاطبين ، أعنى من ناحية خصائصها الدالة على حسن الصياغة ، وجمال بيانها ، وطرق إبانتها ، والعلم بكل هذه الخصائص المتعلقة بتلك الأساليب .

هذا ، ويقرِّر الإمام ، وبإلحاح شديد فى موضع آخر من (دلائله) ، بأنَّ ترك البحث عن العلة التى توجب المزيَّة فى الكلام آفة من الآفات العظمى ، وأنَّ الفاعلين لذلك الترك ، وصنيعهم فى الحكم المذكور سواء ، باعتبارهم لا يتَفقَّدون " من أمر (النَّظم) إلاَّ الصِّحة المُطلقة ، وإلاَّ إعراباً ظاهراً " [2] .

<u>إذ يقول :</u>

" وأعلم أنَّ هؤلاء ، وإنْ كانوا هُمَ الآفة العُظمى فى هذا الباب ، فإنَّ من الآفة أيضاً من زعم أنَّه لا سبيل إلى معرفة العِلَّة فى قليل ما تعرفُ المزيَّة فيه وكثيره ، وأنْ ليس إلاَّ أنْ تعلم إلاَّ أنْ هذا التقديم ، وهذا التنكير ، أو هذا العطف ،

---

(١) ينظر : الأسلوبية والبيان العربى صـ ١٦٢ .
(٢) دلائل الإعجاز صـ ٢٩١ .

أو هذا الفصل حَسنٌ ، وأنَّ له موقعاً من النَّفس وحظّاً من القبول ، فأماَّ أن تعلم لِمَ كان كذلك ؟ وما السبب ؟ فمِمَّا لا سبيل إليه ، ولا مطمع فى الاطِّلاع عليه ، فهو بتوانيه والكسل فيه ، فى حكم من قال ذلك . . . " (١) .

هذا ، ويُبيِّن الإمام الفائدة المرجوَّة من دراسة تراكيب الكلام ، مشيراً إلى أنَّ البحث عن العلل الكامنة والمزايا القابعة ، وراء كُلٍّ من : (التقديم والتأخير)، و (الحذف والتكرار) ، و (الإظهار والإضمار) ، و (التعريف والتنكير) ، و(الفصل والوصل) . . . إلى غير ذلك من الأساليب أمر لا بُدَّ منه ، إذ إنَّ تلك العلل ، وهذه المزايا بمثابة أدواتٍ توزن بها الأقوال لتُعْرَفَ أقدارُها ، وبها نقف على المزايا التى تُعرَض فى نظم الكلم ، وبالتالى نستطيع أن نُميز كلاماً على كلام ، ونقف على جودة اللفظ ، وشرف النظم الذى من خلاله تتبين لنا الوجوه التى كان منها إعجاز القرآن الكريم ، ودليلُ ذلك .

من أجل هذا كله فإنَّ الإمام عبد القاهر يرى أنَّ التهاون فى دراسة ما يؤدِّى إلى تلمُّس تلك الوجوه المُتعلِّقة بالإعجاز لمعرفتها ، إذا كان – ذلك التهاون – صادراً من مسلم عاقلٍ ذى قدرة كان خيانة منه لعقله ودينه .

أوضح لنا الإمام كُلَّ ذلك حينما قال :

"وليت شعرى إنْ كانت هذه أموراً هيِّنة ، والجَدَى يسيراً، من أين كان نظمُ أشرف من نظم؟ وبم عظُم التفاوت ، واشتد التبايُن ، وترقَّى الأمر إلى الإعجاز ، وإلى أن يُقهر أعناق الجبابرة ؟ أو ههنا أمور أُخر نُحيل فى المزيَّة عليها ، ونجعل الإعجاز كان منها ، فتكون تلك الحوالة لنا عُذراً فى ترك النَّظر فى هذه التى معنا ، والإعراض عنها ، وقلة المُبالاة بها ؟ أو ليس هذا التهاون ، إن نظر العاقل خيانة منه لعقله ودينه ، ودخولاً فيما يُزْرى بذى الخَطرَ ، ويَغُضُّ من قَدْرِ ذوى القَدْرِ؟..." (٢).

---

(١) السابق صـ ٢٩١ ، ٢٩٢ .
(٢) دلائل الإعجاز صـ ١٠٩ .

ارتباط التوجيه البلاغي بالقراءات القرآنية :

ويواصل الإمام مشيراً إلى أنَّ دراسة تراكيب الكلام ، وبيان أسراره ، ومعرفة الأغراض التى تؤم والمقاصد من (التقديم والتأخير ، والحذف والتكرار ، والإظهار والإضمار ، والتعريف والتنكير ، والفصل والوصل) ، أشار إلى أن تلك الدراسة أكثر فائدة من دراسة القراءات القرآنية ، دون النَّظر إلى ما يترتّب على تلك القراءات من معانٍ داخل السياق ، والغوص فى استنباط تلك المعانى .

وسبب تلك الإشارة من الإمام يتمثَّل فى أنَّه وجد بعض النحاة يستعذبون بعض الوجوه فى القراءات القرآنية لمجرَّد الاهتمام بما تحويه تلك القراءات من قيم صوتية ، بغض النظر عن القيم الجمالية الكامنة فى الصياغة والتشكيل الفنى للمعنى المترتب على تلك القراءات ، فبيَّن الإمام خطأ هؤلاء الذين لم يجيدوا النظر فى الرَّبط بين هذا وذاك ، ورأى أنَّه كان من الأشبه بقدْرهم أنْ لا يقفوا عند حدود ما وقفوا عليه من عدم إيضاحهم علاقة اللفظ بالمعنى ، ومراعاة خصائص التراكيب ؛ " إذ إنَّ اللفظ ليس هدفاً فى ذاته ؛ لأنَّ الجمال الأدبى – من وجهة نظر الإمام – لا يرجع إلى جرس الحروف وطنينها خاصة، وإنمَّا يرجع إلى ذلك مضموماً إليه المعنى والسياق " [1] الناجم عن النظم الذى وسيلته التقديم والتأخير، والحذف والذكر ، والإظهار والإضمار ، والفصل والوصل ، وليس فى ذلك انتقاص من قيمة تلك القراءات .

<u>وفى ذلك يقول الإمام :</u>

" وهل يكون أضعف رأياً ، وأبعد مِن حُسن التَّدبُّر منك إذا أهمَّك أن تعرف

(١) ينظر : الأسلوبية والبيان العربى صـ ١٦٧ .

الوجوه فى (أأنذرتهم) [١] ، والإمالة فى (رَأَى القمر) [٢] ، وتعرف (الصِّراط) و(الزَّراط)[٣]، وأشباه ذلك مِمَّا لا يعدو عِلْمُك فيه اللفظ وجَرْسَ الصوت ، ولا يمنعك إنْ لم تعْلَمْه بلاغة ، ولا يدفعُك عن بيان ، ولا يُدخِل عليك شكًّا ، ولا يُغلق دونَك باب معرفة، ولا يُفضى بك إلى تحريف وتبديل وإلى الخطأ فى تأويل، وإلى ما يعظُم فيه المَعَابُ عليك ؛ ويُطيل لسان القادح فيك ، ولا يَعْنيك ولا يُهِمُّك أن تعرف ما إذا جَهلته عَرَّضت نفسك لكل ذلك ، وحَصَلْتَ فيما هُنالك ، وكان أكثر كلامك فى التفسير ، وحيث تخوض فى التأويل ، كلام مَنْ لا يَبْنى الشيء على أصله ، ولا يأخُذُه من مأخذه ، ومَنْ رُبَّما وقع فى الفاحش من الخطأ الذى يبقى عارُه وتشنُعُ آثاره ، ونسأل الله العصمة من الزَّلل ، والتوفيق لِما هو أقربُ إلى رضاه من القول والعمل " [٤] .

موقف الإمام ممن قام من العلماء قبله بتقسيم التقديم والتأخير إلى مفيد وغير مفيد وتخطئهم فى ذلك :

سبق أن رأينا أنَّ الإمام عاب على (سيبويه) وعلى غيره من النحاة حينما اكتفوا فى التعليل للتقديم بأن المُقدّم إنما يكون تقديمه لأهميته والاعتناء بشأنه ، وبيَّن أنَّ هؤلاء كان من الواجب عليهم توضيح تلك الأهمية وصيغتها ؛ ذلك لتتضح فائدة التقديم .

---

(١) لفظة من الآية رقم ٦ من سورة البقرة ، وقد وردت عدة أوجه فى قراءة (أأنذرتهم) منها:
أ – تحقيق الهمزتين على النحو المذكور .
ب – يحذف همزة الاستفهام (أنذرتهم) .
جـ – يتوسط ألف بين الهمزتين محققتين (أاأنذرتهم)، ليبعد المثل عن المثل ويزول الاجتماع.
ينظر : حجة القراءات – تأليف : عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة أبو زرعة جـ ١ صـ ٨٦ نشر / مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان – سنة ١٤٠٢ هـ ، ١٩٨٢ م .

(٢) من الآية رقم ٧٧ فى سورة الأنعام – فمن القراءات من قرأ بالألف المُمالة ففتح الراء وكسر الهمزة ، ومنهم من قرأ بكسر الراء وفتح الهمزة ، ومنهم من قرأ بفتح الراء والهمزة على أصل الكلمة وهى (رَأى) مثل (رَعَى) ينظر: السابق جـ ١ صـ ٢٥٦ ، صـ ٢٥٧ .

(٣) فمن القُرَّاء من قرأ (الصِّراط) على الأصل (السراط) بقلب الصاد سيناً ، ومنهم من قرأ بإشمام (الزاى) ومنهم من قرأها بغير إشمام ، والأفصح قراءتها بـ (الصاد) التى هى لغة قريش – ينظر السابق صـ ٨٠ .

(٤) دلائل الإعجاز صـ ١٠٩ ، ١١٠ .

وها هو يعود إلى تأكيد ذلك ويُقرِّر أنَّ التقديم لابد أن يكون مفيداً فى كل موقع ، لا فى بعض مواقعه كما يَّدعى البعض ، فـ " ليس الأديب حُرَّاً فى التقديم والتأخير ، مثلاً ، يمنعه تارة ، ويسوِّغه تارةً أخرى ، يجعله مفيداً أحياناً ، ويعريه عن الفائدة أحياناً أخرى " (١) .

حيث إنَّ الإمام وقف على كلام مما ذكره سابقوه مفاده :

إنَّ التقديم ينقسم إلى قسمين : (مفيد) و (غير مفيد) أى أنَّه ليس وراءه كبير طائل ، وهذا يعنى أنَّه لا يحقق " فائدة معنوية ترجع إلى معنى الكلام"(٢) فى جميع أحواله ، وإنَّما فى بعض منها يكون من أجل الاتساع فى الكلام عند الشاعر أو الكاتب ، أى للضرورة من أجل رعاية الإيقاع أو القافية فى الشعر، أو من أجل الفاصلة أو السجع فى النثر ، ومن ثم لا يكون مفيداً والحالة هذه .

فرفض الإمام موقف مَنْ قال بذلك ؛ وأشار إلى فساد مذهبهم ، وإلى خطأهم فيما ذهبوا إليه ، موجِّهاً إياهم بأنه كان من الواجب عليهم إطراح ما قالوه فى هذا الشأن ، وأن يبحثوا عن مزايا التقديم وخصائصه ، وأن يتعمقوا فى البحث عن الأسباب الداعية إليه ، إذ إنَّ كُلَّ تقديم له ما يبرِّره ، هذا التبرير يتمثَّل فى شيء آخر غير العناية ، وغير سعة الكلام ، وأشار الإمام إلى أنَّ تلك قاعدة عامة ، لا تختصَّ بالتقديم أو التأخير وفقط ، وإنما كذلك تعُمُّ كُلَّ معانى النحو ؛ المُتمثِّلة فى الحذف ، والذكر ، والتعريف . . . الخ .

قال الإمام مشيراً إلى كُلِّ ذلك :-

" واعلم أنَّ من الخطأ أن يُقسَّم الأمر فى تقديم الشيء وتأخيره قسمين : فيُجعل مفيداً فى بعض الكلام ، وغير مفيد فى بعض ، وأن يُعلَّل تارة بالعناية (٣) ،

---

(١) الأسلوبية والبيان العربى صـ ١٦٢ .

(٢) دراسات تفصيلية شاملة لبلاغة عبد القاهر الجرجانى فى (التشبيه والتمثيل والتقديم والتأخير) للشيخ عبد الهادى العدل – مرجعة الدكتور عبد السلام سرحان صـ ٢٣٣ – ط / دار الطباعة المُحمدية – ثالثة سنة ١٩٥٨ .

(٣) ذلك كما هو معروف لدى (سيبويه) على نحو ما مَّر بيانه .

وأخرى بأنَّه توسعةٌ على الشاعر والكاتب ؛ حتى تطَّرد لهذا قوافيه ، ولذاك سجعه، ذاك لأنَّ من البعيد أنْ يكون فى جملة النَّظم ما يدُلُّ تارة ولا يدُلُّ أخرى ، (فمتى ثبت فى تقديم المفعول مثلاً على الفعل . فى كثير من الكلام أنَّه قد اختصَّ بفائدة لا تكون تلك الفائدة مع التأخير ، فقد وجب أن تكون تلك قضيَّة فى كُلِّ شيءً وكُلِّ حال [١]) ومِنْ سبيل مَنْ يجعل التقديم وترك التَّقديم سواءً (أنْ يَدَّعى أنَّه كذلك فى عموم الأحوال) [٢] ، فأمَّا أن يجعله شريحيْن ، فيزعم أنَّه للفائدة فى بعضها ، (وللتَّصرُّف فى اللفظ من غير معنى فى بعض ، فمما ينبغى أن يُرغب عن القول به [٣] " [٤] .

مسائل فى التقديم والتأخير :

وبعد كُلِّ ما سبق ذكره ، يمضى الإمام وبفطنة واعية فى ذكر ما هداه إليه عقله الذكىُّ ، وما وعاه ببصره النافذ ، وما استكشفه بحسه وذوقه العميقين ، من مسائل تتعلَّق بـ (التقديم والتأخير) .

---

(١)من أول قوله (فمتى ثبت فى تقديم المفعول . . . إلى قوله : (فى كُلِّ شيء وكل حال) يُفهم من ذلك أنَّ الإمام يرى : أنَّ التقديم فى كُلِّ حال لابد أن يكون مفيداً لأمر معنوى ، وأنَّه مادام قد ثبت أنه يفيد لمعنى فى بعض صوره – كتقديم المفعول على الفعل وهذا المعنى لا يتحقق مع تأخير المقّدم – فلابد أن يكون كُلُّ تقديم وراءه معنى ، وإذ لم يكن هذا المعنى ظاهراً ، فيجب علينا أن نبحث عنه ؛ لأنه موجود قطعاً ، وأنَّ هذه قاعدة عامة لا تختص بالتقديم أو التأخير وفقط، وإنما كذلك تعُمُّ " كُل معانى النحو أعنى : التعريف، والتنكير ، والحذف . . . " – دراسة فى البلاغة والشعر – للدكتور محمد أبى موسى صـ ٦٢ نشر مكتبة وهبة – ط/أولى سنة ١٤١١هـ ، ١٩٩١ م .

(٢) ويُفهم من هذا أن الإمام يرى أنَّ من يدَّعى أنَّ التقديم قد يكون مفيداً فى بعض المواقع دون البعض الآخر ، سبيله سبيل من يذهب إلى أنَّ التقديم وتركه سواء فى سائر التراكيب ، وفى جميع الأحوال – ذلك دون أن يُدرك أنَّ اختلاف النظوم يتبعه اختلاف في المعانى – ومن ثَمَّ فالتقديم عند مَنْ يدَّعى ذلك لا طائل من ورائه .

(٣) من أول قوله : (وللتَّصرُّف إلى نهاية النص) إشارة واضحة من الإمام برفضه العلل اللفظية للتقديم كأن يُقال : قُدِّم من أجل القافية ، أو الفاصلة ، أو السجع ، أو للاتساع فى الكلام ، أو للضرورة الشعرية ، أو ما شابه ، وإنما يجب أن يكون التقديم لعلل أخرى معنوية، لابد من الكشف عنها ، حيث إنَّه إذا تغيَّر النَّظْمُ ، فلابد أن يتغيَّر المعنى ، بناءً على أنَّ كُلَّ تركيب له معناه الخاص به .

(٤) دلائل الإعجاز صـ ١١٠ ، ١١١ .

ولكن قبل الخوض فى الحديث عمَّا قدَّمه الإمام من مسائل فى هذا الصدد لابد من التأكيد على عدَّة أمور تتمثَّل فيما يلى :

١ – إنَّ هذه المسائل إنما قام الإمام بذكرها فى موضعها اللائق بها من الفصل المذكور ؛ لتكون بمثابة الدليل والبرهان على صِحْة ما ذهب إليه فى كل ما سبق ذكره ، من أنَّ كُلَّ تركيب له معناه الخاص به ، وأنَّ التقديم لا تتمثَّل قيمته فى العناية والاهتمام وفقط على حد زعم (سيبويه) وبعض النُّحاة – وأنَّه لا يُلجأ إليه فى الكلام لعلل لفظية – على نحو ما قاله به البعض – رغبة فى رعاية الإيقاع ، ذلك من باب التوسعة على الشاعر أو الكاتب ، أى من أجل القافية فى الشعر ، أو السَّجعة فى النثر ، أو الفاصلة فى القرآن الكريم ، مما جعل بعضهم يزعم أنَّ تقديم الشيء وتأخيره قسمان، أولهما : مفيد فائدة معنوية فى بعض الكلام ، والثانى : غير مفيد للفائدة المذكورة فى البعض الآخر ، وفى هذه الحالة لا يكون – من وجهة نظر القائلين بهذا التقسيم – وراء كُلٍّ من التقديم والتأخير كبير طائل ، بل ربُّما كانا سبباً فى قُبح الكلام وسوء التركيب ، ومن ثم كان بعضهم على أن تتبُّعهما [١] والنظرَ فيهما ضَرْبٌ من التَّكلُّف .

وبالجملة فإنَّ غرض الإمام من ذكر ما ذكره من مسائل فى التقديم هو : الاستدلال بالدليل القاطع والبرهان الساطع على أنَّ علل التقديم فى الكلام لا تتعلَّق بالعناية ولا بسعة الكلام ، وإنما تتعلق بمقاصد أُخرى معنوية لها صِلةٌ بتحرير المعانى وضبطها ، ويستدِلُّ الإمام فى تلك المسائل بأمثلةٍ تُعين على صِحَّة ما ذهب إليه من أنَّ التقديم يُرجع إليه – فى الكلام – لأغراض بيانية – وفى كُلِّ حالٍ لابد أن يكون لأمر معنوى ، " ومادام قد ثبت أنَّ التقديم فى بعض صوره مفيداً فلابد أن يكون كذلك أبداً " [٢] فى كُلِّ صوره ، على أنَّ الأمثلة التى جاء بها الإمام فى تلك المسائل أوردها مشفوعة بشروحه على نحو ما سيأتى .

---

(١) أى تتبع التقديم والتأخير .
(٢) دراسة فى البلاغة والشعر صـ ٦٢ .

٢ – ما سبق ذكره على هذه المسائل من التمهيد لموضوعه بمقدِّمة أبان فيها الإمام عن خصائص التقديم ومميِّزاته وقيمته البلاغية ، ووظيفته التى يؤديها فى الكلام ، وكذلك حديثه عمَّا خلَّفه سابقوه من تراث فكرى – نحوياً كان أو بلاغياً – يتعلق بالتقديم والتأخير ، واستنطاقه ومناقشته لهم فيما خلَّفوه من ذلك الأمر بإعمال نظره وفكره وعقله – وبخاصة مقولة سيبويه التى كانت عبارة عن الشرارة التى ألهمت الإمام فكرته فى الاهتداء إلي التقديم والتأخير – وعَرْضُ الإمام لهنات سابقيه وهفواتهم ، وتتبُّعه لسقطاتهم – على نحو ما مر بيانه – كُلُّ ذلك يدُل دلالة قاطعة على أنَّ كُلَّ ما سبق ذكره على هذه المسائل كان بمثابة المُقدِّمة لها ، وبخاصة إذا كان الإمام قد وعد – أثناء حديثه عن " أن تقديم الشيء على وجهين " [١] – بأنه سوف يُتبع ما يقول بجملة من الشرح [٢] ، ولم يكن قد فصَّل ما يُريد تفصيله حينذاك ، فجاءت تلك المسائل مشفوعة بالدليل والبرهان على ما ذكر قبلاً ، ومفصلةً له – ذلك على سبيل الوفاء بما وعد – وكأنَّ هذه المسائل كانت كالنتيجة لِما قُدِّم عليها، فرتّب الثانية على الأولى ترتيب النتيجة على المقدِّمة ، حيث إنَّ القارئ بوقوفه على المقدِّمة أولاً ، ثم بانتقاله منها إلى النتيجة ثانياً ، بعد التنبيه عليها ، والتَّقدُمة لها ، يؤدِّى بالقارئ إلى قبول النتيجة قبول المُتهيئ لها المطمئنِّ إليها بعقل واعٍ وبِحسٍّ منتبه .

٣ – التمهيد لهذه المسائل بما عرض له الإمام قبْلاً يدُلُّ دلالة واضحة على أنَّ الإمام أراد بصنيعه من القارئ أن يقوم باستحضار الحكم بنفسه من خلال ما ذكره فى تلك المسائل ، وليستقيم أمامه الدليل على صِحة ما ذُكر قبلها .

وفى ذلك أيضاً إشارة إلى أن الإمام – قبل عرضه لهذه المسائل – كان قد هضم العربية وأسرارها ، وأحاط بها خُبْراً ، وأنَّ عمله كان " انطلاقاً من أعمال

---

(١) دلائل الإعجاز صـ ١٠٦ .
(٢) ينظر : السابق صـ ١٠٧ .

السابقين وتطويراً لأعمالهم " [١] ، وأنَّ أصول تلك المسائل كان بعضها من مبتكرات (سيبويه) ، وغيره من أئمة النحاة ، وإنْ كان الإمام قد صبغها بمنهجه فى البحث والتحليل ، وطبعها بشخصيِّته فى التناول .

وهذا يعنى أنَّ الإمام كان يُدرك أنَّ المنهج العلمىَّ السليم يتمثَّل فى دراسة كُلِّ ما خلَّفه العلماء السابقين دراسة موضوعية ، وأنَّه لم يتكئ على صنيعهم ، وإلاَّ لما كان قد عرض لهناتهم على النحو الذى رأينا .

والآن مع مسائل التقديم والتأخير التى توضِّح اهتمام عبد القاهر بهذا الفن؛ ليتبيَّن لنا مدى وضوح هذه المسائل ونضجها فى هذا البحث ، من خلال موقفه فيها وصفاً وتفسيراً وتحليلاً ، ونقداً ، وتقسيماً ، حيث عرض الإمام لهذه المسائل عرضاً واضحاً ومنظَّماً ، فقام بذكرها مسألة مسألة ، محدِّداً إيَّاها ، ونصَّ فى كُلٍّ منها على كيفية التقديم ، وبيان ما فيه ، بما يكشف عن موقف الإمام منها ، ذلك فى صورة أمثلةٍ متنوعة بالشرح والتوضيح بما يومئ إلى ما يُميِّز كُلَّ مسألة عن غيرها ، مِمَّا يدُل على أنَّ الإمام كان ينظر إلى التقديم والتأخير بنظرة جديدة لم تُطالعنا من قبل عند (سيبويه) ولا أحد ممن كان قبل الإمام .

وهاك البيان :

بدأ الإمام حديثه عن هذه المسائل بقوله : " وهذه مسائل لا يستطيع أحد أن يمتنع من التَّفرقة بين تقديم ما قُدِّم فيها وترك تقديمه " [٢] .

وفى ذلك إشارة إلى أنَّ الإمام أراد من خلال ذكره لهذه المسائل بما تتضمَّنه من لطائف خاصة بأساليب التقديم والتأخير فى أحوالها المُختلفة ، وصورها المُتعدِّدة – أراد من خلال ذلك – أن يثبت لمن اختلط عليه الأمر وذهب إلى أنَّ من التقديم ما يفيد غرضاً لفظياً [٣] – بالبرهان والدليل أنَّ مدار التقديم

---

(١) عالم اللغة (عبد القاهر الجرجانى المفتن فى العربية ونحوها) صـ ٥٦ .
(٢) دلائل الإعجاز صـ ١١١ .
(٣) كأن يكون التقديم من أجل الوزن ، و من أجل القافية ، أو من أجل السجعة ، أو من أجل الفاصلة ، وقد خطَّأ الإمام هؤلاء فى صنيعهم هذا على نحو ما مر بيانه منذ قليل .

والتأخير على الإصابة وإحراز المنفعة ، أعنى أنَّ " كُلَّ تقديم يختص بفائدة [١] لا تكون تلك الفائدة مع التأخير " [٢] على أنَّ تلك الفائدة لابد أن تكون معنوية ، ويُطَّرد ذلك فى كُلِّ تقديم على نحو ما سبق ذكره بخصوص هذا الشأن .

بهذا الدافع ، وعلى هذا الأساس أخذ الإمام فى معالجته مسائل التقديم والتأخير [٣] ، واضعاً نصب عينيه أن يكشف عن سرٍّ ما قُدِّم ، وعن وجه العناية به ، من خلال أمثلة ، وشواهد – يوضح بها رأيه – عارضاً لها عرضاً واضحاً ، واقفاً حيالها وقفةً متأنية باحثاً فيها عن مزايا التقديم وخصائصه ، وذلك فى صورة مسائل أربع ، من يمعن النظر فيها يلحظ أنَّ تقسيمه لها ، وتحديده لمفهومها ومقاييسها ، كُلُّ ذلك كان من وحيه وبإلهام منه،وقد جاءت تلك المسائل على النحو التالى:

المسألة الأولى : (التقديم فى إطار الاستفهام) :

وفيها وضع الإمام حدَّاً فاصلاً بين الجمل التى تبدأ بالأفعال ، والجمل التى تبدأ بالأسماء مشيراً إلى أنَّ همزة الاستفهام إذا وليها الاسم دلَّت على معنى ، وإذا أعقبها الفعل انبثق لها معنى آخر ؛ إذ إنَّ لكل تركيب له حالته الخاصَّة ، وله دواعيه وأسراره ، ويُقدِّم الإمام لذلك كثيراً من الأمثلة والشواهد – ذات الأساليب المتباينة – جامعاً فى ذلك بين الشواهد القرآنية ، وما هداه إليه نظره من الشواهد الشعرية ، ومِمَّا تفوَّه به العرب من الكلام البسيط والعادى ، ذلك بالإضافة إلى بعض الأمثلة التى كانت من بنات أفكار الإمام ، ويضطر إلى ذكرها ؛ توضيحاً للفوارق بين الأساليب المُختلفة ، والتراكيب المُتباينة .

<u>والآن مع ذكره الإمام فى هذا الشأن :</u>

---

(١) وهذا أصل فى كل تقديم .

(٢) البيان العربى للدكتور / بدوى طبانة صـ ٢٣٤ .

(٣) أعنى على أساس ما ذكره من أنَّ هُناك فرقاً بين تقديم اللفظ وتأخيره ، وأنَّ كُلَّ تقديم يختص بفائدة لا يمكن أن تتوافر مع التأخير .

أولاً : التقديم والتأخير بين الفعل والاسم فى الاستفهام الحقيقى :

بدأ الإمام حديثه عن الاستفهام الحقيقى بالهمزة مشيراً إلى الفرق بين دخول الهمزة على الفعل الماضى وبين دخولها على الاسم قائلاً :

" ومن أبين شيء فى ذلك (الاستفهام بالهمزة) فإنَّ موضع الكلام على أنَّك إذا قلت : (أفعلت ؟) فبدأت بالفعل كان الشَّكُّ فى الفعل نفسه ، وكان غرضك من استفهامك أن يُعلَمَ وجوده ، وإذا قلت : (أأنت فعلت ؟) فبدأت بالاسم كان الشَّك فى الفاعل من هو ؟ وكان التردُّد فيه ، ومثال ذلك أنَّك تقول : (أبنيت الدار التى كنت على أن تبنيها ؟) ، (أقلت الشعر الذى كان فى نفسك أن تقوله ؟) ، (أفرغت من الكتاب الذى كنت تكتبه ؟) تبدأ فى هذا ونحوه بالفعل ؛ لأنَّ السُّؤال عن الفعل نفسه والشَّكَّ فيه ؛ لأنَّك فى جميع ذلك متردِّدٌ فى وجود الفعل وانتفائه ، مُجوِّزٌ أن يكون قد كان ، وأن يكون لم يكن .

وتقول : (أأنت بنيت هذه الدار ؟) ، (أأنت قلت هذا الشعر ؟) ، (أأنت كتبت هذا الكتاب ؟) ، فتبدأ فى ذلك كُلِّه بالاسم ، ذاك لأنَّك لم تَشُكَّ فى الفعل أنَّه كان كيف ؟ وقد أشرت إلى الدَّار مبنيَّةٌ ، والشِّعر مقولاً ، والكتاب مكتوباً ، وإنما شككت فى الفاعل من هو؟ فهذا من الفرق لا يدفعُه دافع ولا يشكُّ فيه شاك ، ولا يخفى فسادُ أحدهما فى موضع الآخر " [1] .

فواضح من هذا النَّص أنَّ الإمام أراد أن يضع قاعدة مفادها : أنَّ الذى يلى همزة الاستفهام دائماً هو المسؤول عنه والمشكوك فيه ، سواءٌ أكان فعلاً ، أو فاعلاً ، أو مفعولاً .

فإذا كان الشَّكُّ فى أصل الفعل ، وفى حدوثه ، بأن كان السائل متردِّداً بين وقوعه أو عدم وقوعه بدأ كلامه بالفعل عقب الهمزة قائلاً : (أفعلت كذا ؟) .

أمَّا إذا كان الشَّكُّ فى الفاعل ، وكان الفعل نفسه معلوماً وثابتاً لاشك فيه ، وأُريد معرفة فاعله فلابد أن يلى الاسمُ الهمزةَ كأن يقول مثلاً :- (أأنت بنيت هذه الدار ؟) حيث إنَّ بناء الدار ثابت ، ومعلوم لدى السائل ، باعتباره مُشاراً إليه ،

---

(١) دلائل الإعجاز صـ ١١١ ، ١١٢ .

وغير مشكوك فيه ، ولذا جاء الاسم تالياً للهمزة ، ومُقدَّماً على الفعل فى المثال المذكور .

وباختصار ، فإنَّ لكل بنية حالةً توجبها ، فبنية مجئ الاسم تالياً للهمزة مقدَّماً على الفعل غير بنية مجئ الفعل تالياً للهمزة مقدَّماً على الاسم ، كما دلَّنا على ذلك الإمام ، شارحاً وموضِّحاً بالمثال لكُلٍّ ، مشيراً فى نهاية كلامه بأنهُ لا يسوغ لنا تقديم الاسم على الفعل ، إذا كان الشَّك فى الفعل ، ولا تقديم الفعل على الاسم إذا كان الشَّكُّ فى الفاعل ، وإلا كان الكلام فاسداً ، وذلك حسبما جاء فى نهاية نصِّ الإمام السابق قائلاً :

" فهذا من الفرق لا يدفعه دافع ، ولا يشكُّ فيه شاك ، ولا يخفى فساد أحدهما فى موضع الآخر " .

ولنا أن نُدرك أنَّ ما ذكره عبد القاهر فى هذا الصدد كان وثيق الصِّلة بما ذكره (سيبويه) عن التقديم فى إطار الاستفهام بالهمزة ، باعتبار أنَّ كليهما تحدث عن ذلك ، وقد انتفع الإمام بما قال به (سيبويه) فيما يجب أنْ يذكر بعد أداة الاستفهام – وخصوصاً الهمزة باعتبارها أصل حروف الاستفهام وأدواته – من اسم وفعل ، وإنْ كان من خلاف فإنَّه يتمثل فيما يأتى :

١ – أنَّ حديث " سيبويه " فيما نحن بصدده إنما كان منصبَّاً فى مجال استيفاء الصِّحة النحوية من ناحية موقع أجزاء الجملة . . . دونما نظر إلى ما يترتَّب على التقديم والتأخير فى إطار الاستفهام من أى غرض بلاغى ، ذلك على نحو ما مَّر بيانه بالتفصيل بخصوص الشأن المذكور [١] .

بينما الإمام تحدث عن التقديم فى الإطار المذكور ؛ باعتباره مطلباً بلاغياً ، كما هو واضح من حديثه .

٢ – الناظر فيما ذهب إليه (سيبويه) يلحظ أنه يرى إذا ما اجتمع اسم وفعل فى إطار الاستفهام تكون أداة الاستفهام لها الصَّدارة ، والأصل فيما يعقبها هو الفعل ، كأن يؤتى به مقدَّماً على الاسم ، واستثنى من ذلك الألف (همزة

(١) ينظر : الكتاب ج ١ ص ٩٩ : ١٠١ ، ج ١٦٩ ، ١٧١ ، ١٧٩.

الاستفهام) فإنها من وجهة نظره قد يؤتى بالاسم بعدها مُقدَّماً على الفعل على سبيل الجواز ، ولم يُشر فى ذلك – لا من قريب أو بعيد – إلى المعانى المترتبة على تقديم أحدهما على الآخر ، ولا إلى متى يؤتى بأحدهما أولاً ، وبالثانى آخراً، وعليه فإنه يجوز – عند سيبويه – وضع أحدهما موضع الآخر [1] .

أما الإمام – كما سبق أن رأينا وعلى نحو ما سيأتى – فقد قام بوضع إطار دقيق لما يجب أن يذكر بعد أداة الاستفهام ، مع بيان ما يجب تقديمه على الآخر ، وما لا يجوز ، ومتى يكون الاسم مقدَّماً عل الفعل ؟ ، ومتى يكون الفعل مقدَّماً على الاسم ؟ ومتى تدخل أداة الاستفهام على أىٍّ من متعلَّقات الفعل ، أو على الظرف ، ومتى لا تدخل ؟ مشيراً إلى أنَّ لكُلٍّ من ذلك موضعاً لا يتعدَّاه ، ولا يتخطَّاه ، فإذا تجاوزه كان الكلام فاسداً ، وذلك واضح من قوله فيما مضى :- " ولا يخفى فساد أحدهما فى موضع الآخر " ، ذلك خلافاً لفكرة (سيبويه) حينما قام بوصف مثل هذه الصورة بالجواز ، ولم يصفها بالفساد .

<u>وأعود إلى ما أنا بصدده فأقول :</u>

ومِمَّا له مغزاه فى موضوعنا أنَّ الإمام لم يترك الأمر هَمَلاً ، بل أراد أن يبين لنا صِحَّة ما ذهب إليه من أنَّه فى إطار الاستفهام لا يجوز وضع الاسم مكان الفعل ، ولا يجوز كذلك العكس ، فساق لنا الإمام بعض الأمثلة التى يُعاب فيها التقديم ، وأخذ فى بيان عيوبه ، وذلك بطريقة كاشفة يطمئن القارئ من خلالها على قبول رأى الإمام وفكرته ؛ ذلك ليستقيم أمامنا الدليل مع ملاحظة أنَّ تلك الأمثلة – على ما يبدو – كانت من بنات أفكاره هو ، ولم يسبقه (سيبويه) ولا غيره إليها .

<u>يقول الإمام :</u>

" فلو قلت : (أأنت بنيت الدار التى كنت على أن تبنيها ؟) ، (أأنت قلت الشعر الذى كان فى نفسك أن تقوله ؟) ، (أأنت فرغت من الكتاب الذى كنت

---

(١) ينظر : السابق .

تكتبه ؟) ، خرجت من كلام الناس ، [1] وكذلك لو قلت :- (أبنيت هذه الدار ؟)، (أقلت هذا الشعر ؟) ، (أكتبت هذا الكتاب ؟) ، قُلْت ما ليس بقول ، ذلك لفساد أن تقول فى الشىء المشاهد الذى هو نُصْبُ عينيك; أموجود أم لا؟[2]"[3].

ويمضى الإمام فى بيان مزيد من الإيضاح بعرض أمثلة للنوعين (الصحيح منهما والسقيم) للتمييز بينهما ، مُشيراً إلى بلاغة التقديم فى الأول ، وفساده فى الثانى ، مؤكداً على أن تقديم الفعل فى إطار الاستفهام يُغاير تقديم الاسم ، حيث يقول : " ومِمَّا يُعلم به ضرورة أنَّه لا تكون البداية بالفعل كالبداية بالاسم أنَّك تقول : (أقلت شعراً قط ؟) ، (أرأيت اليوم إنساناً ؟) فيكون كلاماً مستقيماً[4] ،

---

(١) وذلك لأن تقديم الفاعل على الفعل فى كل من الجمل الثلاث يدل على أن الفعل فى كُلٍّ منها واقع لا شك فيه ، ومُسلَّم بثبوته ، وأنَّ السائل يشك فيمن قام بهذا الفعل ، سواء أكان المخاطب أم غيره ، ويودُّ معرفته ، ثم تأتى العبارة الأخيرة فى كل جملة : (التى كنت على أن تبنيها) ، و (الذى كان فى نفسك أن تقوله) ، و (الذى كنت تكتبه) تدُلُّ على أن الفاعل مُعيَّن ومشار إليه ، وأنَّه ليس محلَّ شكٍّ ، لا تردُّد فى شخصيته ، باعتباره معلوماً لدى السائل، وبالتالى لا يمكن تقديمه على الفعل حتى يكون السؤال عنه ، لأنَّ السؤال يكون عن المجهول لا عن المعلوم – ولاشك أنَّ فى كُلٍّ ذلك تناقض ظاهر لا يصح قبوله ، وواضح من السؤال أنه من المفترض أن يكون عن الفعل فكان يجب أن يكون تالياً للهمزة كأن يقال : (أقلت الشعر الذى كان فى نفسك أن تقوله؟)، و(أفرغت من الكتاب الذى كنت تكتبه ؟) ، و(أبنيت الدار التى كنت على أن تبنيها ؟) .

ولكنَّ الصيغة جاءت على غير وجهها الصحيح ، وعلى خلاف ما كان ينبغى أن تكون كما أوضحت .

(٢) من أول قوله : (قُلْت ما ليس بقول ... الخ) ، فيه إشارة واضحة من الإمام إلى فساد الغرض من تقديم الفعل فى الأمثلة الثلاثة الأخيرة ، إذ إنَّه ليس من المقبول ولا من المستساغ ، أن تصاغ العبارات الثلاث على الهيئة المذكورة ، لأنَّ المفهوم فى كُلٍّ منها أنَّ إيلاء الفعل الهمزة ، وتقديمه على الاسم يُشعر بأن الفعل مشكوك فيه ، وأنَّ السؤال عنه هو أوقع أم لم يقع ؟ واسم الإشارة يدل على أنَّ الفعل واقع ومُشار إليه ، فالإشارة تدل على أن فعل البناء واقع ومحقَّق ، فلا يجوز إذن السؤال عن هذا الفعل ، باعتباره ماثلاً للعيان لاشك فيه ، وبذا يقع التناقض ، لأن السؤال إنما كان عن وجود البناء ، وفى نفس الوقت هو موجود وحاضر ، ومثل ذلك يُقال فى المثالين الأخيريْن .

(٣) دلائل الإعجاز صـ ١١٢ .

(٤) إنما كان كلاماً مُستقيماً ؛ لأنَّ البدء بالفعل عقب الهمزة إنما كان الغرض منه السؤال عنه باعتباره فعلاً عاماً لا يختص بفاعل دون آخر ، ولا يختص به فاعل دون غيره ، ومن الطبيعى أن تسأل عن ذلك الفعل ، لتعلم ثبوته للمُخاطب أو انتفاءه عنه ، لأن الشَّكَّ فى ذلك

ولو قلت : (أأنت قلت شعراً قط ؟) ، (أأنت رأيت إنساناً ؟) أحلت [١] ، وذاك أنَّه لا معنى للسؤال عن الفاعل من هو فى مثل هذا ، لأنَّ ذلك [٢] إنما يُتصوَّرُ إذا كانت الإشارة إلى فعل مخصوص [٣] نحو أن تقول : (مَنْ قال هذا الشعر ؟) ، و(مَنْ بنى هذه الدار ؟) و (من أتاك اليوم ؟) ، و (من أذن لك فى الذى فعلْتَ؟)، وما أشبه ذلك مِمَّا يُمكن أن يُنصَّ على معيَّن [٤] ، فأمَّا قِيلُ شعر على الجملة، ورؤية إنسان على الإطلاق ، فمُحالٌ ذلك فيه ، لأنَّه ليس مِمَّا يُختصُّ بهذا دون ذاك حتى يُسأل عن عين فاعله"[٥] .

ويتابع الإمام حديثه مؤكِّداً على أنَّ اختلاف الصورة فى التركيب يؤدِّى إلى اختلاف فى المعنى ، وأنَّ تقديم الاسم يفيد فائدة لا يُفيدها تقديم الفعل ، وتقديم الفعل يُفيد فائدة لا يُفيدها تقديم الاسم ، وأنهما لا يستويان فى الدِّلالة .

يقول الإمام :

" ولو كان تقديم الاسم لا يوجب ما ذكرنا من أن يكون السؤال عن الفاعل من هو ؟ وكان يصح أن يكون سؤالاً عن الفعل أكان أم لم يكن ؟ لكان ينبغى أن

الفعل ، فالسائل يسأل هل كان منه قول للشعر أو رؤية إنسان ، وهذا شيء جائز ومتصوَّر ومن ثم كان الكلام مستقيماً .

(١) أى أخطأت وأتيت بالمحال من الكلام الذى لا يقول به عاقل .

(٢) اسم الإشارة هُنا عائد على السؤال .

(٣) ومعنى ذلك أنَّ كُلَّ فعل من الأفعال فى الأمثلة المذكورة ، وهو قول شعر على الإطلاق ، ورؤية إنسان على الجملة لا يختص به فاعل دون فاعل ، والسؤال عن الفاعل لا يكون إلاَّ إذا كان الفعل مُحدَّداً له فاعل قد فعله أمَّا أن يسأل عن فاعل لا يصح تحديد فاعله لعمومه وهو قول شعر على الجملة ، ورؤية أحد على الجملة فلا يجوز ، لعمومه ، وكُلُّ فعل من الأفعال العامة لا يُسأل عن عين فاعله ، لأن طلب تعيين الفاعل فى مثل هذا طلب لِما هو مُحال فيكون فاسداً ، وسبب هذا الفساد هو تقديم الاسم.ينظر:البلاغة القرآنية صـ ١٣٣، ودراسات تفصيلية شاملة لبلاغة عبد القاهر صـ ٢٤١

(٤) أى وإنما يجوز السؤال عن الفعل إذا كان من الأفعال الخاصة التى يمكن أن يكون لها فاعل معيَّن .

(٥) دلائل الإعجاز صـ ١١٢ .

يستقيم ذلك [١] " [٢] .

وبالتأمل فيما مضى ذكره من نصوص ساقها الإمام للحديث عن التقديم فى إطار الاستفهام نُدرك متابعة عبد القاهر لتلك الظاهرة من خلال أمثلة متعددة بسيطة التركيب ، باعتبارها أكثر ملاءمة فى توضيح العلاقات بين الكلمات ، وأنَّه فى أثناء شرحه لها كان يبين أنَّ لكل بنية تركيبية حالة تدعو إليها ، مشيراً إلى أنَّ حالة مجىء الاسم تالياً للهمزة ، تغاير حالة البدء بالفعل ومجيئه تالياً لها ، وكان الإمام يُفرِّق بدقة بين معانى الصِّيغ والعبارات من حيث تقديم الفعل على الاسم ، أو العكس ، موردِاً الأوجه المُحتملة فى التعبير أثناء شرحه للمسألة ، مدعومة تلك الأوجه بالموازنة بينها ، مع بيان ما يصحُّ منها وما لا يصح ، بعد توصيلهِ إلى النتيجة المرجوة ، من خلال تلك الموازنة ، مُعلِّلاً ما يقول بالدليل والبرهان ، مُحتكماً فى ذلك إلى الذوق والعقل تارة ، وإلى ، عرف الاستعمال تارة أخرى ، انظر إليه وهو يقول : " فإن قلت كذا خرجت من كلام الناس " ، وإلى قوله : " وكذلك لو قلت : كذا قلت ما ليس بقول " [٣] ، مِمَّا يعنى أنَّ الإمام كان يتوصَّل إليه من خلال مدارسته كلام العرب ، وسننهم ، وطرقهم فى التعبير ، معتمداً فى ذلك على رأيه الشخصى ، وأنه كان يُدرك الحاجة إلى البحث فى التفصيل فى دراسة المعانى التى يتضمَّنها التقديم والتأخير ، مِمَّا يدُل على براعته فى العلم ورسوخ قدمه فيه .

---

(١) أى لو كان تقديم الاسم وتأخيره سواء فى الدلالة لوجب أن يكون قولنا : (أأنت قلت شعراً قط ؟) ، وقولنا : (أأنت رأيت إنساناً) كلاماً مستقيماً ، وهو غير مستقيم لعدم صِحَّة الصيغتين ، لأنَّ السؤال عن الفاعل يقتضى بالضرورة تحديد الفعل كقولنا : (أأنت قلت هذا الشعر ؟) و (أأنت كتبت هذا الكتاب ؟) ، أمَّا إذا كان الفعل عاماً لا يختصُّ به فاعل معين ، فلا يجوز طلب تعيين فاعله – على نحو ما هو مذكور فى المثالين المذكورين أولاً – لأن طلب تعيين فاعله طلب لما لا يمكن ، فيكون فاسداً ، وما جاء هذا الفساد إلاَّ من تقديم الاسم ، ولو كان تقديمه وتأخيره سواء فى الدلالة لوجب أن يصح تركيب كُلٍّ من المثالين كما صح فى قولنا : (أأنت قلت هذا الشعر) لكن فسادها دليل على أن تقديم الاسم يفيد فائدة لا يُفيدها تقديم الفعل – ينظر : دراسات تفصيلية صـ ٢٤١ .

(٢) دلائل الإعجاز صـ ١١٢ ، ١١٣ .

(٣) ينظر : دلائل الإعجاز صـ ١١٢ .

ثانياً : التقديم والتأخير بين الفعل والاسم فى حيِّز الاستفهام التقريرى:

ويمضى الإمام فى حديثه مُقرِّراً خروج الاستفهام عن أصل وضعه ، وأنَّ الفرق بين دخول الهمزة على الفعل ، وبين دخولها على الاسم فى الاستفهام الحقيقى [١] هو ذاته الفرق فى إطار الاستفهام التقريرى [٢] أو الإنكارى [٣] .

فيبدأ كلامه عن التقديم فى الاستفهام التقريرى بقوله :

" واعلم أنَّ هذا الذى ذكرتُ فى (الهمزة وهى للاستفهام) [٤] قائم فيها إذا هى كانت للتقرير ، فإذا قُلت : أأنت فعلت ذاك ؟ كان غرضُك أن تقرِّره بأنه الفاعل " [٥] .

وواضح من هذا النص أن الاستفهام – من وجهة نظر الإمام – يأخذ فى تقديم الاسم وتقديم الفعل معان أخر منها : التقرير ، وأنَّ المقرَّر به – فى هذه الحالة – لابد أن يلى الهمزة ، فإذا كان الغرض هو حمل المخاطب على الإقرار بأنَّه الفاعل للفعل ، وأنه قد كان منه ، جاء الاسم تالياً للهمزة وضرب الإمام لذلك مثالاً :- (أأنت فعلت ؟) ، فلم يقصد المتكلم أن يُقرِّر المُخاطب بوقوع الفعل ، لأنَّ الفعل ؛ كما هو واضح من المثال ؛ واقع وثابت لاشك فيه – على غرار ما سبق ذكره فى الاستفهام الحقيقى – فلم يوجّه الاستفهام إليه ، ومن ثم جاء متأخراً عن الاسم الذى هو مدخول الهمزة ، باعتبار أنَّ الاستفهام عنه لا عن الفعل ، وهذا يعنى أنَّ ما يقال فى الهمزة إذا كانت للاستفهام الحقيقى ، يُقال فيها إذا كانت للتقرير .

---

(١) أى فى حالة ما إذا كان المتكلّمُ جاهلاً بالمسؤول عنه ، ويُريد من المخاطب إجابته وإخباره عمَّا يسأل عنه .

(٢) أى فى حالة ما إذا كان المتكلم عالماً بالمسؤول عنه ، وأراد من المخاطب أن يوافقه ، لغرض من الأغراض ، كالحكم عليه بإقراره ، والتشهير به ، وإظهار أمره للناس . . . إلى غير ذلك من الأغراض التى يخرج الاستفهام عن حقيقته إليها ؛ حملاً للمُخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده ثبوته أو نفيه للوصول إلى غرض ما .

(٣) وهو أحد المعانى التى يخرج الاستفهام عن حقيقته إليها ، لغرض ما ، كأن يكون ذلك الغرض متمثلاً فى إنكار وقوع الفعل من الفاعل ، أو وقوع الفعل منه على المفعول توبيخاً للفاعل ، على ما صنع .

(٤) يقصد الاستفهام الحقيقى ، لأنَّ ما ذكره سابقاً كان يتعلق بالتقديم والتأخير حالة كونه فى الإطار المذكور .

(٥) دلائل الإعجاز صـ ١١٣ .

هذا ويُقوِّى الإمام حُجَّته على ما ذهب إليه هُنا بمثال أوضح وأبين من المثال الذى ذكر بقوله :

" يبيِّن ذلك قوله تعالى حكاية عن قول نمروذ : {أَأَنتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ } (١) ، لا شبهة فى أنَّهم لم يقولوا ذلك له عليه السلام وهم يُريدون أن يُقرَّ لهم بأنَّ كَسْرَ الأصنام قد كان ، ولكن أن يُقرَّ بأنَّه منه (٢) كان، وكيف؟ وقد أشاروا له إلى الفعل فى قولهم :{أَأَنتَ فَعَلْتَ هَذَا ؟} ، وقال هو عليه السلام فى الجواب : { بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا } (٣) ، (ولو كان التقرير بالفعل) (٤) لكان الجواب (فعلت)، أو : (لم أفعل) (٥) " (٦) .

ومما هو جلىٌّ : أنَّ الإمام فى كلامه هذا استشهد بقوله تعالى : { أَأَنتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ } مقويَّاً حجَّته على ما ذهب إليه فى النَّصِّ السابق من أنَّك إذا قلت : (أفعلْتَ) ، وأنت تريد التقرير كان كلامك تقريراً بالفعل ، وإذا قُلْت : (أأنت فعلت) ، وأنت لا تُريد الاستفهام الحقيقى ، وإنما تريد التقرير ، كان تقريرك بالفاعل ، فالإمام لم يحتج بالآية المذكورة ابتداء ، وإنما أتى بها مقوِّيةً لما قال به قبل ذلك ؛ باعتبارها قاعدة ومقياساً يتبيَّن لنا من خلاله سِرُّ مجىء الاسم (أأنت) عقب الهمزة وهى للتقرير مقدَّماً على الفعل (فعلت) ، ذلك السِّرُّ هو : أنَّ الاستفهام إنما كان عن فاعل الفعل ، وأنهم أرادوا أن يُقَرِّروا إبراهيم عليه السلام بأنه فاعل الفعل دون غيره ، ليس المراد حمله على أن يُقرَّ لهم بأنَّ الفعل (كسر الأصنام) قد كان وحصل ، لأنَّ الفعل ظاهر مشار إليه فى إجابة سيدنا إبراهيم عليه السلام (بل فعله كبيرهم هذا) ، فلا معنى للتقرير به ، ومن ثم كان الاستفهام عن الفاعل بدليل الجواب المذكور ، ولو كان الغرض من الاستفهام هو

---

(١) سورة الأنبياء من الآية رقم ٦٢ .
(٢) أى كسر الأصنام ، والمراد أنهم قالوا له ذلك القول ، وهم يريدون أن كسر الأصنام كان منه وهو الذى أوقعه .
(٣) سورة الأنبياء من الآية رقم (٦٢) .
(٤) أى ولو كان المراد من السؤال هو : التقرير بالفعل .
(٥) أى لكان الجواب من (إبراهيم عليه السلام) : (فعلت) أو (لم أفعل) .
(٦) دلائل الإعجاز صـ ١١٣ .

: التقرير بالفعل لكان الجواب : (فعلت) ، أو (لم أفعل) ، ولكنَّه أجاب بنسبة الفعل إلى (كبيرهم) نفياً لما طلبوه من نسبة الفعل إليه دون غيره ، فَدلَّ ذلك على أنَّ المطلوب التقرير بالفاعل لا بالفعل [١] ، وبذا يكون الإمام قد كشف لنا عن بلاغة الأسلوب فى تقديم الاسم على الفعل ، وأن الاسم أولى من الفعل فى التقديم فى إطار الآية الكريمة ؛ لاقتضاء المقام له ، ذلك على خلاف ما ذهب إليه (سيبويه) الذى كان يرى أنَّ تقديم الفعل على الاسم فى حيِّز الاستفهام بالهمزة أولى فى كلِّ الأحوال من تقديم الاسم على الفعل ، وإن كان الثانى جائزاً [٢] .

هذا ، ويزيد الإمام الأمر وضوحاً ، بالكشف عن علة أخرى تؤيد ما ذهب إليه ، حيال الآية الكريمة – من أنَّ المغزى الناجم عن تقديم الضمير (أأنت) هو حمل المُخاطب على الإقرار بأنَّه الفاعل للفعل دون غيره – ذلك من خلال إشارته إلى الفرق بين الحالين (التقرير بالفاعل)، و(التقرير بالفعل) فى المعنى[٣]، فيقول متسائلاً :

" فإن قلت : أوليس إذ قال : (أفعلت ؟) فهو يُريد أيضاً أن يُقرِّره بأنَّ الفعل كان منه ، لا بأنَّه كان علي الجملة فأى فرق بين الحالين ؟ " [٤] .

وكأن الإمام يريد أن يقول : فإنْ قُلت : أى فرق بين قولك : (أفعلت) وأنت تريد أن تُقرِّره بأنَّ الفعل كان منه ، وبين قولك : (أأنت فعلت ؟) ، وأنت تريد أنْ تُقرِّره بأنه فاعل الفعل ؟

---

(١) ينظر : دراسات تفصيلية شاملة لبلاغة عبد القاهر صـ ٢٤٤ ، ودراسة فى البلاغة والشعر صـ ٦٣ .
(٢) ينظر : الكتاب ج ٣ ص ١٦٩ : ١٧١ .
(٣) ينظر : دراسات تفصيلية شاملة صـ ٢٤٥ .
(٤) دلائل الإعجاز صـ ١١٣ .

ويتولَّى الإمام الرَّد بنفسه على هذا السُّؤال قائلاً :

" فإنَّه إذا قال : (أفعلت ؟) فهو يُقرِّره بالفعل من غير أن يُـردِّدَه بينـه وبين غيره [١] ، وكان كلامه [٢] كلام من يوهم أنَّه لا يدرى أنَّ ذلك الفعـل كـان على الحقيقة [٣] ، وإذا قال : (أأنت فعلت ؟) كان قـد ردَّد الفعـل بينـه وبـين غيره[٤] ، ولم يكن منه فى نفس الفعل تردُّد [٥] ، ولم يكن كلامه كلام مُنْ يـوهم أنَّه لا يدرى أكان الفعل أم لم يكن [٦] ، بدلالة أنَّك تقول ذلك والفعل ظاهر موجود مُشارٌ إليه كما رأيت فى الآية " [٧] .

وبالتَّأمُل الدقيق فى كُلِّ ما أورده الإمام أثناء عرضه للآية الكريمة ، وما ذكره حولها من خصائص تتعلق بالاستفهام ، نلحظ أنه قد أدرك المغزى الدقيق ، وراء تقديم الضمير (أأنت) ، بطريقة لا لبس فيها ولا غموض ، وأنَّه للتقرير ، وكان قد توصَّل لما توصَّل إليه من خلال اجتهاده فى البحث عن معنـى اللفـظ ، وصلته بالسياق ، ومدى اختلاف معناه باختلاف تركيبه فى الجملة ، اعتماداً على ذوقه ، وفهمه للنصِّ فهماً جيِّداً .

ومن الملاحظ أنَّ الإمام أثناء تناوله للقضية المذكورة اسـتعمل أسـلوب الحوار والنقاش – كأساس علمى وضعه الإمام نفسه – أثناء شرحه وتحليله (فإن قلت ... فأى فرق بين الحلتين ... فإنَّه إذا قال ... فهو يُقرِّره ... وإذا قـال ...

---

(١) والمعنى : أنَّه قُدِّم الفعل ، وقيل – مثلاً – فى غير القرآن : (أفعلت هذا بآلهتنا يا إبراهيم) لكان المُراد هو : تقريره بحصول الفعل منه من غير تعرُّض لغير المخاطب من الفاعلين .

(٢) أى كلام المُتكلِّم .

(٣) أى كان كلام المتكلم كلام من يوهم أنَّه يشك فى الفعل وأنه لا يدرى أنْ ذلك الفعل كان ووقع على الحقيقة .

(٤) أى وبين غيره من الفاعلين ممن يجوز حصول الفعل منهم .

(٥) أى : ولم يكن من القائل شكٌّ فى نفس الفعل أو تردَّد فى حقيقة وقوعه .

(٦) وهذا يعنى أنَّ التَّردُّد فى هذه الحالة يكون فى الفاعل ، أمَّا الفعل فليس فيه إيهام شـكٌّ ذلـك على خلاف الصورة السابقة ، والمفترض فيها تقديم الفعل على الفاعل ، فبين الصورتين فرق شاسع ، وبون واسع .
ينظر كُلُّ هذا فى (دراسات تفصيلية شاملة صـ ٢٤٥) .

(٧) دلائل الإعجاز صـ ١١٣ ، ١١٤ .

كان قد ردَّد الفعل ...) ، وذلك إيقاظاً للعقول ، واستنهاضاً لها ؛ لتثبيت المعنى فى نفس المتلقى بعد اقتناعه بالفكرة .

وكل ذلك لم يكن متوافراً لدى (سيبويه) ، وغيره من أئمة النحاة السابقين على الإمام .

ثالثاً: التقديم والتأخير بين الاسم والفعل فى إطار الاستفهام الإنكارى:

وما قاله الإمام مع الاستفهام بالهمزة مراداً به التقرير قال به مع الاستفهام معها إذا كان للإنكار ، والتوبيخ ، حيث أوجب أن يلى المُنكر الهمزة ، سواء أكان ذلك المُنكر فعلاً، أم اسماً ، أو أيًّا من مُتعلِّقات الفعل ، كالاستفهام الحقيقى والتقريرى .

ويرى الإمام أنَّ الهمزة قد تتعدَّد معانيها فى الموطن الواحد ، ففى قوله تعالى : { أَأَنتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ } [١] يُدركُ أنَّ الهمزة ليست للتقرير – على نحو ما مَّر بيانه – فحسب ، وإنمَّا أيضاً تفيد إنكار للفعل لِمَ كان ضرورة من الفاعل ؟ وتوبيخه على ذلك الفعل [٢] .

يقول الإمام :

" واعلم أنَّ (الهمزة) فيما ذكرنا [٣] تقرير بفعل قد كان ، وإنكارٌ له [٤] لم كان ، وتوبيخ لفاعله عليه [٥] " [٦] .

---

(١) الآية ٦٢ من سورة الأنبياء .
(٢) ينظر : دراسات تفصيلية شاملة صـ ٢٤٧ .
(٣) أى فى الاستفهام التقريرى الذى ذكره قبلاً ومثَّل له بقول الله تعالى : { أَأَنتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ } – الآية ٦٢ من سورة الأنبياء .
(٤) أى للفعل .
(٥) وهذا يعنى أنَّ الجرجانى يرى أنَّ الهمزة الواردة فى الآية الكريمة { أَأَنتَ فَعَلْتَ هَذَا . . . } وإن كان المراد منها حمل المُخاطب على إقراره بأنه هو الفاعل للفعل إلاَّ أنها تتضمَّن معنيين آخرين هما : إنكارهم وقوع الفعل من الفاعل على المفعول ولم كان من ذلك الفاعل ؟ وتوبيخ الفاعل على ذلك الفعل (تكسير الأصنام) .
(٦) دلائل الإعجاز صـ ١١٤ .

ويرى الإمام أنَّ همزة الاستفهام لها مذهب آخر ، إذ إنَّه ليس من الضرورى أن تكون مفيدة للمعانى الثلاثة (التقرير – الإنكار – التوبيخ) مجتمعة، بل قد تأتى تلك الهمزة متضمِّنة أحد الأنواع الأخرى من الاستفهام الإنكارى وهو الإنكار التكذيبى (بمعنى : النفى ، أى [لم يكن] إن كان الفعل ماضياً ، و[لا يكون] إن كان مضارعاً) ، أو الإنكار التوبيخى (بمعنى [ما كان ينبغى أن يكون] إن كان الفعل ماضياً، و[لا ينبغى أن يكون] إن كان مضارعاً،[1] وضرب الإمام – لكل من النوعين – أمثلة مشفوعة بالشرح والتوضيح .

<u>وكان مما قاله الإمام فى ذلك بادئاً بالإنكار التكذيبى :</u>

" ولها [2] مذهب آخر ، وهو : أن يكون الإنكار ،(أن يكون الفعل قد كان من أصله)[3] ، ومثاله قوله تعالى:{ أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ واتَّخَذَ مِنَ المَلائكَةِ إِنَاثاً إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلاً عَظِيماً}[4] وقوله عز وجل : { أَصْطَفَى البَنَاتِ عَلَى البَنِينَ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ } [5] ، فهذا ردٌّ على المشركين ، وتكذيب لهم فى قولهم ما يؤدِّى إلى هذا الجهل العظيم " [6] .

وواضح من تصدير الإمام للنصِّ بقوله : " وهو أن يكون الإنكار أن يكون الفعل قد كان من أصله" ثم ختْمه معقباً على الآيتين بقوله : " فهذا ردٌّ على المشركين ، وتكذيب لهم فى قوله ...أ.هـ" – واضح من ذلك – أنَّ الاستفهام في الآيتين أعنى الإنكار التكذيبى جاء ردَّاً على هؤلاء المدَّعين الجُهلاء (الذين يزعمون أنَّ الملائكة إناث ، وأنهم بناتُ الله ، وهذا يستلزم أنَّ الله اصطفاهم ،

---

(١) ينظر : الإيضاح صـ ٨٢ ط / صبيح ، ودراسات تفصيلية صـ ٢٤٧ .
(٢) أى للهمزة ، باعتبار أنَّ الحديث فى شأنها .
(٣) هذه العبارة يومئ بها الإمام إلى الإنكار التكذيبى .
(٤) الآية رقم ٤٠ من سورة الإسراء .
(٥) الآيتان ١٥٣ ، ١٥٤ من سورة الصافات .
(٦) دلائل الإعجاز صـ ١١٤ .

واختصَّهم بالبنين الذين هم الصفوة ، واختار لنفسه النوع الأدنى ، وأنَّه تعالى قد فضَّل البنات على البنين، فكذَّبهم فى كلا الأمرين[١]،أى لم يكن هذا، ولا ذاك)[٢].

ولنا أن نُدرك أنَّه لمَّا كان الإنكار موجَّها لفعل المشركين فيما ادعوه ، ومنصبَّاً عليه جاء الفعل مقدَّماً وتالياً للهمزة (أفأصفاكم) ، (أصطفى) .

أمَّا إذا أريد إنكار الاسم فإنه لابد من تقديمه ، يقول الإمام : " وإذا قُدِّم الاسم فى هذا صار الإنكار فى الفاعل ومثاله : قولك للرَّجل قد انتحل شعراً : (أأنت قلت هذا الشعر ؟ [٣] كذبت ، لست مِمَّن يُحْسِن مثله) أنكرت أن يكون القائل ولم تنكر الشِّعرَ " [٤] .

فالإنكار فى قولنا : (أأنت قلت هذا الشعر ؟) كما يبدو من كلام الإمام ليس موجَّهاً إلى الفعل – وهو قول الشعر – وإنما موجَّه لمن يدَّعى قوله ، وهو ليس بقائل ، ولكنَّ القائل غيره [٥] ، ومن ثم جاء الاسم (أأنت) مُقدَّماً على الفعل (قلت) فى حيِّز الاستفهام .

ولا يفوتنى – فى هذا المقام – أنْ أشير إلى أنَّ الإمام فى المسألتين السابقتين (خروج الهمزة عن معناها إلى التقرير تارة ، وإلى الإنكار والتوبيخ حينما تقتضى أنَّ ما بعدها غير واقع تارة أخرى) ، أفاد من جهود سابقيه ، وإنْ لم يْصرِّح الإمام بذلك ، حيث إنَّ كُلَّاً من (سيبويه) و (المبرِّد) حام حول خروج الاستفهام للمعنى المذكور ، والذى قال به الإمام ، وإنْ كان الأخير قد استشهد بغير ما استشهد به سابقاه ، واقفاً طويلاً عند النص ، متميزاً عنهما بكثرة التحليل والتدوير ، كاشفاً عن مغزى النصوص التى كان يقرأها ، مستنطقاً مقولاتهم ، مُفرِّقاً بين دخول (الهمزة) على الاسم ، ودخولها على الفعل من

---

(١) يؤازر ذلك ويقويه قوله تعالى قبل الآيتين المذكورتين : { ألا إنَّهُم مِّنْ إفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ ولَدَ اللّهُ وإنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ } – الآيتان ١٥١ ، ١٥٢ من سورة الصافات .

(٢) دراسات تفصيلية شاملة صـ ٢٤٨ .

(٣) أى : أأنت خصوصاً قلت هذا الشعر .

(٤) دلائل الإعجاز صـ ١١٤ .

(٥) ينظر : دراسات تفصيلية شاملة صـ ٢٤٩ .

حيث المعنى ، بما ينُمُّ عن سعة أفقه ، وكثرة اطلاعه ، ورجاحة نظره ، جامعاً بين خُلاصة فكرهم ، وحسن عرضه وتصرُّفه .

وإليك ما ذكره كُلٌّ من (سيبويه) و (المبرِّد) ؛ ليستقيم لنا الدليل :

يقول (سيبويه) فى قوله تعالى : { أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وأَصْفَاكُم بِالْبَنِينَ } [1] : " فقد عِلم النبى ﷺ والمسلمون – أنَّ الله ﷻ لم يتَّخذ ولداً ، ولكنه جاء على حرف الاستفهام ؛ ليُبَصَّروا ضلالتهم ، ألا ترى أنَّ الرجل يقول للرَّجل : (آلسعادة أحبُّ إليك أم الشَّقاء ؟) وقد علم أنَّ السعادة أحبُّ إليه من الشقاء ، وأنَّ المسؤول سيقول : السعادة ، ولكنَّه أراد أى يُبصِّر صاحبَه وأن يُعلمهُ " [2] .

وفى موضع آخر يشير إلى أنَّ (الهمزة) قد تخرج عن معناها إلى (التوبيخ) قائلاً:

" هذا باب ما جرى من الأسماء التى لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التى أُخِذت من الفعل ، وذلك قولك : (أتميمياً مرَّة وقيسيَّاً أخرى) ، وإنَّما هذا أنك رأيت رجلاً فى حال تلوُّن وتنقُّل ، فقلت (أتميميَّاً مرَّة ، وقيسيَّاً أخرى) ، كأنَّكَ قُلْت : (أتحوَّل تميميَّاً مرَّة وقيسيَّاً أخرى) ، فأنت فى هذه الحالة تعمل فى تثبيت هذا له ، وهو عندك فى تلك الحال فى تلوُّن وتنقُّل ، وليس يسأله مسترشِداً عن أمرٍ هو جاهل به ، ليفهمه إيَّاه ، ويُخبره عنه ، ولكنَّه وبخه بذلك " [3] .

وبالتأمل قليلاً فيما ذكره (سيبويه) فى الفقرة الأولى نلحظ أنَّ ما قال به حول الآية الكريمة ، يومئ فيه إلى معنى من معانى (الهمزة) ، وهو : الإنكار والتوبيخ ، وإن لم يُصرِّح بذلك .

وكذلك ما أورده تعليقاً على الجملة النموذجية البسيطة والمفترضة (آلسَّعادة أحبُّ إليك أم الشقاء) يُشتم منها رائحة إفادة الهمزة معنى التقرير ، ولم يعرض لأى من (التقديم والتأخير) لا من قريب ، ولا من بعيد .

---

(١) الآية رقم ١٦ من سورة الزُخرف .
(٢) الكتاب جـ ٣ صـ ١٧٣ .
(٣) السابق جـ ١ صـ ٣٤٣ ، وينظر صـ ٣٤٥ .

أمَّا فى الفقرة الثانية، فقد أشار صراحة إلى أنَّ الهمزة فهيها معنى (التوبيخ).

وقال المُبرِّد فى قوله : { أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ } [١] : " فإنَّ ذلك ليس على جهة الاستفهام ، لأنَّ المُستخبِر غيرُ عالم ، إنما يتوقَّع الجواب فيعلم به ، والله ﷻ منفىٌّ عنه ذلك ، وإنما تخرجُ هذه الحروف فى القرآن مخرج التوبيخ والتقرير ، ولكنها لتكرير توبيخ بعد توبيخ عليهم ، ألا تراه يقول ﷻ : { أَفَمَن يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِي آمِناً يَوْمَ القِيَامَةِ } [٢] – وقد علم المستمعون كيف ذلك – ليُزجرهم عن ركوب ما يؤدى إلى النار كقولك للرجل : (السعادة أحب إليك أم الشقاء) [٣] ، لتوقِفه أنَّه على خطأ وعلى ما يُصيِّره إلى الشقاء ، ومن ذلك قوله : { أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ } [٤] كما قال : (ألستم خير من ركب المطايا . . . وأندى العالمين بُطون راح) [٥] ، وأنت تعلم أنه لم يستفهم ، ولكن قرَّرهم بأنهم كذلك ، وأنه قد ثبت لهم " [٦] .

وواضح من هذا الكلام أنَّ المبرِّد كان صريحاً فى ذكر كُلٍّ من (التقرير والإنكار بنوعيه التكذيبى والتوبيخى) باعتبار أنَّ هذين المعنيين متولِّدَيْن عن همزة الاستفهام الواردة فى النصوص التى ذكرها ، ذلك دون أدنى إشارة منه إلى بيان الفرق المترتب على التقرير بالفعل ، أو التقرير بالفاعل ، ولا إلى ما يجب أن يلى فيه المنكر الهمزة، سواء أكان فعلاً، أم فاعلاً، أم مفعولاً، أم غير ذلك.

وكذلك (ابن جنى ت ٣٩٢ هـ) فى خصائصه يُصرِّح بأنَّ (الهمزة) قد تخرج من معناها الحقيقى إلى معان أخر كالتقرير والإنكار [٧] ، ولا مانع من أن يكون الإمام عبد القاهر قد استفاد منه فى هذا المضمار ، وإن لم يُصرح بذلك .

---

(١) جزء من الآية رقم ١٦ من سورة الزخرف .
(٢) الآية رقم ٤٠ من سورة فُصِّلت .
(٣) هذا المثال ذكره (سيبويه) فيما أشرت إليه منذ قليل .
(٤) جزء من الآية رقم ٦٠ من سورة الزُّمر .
(٥) الهمزة فى قوله (ألستم) كما هو واضح مراد فيها التقرير .
(٦) المقتضب جـ ٣ صـ ٢٩٢ .
(٧) ينظر : الخصائص لابن جنى تحقيق / محمد على النجار جـ ٢ صـ ٤٤٦ ، ٤٦٧ – ط / الهيئة المصرية العامة للكتاب ط / رابعة ١٩٩٩ م .

صور أخرى لإنكار الفعل لا يكون فيها ذلك الفعل والياً للهمزة :

" وقد ذكر الإمام أنَّ إنكار الفعل قد يتحقق بطريق يُغاير فى الظاهر هـذا النظام المألوف مع الهمزة ، فقد تدخل الهمزة على الفاعل ، والمراد إنكار الفعل ، وقد تدخل على المفعول ، والمراد إنكار الفعل ، وقد تدخل على الزمان والمكـان وغيرهما والمراد فى ذلك كله إنكار الفعل ، ويكون هـذا بمُلاحظـة خصوصـية معيَّنة، هى أن لا يكون لهـذا الفعـل علـى فـرض وقوعـه فاعـل إلاَّ فاعـل واحد ، فإذا وجهت الإنكار إلى هذا الفاعل أفاد ذلك بطريق اللـزوم نفـى الفعـل نفسه"(١) ، وعلى الرَّغم من أنَّ فى ذلك خروجاً على القاعدة – على نحو ما هـو معروف – إلاَّ أنَّ مثل ذلك الأسلوب قد ورد ذكره فى (القرآن الكـريم) ، وكـان أبلغ وأوفى فى تأدية المعنى المراد ، مما لو جيء بهذا الأسلوب على أصله .

وقد عرض الإمام لكل هذا بصورة واضحة ، حيث أشار :

أولاً : إلى دخول الهمزة عل الفاعل ، والمقصود إنكار الفعل قائلاً :

" وقد يكون أن يُراد إنكار الفعل من أصله ، ثم يُخرج اللفـظُ مُخْرَجـه إذا كان الإنكار فى الفاعل (٢) ، مثال ذلك قوله تعالى : { قُـلْ آللَّـهُ أَذِنَ لَكُـمْ } (٣) ، الإذن راجع إلى قوله تعالى : { قُلْ أَرَأَيْتُم مَّا أَنزَلَ اللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْـهُ حَرَاماً وحَلالاً } (٤) ، ومعلوم أنَّ المعنى على إنكار أن يكون قد كان من الله تعالى إذن فيما قالوه ، من غير أن يكون هذا الإذن قد كان من غير الله ، فأضافوه إلـى الله ، إلاَّ أنَّ اللفظ أُخرِج مُخرجه إذا كان الأمر كذلك ، لأن يُجعلوه فى صورة مـن غَلِط،

---

(١) دلالات التراكيب صـ ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ونظر أيضاً : دراسات تفصيلية شاملة صـ ٢٥٠ ، ٢٥١ .

(٢) ومعنى هذا الكلام : قد يكون المقصود إنكار الفعل ، ولا تدخل الهمزة على الفعـل ، وإنَّمـا تدخل على الفاعل الذى إذا وقع الفعل لا يقع إلاَّ منه .

(٣) سورة يونس جزء من الآية رقم ٥٩ ، وتمام الآية : { قُلْ أَرَأَيْتُم مَّا أَنزَلَ اللَّهُ لَكُم مِّـن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَاماً وحَلالاً قُلْ آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ } .

(٤) سورة يونس من الآية رقم ٥٩ .

فأضاف إلى الله تعالى إذناً كان من غير الله فإذا حُقِّق عليه ارتدع[1]"[2].

ويبدو من هذا النَّص ما أشرت إليه سابقاً من أنَّ الهمزة قد تدخل على الفاعل ، والمراد إنكار الفعل .

والمثال المذكور { قُلْ آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ } من هذا القبيل ، حيث إنَّ الإنكار فيه موجه إلى المسند إليه ، والمراد إنكار الفعل (الإذن) على أنَّ المعنى (لم يأذن الله لكم) ، والعِلَّة – فى إطار ما ذكره الإمام – تتمثَّل فى أنَّ المُخاطبين بالآية الكريمة كانوا قد أحلُّوا وحرموا فيما رزقهم الله – سبحانه – والذى يملِك التحليل والتحريم هو (الله) لا غيره ، وعليه فإنّ الإذن بالحِلِّ والحُرْمة لا يقع إلاَّ من (الله) ﷻ ، فليس له إلاَّ فاعل واحد هو (الله) ﷻ ، فإذا نفى أن يكون الله آذناً ، بتوجيه الإنكار إليه آل المعنى بالضرورة إلى إنكار الفعل ، أعنى نفى الإذن من أصله ، وأُخرج الكلام على هذه الصورة – أى صورة نفى الفاعل لا الفعل ، لأنَّه أبلغ من دخول الهمزة على الفعل من ناحية أنَّ الصيغة المذكورة إنكار للفعل بدليل، وكأنه قيل : إنَّ الإذن لم يقع بدليل عدم وقوعه من فاعله الذى ليس فاعل سواه [3][4] .

ونكتة أخرى تتعلق بالمُخاطبين أشار إليها الإمام فى نهاية نصه السابق قائلاً : " إنَّ اللفظ أُخرج مُخرجه . . . لأن يُجعلوا فى صورة من غَلِط فأضاف إلى الله – تعالى – إذناً كان من غير الله ، فإذا حُقِّق عليه ارتدع " .

---

(١) من أول قول الإمام " إلاَّ أنَّ اللفظ أُخرِج مُخرَجه . . . إلى نهاية النص " إشارة جليلة إلى العلة التى من أجلها جاء الاسم (الله) تالياً للهمزة على الرغم من أنَّ المقصود هو إنكار الفعل ، وكأنَّه أراد أنَّ الكلام جاء على الصورة المذكورة – أى صورة نفى الفاعل لا الفعل ، والنُّكتة فى ذلك أنَّهم جُعلوا فى صورة من غلط . . . إلى آخره . (ينظر : دراسات تفصيلية شاملة صـ ٢٥٢) .

(٢) دلائل الإعجاز صـ ١١٥ .

(٣) ينظر : الخصائص جـ ٢ صـ ٤٦٦ .

(٤) ينظر : دراسات تفصيلية شاملة صـ ٢٥٢٥ ودلالا التراكيب صـ ٢٣٩ .

وهذه النكتة – فيما أرى – تعنى أنَّ الاستفهام بطريقته المذكورة يحمل فى طيه معنى آخر بالإضافة إلى النفى والتكذيب وهو أنَّ ذلك النفى وهـذا التكـذيب جاءا مشوبيْن بالتقريع والتبكيت لهؤلاء المخاطبين فيما ادعوه .

وتطبيقاً لمنهجه فى الإيضاح ، يأتى الإمام بمثال آخر من الأمثلـة التـى تجرى فى الواقع ، هذا المثال من كلام العرب العادى ، وهو عبارة عـن جملـة نموذجية سهلة التركيب لتزوِّد القارئ بمرونة فيما يتصل بالغرض المـذكور ، – الذى سيقت من أجله الآية الكريمة على صورتها التى جاءت عليها – وذلك على سبيل المقايسة والمناظرة ، استيفاءً للغرض ، واستيعاباً له على الوجـه الـذى ينبغى ، وحرصاً من الإمام على تأكيد صلة أسلوب القرآن الكريم ، وفنون التعبير فيه بأساليب العرب وفنونهم، ومثل هذه الطريقة لم نعهدها قبلاً عند (سيبويه).

" ومثال ذلك [1] قولك للرجل يدَّعى أنَّ قولاً كان مِمَّن أنَّه لا يقوله : " أهو قال ذاك بالحقيقة أم أنت تغلط ؟ " تضع الكلام وضعه إذا كنت علمت أنَّ ذلك القول قد كان من قائل، لينصرف الإنكار إلى الفاعل، فيكون أشدَّ لنفى ذلك وإبطاله"[2].

ويُفهم من المثال الذى أورده الإمام (أهو قال ذاك بالحقيقة أم أنت تغلط؟) إنَّ الإنكار فيه موجه إلى الفاعل ، لاعتبارات شتى منها :

١- إمَّا أن يكون المُدَّعى عليه بالقول عاجزاً عن فعل ما ادُعِىَ به [3] – كقول الشعر مثلاً – وليس فى وسعه أن يفعله .

٢- أن يكون أبعد همة وأعلى شأناً من أن يفعله [4] ، كأن يكـون المُخاطـب بالسؤال ادَّعى على من وُجِّه إليه الإنكار بأنه قال قولاً لا يصدر إلاَّ مِمَّن لا خلاق لهم ، والسائل يعتقد خيراً فيمن ادُّعى عليه .

٣- أن يكون المُدَّعى عليه أصغر همة وأحطَّ شأناً من أن يفعلـه [1] ، وذلـك بأن يكون المُخاطب مثلاً ادَّعى بأنَّ فلاناً قال شيئاً خيراً ، والسائل يستبعد

---

(١) أى مثال الآية المذكورة { قُلْ آللَّهُ أذِنَ لَكُمْ } الذى استشهد بها على الغرض المذكور .
(٢) دلائل الإعجاز صـ ١٥ .
(٣) ينظر : السابق صـ ١١٨ .
(٤) ينظر : دلائل الإعجاز صـ ١١٨.

ذلك باعتبار أنَّ المُدَّعى عليه – من وجهة نظر السائل – أحطُّ شأناً من أن يقول خيراً أو يرغب فيه .

وبما أنَّ المثال المذكور يتساوى فى النفى مع قولنا : (أقال فلان ذاك بالحقيقة) ، إلاَّ أنَّهُ يُقال فيه مثل ما قيل فى الآية السابقة من أنَّ الصيغة المُقدَّم فيها الفاعل، أبلغ أثراً وأوقع فى النفس، لأنها نفى للفعل بطريق الكناية واللزوم ، فهى بمثابة دعوى مع دليلها ، إذ إنَّ الفعل إذا نفى فاعله لزم انتفاؤه حتماً ، وهذا مما لا يتوافر فى الصيغة البديلة ، فالصيغة المذكورة – بحسب الظاهر – تُشعر أنَّك تشُكُّ فى أنَّه قال ذاك المقال ، وبما أنَّ المفروض أنَّه لا قائل سواه لزم إنكار القول من أصله (٢) ، ممَّا حدا بالإمام أن يصف انصراف الإنكار إلى الفاعل فى المثال المذكور بأنَّه أشدُّ لنفى الفعل وإبطاله ، ذلك على غرار ما مرَّ بيانه بإزاء قول الحق تبارك وتعالى : { قُلْ آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ } (٣) .

وعلى غرار ذلك أورد الإمام مثالاً آخر قائلاً :

" ومثله قولك : (من أمرك بهذا منَّا ؟ وأيُّنا أذن لك فيه ؟) وأنت لا تعنى أنَّ أمراً قد كان بذلك من واحدٍ منكم ، إلاَّ أنَّك تضع الكلام هذا الوضع ، لكى تُضيِّق عليه ، وليظهر كذبه ، حين لا يستطيع أن يقول (فلان) وأن يحيل على واحد " (٤) .

فالإنكار فى قولنا (أيُّنا أذن لك فيه ؟) بحسب الظاهر موجَّه إلى الفاعل لا إلى الفعل ، وبما أنَّه فى هذا المثال لا آذن ولا آمر غيرُ المُتكلِّم ومن معه لزم نفى الفعل من أصله .

والاستشهاد بما جاء فى المثالين الأخيرين على دخول همزة الإنكار على الفاعل قصداً إلى إنكار الفعل ، وذلك مثلما كان الأمر فى قوله تعالى : { قُلْ آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ } (٥) – فى ذلك الاستشهاد – التفاتة طريفة من الإمام ، إذ إنه بطريقته

---

(١) ينظر : السابق .
(٢) ينظر: دراسات تفصيلية شاملة صـ ٢٥١ .
(٣) جزء من الآية رقم ٥٩ من سورة يونس .
(٤) دلائل الإعجاز صـ ١١٦ .
(٥) جزء من الآية رقم ٥٩ من سورة يونس .

تلك يوحى بالتنبيه إلى ما لهذا الاستعمال القرآنى من أثر فى نفوس العرب ، ويُشير بكلامه الذى أورده حول المثالين المذكورين ، أنَّ ألفاظ الآية الكريمة ، روعى فيها رصف الكلام ، لتؤدِّى دورها ، على النحو الذى مرَّ بيانه حولها ، والله – تعالى – أعلم .

ذلك بالإضافة إلى أنَّ الإمام استرعى انتباهه هدف الظاهرة المذكورة ، فحاول أن يضبطها ، ويُقارنها بما عُرِف عن العرب ، توضيحاً لوجهة نظره ، ومفهومه ، ومن ثَمَّ يزداد الأمر وضوحاً وبياناً لدى القارئ والمُتلقِّى ، ومثل هذا لم نقف عليه عند (سيبويه) .

ثانياً : ويشير الإمام إلى دخول الهمزة على المفعول الذى إذا وقع الفعل لم يقع إلاَّ عليه ، ويكون إنكار المفعول دليلاً على إنكار الفعل قائلاً :

" ونظير هذا [1] قوله تعالى : { قُلْ آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الأُنثَيَيْنِ أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الأُنثَيَيْنِ } [2] ، أُخرِج اللفظ مُخرجه إذا كان قد ثبت تحريمٌ فى أحد أشياء ، ثم أُريد معرفة عين المُحرَّم ، مع أنَّ المُراد إنكار التحريم ، من أصله ، ونَفْىُ أن يكون قد حُرِّم شىءٌ مِمَّا ذكروا أنَّه مُحرَّمٌ ، وذلك أنَّ الكلام وُضِع على أنْ يُجعَلَ التَّحريم كأنَّه قد كان ، ثم يُقال لهم : (أخبرونا عن هذا التحريم الذى زعمتم ، فيم هو ؟ أفى هذا أم ذاك أم فى الثالث ؟) ليتبيَّن بُطلان قولهم ، ويظهر مكان الفرية منهم على الله تعالى " [3] .

وخلاصة هذا الكلام :

أنَّ الاستشهاد بصورته التى جاء عليها فى الآية يدُلُّ على أنَّ التحريم قد ثبت بواحد من هذه الثلاثة (الذكرين – الأنثيين – الأجنَّة فى البطون) ، وهو لم يقع أصلاً على واحد منها ، ومادام لم يقع التحريم ، وكان المقصود نفى فعل التحريم من أساسه وإنكاره " لم يُقدَّم الفعل عقب الهمزة ، بل أُحرج الكلام فى

---

(١) أى : ونظير هذا فى تحقق إنكار الفعل بطريق يُغاير الظاهر الذى هو : البدء بالفعل عقب الهمزة .

(٢) جزء من الآية رقم ١٤٣ من سورة الأنعام .

(٣) دلائل الإعجاز صـ ١١٥ .

صورة نفى المفعول دون الفعل ، ليكون أبلغ فى نفى الفعل ، فإنَّ نفيه حينئذٍ يكون بطريق الكناية واللزوم ، وذكر الدعوى مع دليلها ، كأنه قيل : لو كان هُناك تحريم لكان مُتعلِّقاً بواحد من هذه الأمور ، لكن واحداً منها ليس بمحرَّم ، فليس هُناك إذاً تحريم، وذلك أنهم (١) كانوا تارة يُحرِّمون ذكور الأنعام ، وتارة إناثها ، وتارة ما فى بطون الإناث ذكوراً كانت أم إناثاً أم مُختلفة ، وينسبون ذلك إلى الله ، فردَّ الله عليهم إفكهم بإنكار محل التحريم " (٢) .

ثالثاً : ووازن ما سبق دخول همزة الإنكار على الزمان ، لأنَّ الفعل إذا وقع لابد له من زمن يقع فيه ، فإذا توجّه الإنكار إلى هذا الزَّمن دلَّ ذلك على إنكار الفعل لا محالة .

وقد أشار الإمام إلى ذلك قائلاً :

" ومثل ذلك قولك للرَّجل يدَّعى أمراً وأنت تنكره : (متى كان هذا ؟ أفى ليل أم نهار ؟ وتضع الكلام وَضْعَ من سلَّم أنَّ ذلك قد كان ، ثم تطالبه ببيان وقته، لكى يتبيَّن كذبُه إذا لم يقدِر أن يذكر له وقتاً ويفتضح " (٣) .

وسبب افتضاحه – على نحو ما هو مفهوم من كلام الإمام – أنَّك تنكر أن يكون الليل والنهار وقتاً لهذا الفعل الذى يدَّعيه ، فيلزم نفى الفعل الذى لم يقع ألبتَّه، لأنه إن وقع لابد أن يقع فى ليل أو نهار ، وإذا نفيت الزمان ترتب على ذلك نفى وقوع الفعل من أصله (٤) .

ومن خلال ما سبق ذكره فيما عرض له الإمام من ظاهرة إنكار الفعل ونفيه بصورها المُتعدِّدة ، وأساليبها المتباينة ، سواء أكان ذلك بإيلاء الفعل الهمزة أم كان بطريق الاستلزام على النحو الذى رأينا – أقول : من خلال ذلك – يُمكن القول بأنَّ الإمام بصنيعه هذا كان حريصاً على أن تكون له نظرات بلاغية واضحة المعالم ، وعلى استنباط ما يستطيع استنباطه من بلاغة التقديم والتأخير ،

---

(١) أى المشركون .
(٢) دراسات تفصيلية شاملة صـ ٢٥٢ .
(٣) دلائل الإعجاز صـ ١١٦ .
(٤) ينظر : دراسات تفصيلية شاملة صـ ٢٥١ ، ودلالات التراكيب صـ ٢٣٩ .

والتفنن فى استخراج معانيه ، حتى لو كلَّفه ذلك متابعة الظاهرة الواحدة للكشف عن صورها المُختلفة ، موضِّحاً الفوارق المختلفة بين التراكيب ، حيث إننا وجدنا أنَّ الإمام فى كُلِّ ما تناوله من الظاهرة المذكورة ، وغيرها ، يتعمَّق فى المعانى ، كاشفاً عما وراء الأسلوب ، مبرزاً لنا صلة اللفظ بالسياق الوارد فيه ، ومدى اختلاف المعنى تبعاً لاختلاف التركيب ، مضافاً إلى ذلك تبعية اللفظ للعبارة ، ذلك على عكس ما كان يصنع (سيبويه) الذى كان ينظر إلى التقديم والتأخير من ناحية المعنى المجرَّد فحسب .

عود إلى بدء :

كلُّ ما سبق ذكره – فى إطار الاستفهام بالهمزة – عن الفرق بين تقديم الفعل،وتقديم الاسم،من إفادته للتقرير،أو الإنكار،إنما كان مختصَّاً بالفعل الماضى.

ولمَّا كان الأمر لا يقف عند هذا الحدِّ ، أراد الإمام بعد ذلك أن يؤكِّد لنا على أنَّ الفرق ذاته كائن بينهما [1] كذلك مع الفعل المضارع ، سواءُ أكان دالاً على الحال أم الاستقبال ، مشيراً إلى أنَّ لكل دلالة خصوصيتها ، فانتقل إلى الحديث عن ذلك ، وكأنَّه عاد مرَّة أخرى إلى النقطة التى بدأ منها ، وهى النظر فى الفرق المذكور ، ولكن فى حالة ما إذا كان الفعل مضارعاً حيث يقول :

" وإذ قد بيَّنا الفرق بين تقديم الفعل وتقديم الاسم ، والفعل ماض ، فينبغى أن ننظر فيه والفعل مضارع ، والقول فى ذلك : أنَّك إذا قلت : (أتفعل ؟) و(أأنت تفعل ؟) لم يخل من أن تُريد الحال أو الاستقبال ، فإن أردت الحال كان المعنى شبيهاً بما مضى فى الماضى [2] ، فإذا قلت : (أتفعل ؟) كان المعنى على أنَّك أردت أن تقرِّره بفعل هو يفعله ، وكنت كمن يوهم أنَّه لا يعلم بالحقيقة أنَّ الفعل كائن ، وإذا قلت (أأنت تفعل ؟) كان المعنى على أنَّك تُريد أن تُقرِّرَه بأنَّه الفاعل، وكان أمر الفعل فى وجوده ظاهراً ، وبحيث لا يُحتاج إلى الإقرار بأنَّه كائن ، وإنْ أردت بـ(تفعل) المستقبل كان المعنى إذا بدأت بالفعل على انَّك تَعْمِد بالإنكار إلى

---

(١) أى بين تقديم الفعل ، وتقديم الاسم .

(٢) أى شبيهاً بما سبق ذكره من تقديم أحدهما على الآخر – والفعل ماض – لإفادة التقرير أو الإنكار التكذيبى ، أو التوبيخى .

الفعل نفسه، وتزعم أن لا يكون[1]، أو أنَّه لا ينبغى أن يكون"[2][3].

وواضح من كلامه إن الإنكار والتقرير سواء فى أنَّ كُلاً من المنكر والمقرَّر به لابد أن يلى الهمزة ، سواء أكان اسما أو فعلاً .

وبعد ذلك يشرع الإمام فى ذكر أمثلة توضيحية للإنكار بنوعيه (التكذيبى، والتوبيخى) قائلاً : " فمثال الأول : (وهو الإنكار التكذيبى) :

(أيقتُلُنى والمشرفىُّ مُضَاجِعى ∴ ومسنونَةٌ زُرْقٌ كأنياب أغوالِ ؟)

فهذا تكذيب منه لإنسان تهدَّده بالقتل، وإنكار أن يقدر على ذلك ويستطيعه ، ومثله أن يطمع طامع فى أمر لا يكون مثلُهُ ، فتُجهِّلُهُ فى طمعه [4] فتقول: (أيرضى عنك فُلان وأنت مُقيم على ما يكره ؟ أتجد عنده ما تُحِبُّ وقد فعلت وصنعت؟)، وعلى ذلك قوله تعالى: { أَنُلْزِمُكُمُوهَا وأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ }[5]"[6].

ويبدو من كلام الإمام إنَّ الإنكار فى كُلِّ ما أورده من أمثلة موجَّه إلى الفعل، باعتباره جاء تالياً لهمزة الإنكار ، ففى كُلِّ قُدِّم ما يجب تقديمه ، وأُخِّر ما ينبغى تأخيره ، على أنَّ المعنى : (لن يكون ذلك) .

ومما يلاحظ أنَّ الإمام فى المثال الأوَّل قدَّم تحليلاً لسبب التقديم حينما قال: " فهذا تكذيب منه لإنسان تهدَّده بالقتل ، وإنكار أن يقدر على ذلك ويستطيعه " وهذا يعنى : أنَّه لن يكون منه فى المستقبل تهديد بالقتل ، لوجود ما يمنع حدوث ذلك التهديد ، وذلك المانع واضح فى قوله : (والمشرفى مضاجعى) .

أمَّا المثالان الآخران فلم يُقدِّم الإمام لنا تحليلاً لسبب التقديم ، اعتماداً على فطنة القارئ وذكائه ، حيث إنَّه يستطيع أن يستلهم ذلك التحليل بنفسه ، وأن يستشفه بإحساسه من خلال إعمال فكره وعقله فيما قدَّمه الإمام من تحليل فى

---

(١) من باب الإنكار التكذيبى بمعنى : لم يكن (ينظر: الإيضاح تحقيق / الدكتور محمد عبد المنعم خفاجى جـ ٣ صـ ٧٢) .
(٢) من باب الإنكار التوبيخى (ينظر : السابق) .
(٣) دلائل الإعجاز صـ ١١٦ .
(٤) وسبب هذا التجهيل هو : التكذيب والإنكار .
(٥) الآية رقم ٢٨ من سورة هود .
(٦) دلائل الإعجاز صـ ١١٦ ، ١١٧ .

المثال الأول ، فيدرك أنَّ المعنى فى المثال الثانى : أنَّ المخاطب لن يحصل فى المستقبل على شىء ، من الرِّضا مِمَّن يطمع فى نواله منه ، ذلك بسبب إساءة المُخاطب وإقامته على ما يكرهه صاحبُ ذلك الرِّضا . ويُدرك كذلك أنَّ المعنى فى الآية الكريمة على (أن لا يكون ذلك الإلزام فى المستقبل ، بسبب كراهة المخاطبين له ، وعدم اختيارهم لما يُلزموا به [1] .

ولنا أن نلحظ كذلك أنَّ الإمام فى شرحه للمسألة المذكورة استخدم أسلوب المقايسة والتنظير أثناء استشهاده على صِحة كلامه فيما يقول ، حيث أتى بأمثلة متنوِّعة ذات خصائص مشتركة فى التركيب الذى هو محل الشاهد – توضيحاً لوجهة نظره ومفهومه – بادئاً بالشاهد الشعرى مُعلِّقاً ومُعقِّباً ، وكأن الشاهد الشعرى هو الأساس فى استنباط القاعدة عنده ، ثم قاس على ذلك مستأنساً بمثال من كلام العرب العادى الذى يتصل بالحياة الاجتماعية على مرِّ العصور ، باعتبار أنَّ مثل هذا النوع من الأمثلة أكثر ملائمة فى توضيح العلاقات بين الكلمات تقديماً وتأخيراً ، حتى تكون الفكرة غاية فى الجلاء ، ثم ختم بالنموذج القرآنى التى تتجلَّى فيه أبعاد القضية ، ذلك تقوية لحجته على ما قال فى البيت الشعرى ، إذ إنَّه لم يحتج بالآية ابتداءً ، وإنما أتى بها تقوية لما ساقهُ من دليل قبل ذلك من أقوال العرب ، ذلك للدَّلالة على صِلة أسلوب القرآن الكريم ، وفنون التعبير فيه بأساليب العرب ، وفنونهم ، كما أنَّ فى ذلك أيضاً تنبيهاً إلى عِلَّةِ الحُكم الثابت عن العرب بالنقل الصحيح ، كيف لا ؟ والقرآن الكريم هو المثل الأعلى فى البلاغة ،

---

(١) أشار الزمخشرى إلى أنَّ الضمير فى قوله تعالى : { أَنُلْزِمُكُمُوهَا } عائد على حُجة الأنبياء وهدايتهم ، حيث إنَّ الأنبياء لم يُكرهوا أحداً على قبول تلك الهداية ، كما دلَّ على ذلك قوله تعالى: { قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَى بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وآتَانِي رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ } . الآية ٢٨ من سورة هود – فقد صمَّم المخاطبون على الإعراض عن حجَّة الأنبياء وهدايتهم وبيِّناتهم ، وما دام كان هذا التصميم منهم جاءت خاتمة الآية : { أَنُلْزِمُكُمُوهَا وأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ } رَدّاً على موقف هؤلاء ، والمعنى : لا يكون هذا الإلزام ، يعنى أنكرهكم على قبول تلك الهداية وهذه الحُجَّة ، ونقسركم على الإسلام ، وأنتم تكرهونه ولا تختارونه ، فالأنبياء ليسوا مطالبين بإلزام أحدٍ من الناس الهداية وقبولها ، فإنَّه لا يقدر على ذلك إلا الله ﷻ (الكشاف جـ ٢ صـ ٣٧٤ ، ٣٧٥) .

ومن ثمَّ لا يملك المتلقى إلاَّ الاقتناع بما ذهب إليه الإمام ، وقد امتلأ فكره بقيمة التقديم والتأخير ، وبلاغته فى الأسلوب .

وكأن الإمام بصنيعه هذا يرى أنَّ أسلوب القياس والتنظير أداة ضرورية فعَّالة لتحليل الكلام بلاغياً .

وبالتأمُّل فيما ذكره (سيبويه) قبلاً عن التقديم والتأخير نلحظ أنه خلا من كُلِّ ذلك ، وأن (سيبويه) لم يلتفت إلى كُلِّ هذه الأمور ولا إلى مثل هذا الصنيع الذى لاحظناه أثناء شرحه للمسألة الواحدة .

هذا ، وقد قصدتْ قصداً إلى الاستطراد فيما سبق ، توضيحاً لفكرة الإمام ومنهجه فى التناول ، وتتميماً للفائدة .

وأعود إلى ما لحديث الإمام صلةٌ بشأنه فأقول :

أمثلة للإنكار التوبيخى :

يعرض الإمام أمثلة أخرى لتقديم الفعل المضارع واقعاً فى حيِّز الاستفهام ، قصداً إلى إنكار ذلك الفعل ، ولكن فى هذه الحالة تختلف دلالته عن الحالة السابقة (الإنكار التكذيبى) الذى هو بمعنى النفى (أى لا يكون) ، إذا يفيد التقديم فى حالتنا هذه التوبيخ واللوم والمعنى (لا ينبغى أن يكون) على ما قرَّره الإمام عبد القاهر كما أسلفت .

يقول الإمام :

" ومثال الثانى [1] ، قولك لرجل يركبُ الخطر : (أتخرج فى هذا الوقت ؟ أتذهب فى غير الطريق ؟ أتُغرِّر بنفسك ؟) ، وقولك للرَّجل يُضيِّع الحق : أتنسى قديم إحسان فلان ؟ أتترك صحبته وتتغير عن حالك معه لأن تغيَّر الزمان ؟ كما قال :

أأتترك أن قلَّت دراهمُ خالدٍ ∴ زيارته ؟ إنِّى إذا للئيم " [2]

(١) أى الإنكار التوبيخى الذى هو قسيم للنوع الأول (الإنكار التكذيبى) .
(٢) دلائل الإعجاز صـ ١١٧ .

وواضح فيما ذكره الإمام من أمثلةٍ أنَّ الفعل فى كُلٍّ منها جاء مضارعاً تالياً لهمزة الاستفهام ، قصداً لإنكاره والتوبيخ واللوم عليه وأنه (لا ينبغى أن يكون) والمعنى فى الأمثلة على الترتيب : (لا ينبغى لك الخروج – لا ينبغى لك الذهاب – لا ينبغى أن تُغرِّر بنفسك ولا يليق بك أن تفعل ذلك – لا ينبغى نسيان إحسانه القديم – لا ينبغى لك أن تترك صُحبته ، أو تتغيَّر عن حالك معه ، ولا يليق بك ذلك على الإطلاق – ينبغى لك أن تترك) ففى كُلٍّ توجَّه التوبيخ على الفعل ، ومن أجل هذا قُدِّم .

تفسير تقديم الفعل المضارع على الاسم ، والعكس فى الإنكار التكذيبى والتوبيخى :

ويستطرد الإمام مما سبق إلى الحديث عن التأكيد على أنَّ هناك فروقاً دلالية واضحة بين البدء بالفعل ، أو البدء بالاسم فى حيز الاستفهام بالهمزة ، وأنَّ ما سبق ذكره من أمثلةٍ قُدِّم فيها الفعل المُضارع إنما كان لتوجيه الإنكار إليه ، سواء أكان ذلك الإنكار للتكذيب والنفى ، أم للتوبيخ واللوم .

أمَّا إذا أردنا توجيه الإنكار أو التوبيخ واللوم إلى الاسم ، فلابد من البدء به عقب الهمزة ، وتقديمه على الفعل ، وهذا يعنى أنَّ لكل صورة ما يناسبها فى التعبير .

يقول الإمام :

" وجملة الأمر أنَّك تنحو بالإنكار نحو الفعل ، فإن بدأت بالاسم فقلت :(أأنت تفعل ؟) ، أو قلت : (أهو يفعل ؟) ، كنت وجَّهت الإنكار إلى نفس المذكور ، وأبيت أن تكون بموضع أن يجىء منه الفعل وممن يجىء منه ، وأن يكون بتلك المثابة " (١) .

أمثلة لتوجيه الإنكار إلى الفاعل ، أو الاسم :

بعد أن ذكر الإمام نماذج لتقديم الفعل المضارع ، قصداً لتوجيه الإنكار إليه ، شرع فى تقديم نماذج جىء فيها بالاسم تالياً لهمزة الاستفهام بغية توجيه

---

(١) دلائل الإعجاز صـ ١١٧ .

الإنكار إليه ، وتوبيخه على صدور الفعل منه ، مبرِّراً ذلك التوجيه مشيراً إلى أنَّه يرجع لأحد أسباب ثلاثة : " إمَّا لعجزه عن الفعل ، وإمَّا لعلوِّ همَّته وأنَّه أبعد همة من أن يفعل ، وإماَّ لصغارة قدره ، وقِصر همَّته ، وانحطاط شأنه ، وأنَّه أقلُ من أن يفعل " .

يقول الإمام مشيراً إلى السبب الأول :

" تفسير ذلك [١] : أنَّك إذا قلت : (أأنت تمنعنى ؟) ، (أأنت تأخذ على يدى ؟) صِرْت كأنَّك قُلت [٢] : إنَّ غيرك الذى يستطيع منعى والأخذ على يدى ، ولست بذاك [٣] ، ولقد وضعت نفسك فى غير موضِعك ، هذا إذا جعلته لا يكون منه الفعل للعجز ، ولأنَّه ليس فى وسعه[٤]"[٥] .

أمَّا عن السبب الثانى فيقول :

وقد يكون أن تجعله [٦] لا يجىء منه [٧] ، لأنَّه لا يختاره ولا يرتضيه ، وأنَّ نفسه نفسٌ تأبى مثله وتكرهه [٨] ، ومثاله أن تقول : " أهو يسأل فلاناً ؟ هو أرفع همَّة من ذلك " ، " أهو يمنع الناس حقوقهم ؟ هو أكرم من ذاك " [٩] .

ويتابع الإمام حديثه قائلاً :

" وقد يكون أن تجعله[١٠] لا يفعله[١] لِصِغرِ قدره وقِصَر همَّته، وأن نفسه نفس لا تسمو[٢] ، وذلك قولك [٣] : " أهو يسمح بمثل هذا ؟ أهو يرتاح لجميل ؟

---

(١) اسم الإشارة عائد على ما ذهب إليه الإمام قبلاً ، من أنَّك إذا قدَّمت الاسم (كنت وجَّهت الإنكار إلى نفس المذكور ، وأبيت أن تكون بموضع أن يجىء منه الفعل ومِمَّن يجىء منه ، وأن يكون بتلك المثابة) فهو تفسير للإنكار الموجَّه للفاعل .

(٢) أى كأنَّك قلت له على سبيل التعريض أو التوبيخ .

(٣) أى لست أنت الذى تستطيع ذلك .

(٤) أى ليس فى وسعه أن يفعل ذلك الفعل .

(٥) دلائل الإعجاز صـ ١١٨ .

(٦) أى : وقد يكون أن تجعل الفاعل .

(٧) أى : لا يجىء منه الفعل .

(٨) وذلك لعلو هِمَّة تلك النفس ، ومن ثم فهى لا تنحطُّ إلى مثل ذلك الفعل .

(٩) دلائل الإعجاز صـ ١١٨ .

(١٠) أى الفاعل .

هو أقصر هِمَّةً من ذلك ، وأقلُّ رغبةً فى الخير مِمَّا تظن " ، " وجملة الأمر أنَّ تقديم الاسم يقتضى أنَّك عمدت بالإنكار إلى ذاتِ مَنْ قيل (إنَّه يفعل) أو قال هو (إنى أفعل) ، وأردت ما تُريده إذا قلت : (ليس هو بالذى يفعل ، وليس مثله يفعل)، ولا يكون هذا المعنى إذا بدأت بالفعل فقلت : (أتفعل ؟) " (٤) .

ثم يثير الإمام تساؤلاً يستنطق به القارئ ، ويقوم هو بالرَّد عليه قائلاً :

" ألا ترى أنَّ من المحال أن تزعم أنَّ المعنى فى قول الرَّجل لصاحبه : (أتخرج فى هذا الوقت ؟ أتغرِّر بنفسك ؟ أتمضى فى غير الطريق ؟) أنَّه أنكر أن يكون بمثابة من يفعل ذلك ، وبموضع من يجىء منه ذلك ، لأنَّ العلم مُحيط بالناس لا يُريدونه ، وأنَّه لا يليق بالحال التى يُستعمل فيها هذا الكلام ، وكذلك مُحال أن يكون المعنى فى قوله جل وعلا : { أَنُلْزِمُكُمُوهَا وأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ } (٥) أنَّا لسنا بمثابة من يجىء منه هذا الإلزام ، وأنَّ غيرنا من يفعله (٦) جل الله تعالى"(٧) .

شبهة وجوانبها :

ذكر الإمام ما جال فى خاطره وما عنَّ له من شبهة قد تدور حول توجيه الإنكار إلى الفعل فى قول امرئ القيس السابق :

(أيقتلنى والمشرفى مضاجعى) (٨)

مشيراً إلى أنَّه قد يظُنُّ الظَّان أنَّ الإنكار فى هذا القول متوجه إلى الفاعل لا إلى الفعل ، وأنَّه يجوز أن يكون الكلام فيه فى معنى : (أنَّه ليس بالذى يجىء

---

(١) أى لا يفعل الفعل .
(٢) باعتبارها نفساً قاصرة .
(٣) أى وذلك مثل قولك .
(٤) دلائل الإعجاز ص ١١٨ ، ١١٩ .
(٥) من الآية رقم ٢٨ من سور هود .
(٦) أى محال أنَّ يكون هذا المعنى المذكور هو المراد .
(٧) دلائل الإعجاز صـ ١١٨ ، ١١٩ .
(٨) سبق ذكره والتعليق عليه منذ قليل .

منه أن يقتل مثلى) معتمداً فى ظنه أو توهُّمه هذا على ما قاله الشاعر قبل هـذا البيت :

يغِـطُّ غطـيط البَكْـرِ شُـدَّ خِناقُـه ∴ ليَقْتُلَنِـى والمـرء لـيس بقَتَّـال

فعبارة (المرء ليس بقَتَّال) ظاهرها اتهامه بالعجز عن فعل القتل ، ونفى قدرته عليه ، فيكون هو المقصود بالإنكار ، كأن الشاعر قد قال : إنَّ غيره هـو الذى يقدرُ على قتلى ، ولم ينف الفعل عن أصله ، فالإنكار إذن توجّه إلى غير ما ولى الهمزة ، (وهو : الفاعل لا الفعل) .

والجواب : أنَّ هذا الظاهر الذى في البيت غير مراد ؛ إذ إنَّ هذا الظان المتوهِّم إذا نظر علم أنه لا يجوز أن يتوجَّه الإنكار إلى الفاعل بدليل قول الشاعر :

. . . والمشـرفىُّ مُضَـاجِعى ∴ ومسـنونَةٌ زُرْقٌ كأنيـاب أغـوال

فلو كان يُريد أن يتهمه بالعجز ، ويقول : (إنَّ غيره هو الذى يقدر على قتلى) ، لما ذكر أنَّه مُستعِدٌّ كُلَّ هذا الاستعداد لدفعه عند ملاقاته ، وأنَّ معه مـن السلاح ما يمنعه من تنفيذ عزمه فَذكْرُ ذلك دليل على أنَّ خصمَه ليس بعاجز ؛ لأنَّ السلاح إنما يُحتاج إليه إذا كان الخصم قادراً على الفعل لا عاجزاً عنه ، فالإنكـار فى البيت موَجَّهٌ للفعل لا للفاعل ؛ لأنه ذكر ما يكون منعاً من الفعل ، ومُحـال أن يقول هو ممن لا يجئ منه الفعل ، ثم يقول إنى أمنعه ، لأنَّ المنع يُتصوَّر فـيمن يجىء منه الفعل ، ومع من يصحُّ منه ، ولا يُتصوَّر مع مَن هو منه مُحـال ، ولا يُتصوَّر المنع كذلك مع من هو نفسه عنه عاجز فأعرفه [1] .

ومن خلال ما سبق ذكره عن تفرقة الإمام بين إنكـار الفعـل ، وإنكـار الفاعل، يمكن القول بأنَّ الإمام كان ذا قُدْرة علمية فائقة تُمكِّنـه من بلورة الأفكار وتجليتها بصورة رائعة ، تلك القدرة التى تبرز سمته الفردية فى توجيه معـانى النصوص ، محتكماً فى ذلك إلى الذوق تارة ، وإلى اسـتنطاق النصـوص تـارة أخرى ، مُحلِّلاً دقائقها تحليلاً ينفذ من خلاله إلى التَّفرقة بين الأساليب ؛ ليكشـف لنا عن خصائصها موجِّهاً ما يقول ، للتدليل على صِحَّة ما يتوصَّل إليه ، مؤيِّـداً

(١) ينظر : دلائل الإعجاز صـ ١١٩ ، ودراسات تفصيلية شاملة صـ ٢٥٣ .

كلامه بالشواهد الشعرية وأقوال العرب ، والآيات القرآنية ، مُستطرداً بإثارة بعض القضايا والتساؤلات ، وما يعنُّ له من توهُّمات – يمكن أن تدور فى خلد المتلقي – ويقوم الإمام بإبداء رأيه فى الإجابة عليها ، بصورة جليه واضحة ، ومن ثمَّ فلا يجد القارئ بدّاً من قبول الفكرة وعدم إطراحها ؛ لوضوح الرُّؤية عنده من خلال ما قال به الإمام.

سمات الإنكار بالاستفهام :

ويستطرد الإمام بعد ذلك فى الحديث ، ذاكراً مزايا الاستفهام الإنكاري ، مشيراً إلى الفرق بينه وبين النفي الصريح ، من ناحية أنَّ الأول أبلغ أثراً ، وأوقع فى النفس من الثاني ؛ لأسباب ارتآها الإمام ، ويراها المُتلقِّي مقنعة ، على أننا لم نعهد عند (سيبويه) من قبل حديثاً عن مثل هذا النوع من المزايا .

<u>يقول الإمام مشيراً إلى المزية الأولى :</u>

" واعلم أنَّا وإن كُنَّا نُفسِّر (الاستفهام) فى مثل هذا بالإنكار ، فإنَّ الذى هو محض المعنى : أنَّه ليتنبَّه السامع [١] حتى يرجع إلى نفسه فيخجل ويرتدع ويعيى بالجواب ، إمَّا لأنه [٢] قد ادَّعى القُدْرة على فعل لا يقدر عليه ، فإذا ثبت على دعواه قيل له : (فافعل) فيفضحه ذلك [٣] ، وإمَّا لأنه همَّ بأن يفعل ما لا يُستصوَبُ فعلُه ، فإذا روجع فيه [٤] تنبَّه وعرف الخطأ [٥] ، وإمَّا لأنَّه جوَّز وجود أمر لا يوجد مثله، فإذا ثبت على تجويزه قَبَّح على نفسه[٦]، وقيل له : (فأرناه فى موضع وفى حال، وأقم شاهداً على أنَّه كان فى وقت)[٧]"[١].

---

(١) وذلك لدى توجيه الاستفهام إليه .

(٢) أى المخاطب .

(٣) لأنَّه إذا قيل له : (فافعل) فلا يفعل فيفتضح أمره فى ذلك الموقف ، وهذا يعنى أنَّ الاستفهام الإنكارى أدَّى بالمخاطب إلى هذه النتيجة .

(٤) أى نبهته على خطأه ، لأنَّه عجز عن أن يفعل ما طُلِب منه بعد ادعائه بأنه هو الذى فعل .

(٥) وذلك عندما يعيا بالجواب ، فيصاب بالخجل ، ويرتدع فى هذه الحالة .

(٦) أى وُبِّخ على تعنته وتماديه في الغفلة عند ثبوته على ادعائه بأنه فعل أمراً، هذا الأمر ليس في مقدوره ولا في استطاعته كأن يقول:بأننى قلت هذا الشعر،وهو في نفس الوقت لا يستطيعه .

(٧) ومعنى قوله : (وإمَّا لأنَّه جوَّز وجود أمر ... الخ) أى أنَّه قد تتمادى الغفلة بالمسؤول ، ويظُنَّ أنك مستفهم حقّاً فيقول : (نعم أنا قلت هذا الشعر) ، فتقول حينئذٍ ؛ فأرناه فى حال من الأحوال الجارية ، وأقم شاهداً على أنَّه كان وحدث ، فى وقت من الأوقات ، وانظم على

مزية أخرى للاستفهام الإنكارى :

ويعرض الإمام مزية أخرى لهذا الاستفهام يؤيد بها الفرق بينه ، وبين النفى الصريح من ناحية أنَّ الاستفهام المذكور يتوجَّه إلى المستحيل ، وإلى ما لا يقول به عاقل ، بينما لا يتوجه النفى الصريح إلى شىء من هذا ، فلا تقول مثلاً لمن يحاول أمراً بعيداً : (أنت لا تصعد إلى السَّماء ، أنت لا تنقل الجبال) ، ولكنك تقول : (أتصعد إلى السماء ؟ أتنقل الجبال ؟ أتردُّ ما مضى ؟ فلو كان معنى الأسلوبين واحداً من كُلِّ وجه ، لامتنع الإنكار بالاستفهام كما امتنع بالنفى[٢]، وتلك هى وجهة نظر الإمام حيث يقول :

" ولو كان يكون للإنكار ، وكان المعنى فيه من بدء الأمر ، لكان ينبغى أن لا يجئ فيما لا يقول عاقل إنَّه يكون ، حتى ينكر عليه ، كقولهم : (أتصعد إلى السماء؟)، (أتستطيع أن تنقل الجبال؟)، (أإلى ردِّ ما مضى سبيلُ [٣] ؟ " [٤] .

وبعد ذلك يوضِّح لنا الإمام أنَّ الاستفهام الإنكارى فى الأمثلة السابقة : (أتصعد إلى السماء ؟ ... الخ) يوجه إلى المستحيل على سبيل التمثيل ، وتنزيل المخاطب الذى يطلب أمراً ممتنعاً بعيد الحصول منزلة من يدَّعى القدرة عليه والتَّمكَّن منه ، كمن يدعى أنه يصعد إلى السماء ، أو نقل الجبال ، أو ما شابه ؛ قصداً للإنكار عليه،وللإبانة عن عجزه عن طريق التنظير ، وبذا يكون الاستفهام

غراره ، فتكون النتيجة أنه يظهر عجزه ويفتضح أمره ، ويُصبح موضعاً للسُخرية والاستهزاء ، وفى مقابل ذلك يعلو صوت المتكلم ، ويزداد ثقة لدى نفسه ، ويطمئن لصدق ما يقول . (كُلُّ ما ذكرته هنا. يُنظر فى : دراسات تفصيلية شاملة ، صـ ٢٥٤ ، ٢٥٥) .

(١) دلائل الإعجاز صـ ١١٩ ، ١٢٠ .

(٢) ينظر : دراسات تفصيلية صـ ٢٥٥ .

(٣) أى : لو كان الاستفهام لمجرَّد الإنكار فقط ، وكان الإنكار فقط هو المعنى فيه من بدء الأمر لكان ينبغى أن لا يجئ للاستفهام فيما لا يقول به عاقل إنه يكون حتى ينكر عليه أمَا وقد جاء فى مثل ذلك كقولهم : (أتصعد إلى السماء .. . الخ) فإنها مزية لاستفهام الإنكارى ، لا نجدها فى أسلوب النفى الصريح . ينظر : دراسات تفصيلية صـ ٢٥٥ ، ٢٥٦ .

(٤) دلائل الإعجاز صـ ١٢٠ .

المذكور من قبيل الاستعارة التمثيلية ، ووجه الشبه : أنَّ كُلاًّ يطلب ما لا يستطيع[١].

يقول الإمام مشيراً إلى ذلك :

" وإذ قد عرفت ذلك ، فإنَّه لا يُقرَّرُ بالمُحال [٢] ، وبما لا يقول أحد إنَّه يكون إلاَّ على سبيل التمثيل ، وعلى أنَّه يُقال له : إنَّك فى دعواك ما ادَّعيت بمنزلة مَن يدَّعى هذا المُحال ، وإنَّك فى طمعك فى الذى طعمت فيه بمنزلة من يطمع فى الممتنع " [٣] .

هذا ، وبعد أنَّ وضَّح لنا الإمام وجهة نظره ، ومفهومه فى الفرق بين النفى الصريح وبين الاستفهام الإنكارى ، مشيراً إلى مزايا النوع الأخير – على النحو الذى مرَّ سلفاً – محتكماً فى إثبات فكرته ، والتدليل على سلامتها إلى أمثلة بسيطة التركيب من كلام العرب العادى ، (أتصعد إلى السماء ؟ ، أتستطيع أن تنقل الجبال ؟) مُلمِحاً إلى قيمة الأصل الحِسِّى فى مثل هذا النوع من التمثيل الذى هو من قبيل: (إنكار المُحال) – أقول بعد ذلك – قام الإمام بتقديم النموذج القرآنى كنوع من أمثلة (إنكار المحال على سبيل التمثيل) ؛ ليكون القارئ أكثر قدرة على الاقتناع بما ذهب إليه الإمام فى الشأن المذكور ، والذى يُحاول الإمام جلاءه من خلال النصوص ، وحيث يُمثِّل النَّصُّ القرآنى القمة بالنِّسبة لهذا الشأن ، ولغيره ، فيكشف عنه مبيناً له فكريَّاً ذوقياً مفصَّلاً ، وبحيث لا يستطيع القارئ المدرك ، ذو الفهم الثاقب إلاَّ أنْ يُعايش النَّصَ القرآنى ، وقد تجلَّت القيمة الفنية لأسلوب (الإنكار بالمحال) بصورة منقطعة النَّظير، تملأ الفكر، وتُمْتِع الوجدان[٤] وبذا يتميِّز الإمام فى عرضه لمسائل التقديم والتأخير عن (سيبويه) .

---

(١) ينظر : دراسات تفصيلية صـ ٢٥٦ .
(٢) أى أنه لا يمكن بحال من الأحوال أن يدَّعى أحد أن يُقرَّ بأنه فعل المستحيل أو يستطيعه ، فلا يستطيع أحدٌ مثلاً الادعاء بأنَّه (يصعد إلى السماء ، أو يقوم بنقل الجبال) .
(٣) دلائل الإعجاز صـ ١٢٠ .
(٤) ينظر : البلاغة العربية بين القيمة والمعيارية للدكتور سعد أبو الرِّضا صـ ١٥٢.

لهذا نرى الإمام يُناظر الشرح السابق [١] بآية قرآنية حيث قال :

" وإذ قد عرفت هذا ، فمِمَّا هو من هذا الضرب قوله تعالى : { أَفَأَنتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِي العُمْيَ } [٢] ، ليس إسماعُ الصُّمِّ مِمَّا يدَّعيه أحد فيكون ذلك للإنكار [٣] ، وإنِّما المعنى فيه (التمثيل والتشبيه) وأن يُنزَّل الذى يَظُنُّ بهم أنَّهم يسمعون ، أو أنَّه يستطيع إسماعَهم ، منزلة من يرى أنَّه يُسمِع الصُّم ويهدى العمى ، ثم المعنى فى تقديم (الاسم) ، و(أنْ) لم يقُل : (أتُسمِعُ الصُّمَّ) ، هو أنْ يقال للنبى ﷺ :- (أأنت خصوصاً قد أوتيتَ أنْ تُسمِع الصُّمَّ ؟) ، وأن يُجْعَل فى ظنِّه أنَّه يستطيع إسماعهم ، بمثابة من يَظُنُّ أنَّه قد أوتى قُدْرةً على إسماع الصُّمِّ " [٤].

وواضح من هذا النَّصِّ أنَّ الاستفهام فى القول القرآنى المذكور ، وارد على سبيل الإنكار ، وأنَّ المعنى فيه على التشبيه والتمثيل ، حيثُ شُبِّه النبى ﷺ " فى محاولته هداية الكافرين الذين أصرُّوا على كفرهم بمن يُحاول أسماع الصُّمِّ ، وهداية العُمْى ، ووجه الشَّبه : أن كُلاً يطلب أمراً لا يحصل ، وقُدِّم الفاعل هُنا ؛ لأنَّ القصد بالإنكار إليه على معنى : (أأنت لا غيرُك تفعل ذلك ؟) بل نحن – لا أنت – الذين نستطيع هدايتهم " [٥] .

هذا ، ويحتج الإمام لمثل هذا اللون من الإنكار بمثال آخر من الشاهد الشعرى قائلاً : " ومن لطيف ذلك قول (ابن أبى عُيَيْنة) :

---

(١) أى شرحه للأمثلة التى أوردها قبلاً على سبيل التوضيح ؛ تمثيلاً للإنكار بالمحال : (أتصعد للسماء ، أتستطيع أن تنقل الجبال . . . الخ) .

(٢) جزء من الآية رقم ٤٠ من سورة الزُّخرف .

(٣) وسبب ذلك الإنكار أشار إليه الزمخشرى قائلاً : " كان رسول الله ﷺ يجِدُّ ويجتهد ، ويكدُّ روحه فى دعاء قومه ، وهم لا يزيدون فى دعائه إلا تصميماً على الكفر وتمادياً فى الغى ، فأنكر عليه بقوله (أفأنت تسمع الصُّمَّ) إنكار تعجيب من أن يكون هو الذى يقدر على هدايتهم ، وأراد – سبحانه – أنَّه لا يقدر على ذلك منهم إلاَّ هو وحده على سبيل الإلجاء والقسر كقوله تعالى : { إِنَّ اللَّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَاءُ ومَا أنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي القُبُورِ } – الآية ٢٢ من سورة فاطر " . الكشاف جـ ٤ صـ ٢٤٧ .

(٤) دلائل الإعجاز صـ ١٢١ ، ١٢٢ .

(٥) دراسات تفصيلية شاملة صـ ٢٥٦ .

فَـدَعِ الوعيـدَ فمـا وعيـدُك ضـائرى ∴ أَطَـنينُ أَجْنِحَـةِ الـذُبَـابِ يَضـيرُ؟

ثم أشار الإمام إلى إبراز ما فى الاستفهام الوارد فيه من جمـال ، ومـن حاجة إلى عمق فى الفهم ، ودِقة على التذوُّق حيث " جعله كأنَّه قد ظن أن طنين أجنحة الذُّباب بمثابة ما يضير ، حتى ظن أن وعيده يضير " (١) .

فالشاعر يُحقِّر من شأن مخاطبه ، حينما شَـبَّه (وعيده) بـ (طنـين أجنحة الذُّباب) فى عدم الإخافة والضَّرر ، والشاهد فيه (أطنين أجنحة الـذباب يضير) حيث بُدء بالاسم عقب الهمزة ؛ قصداً لتوجيه الإنكار إليه – ذلـك علـى غرار الآية السابقة – إذ إنَّه لا يوجد من يدَّعى أنَّ طنين أجنحة الذُّباب يضـير ، ولكنَّ المُتكلم نزَّل مُخاطبه – فيما يدَّعيه من أنَّ وعيده الذى لايؤبه به ضائر، هذه المنزلة ، وجعله كأنَّه قد ظنَّ فعلاً أنَّ طنين أجنحة الذُّباب بمثابة ما يضير ، حتى ظنَّ أن ما يشبهه وهو (وعيده) يضير ، والجامع بين طرفـىِّ التشـبيه هـو : الادعاء الكاذب(٢).

تقديم المفعول فى إطار الاستفهام الإنكارى :

وتطبيقاً لدلالة التقديم السابقة لم ينس الإمام عرضه لتقديم المفعول فـى حيّز الاستفهام ؛ قصداً لتوجيه الإنكار إليه واقعاً عليه فعله ، دون أن يتجه الإنكار إلى الفعل نفسه .

على أنَّ الإمام جعل مثل هذا النوع من التقديم قسيماً لنوع آخر يُقدَّم فيـه الاسم على الفعل الواقع فى إطار الاستفهام ؛ باعتبار أنَّ الفعل فـى كُـلٍّ يكـون مضارعاً ، وسبب هذه القسمة يتمثل فى أنَّ الفعل إمَّا أنَّه لم يكن ولـم يحصـل ، وإمَّا أن يكون فعلاً موجوداً وثابتاً ، ومن ثم فقد تناول الإمام تقديم الاسـم علـى الفعل فى هذه المسألة على أنه ضربان :

الأول : وهو أن يكون (يفعل) بعد الهمزة لفعل لم يكن ، بمعنى أن يكون تقـديم المفعول على المضارع وهو فعل لم يحصل .

---

(١) دلائل الإعجاز صـ ١٢١ .
(٢) يُنظر : دراسات تفصيلية صـ ٢٥٧ .

ومما قاله الإمام فى ذلك :

"واعلم أنَّ حال المفعول فيما ذكرنا كحال الفاعل، أعنى أنَّ تقديم اسم المفعول يقتضى أن يكون الإنكار فى طريق الإحالة والمنع من أن يكون بمثابة أن يوقَع به مِثلُ ذلك الفعل، فإذا قلت: (أزيداً تضرب؟) كنت قد أنكرت أن يكون (زيد) بمثابة أن يُضرب، أو بموضع أن يُجترأ عليه ويستجاز ذلك فيه، ومن أجل ذلك قُدِّم (غير) فى قوله تعالى : { قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ ولياً } (١) ، وقوله ﷻ : { قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ } (٢) ، وكان له من الحسن والمزيَّة والفخامة، ما تعلم أنَّه لا يكون لو أُخِّر فقيل: (قُلْ أأتَّخِذ غير الله وليًّا؟)، و(أتدعون غير الله؟)، وذلك؛ لأنَّه قد حصل بالتقديم معنى قولك: (أيكون غيرُ الله بمثابة أن يُتَّخَذَ وليًّا؟وأيرضى عاقل من نفسه أن يفعل ذلك؟وأيكون جَهْلٌ أجْهلَ وعمىً أعمى من ذلك؟) ولا يكون شيءٌ من ذلك إذا قيل: (أأتخذ غير الله وليًّا)،وذلك لأنَّه حينئذ يتناولُ الفعل أن يكون فقط،ولا يزيد على ذلك،فاعرفه"(٣).

ويتجلَّى لنا من هذا النَّص أنَّ ما يلى الهمزة في أساليب الاستفهام الواردة فيه هو المراد بمعناها ، وأنَّ محط الإنكار ليس الفعل المضارع ذاته ، فليس الإنكار إنكاراً للضرب ، ولا إنكاراً لصدوره عن الفاعل ، بل هو إنكار لأن يقع هذا الضرب على زيد (أزيداً تضرب ؟) ومن أجل هذا قُدِّم المفعول ، على أنَّ الاستفهام للإنكار المفيد للتقريع والتوبيخ ، وهذا يعنى أنَّ التقديم المذكور أفاد معنى لم يكن ليتأتى بتقديم الفعل الوارد فى حيِّز الاستفهام مؤخَّراً ، كأن يُقال مثلاً (أتضرب زيداً) ، إذ إنه والحالة هذه يكون الإنكار موجَّهاً إلى الفعل ذاته ، ولا يُفيد ما أفاده تقديم المفعول ، وبخاصة إذا كان لزيد من الوجاهة والشرف ما يمتنع معه ضربه ، أو يوضع بموضع يُجترأ عليه بالضرب ويُستجاز فيه ذلك ، وأريد بالاستفهام إنكار وقوع الضرب عليه .

---

(١) الآية رقم ١٤ من سورة الأنعام .
(٢) الآية رقم ٤٠ من سورة الأنعام .
(٣) دلائل الإعجاز صـ ١٢١ ، ١٢٢ .

ومثل هذا يُقال فى الآيتين الكريمتين ، حيث إنَّ الاستفهام فيهما للإنكار الذى يفيد تقريعاً وتوبيخاً ، وأنّ دخول الهمزة على المفعول فيهما ؛ للدلالة على أنَّ ذلك المفعول هو المُراد بمعناها ، ومن ثم فالإنكار فى هاتين الآيتين ليس مُنصبَّاً على الفعل المضارع (أتخذ – تدعون) ذاته وهو : اتخاذ ولىٍّ يُعبد من دون الله ، وإنما الإنكار موجه إلى أن يكون غيرُ الله بمثابة أن يُتخذ وليَّاً [١] ، وكذلك فى الآية الثانية [٢] ، ليس المقصودُ إنكارَ الدُّعاء فى ذاته ، وإنَّما المقصود هو : أنْ يكون غيرُ الله بمثابة أن يُدعى ، ومن أجل هذا كان البدء بالمفعول (غير) عقب الهمزة، والمجئ به مُقدَّماً على الفعل المضارع فى الآيتين الكريمتين، ومن ثمَّ كانت إشادة الإمام بالتقديم فيهما ، مشيراً إلى المغزى من ورائه ، حيث رأى ما لهذا التقديم " من الحسن والمزيَّة والفخامة ، ما تعلَمُ أنَّه لا يكون لو أُخِّر فقيل : (قُلْ أأتخِذ غير الله ولياً ؟) ، و (أتدعون غير الله ؟) ؛ وذلك لأنه قد حصل بالتقديم معنى قولك :- (أيكون غَيْر الله بمثابة أن يُتَّخذ وليـاً؟)... " إلى آخر ما ذكر فى النَّصِّ السابق.

هذا ، ويتابع الإمام حديثه عن هذا الضرب بقوله – مقايساً ومناظراً :

" وكذلك الحكم فى قوله تعالى : { فَقَالُوا أَبَشَرًا مِّنَّا واحِدًا نَّتَّبِعُهُ } [٣] " .

ويشير الإمام إلى العلة التى من أجلها قُدِّم المفعول على الفعل ، حيث إنَّ هذا القول القرآنى جاء حكايةً عن الكفار الذين أنكروا بشرية الرسول ﷺ فيقول :" وذلك لأنهم بنوا كفرهم على أنَّ من كان مثلهم بشراً ، لم يكن بمثابة أن يُتَّبع ويُطاع [٤] ، ويُنتَهى إلى ما يأمر ، ويُصدَّق أنَّه مبعوث من الله تعالى ، وأنَّهم مأمورون بطاعته [٥] كما جاء فى الآية الأخرى [١] : { إِنْ أَنتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا } [٢]

---

(١) سورة الأنعام – الآية رقم ١٤ .
(٢) سورة الأنعام – الآية رقم ٤٠ .
(٣) سورة القمر جزء من الآية رقم ٢٤ .
(٤) أى : أنَّ من كان بشراً مثلهم لم يكن – من وجهة نظرهم – بمثابة أن يُرسل رسولاً يُتَّبعُ ويُطاع .
(٥) حيث إن هؤلاء الكفار كانوا يرون أنَّ من يبعثه الله كرسول يجب أن يكون من الملائكة لا من البشر .

، وكقوله ﷻ : { مَا هَذَا إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُرِيدُ أَن يَتَفَضَّلَ عَلَيْكُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لأَنزَلَ مَلاَئِكَةً } (٣) " (٤) .

ويفهم من هذا الكلام أنَّ الاستفهام فى الآية الكريمة { فَقَالُوا أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ } يُفيد الإنكار المشوب بالتوبيخ واللوم ، وأنَّ موضع ذلك الإنكار قوله (بشراً) الواقع مفعولاً به لفعل محذوف يُفسِّره المذكور ، فهو موجَّه إلى بشرية الرسول ، لا إلى الفعل وهو : إتباع رسول من البشر ، ومن أجل هذا قُدِّم المفعول الذى أفاد معنى لم يكن ليتأتى بتقديم الفعل .

<u>ويُنهى الإمام حديثه بقوله</u> :

" فهذا هو القول فى الضرب الأول ، وهو أن يكون (يفعل) بعد الهمزة لفعل لم يكن " (٥) .

الضرب الثانى : (تقديم الاسم على صيغة (يفعل) فى حيز الاستفهام ؛ قصداً لتقرير الفاعل بأنه الفاعل للفعل دون غيره ، أو لإنكار صدوره منه) .

<u>فقد تحدَّث عنه الإمام بقوله :</u>

" وأمَّا الضرب الثانى ، وهو أن يكون (يفعل) لفعل موجود ، فإنَّ تقديم الاسم يقتضى شبيهاً بما اقتضاه فى الماضى (٦) ، من الأخذ بأن يُقِرَّ أنَّه الفاعل ، أو الإنكار أن يكون الفاعل " (٧) .

وهذا يعنى أنَّ هذا الضرب (الأخير) ، وإن كان يشترك مع الضرب (السابق) فى أنَّ (الفعل) فيهما مضارع ، إلاَّ أنَّه يختلف عنه من ناحيتين :

---

(١) أى فى الآية الأخرى .
(٢) سورة إبراهيم من الآية رقم ١٠ .
(٣) سورة المؤمنون من الآية رقم ٢٤ .
(٤) دلائل الإعجاز صـ ١٢٢ .
(٥) دلائل الإعجاز صـ ١٢٢ .
(٦) أى فى الفعل الماضى ، وذلك على غرار قول الحق تبارك وتعالى { أَأَنتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ } – سورة الأنبياء الآية رقم ٦٢ ، ذلك على نحو ما مر بيانه .
(٧) دلائل الإعجاز صـ ١٢٢ .

الأولى : أنَّ الفعل الواقع مؤخَّراً فى حيِّز الاستفهام فى الضرب الذى نحن بصدده ثابت وموجود ، بينما فى الضرب السابق لم يكن الفعل موجوداً ، فهو لم يكن ولم يحصل .

الناحية الثانية : أن البدء بالاسم بدخول الهمزة عليه فى الضرب الثانى يشبه ما اقتضاه دخول الهمزة على الاسم و (الفعل ماض) من إفادة ذلك الدخول التقرير ، أو الإنكار ، بينما فى الضرب السابق الذى تصدَّرت فيه الهمزة المفعول ، فإنها لا تفيد سوى الإنكار ؛ أمَّا التقرير فلا " .

مع ملاحظة أن كلام الإمام السابق يُفهم منه شيء آخر هو : أنَّ التقرير كما يكون بالماضى – على ما مر ذكره – يكون كذلك " بالحال ، كما تقول لمن هو متلبس بالأمر : (أتفعل كذا ؟) مُقرِّراً بالفعل ، و : (أأنت تفعل كذا ؟) مُقرِّراً بالفاعل " [١] .

وكذا الإنكار سواء أكان تكذيباً ، أم توبيخياً ، فإنه يكون مع الفعل (الماضى، أو المضارع) سواء أكان الإنكار موجهاً إلى الفاعل ، أو المفعول ، أو غيرهما ، أو كان المقصود منه إنكار الفعل – على نحو ما مر بيانه .

هذا ، وينتقل الإمام إلى توضيح كلامه عن الضرب الأخير بذكر أمثلة توضيحية له قائلاً : " فمثال الأول [٢] : قولك للرَّجل يبغى ويظلم : (أأنت تجئ إلى الضعيف فتغصب ماله ؟) ، (أأنت تزعم أنَّ الأمر كيت وكيت ؟) وعلى ذلك قوله تعالى : { أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ } [٣] .

ومثال الثانى [٤] : { أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ } [٥] " [٦] .

---

(١) دراسة تفصيلية شاملة صـ ٢٤٥ .
(٢) أى تقديم الاسم على الفعل قصداً لتقرير الفاعل بأنَّ الفعل الثابت والموجود قد صدر منه .
(٣) سورة يونس من الآية رقم ٩٩ .
(٤) أى تقديم الاسم على الفعل ؛ قصداً لتوجيه الإنكار إلى الفاعل .
(٥) سورة الزُّخرف من الآية رقم ٣٢ .
(٦) دلائل الإعجاز صـ ١٢٣ .

ففى المثال الأول : (قولك للرَّجل يبغى الظُلم : أأنت تجئ إلى الضعيف فتغصب ماله ؟) ، (أأنت تزعم أنَّ الأمر كيت وكيت ؟) ، يرى الإمام أن المضارع مراد به (الحال) وأنَّه شبيه بالفعل الماضى ، وعليه فإنَّ الاستفهام للتقرير ، وأنَّ ما ولى الهمزة هو المقرَّر به ، وأنَّ المعنى على أنَّك تريد تُقرِّره بأنه هو الفاعل للمجئ والغصب المذكورين ، وبأنَّه هو الفاعل للزَّعم ، وكان أمر تلك الأفعال فى وجودها وحضورها ظاهراً ؛ باعتبارها ثابتةً وموجودة ، بحيث لا يحتاج إلى الإقرار بأنها كائنة ، ومن ثم لا يتجه الاستفهام إلى تلك الأفعال بما يعنى أنَّها واقعة أم لم تكن واقعة ، وإنما الاستفهام عن فاعلها ؛ ولذلك قُدِّم الاسم على الفعل ، الثابت والموجود ، الذى ليس فيه إيهام شك .

وكذلك الحال فى الآية الكريمة: {أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ}(١) على رأى الإمام أنَّ الاستفهام للتقرير ، وأنَّ الله ﷻ أراد أن يُقرِّر نبيه ﷺ بأنه (٢) الفاعل لإكراه الناس على الإيمان واضطرارهم إليه على سبيل القسر والإلزام ، لا أن يُقرِّره بوقوع الفعل ؛ لأن الفعل واقع وثابت ، وأن التقرير متلبس بالزمن الحال ، مثله فى ذلك مثل التقرير الذى يتلبس بالزمن الماضى سواء بسواء .

هذا ، والمفسِّرون على أنَّ الاستفهام فى الآية إنكارى، حيث (نُزِّل النبى ﷺ لحرصه على إيمان أهل مكَّة، وحثيث سعيه لذلك بكل وسيلة صالحة مَنْزِلَةَ مَنْ يحاول إكراههم على الإيمان، حتى ترتَّب على ذلك التنزيل إنكاره عليه، ولأجل كون هذا الحرص الشديد هو محل التنزيل ، ومصب الإنكار وقع تقديم المسند إليه على المسند الفعلى، فقيل: (أفأنت تُكره الناس) دون أن يُقال : (أفتُكره الناس) أو (أفأنت مُكِره الناس)؛ لأنَّ تقديم المسند إليه على مثل هذا المسند يفيد تقوى الحكم ، فيفيد تقوية صدور الإكراه من النبى ﷺ لتكون تلك التقوية محل الإنكار ، وهذا تعريض بالثناء على النبى ﷺ ، ومعذرة له على عدم استجابتهم إيَّاه)(٣).

وبالجملة فإن مضمون الاستفهام يتمثَّل فى " إنكار أن يقدر النبى ﷺ على الجاء الناس إلى الإيمان ؛ لأنَّ الله هو الذى يقدر على ذلك " (٤) .

وإلى هذا المذهب ذهب البلاغيون المتأخرون ، حيث أشاروا إلى أنَّ الاستفهام فى الآية الكريمة جاء متضمناً معنى الإنكار (٥) .

---

(١) سورة يونس الآية ٩٩ .
(٢) أى النبى (ﷺ) .
(٣) ينظر : التحرير والتنوير للظاهر بن عاشور جـ ١١ صـ ١٨٣ ، ١٨٤ نشر / مؤسسة التاريخ العربى – بيروت – لبنان ١٤٢٠ هـ / ٢٠٠ م .
(٤) السابق ،وينظر: نظم الدرر فى تناسب الآيات والسور للإمام البقاعى / تحقيق عبد الرازق غالب المهدى جـ ٣ صـ ٤٩٠ ، ٤٩١ – نشر / دار الكتب العلمية – بيروت سنة ١٤١٥ هـ ، ١٩٩٥ م ، وينظر : التفسير البلاغى للاستفهام فى القرآن الكريم للدكتور عبد العظيم المطعنى جـ ٢ صـ ٧٦ : ٧٨ نشر : مكتبة وهبة ط أولى ١٤٢٠ هـ ، ١٩٩٩ م .
(٥) ينظر : المفتاح تحقيق / نعيم زرزور صـ ٣١٦ ، وشروح التلخيص جـ ٢ صـ ٣٠٢ .

وذكر الزركشى أنَّ تصدُّر الاسم المرفوع لصيغة (يفعل) فى الآية الكريمة أفاد الدلالة على الحال ، وأنّ الإنكار فى مثل هذا التركيب يؤتى به لتعريف المخاطب ، أنَّ ذلك المُدَّعى مُمتنع عليه وليس من قدرته [١] .

هذا ، ويمكن أنْ يُقال فى المثال المذكور قبلاً [٢] : أنَّ الاستفهام محمول على الإنكار الموجَّه إلى الاسم لمجيئه عقب الهمزة مُقدَّماً على الفعل ، والفعل ثابت وموجود باعتبار مجيئه مضارعاً دالاً على الحال ، وفى تقديم الفاعل دلالة على أنَّك توجِّه التوبيخ إليه خصوصاً قائلاً : (غيرُك هو الذى يصح أن يفعل هذا الفعل ، أمَّا أنت فلا ينبغى لك أن تفعله ، أو أن تكون بموضع أن يجئ منه الفعل ، ومِمَّن يجئ منه ، وأن يكون بتلك المثابة) .

فإذا ما انتقلنا إلى المثال الأخير ، وهو قوله تعالى : { أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ } [٣] نلحظ أنَّ الإمام أورده مستشهداً به على تقديم الاسم على صيغة (يفعل) – المراد بها (الاستقبال) – فى حيِّز الاستفهام بالهمزة ؛ قصداً لتوجيه الإنكار إلى الفاعل ؛ تعريضاً به وتسفيها وتجهيلاً لادعائه بأنه هو الفاعل للفعل الثابت والموجود ، وهو عاجز عن ذلك ؛ لأنه ليس فى وسعه أن يفعله ، ومن ثم يكون ذلك المُدَّعى قد وضع نفسه فى غير موضعه .

وهذا الذى قال به الإمام قريب من تأويل الزمخشرى للآية الكريمة حينما قال ذلك الأخير :

" هذه الهمزة للإنكار المُستقل بالتجهيل ، والتعجيب من اعتراضهم وتحكُّمهم، وأن يكونوا هم المدبِّرين لأمر النُّبَّوة [٤] ، والتخيُّر لها من يصلح لها ، ويقوم بها ، والمتولِّين لقسمة رحمة الله التى لا يتولاَّها إلا هو بباهر قدرته ، وبالغ حكمته ... وأنَّ الله ﷻ هو الذى قسَّم بينهم معيشتهم ، ودَّبرها ، وقدَّر

---

(١) ينظر : البرهان فى علوم القرآن للإمام الزركشى جـ ٢ صـ ٣٢٩ ، ٣٣٠ .
(٢) وهو قولك للرجل يبغي الظلم : (أأنت تجئ إلي الضعيف فتغصب ماله .....).
(٣) سورة الزخرف من الآية رقم ٣٢ .
(٤) ذلك على اعتبار أن لفظ (رحمة) في الآية الكريمة بمعنى النبوَّة – ينظر : تفسير أبى السعود المسمَّى بـ (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم جـ ٢ صـ ٤٦) .

أحوالهم تدبير العالم بها . . . ولو وكلهم إلى أنفسهم وولاَّهم تدبير أمره ، لضاعوا وهلكوا ، وإذا كانوا فى تدبير المعيشة الدنية فى الحياة الدنيا على هذه الصِّفة فما ظنُّك بهم فى تدبير أمور الدين الذى هو رحمة الله الكبرى ورأفته العظمى " [1] .

وإلى مثل هذا المعنى ذهب الإمام أبوالسعود (ت٩٨٢هـ) فى تفسيره[2].

فالأمر إذاً (فى هذه القسمة ليس مردوداً إليهم ولا موقوفاً عليهم،بل هو إلى الله وحده)[3] .

هذا ، وقد عدَّ الإمام الزركشى أنَّ الاستفهام فى الآية المذكورة مفيد للإنكار، وأنَّ تصدُّر الاسم المرفوع فيها (أَهُمْ) لصيغة يفعل (يَقْسِمُونَ) فى هذا التركيب ونظرائه أفاد الدلالة على الاستقبال [4] .

والآن أَدَعُ هذه المسألة (مسألة التقديم والتأخير فى إطار الاستفهام بالهمزة) منبِّهاً إلى أننى قمت باستقصاء القول فيها عند الإمام موضحاً وشارحاً صور التقديم فيها ، مُحلِّلاً معانيها من خلال متابعى لجهود الإمام – رحمه الله – تعالى – مشيراً إلى أنه قام بتقسيم مسائل التقديم فى المسألة المذكورة بحسب نوع الجملة اسمية كانت أو فعلية ، ثم قسَّم الفعلية إلى ماضوية ومضارعية ، مبيِّناً قيمة التقديم وأثره فى المعنى ، مع بيان الفروق فى هيئات المعانى وألوانها وأوصافها ، بالإضافة إلى عنايته بالموضوع الذى تحتله الكلمات أو الكلمة فى التركيب ، مع الاهتمام بعلاقتها فى سائر الكلام ، وما يترتب على تغيير موقع الكلمة من تغيير للمعنى ، سواء أكان ذلك فى الاستفهام الحقيقى ، أم فى الاستفهام التقريرى ، أم الإنكارى التكذيبى أو التوبيخى ، أو غير ذلك على نحو ما رأينا من خلال العرض لكل ما ذُكر ، وإنْ دلَّ هذا فإنما يدُل على وعى الإمام بمرامى الكلام ، واستيعاب خفاياه ودقائقه بقدرة فائقة ، تلك القدرة التى لم تكن متوافرة لدى (سيبويه)، ويتَّضِح لنا ذلك من خلال المقارنة بين نتاج كُلٍّ منهما، وطريقة عرضه ، واختلافه فى الشرح والمعالجة للتقديم فى (إطار الاستفهام).

---

(١) الكشاف جـ ٤ صـ ٢٤١ ، ٢٤٢ وينظر : الإيضاح ط / صبيح صـ ٨٢ .
(٢) ينظر : تفسير أبى السعود جـ ٨ صـ ٤٦ .
(٣) نظم الدرر فى تناسب الآيات والسور للإمام البقاعى (ت ٨٨٥ هـ) – تحقيق / عبدالرازق طالب المهدى جـ ٧ صـ ٢٤ – نشر / دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ١٤١٥ هـ ، ١٩٩٥ م .
(٤) ينظر : البرهان للإمام الزركشى جـ ٢ صـ ٣٢٩ ، ٣٣٠ .

المسألة الثانية من مسائل التقديم والتأخير
(التقديم والتأخير فى إطار النفى)
(فى الخبر المنفى)

وقد عرض الإمام لهذه المسألة مجتهداً فى الكشف عن أسرار تقديم أحد ركنى الجملة على الآخر ، أو أىٍّ من متعلقاتها عقب أداة النفى مشيراً إلى الدِّلالات المترتبة على ذلك ، مثلما كان الأمر نفسه ، في همزة الاستفهام حينما تأتى فى صدر الجملة ، ثم يعقبها أحد ركنى الجملة ، اسماً كان أو فعلاً ، أو يعقبها أىٌّ من متعلقات تلك الجملة ، لدواع وأسرار يقتضيها نظم تركيب العبارات على حسب ما تقتضيه مقامات الكلام فى سائر أحواله ، على النحو الذى رأينا من قبل .

أقول : بعد أن انتهى الإمام عن الحديث فى التقديم بالنسبة (للاستفهام) أخذ فى شرح التقديم فى (النفى) مستهلاً كلامه بالإشارة إلى أنَّ هناك مسائل أخرى للتقديم فى إطار النفى قائلاً :

"وإذ قد عرفت هذه المسائل فى (الاستفهام)، فهذه مسائل فى (النفى)"[(١)].

ثم بعد ذلك يُعرِّج على مسائل للتقديم فى إطار الخبر المنفى مسألة مسألة، بالقياس على ما ذكره فى الاستفهام ، وقد ذكر فى ذلك صور ثلاث :-

الأولى : تقديم الفعل على فاعله ، وتقديم الفاعل على فعله الرافع لضميره ، مشيراً إلى الفرق بينهما على غرار ما كان عليه الأمر فى الاستفهام .

<u>يقول الإمام :</u>

" إذا قلت : (ما فعلتُ) كنت نفيت عنك فعلاً لم يثبت أنه مفعول ، وإذا قُلت : (ما أنا فعلت) كنت نفيت عنك فعلاً يثبت أنه مفعول " [(٢)] .

وواضح من تفرقة الإمام هذه ، أنَّ الأمر هُنا على ما كان عليه فى الاستفهام ، من أنَّ الدَّلالة المترتبة على تقديم الاسم فيه على الفعل تغاير الدلالة المترتبة على تقديم الفعل على الاسم ، فهو يرى أنَّ المغايرة المذكورة ذاتها كائنة

---

(١) دلائل الإعجاز صـ ١٢٤ .
(٢) دلائل الإعجاز صـ ١٢٤ .

فى صورة تقديم الاسم على الفعل ، وتقديم الفعل على الاسم فـــى إطـــار الخبـــر المنفى، حيث إنَّ العبارة الأولى (ما فعلت) ، بإيلاء الفعل أداة النفى ، أفادت أنَّ الفعل غير ثابت ، وليس حاصلاً ، أمَّا الأسلوب الآخر (ما أنا فعلت) بمجىء أداة النفى أولاً ، وإيلائها المسند إليه المُخبر عنه بفعل رافع لضميره ثانياً ، فإنه يُفيد أنَّ الفعل ثابت وحاصل بلا شك ، إلاَّ أنَّ المتكلم – كما يُشْتَمُّ من كلام الإمام – أراد أن ينفيه عن نفسه ؛ ردّا على من زعم أنه الفاعل دون غيره ، فقلب عليه زعمه (على سبيل قصر القلب) ــ أو ردَّاً على من اعتقد مشاركته لغيره فى هذا الفعل (من باب قصر الإفراد) ؛ أو تصحيحاً ودفعاً لشك المخاطب فى تردُّده بين أن يكون المتكلم أو غيره ، هو الذى قام بالفعل ، فجاء قوله (ما أنا فعلت)؛ تنبيهاً علـــى خطأ المُخاطب فى التَّردُّد المذكور ، وأنَّ غير المتكلم هو الذى صدر منه هذا الفعل على طريق ما يُعرف عند البلاغيين باسم (قصر التعيين) ، وجميع هذه الحالات منظور فيها باعتبار حال المخاطب .

وهذا يعنى أنَّ قوله : (ما أنا فعلت) أفاد التركيب فيـــه (التخصـــيص) بأحد أساليب القصر فيما طريقة التقديم[1]، لأنَّ مثل هذا التعبير يشى بثلاثة أمور:

١- نفى الفعل عن المسند إليه المُقدم خصوصاً وبالذات .

٢- إثبات نفس الفعل المنفى لغير المسند إليه خصوصاً .

٣- وجود فاعل آخر غير المسند إليه المقدم قد قام بفعل هذا الفعل [2] ، وكان المعنى : (لم أفعله وفعله غيرى) .

على أنَّ كلام الإمام السابق ذكره ، تأصيلاً للقاعدة الدَّالة علـــى التفرقـــة المذكورة، إلاَّ أنَّه لم يقف الحدُّ عند ما قاله ، ولكنَّه فسَّره كاشفاً عن السِّر الـــذى بنى عليه قاعدته، حينما اتبْـــعَ كلامه السابق بقوله شارحاً ومحلِّلاً :

---

(١) حيث إن أصل التعبير (ما فعلت أنا) وعليه فإنَّ قوله (ما أنا فعلت) من قبيل تقديم ما حقُّه التأخير – ينظر : مفتاح العلوم – تحقيق / نعيم زرزور صـــ ٢٩٢ ، والإيضاح صـــ ٣٣ ، ٣٤ طـــ / صبيح .

(٢) ينظر : شروح التلخيص جـــ ١ صـــ ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، والأطول جـــ ١ صـــ ٣٧٣ – ٣٧٦ .

" تفسير ذلك[١]: أنَّك إذا قلت : (ما قُلت هذا)، كنت نفيت أن تكون قد قلت ذاك[٢]، وكنت نوظرت فى شىء لم يثبت أنَّه مقول؟، وإذا قُلْتَ: (ما أنا قُلْت هذا)، كنت نفيت أن تكون القائل له، وكانت المناظرة فى شىءٍ ثبت أنَّه مقول"[٣].

ففى هذا الكلام إشارة إلى أنَّ هناك فرقاً شاسعاً وبوناً واسعاً بين التركيبين (ما قُلت هذا) ، و (ما أنا قلت هذا) حيث إنَّ التركيب الأول جاء فيه المسند منفياً (ما قلت) مُقدَّماً على المسند إليه (هذا) ، مما يعنى أنَّ القول المشار إليه فيه شك فى حصوله وثبوته ، وأنَّ المُتكلِّم أراد أن ينفيه عن نفسه ، ويجوز أن يكون (هذا القول) قد قيل من قِبَل المتكلم ، ويجوز أن لا يكون قد قيل من أساسه ، وليس فى التركيب المذكور إشارة لإثبات الفعل (القول) لغير المتكلم ، ولا لنفيه عنه .

<u>أما التركيب الثانى :</u> (ما أنا قلت هذا) فإن معناه : (لم أقل هذ القول مع أنَّه مقول لغيرى) ، حيث إنَّ المسند إليه ولى حرف النفى (ما أنا) مقدَّماً على الفعل (القول) ، وأن ثبوته لاشك فيه ، إلاَّ أنَّ المتكلِّمَ أراد أن ينفيه عن نفسه خصوصاً ، وإثباته لغيره ؛ ذلك تصحيحاً لوجهة من اعتقد أنَّ المتكلِّم هو القائل دون غيره ، أو أنَّه مشترك مع غيره فى هذا القول ، أو كان متردِّداً فى ثبوته بين المتكلم وبين غيره ، وجميع هذه الحالات منظور فيها إلى حال المخاطب ، على نحو ما أوضحت فى قولنا (ما أنا فعلت) منذ قليل ، باعتبار أنَّ الأسلوب المذكور أسلوب قصر طريقة التقديم المفيد للتخصيص ،ونَفْى الحكم عن المذكور مع ثبوته للغير [٤] .

وهكذا نرى الإمام يُفرِّق بين نوعين من التعبير ، بين تقديم الاسم الذى هو فاعل فى المعنى على الفعل ، وكان الاسم المُقدم والياً حرف النفى ، وبين

---

(١) أى تفسير ما ذكره عن الفرق بين قولنا : (ما فعلت) وقولنا : (ما أنا فعلت) .
(٢) أى كنت نفيت عنك أن تكون قد قُلْت ذلك المقول المُشارُ إليه .
(٣) دلائل الإعجاز صـ ١٢٤ .
(٤) ينظر:الإيضاح صـ ٣٣ ، ٣٤ طـ / صبيح ، وشروح التلخيص جـ ١ صـ ٣٩٥ : ٣٩٧ ، والأطول للعصام جـ ١ صـ ٣٧٣ .

تقديم الفعل على ذلك الاسم ، وكان الفعل المقدَّم تالياً لحرف النفى ، إذ إنَّ لكل نوع حالته الخاصة التى يُستخدم فيها ، بحيث لا يصح أن يوضع أحدهما مكان الآخر ، ولكلٍّ تعبير ما يليق به .

ومما هو جلي أنَّ الإمام قام بالإسهاب والتوضيح والتنظير فى الشرح وهو يقوم بعرض مسألته التى نحن بصددها – وبلا شك بالإضافة إلى غيرها من المسائل – حيث أخذ يُشبِّه مثالاً بمثال ويجرى على أحدهما ما يجرى على الآخر ، واقرأ نصَّه التالى ، حينما ضرب مثالاً آخر بالإضافة إلى ما سبق .

يقول الإمام : " وكذلك إذا قلت : (ما ضربت زيداً) كنت نفيت عنك ضربه ، ولم يجب أن يكون قد ضُرب ، بل يجوز أن يكون ضَرَبه غيرُك ، وأن لا يكون قد ضُرب أصلاً ، وإذا قُلْت (ما أنا ضربت زيداً) لم تقُله إلاَّ وزيدٌ مضروب ، وكان القصد أن تنفى أن تكون أنت الضارب) " (١) .

هذا ، وقد استدل الإمام على ما ذكر من أنَّ دلالة تقديم الفعل منفياً على الفاعل تُغاير دلالة تقديم الفاعل على فعله الرَّافع لضميره عقب أداة النفى ، من ناحية أنَّ الأول لا يفيد القصر ، بخلاف الثانى الذى يفيده – أقول : استدل الإمام على ذلك – بما يترتب على التغاير المذكور من أنه فى الحالة الأولى يصح أن يكون المنفىُّ عاماً بخلاف الحالة الثانية ، قائلاً :

" ومن أصلِ ذلك صَلَحَ فى الوجه الأول (٢) أن يكون المنفىُّ عاماً ، كقولك: (ما قُلْتُ شعراً قط)، و(ما أكلت اليوم شيئاً)، و(ما رأيتُ أحداً من الناس)، ولم يصلح فى الوجه الثانى (٣) ، فكان خَلْفاً (٤) أن تقول : (ما أنا قُلْتُ شعراً قط)، و(ما أنا أكلت اليوم شيئاً) ، و (ما أنا رأيت أحداً من الناس) " (٥) .

---

(١) دلائل الإعجاز صـ ١٢٤ .
(٢) أى الوجه الذى يُقدم فيه الفعل منفياً على الفاعل ، والذى يقتضى نفى الفعل عن فاعله دون إثباته لغير ذلك الفاعل ، أو ثبوت الفعل من أصله ، أو ثبوته على العموم .
(٣) أى حين يُقدَّم الفاعل على الفعل لم يصلح أن يكون المنفى عامَّاً .
(٤) أى باطلاً .
(٥) دلائل اعجاز صـ ١٢٤ .

ومنشأ الخَلْف وعدم الصلاح فى التعبيرات التى وردت بها أمثلة الوجه الثانى – على ما يرى الإمام – راجع إلى أن إيلاء المسند إليه حرف النفى مقدماً على الفعل ، ثم مجىء المفعول عاماً يقتضى أنَّ الفعل العام ثابت ومقدَّر ، وأنَّ المتكلم نفاه عن نفسه ، وأنَّه أثبته لغيره عاماً ، وذلك باطل (١) ، لأنه كما يقول الإمام : " يقتضى المُحال ، وهو أن يكون ههنا إنسان قد قال كُلَّ شعر فى الدنيا ، وأكل كُلَّ شىء يؤكل ، ورأى كُلَّ أحد من الناس ، فنفيت أن تكونه (٢) " (٣) ، وما اقتضى المحال فهو محال (٤) .

ومما يلاحظ أنَّ الإمام فى بيان موقفه من المسألة المذكورة – على النحو الذى رأينا – كشف لنا عن رأيه فيها من خلال أمثلة بسيطة التركيب من إنشائه هو، مبيِّناً لنا فيها ، أنَّ منها ما هو صحيح التركيب ، ومنها ما هو فاسد التركيب ، مُفحِّصاً ومُمَحِّصاً ، ومعقِّباً ومعلِّقاً ، مستخلصاً المعنى الذى ينضوى تحت التركيب ، مُشيراً إلى خصائص كُلٍّ ، تلك التى تُميِّز الصحيح من الفاسد ، معتمداً فى ذلك على ذوقه ، ولكى نفهم المسألة على وجهها الصحيح ، أخذ يُطيل ويستطرد من مثال إلى آخر على سبيل التنظير والتشبيه ، ويجرى على أحدهما ما يُجريه على الآخر؛ لاشتراكهما فى بيان المقصود ، مِمَّا يدل على ثقافة الإمام الواسعة، ووعيه الحصيف بالخصائص المشتركة فى التراكيب ، وأنه فيما ذكر كان معتمداً على رأيه الشخصى الذى توصَّل إليه بمدارسة كلام العرب وسننهم وطرقهم فى التعبير .

---

(١) ينظر:شروح التلخيص جـ ١ صـ ٣٩٦،٣٩٧، والأطول جـ١صـ ٣٧٤ إلى صـ ٣٧٧، ودراسات تفصيلية شاملة صـ ٢٦٠ .

(٢) وهذا يعنى : أنَّ فساد الأمثلة المذكورة فى الوجه الثانى من جنس الفساد الذى يراه الشيخ فى مثل قولنا : (أأنت قلت شعراً قط ؟) وفى مثل قولنا : (أأنت رأيت إنساناً ؟) ، من حيث إنَّه لا معنى للسؤال عن (قائل شعر ما) أو عن (رؤية إنسان على الإطلاق) على نحو ما قرَّره الإمام فى ما أورده الإمام عن التقديم والتأخير فى إطار الاستفهام بالهمزة .
ينظر : دلائل الإعجاز ص ١١١ : ١١٣ .

(٣) دلائل الإعجاز صـ ١٢٤ .

(٤) ينظر : عروس الأفراح ضمن شروح التلخيص جـ ١ ص ـ ٤٠٢ .

يؤازر ذلك ويقويه استئناس الإمام فى ما ذهب إليه فى كلامه السابق بما أورده بعد ذلك من مثالين من صحيح كلام العرب تُعين على صِحَّة ما ارتآه ، مُحتجَّاً على ما يقول ، مُعلِّلاً ومبرهِناً حيث قال :

" ومِمَّا هو مِثَالٌ بيِّنٌ فى أنَّ تقديم الاسم يقتضى وجود الفعل قوله :

(وَمَا أَنَا أَسْقَمْتُ جِسْمِى بِهِ ∴ وَلاَ أَنَا أَضْرَمْتُ فِى القَلْبِ نَاراً)

المعنى ، كما لا يخفى ، على أنَّ السُّقم ثابت موجود ، وليس القصدُ بالنفى إليه ، ولكن إلى أن يكون هو الجالبَ له ، ويكون قد جرَّه إلى نفسه .

ومثله فى الوضوح قوله :

(وَمَا أَنَا وَحْدِى قُلْتُ ذَا الشِّعْرَ كُلَّهُ)

(الشعر) مقول على القطع ، والنفى لأن يكون هو وحده القائل له " [1] .

فالإمام أتى بالشاهديْن المذكورين ، ليبين لنا الفرق بين قولنا : (ما أنا فعلت) ، وقولنا : (ما فعلت) ، وأنَّ تقديم الاسم مسبوقاً بأداة نفى على الفعل يقتضى بالضرورة ثبوت الفعل ، وكذلك يُفيد قصر النفى على المسند إليه دون المسند ، فإنه والحالة هذه يكون – المسند – ثابتاً غير منفى ، كما هو واضح من المثالين الذى أتى بهما الإمام ؛ لبيان القاعدة فى هذه المسألة ، وهذا يعنى أنَّ الشعر له دور بارز فى استنباط ، واستنبات البذور البلاغية عند الإمام .

فالشاهد الأوَّل (وما أنا أسقمْتُ جسمى ...) على أنَّ الشاعر سقيم الجسم ، محترق القلب وعليله ، وأنَّ هذا السُّقْمَ ، وذلك الاحتراق كُلٌّ منهما ثابت وموجود ، وأنه (الشاعر) ليس هو الجالب لهما ، ومن ثم جاء بناء العبارة ، قصداً إلى نفى كونه فاعلاً لهما ، أو أنه قد كان سبباً فى وجودهما ، وليس قصداً إلى نفيهما ؛ ذلك باعتبار أنَّ العِلَّتيْن المذكورتين ثابتتان ، وموجودتان ، وغير منفكَّيْن عن الشاعر ، ومن أجل ذلك – على ما ذهب إليه الإمام – جاء التركيب فى كُلٍّ من شطرى البيت مبنيَّاً على تقديم المُسند إليه مصدَّراً بأداة النفى (ما

(١) دلائل الإعجاز صـ ١٢٥ .

أنا – ولا أنا) على خبره الفعلى (أسقمت – أضرمتُ) ، لإفادة قصر النفى على المسند إليه دون المسند فإنَّه ثابت غيرُ منفىٍّ [١] .

على أنَّ التقديم المذكور جاء على وجه الوجوب ؛ إذ إنه يتفق ومقتضى المعنى الذى أراده الشاعر ، وليس للعناية والاهتمام بأمر المُقدَّم وفقط على ما ذهب إليه (سيبويه) .

ولو كان المُراد هو " نفى السُّقْم والإضرام ، فالطريقة فيه أن يُقال : (ما أسقمت جسمى ولا أضرمتُ النار فى قلبى) ، ويكون الفعل فى هذه الحالة مُقدَّماً على الفاعل ، لأنَّ الفاعل هو التاء فى الفعلَيْن ، والتقديم فى هذه الحالة وما أشبهها واجب لا جائز عند إرادة المعنى الذى أراده الشاعر " [٢] .

ومِثْلُ ما قيل فى الشاهد السابق يُقال أيضاً فى قول الشاعر نفسه [٣] :

(وما أنا وحدى قُلتُ ذا الشِّعْرِ كُلَّه . . .)

إذ إنَّ تقديم المسند إليه (أنا) على المسند (قُلتُ) يدُلُّ على أنَّ الشعر مقول وثابت على وجه القطع ، إلاَّ أنَّ النفى يتجه لأن يكون الشاعر وحده هو القائل له ، فهو أراد أن "يثبت أنَّ محاسن المحبوب ، وصفاته الكريمة لها الفضل فى كثير منه ، فإنها هى التى أوحت إليه به ، وألهمته إيَّاه ، فكأنها شاركته فى قوله " [٤] ، دلَّنا على ذلك قول المتنبى فى الشطر الثانى من البيت : (ولكن لشعرى فيك من نفسه شعر) .

هذا، وبعد أن بيَّن لنا الإمام الفرق بين تقديم الفعل منفياً على الفاعل (ما فعلت)، وبين تقديم الفاعل على فعله الرَّافع لضميره (ما أنا فعلت) من ناحية أنَّ الأول يقتضى نفى الفعل ، والثانى يدل على ثبوته ، وعلى أنَّه منفىٌّ عن الفاعل المذكور المُقدَّم ، ومثبت لغيره ، على حسب النفى عموماً وخصوصاً ، – أقول :

---

(١) يُنظر: علم الأسلوب فى الدراسات الأدبية والنقدية للدكتور/ عبدالعظيم المطعنى صـ٧٣.
(٢) السابق صـ ٧٣ .
(٣) وهو المتنبى .
(٤) دراسات تفصيلية شاملة صـ ٢٦٠ .

وبعد أن بيَّن لنا الإمام ذلك – أشار إلى أنَّه يترتب على ذلك الفرق ، فرق آخر فى الاستعمال ، يؤازر الفرق السابق ويؤكِّدُه برفع الشَّك عن وجوب وجوده .

يقول الإمام :

" وههنا أمران يرتفع معهما الشَّكُّ فى وجوب هذا الفرق ، ويصير العلم به كالضرورة :

أحدهما : أنَّه يصح لك أن تقول: (ما قُلْتُ هذا، ولا قاله أحد من النـاس)، و(مـا ضربت زيداً، ولا ضربه أحدٌ سواى)[1]، ولا يصح ذلك فى الوجه الآخـر[2]. فلو قُلْتَ : (ما أنا قُلتُ هذا ، ولا قاله أحد من الناس) و (ما أنا ضـربت زيداً ، ولا ضربه أحد سواى) كان خَلْفاً من القول [3] ، وكان فى التنـاقض بمنزلة أن تقول : (لستُ الضاربَ زيداً أمس) فتثبت أنه قد ضُـرب، ثـم تقول من بعده : (وما ضربه أحدٌ من الناس)[4]، و(لست القائل ذلك) فَتُثْبِـت أنَّه قد قيل ثم تجىء فتقول: و(ما قاله أحد من الناس).

---

(١) وإنما يصح هذا القول ؛ لأنَّ الجملة الأولى فى كُلٍّ من المثالين (ما قلـتُ هـذا) ، و (مـا ضربت زيداً) جاء فيها (الفعل) منفياً مُقدَّماً على (الفاعل) وهذا يقتضى أن (الفعل) لـم يثبت حصوله ، ومن ثم جاز للمتكلم أن ينفيه من أصله ، وجاز له أن ينفيه عن نفسه وعـن غيره ، فيأتى بجملة أخرى معطوفة على الجملة الأولى تفيد تلك الجملة المعطوفة نفـى هـذا الفعل عن غير المتكلم فيقول فى المثال الأول: (ولا قاله أحد من الناس) ، وفى المثال الثانى :(ولا ضربه أحد سواى) .

(٢) أى فى الوجه الذى يُقدَّم فيه (الفاعل) على (فعله الرافع لضميره) .

(٣) وإنما كان خلفاً من القول ، لأن الجملة الأولى فى كُلٍّ من المثالين المذكورين فى هذا الوجه تفيد صدور الفعل بالضرورة عن أحد من الناس – باعتبار أنَّ تقديم الفاعل تالياً لأداة النفـى على الفعل يقتضى أنَّ الفعل ثابت ومقرَّر حدوثه – لكن المُتكلِّم ينفيه عن نفسه ، فإذا جـاءت الجملة الثانية المعطوفة (ولا قاله أحد من الناس) – فى المثال الأول – و (ولا ضربه أحد سواى) – في المثال الثاني – أفادت كُلٌّ منهما أنَّ الفعل غير ثابت ، وأنه منفى عـن غيـر المتكلم ، فيقع التناقض والتدافع بين ثبوت الفعل فى الجملة الأولى فى كل من المثالين ، ونفى وقوعه من أىِّ إنسان فى الجملة الثانية المعطوفة ، وبالجملة فإن تقديم الفاعـل فـى الوجـه المذكور يقتضى أن يكون غير المتكلم قد فعل ، والعطف يمنع هذا الفعل فيفسد التركيب .

(٤) إذ إنَّ هذه العبارة أفادت نفى وقوع الضرب على (زيد) بينما العبارة الأولى يفهم منهـا أن الضرب أمر ثابت ومحقق فيفسد التركيب لما بين العبارتين من تناقض وتدافع بين أوَّل الكلام وآخره .

والثانى من الأمرين [1] أنك تقول : (ما ضربت إلاَّ زيداً) ، فيكون كلاماً مستقيماً [2] ، ولو قلت : (ما أنا ضربت إلاَّ زيداً) كان لغواً من القول ؛ وذلك لأنَّ نفض النفى بـ (إلاَّ) يقتضى أن تكون ضربت (زيداً) ، وتقديمك ضميرك ، وإيلاؤه حرف النفى ، يقتضى نفى أن تكون ضربته فهما يتدافعان [3] فاعرفه " [4] .

وواضح مما ذكره الإمام فى الأمرين السابقين : أنَّ البداية بالفعل فى إطار النفى ليست كالبداية بالاسم فى الإطار ذاته ، وأنَّ لكلٍّ دلالته ، حيث أتى الإمام بأمثلة يستدل بها على صحة التعبير ، وعلى عدم جواز غيرها ، محذِّراً من النطق بتعبيرات ، لعدم سلامة تراكيبها ، وموازناً بين الأوجه المُختلفة فى تلك الأمثلة ، وذكر المُختار منها ، ودلَّل على وجه الاختلاف فى ذلك ، مِمَّا يدل على وضوح حضوره فى توجيهات المعانى توجيهات عدَّة حتى يقف على الوجه الصحيح فى التركيب .

الصورة الثانية من صور التقديم فى إطار الخبر المنفى : (تقديم المفعول وتأخيره) :

يرى الإمام أنَّ ما ذكره من فرق بين تقديم (الفعل) على (فاعله) ، وبين تقديم (الفاعل) على (فعله) الرافع لضميره ، فى إطار الخبر المنفى ، ينطبق كذلك على (المفعول به) فى حالة تقديمه وتأخيره فى الإطار المذكور ، من حيث إنه يجوز فى كُلٍّ حالة ما لا يجوز فى غيرها قائلاً :

---

(١) فى هذا الأمر يشير إلى أنَّ هناك اختلافاً آخر بين حالتى تقديم أداة النفى وإيلائها الفعل ، وتقديمها وإيلائها الاسم .

(٢) وسبب استقامته هو : أنَّ المُتكلِّم ينفى عن نفسه ضرب غير زيد ويثبت لنا ضربه دون أن يُشعر كلامه أنَّ أحداً من الناس غيره (غير المتكلم) حصل منه ضرب أو لم يحصل .

(٣) وسبب هذا التدافع على ما يبدو من كلام الإمام هو : أنَّ إيلاء ضمير المتكلم حرف النفى ، مقدَّماً على الفعل يقتضى حتماً أنَّ الضرب ثابت وواقع بالفعل على (زيد) ، إلاَّ أنَّ المتكلم نفى عن نفسه خصوصاً أن يكون قد حدث منه هذا الضرب ، فإذا ما جاء الاستثناء بعد ذلك أفاد أنَّ المتكلم قد حدث منه هذا الضرب وأوقعه على زيد ، وهذا مُحال ، لما فيه من التناقض والتدافع بين أوَّل الكلام وآخره ، ومن ثم يكون التركيب فاسداً .

(٤) دلائل الإعجاز صـ ١٢٥ ، ١٢٦ .

" يجىء لك هذا الفرق [١] على وجهه فى تقديم المفعول وتأخيره ، فإذا قلت : (ما ضربتُ زيداً) فقدَّمت الفعل ، كان المعنى أنَّك قد نفيت أن يكون قد وقع ضرب منك على (زيد) ، ولم تعرض فى أمر غيره لنفى ولا إثبات [٢] ، وتركته مُبهماً مُحتملاً ، وإذا قلت : (ما زيداً ضربت) ، فقدَّمت المفعول كان المعنى على أنَّ ضَرْباً وقع منك على إنسان، وظُنَّ [٣] أنَّ ذلك الإنسان (زيد)[٤]، فنفيت أن يكون إيَّاه [٥] ، فلك أن تقول فى الوجه الأول : (ما ضربت زيداً ولا أحداً من الناس) [٦] ، وليس لك ذلك فى الوجه الثانى [٧] ، فلو قلت : (ما زيداً ضربت ولا أحداً من الناس) كان فاسداً [٨] على ما مضى فى الفاعل " [٩] .

ويواصل الإمام حديثه قائلاً : " ومِمَّا ينبغى أن تعلمه ، أنَّه يصِحُّ لك[١٠] أن

---

(١) أى الفرق المذكور بين قولنا : (ما فعلتُ) ، وقولنا : (ما أنا فعلتُ) هذا الفرق الذى قال به الإمام – آنفاً – مُفصِّلاً وموضِّحاً .

(٢) أى ليس فيه تعرُّض لإثبات الفعل لغير المتكلِّم ، ولا لنفيه عنه .

(٣) وذلك الظَّنُّ إنما كان من قِبَل المُخاطب .

(٤) أى وظَنَّ المُخاطب أن ذلك الإنسان المضروب هو (زيد) .

(٥) وهذا النفى إنما كان رَدّاً على من اعتقد أنَّ المضروب هو (زيد) ، وفى ذلك قلب لزعم المُخاطب ، وبذا يكون التركيب مفيداً للقصر على نحو ما مرَّ بيانه فى بداية الحديث عن التقديم فى إطار النفى .

(٦) وذلك على اعتبار أنَّ الجملة المعطوف عليها (ما ضربتُ زيداً) جاء فيها الفعل منفياً مُقدَّماً على المفعول ، وهذا يعنى أنَّ الفعل لم يثبُت حصوله أو وقوعه على من أُوقِع عليه ، ومن ثم يجوز للمتكلم أن ينفيه من أصله فيأتى بالجملة الثانية المعطوفة قائلاً: (ولا أحداً من الناس).

(٧) أى الوجه الذى يقدم فيه المفعول .

(٨) وسبب ذلك الفساد هو أن الجملة المعطوف عليها (ما زيداً ضربتُ) جاء فيها المفعول – مُصدَّراً بأداة نفى – مُقدَّماً على الفعل ، ومثل هذا النوع من التعبير يقتضى شيئين : الأول : نفى وقوع الضرب على (زيد) ، والثانى : إثبات وقوع الضرب على غير (زيد) وتأتى الجملة الثانية المعطوفة (ولا أحداً من الناس) تفيد نفى وقوع الضرب على (غير زيد) فتتناقض دلالة هذا المفهوم مع ما أفادته الجملة المعطوف عليها من مفهوم فيفسد التركيب .

(٩) دلائل الإعجاز صـ ١٢٦ .

(١٠) أى فى الوجه الأول ، وهو وجه تقديم الفعل منفياً على المفعول .

تقول:(ما ضربتُ زيداً ، ولكنى أكرمته) فتـُعقِب الفعل المنفىَّ بإثبات فعل هو ضِدُّه[١] ، ولا يصح أن تقول[٢] : (ما زيداً ضربتُ ولكنى أكرمته) ، وذاك أنَّك لم تُرِدْ أن تقول : (لم يكن الفعل هذا ، ولكن ذاك ، ولكنك أردت : أنَّهَ لم يكن المفعول هذا ، ولكن ذاك[٣] ، فالواجب إذن أن تقول : (ما زيداً ضربتُ ولكن عمراً) " [٤].

الصورة الثالثة من صور التقديم فى إطار الخبر المنفى : (تقديم الفعل على الجار والمجرور والعكس) :

ذهب الإمام إلى أنّ الفرق المذكور آنفاً بين تقديم كُلٍّ من (المفعول) ، و (الفعل) على الآخر فى حالة النفى قائم بذاته وعلى وجهه فى تقديم كُلٍّ من (الجار والمجرور) ، و (الفعل) على الآخر فى إطار النفى .

<u>يقول الإمام :</u>

" وحكم الجار والمجرور فى جميع ما ذكرنا حكم المنصوب " [٥] .

ثم أشار الإمام إلى أنَّك إذا قلت : (ما أمرتك بهذا) بتقديم (الفعل) مسبوقاً بأداة النفى على (الجار والمجرور) أفاد هذا التقديم نفى ارتباط المُتقدم بالمُتأخِّر ، وكان المعنى على أنَّك قد نفيت أن يكون قد وقع منك أمر للمُخاطب بفعل المُشار إليه ، دون أن تعرض لإثبات أمر آخر غير المنفى ، أو لنفيه ، ولهذا يصح لك أن تقول : (ما أمرتك بهذا ولا بغيره) بعطف المنفى على المنفى ، لأن

---

(١) ذلك على اعتبار أنَّ الفعل فى قولنا : (ما ضربت زيداً) غير ثابت الحصول على نحو ما تقرَّر سابقاً، فهو منفى من أصله، وكأنَّ المتكلِّم أراد أنَّ فعلاً آخر غير (الضرب) قد حدث، ذلكم الفعل هو الإكرام الذى هو ضد الضَّرب .

(٢) أى فلا يصح لنا أن نقول فى الوجه الثانى الذى يُقدَّم فيه المفعول – مُصدَّراً بأداة النفى – على الفعل .

(٣) لأنَّ تقديم المفعول على الفعل يقضى بأنَّ الفعل (ضرب) ثابت وموجود وأنَّ المتكلم قد حدث منه ضرب ، لكنه منفىٌّ عن الاسم المُقدَّم (زيداً) ، فالكلام إذن فى المفعول لا فى الفعل ، ومن ثم جاز نفى ذلك الفعل عن المفعول المذكور (زيد) وإثباته لغيره وليكن – مثلاً – لـ (عمرو) .

(٤) دلائل الإعجاز صـ ١٢٧ .

(٥) المرجع السابق صـ ١٢٧ .

تقديم الفعل بعد النفى يعنى عدم ثبوت الفعل ، وأنَّ الفعل غير مسلم به ، لأنَّه غير متفق عليه بين المتكلم والمخاطب ، ومن ثم جاز لنا أن نقول كذلك فى المثال المتقدم : (ما أمرتك بهذا ولكن بغيره) بعطف المثبت على المنفى على سبيل القصر قلباً ، لما يكون قد ظنَّه المُخاطب ، على نحو ما هو معروف فى باب القصر [١] ، وذلك بالقياس على ما ذُكر فيما مضى – منذ قليل – من الوجه الأول أثناء الحديث عن تقديم المفعول وتأخيره فى النفى .

أما " إذا قُلْتَ : (ما بهذا أمرتك) كنت قد أمرته بشىء غيره " [٢] ، ولهذا لا يصح أن تقول : (ما بهذا أمرتك ولا بغيره) ذلك على اعتبار أن التركيب الذى تقدَّم فيه الجار والمجرور (ما بهذا أمرتك) يقتضى أنَّك أمرته بشىء آخر غير المشار إليه ، وأنَّ التقديم أفاد نفى تعلُّق الفعل بالمُقدَّم وثبوت تعلُّقه بغيره ، والعطف فى الصيغة الثانية يفيد عدم تعلُّقه بالغير ، فيقع التدافع بين المعطوف ، والمعطوف عليه ، ومن ثم يكون الكلام فاسداً ، إذا قلنا : (ما بهذا أمرتك ولا بغيره) [٣] .

<u>وبعد :</u>

فتلك هى نظرة الإمام إلى التقديم فى إطار الخبر المنفى ، وواضح – من خلال ما سبق ذكره فى الإطار المذكور – أنَّ الإمام فى نظرته تلك تناول تقديم الفاعل على الفعل ، والفعل على الفاعل ، والمفعول على الفعل ، والفعل على المفعول ، والجار والمجرور على الفعل ، والفعل على الجار والمجرور ، مُفرِّقاً بين تقديم وآخر ، وقد كان التناول المذكور على هدى من الحسِّ النفسى والذوق الأدبى، حيث كان " يعرض الفكرة عرضاً هادئاً ، ويُقلِّب الأمر على وجوهه ، حتى يصل إلى النتيجة التى يهدف إليها " [٤] ، كاشفاً عن الأسرار المترتِّبة على

---

(١) ينظر : السابق صـ ١٢٧ ، ودراسات تفصيلية شاملة صـ ٢٧٤ .
(٢) دلائل الإعجاز صـ ١٢٧ .
(٣) ينظر : دراسات تفصيلية شاملة صـ ٢٧٤ .
(٤) أعلام العرب (عبد القاهر الجرجانى) للدكتور أحمد أحمد بدوى صـ ١٤ – نشر / مكتبة مصر – بدون تأريخ .

التقديم، من خلال النظر والتأمل فى الدقائق الناجمة عن وضع كل لفظة من الألفاظ المُكوِّنة للعبارة فى المكان الذى تتطلَّبه ، طبقاً للغرض الذى يؤم ، موضحاً ما بين التعبيرات المُختلفة من فوارق ، واضعاً يده على ما يصح من الأساليب ، وما يمتنع ، مُمَيِّزاً بين هذا ، وذاك ، بعد إحاطته بالفكرة من جميع جوانبها ؛ ذلك حتى يضع الأمر فى نصابه ، على غرار ما فعل عند عرضه لمسائل التقديم فى الاستفهام ، على نحو ما رأينا .

ولا يفوتنى فى هذا المقام أنْ أشير إلى أنَّ (سيبويه) قد عرض لأسلوب (التقديم) فى سياق بعض الحروف ومن بينها حروف النفى ، حيث يرى أنَّ الأصل فى تلك الحروف إيلاء الأفعال لها مُقدَّمة على الأسماء – شأنها فى ذلك شأن حروف الاستفهام – ولكن – من وجهة نظر (سيبويه) – أحياناً قد يأتى (الاسم) عقب تلك الحروف مقدَّماً على (الفعل) جوازاً ، أو على سبيل الاضطرار، وذلك دون أن يُشير (سيبويه) إلى أى فائدة، أو علة بلاغية مترتبة على ذلك (التقديم) ، بل عرض للتقديم والتأخير ، لذات الإعراب من حيث الالتزام بسنن العرب ، وطريقتهم فى التعبير، لا من حيث صِلة (التقديم والتأخير) بالمعنى المترتب عليه [1] ، ولا يدفع هذا أن يكون الإمام قد قرأ ما سطَّره (سيبويه) فى

---

(١) ينظر كتاب سيبويه (مادته ومنهجه) ص ١٠٤ ، وينظر أيضاً على سبيل المثال : ما ذكره (سيبويه) عن (ما) النافية وغيرها من أدوات النفى فى باب أسماه (هذا باب تُخبرُ فيه عن النَّكرة بنكرة) – الكتاب جـ ١ صـ ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، وفيما ذكره فى (باب ما أُجْرى مجرى [ليس] فى بعض المواضع) السابق صـ ٥٧ : ٦٦ ، وينظر أيضاً تعليقه على قول الشاعر :

(قد أصبحت أم الخيار تدَّعى .:. علىَّ ذنباً كُلَّه لم أصنع)

(الكتاب جـ ١ صـ ٨٥) وما سطره (سيبويه) عن تقديم (الاسم) على (الفعل) ، والعكس عقب أدوات النفى (ما ، لا ، لم) فى (باب : حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام ، وحروف الأمر والنهى) – الكتاب جـ ١ صـ ١٤٥ إلى صـ ١٤٧ ، وفى (باب ما لا تُغيِّر فيه – لا – الأسماء عن حالها التى كانت عليها قبل أن تدخل – لا –) جـ ٢ صـ ٢٩٥ : ٣٠٩ ، وفى (باب ما يكون استثناء بإلاَّ) الكتاب جـ ٢ صـ ٣١٠ : ٣٢٥ وما ذكره فى صـ ٣١٧ (جـ ٢ فى الكتاب) عن دخول (ما) النافية على الجار والمجرور ، وينظر كذلك أبواب أخرى (فى الكتاب جـ ٢ صـ ٣٢٥ : ٣٤٢) و جـ ٣ صـ ٣١٦ : ٣١٩ ، و جـ ٤ صـ ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٥ .

كتابه عن أدوات النفى وصلتها بالتقديم والتأخير، ووعاه وأفاد منه، وبخاصة فيما أورده (سيبويه) من شواهد وأمثلة زيَّنها الإمام بتحليلاته البارعة التى تدل على رهافة حِسِّه ، ورجاحة عقله وفكره .

هذا ، وأعود إلى ما أنا بصدد الحديث عنه فأقول :

وينتقل الإمام بعد ذلك إلى الحديث عن التقديم والتأخير فى (الخبر المثبت) بعد أن وضَّحه لنا فى (الخبر المنفى) مشيراً إلى أنَّ ما ذكره من مسائل للتقديم والتأخير فى الاستفهام والخبر المنفى قائم مثله فى الخبر المثبت .

وهاك البيان :

التقديم والتأخير فى الخبر المثبت :

فقد صدَّر الإمام حديثه عن التقديم والتأخير فى الإطار المذكور، بالإشارة إلى أنَّ ما انتهى إليه من دلالات لتقديم كل من الأسم والفعل على الآخر، فيما مضى مع الاستفهام والخبر المنفى "قائم مثله فى الخبر المثبت"(١) .

ثم يمضى الإمام فى بيان أنَّه إذا لم يكن فى العبارة نفى ولا استفهام ، وتقدَّم المسند إليه (معرفة كان أو ضميراً) على الفعل ، كان تقديم المُحدَّث عنه حينئذ للاهتمام بشأنه ، وبيان أنَّ القصد إليه .

يقول الإمام :

" فإذا عمدت إلى الذى أردت أن تُحَدِّث عنه بفعل ، فقدَّمت ذكره ، ثم بنيت الفعل عليه، فقُلْت: (زيدٌ قد فعل)، و(أنا فعلت)، و(أنت فعلْتَ) اقتضى ذلك أن يكون القصدُ إلى الفاعل " (٢) .

ثم ذهب الإمام إلى (أنَّ المعنى فى هذا القصد ينقسم قسمين) باعتبار أنّ التقديم المذكور مرجعه أحد أمريْن :

١- أن يكون الغرض من التقديم إفادة معنى (القصر)، قصداً لتخصيص (المسند إليه) بـ(المسند).

---

(١) دلائل الإعجاز صـ ١٢٨ .
(٢) دلائل الإعجاز صـ ١٢٨.

٢- وقد يكون الغرض من تقديم (المسند إليه) على (خبره الفعلى) متمثـــلاً فى تنبيه المُخاطب ، وتقوية الحكم وتأكيده فى ذهن السامع بحيث لا يكـــون فى هذا الحكم شك – ولكن دون تخصُّص .

يشير الإمام إلى ذلك مُجَلِّـياً الفرق بين القسمين ، موضِّحاً بالمثال ، بادئاً حديثه عن القسم الأول بقوله :

" أحدهما [١] جلىٌّ لا يُشْكل : وهو أن يكون الفعل فعلاً قد أردت أن تـــنصَّ فيه على واحدٍ فتجعله له ، وتزعُم أنه فاعله دون واحدٍ آخر ، أو دون كُلِّ أحد ، ومثال ذلك أن تقول : (أنا كتبت فى معنى فلان ، وأنا شفعتُ فى بابه) ، تريد أت تدَّعى الانفراد بذلك والاستبداد به ، وتُزيل الاشتباه فيه ، وترُدُّ على من زعـــم أنَّ ذلك كان من غيرك [٢] ، أو أنَّ غيرك قد كتب فيه كما كتبت [٣] ، ومن البيِّن فـــى ذلك قولهم فى المثل : (أتُعلِّمنى بِضَبٍّ أنا حَرَشْتُه) [٤] " [٥] .

ويتابع الإمام حديثه ، مشيراً إلى القسم الثانى المفيد لمعنـــى تنبيـــه المُخاطـــب ، وتقوية الكلام وتأكيده فى ذهن السامع قائلاً :-

---

(١) أى القسم الأول .

(٢) وذلك إذا توهَّمَ المُخاطب أنَّ غير المُتكلم هو الذى كتب ، وهو الذى شـــفع ، فيكـــون تقـــديم الفاعل مفيداً لمعنى (القصر) وكأن المُتكلِّم أراد أن يقول ردّاً على الوهم المـــذكور : (أنـــا كتبت فى معنى فلان ولم يكتب فيه غيرى) ، و (أنا شفعت فى بابه ولم يشفع فيه غيـــرى) على سبيل ما يُعرَف بـــ (قصر القلب) .

(٣) وذلك على سبيل (قصر الإفراد) إذا توهَّم المُخاطب شركة غير المُتكلم فى الكتابة والشفاعة المذكوريْن ، وكأن المُتكلم أراد أن يقول : (أنا كتبت فى معنى فلان وحدى ، وأنا شفعت فى بابه وحدى) ، وقد يكون التقديم تصحيحاً لوجهة نظر المُخاطـــب الـــذى ردَّد أمـــر الكتابـــة والشفاعة بين المُتكلم وبين غيره .

(٤) والشاهد فى هذا المثل (أنا حرشْتُه) حيث إن تقديم الضمير أفاد تخصـــيص المســـند إليـــه بالمسند ، وكأنّ المُتكلم أراد أن يقول للمُخاطب (أنا وحدى تعلمته فلا أحتاج إلـــى تعليمـــك ومعاونتك) – ينظر كل ذلك : التلخيص فى علوم البلاغة للإمام القزوينى ضـــبط وشـــرح / أ/عبد الرحمن البرقوقى صـــ ٧٦ ، ٧٧ طـــــ / دار الكتـــب لعلميـــة – بيـــروت – لبنـــان ١٤٣٢ هـــ – ٢٠٠١ م ، والتبيان للعلامة الطيبى تحقيق / الدكتور هـــادى عطيـــة مطـــر الهلالى صـــ ١١٣ ، ١١٤ – نشر / مكتبة النهضة العربيـــة – بـــدون تـــأريخ ، وشـــروح التلخيص جـــ ١ صـــ ٣٩٩ ، ٤٠٠ .

(٥) دلائل الإعجاز صـــ ١٢٨ .

" والقسم الثاني : أن لا يكون القصد إلى الفاعل على هذا المعنى[١]، ولكن على أنَّك أردت أن تُحقِّق على السامع أنه قد فعل، وتمنعه من الشك ، فأنت لذلك تبدأ بذكره[٢]، وتوقعه أولاً، ومن قبل أن تذكر الفعل فى نفسه، لكى تباعده[٣] بذلك من الشُّبهة ، وتمنعه من الإنكار ، أو مِن أنْ يُظَنَّ بك الغلط أو التَّزيُّد . ومثاله قولك : (هو يُعطى الجزيل) ، و (هو يُحِبُّ الثناء) ، لا تريد أن تزعُمَ أنَّه ليس هنا من يُعطى الجزيل ويُحبُّ الثناء غيره[٤]، ولا أنْ تُعرِّض بإنسان وتحطَّه عنه، وتجعله لا يعطى كما يعطى ، ولا يَرغبُ كما يَرغبُ ، ولكنك تُريد أن تُحَقِّق على السامع أنَّ إعطّاء الجزيل وحُبَّ الثناء دأبُه، وأن تُمَكِّن ذلك فى نفسه[٥]"[٦].

وعلى الرَّغم من أنَّ الإمام وضَّح لنا رؤيته – فى هذه الظاهرة – مستدِلاً على ما ذكر بمثاليْن من الكلام العادى ، أو من الجمل البسيطة التركيب – أقول : على الرَّغم من ذلك – فإنَّه لم يكتفِ بما ذكر ، بل أراد أن يبرهن على صِحَّة ما قال ، فأعقب كلامه السابق بجملة من الشواهد الشعرية بُنِى فيها تقديم (المسند إليه) على (الخبر الفعلى) وكشف فيها عن موقفه ، مبيِّناً أنّ التقديم جاء فيها للتنبيه والتقوية وكانت [٧] (أربعة شواهد) هى :

١– قول المعذل بن عبد الله الليثى وهو من شعراء الحماسة :

---

(١) أى : أن لا يكون القصدُ من تقديم الفاعل هو قصر الفعل عليه وتخصيص (المسند إليه) بالخبر الفعلى (المسند) على نحو ما أفاده القسم الأول من معنى .

(٢) أى بذكر الفاعل .

(٣) أى تباعد السامع .

(٤) وهذا يعنى أنَّك لا تريد معنى القصر فى المثالين المذكوريْن ، ولكنَّ القصدَ فيهما : أن تقرِّر فى ذهن السامع وتحقّق أنَّه يفعل إعطاء الجزيل ، وأنه يُحبُّ الثناء ، لا أنَّ غيره لا يفعل ذلك – ينظر : المطول صـ ١١٣ .

(٥) أى تُريد أن تُمكِّن ذلك الحكم الأخير فى نفس السامع ، لا إلى أنَّ غيره لا يفعل ذلك ، وهذا يعنى أنَّ المراد هو : تحقّق إعطاء الجزيل ، وحُبِّ الثناء للفاعل المُقدَّم عند السامع ، دون تَخصيص للفاعل المذكور فى فعل هذا الإعطاء ، وذلك الحُبِّ ، على أنَّ التَّحقّق المذكور – على رأى بعض أصحاب الشروح – إنما كان مبنيًّا على (أنَّ المبتدأ طالب للخبر ، فإذا ذكر الفعل بعده صرفه لنفسه ، فيثبت له ، ثم الخبر لمَّا كان فعلا ينصرف لضميره المتضمِّن له ، وهو عائد على المبتدأ ، فيثبت له مرَّةً أُخرى فصار الكلام بمثابة أن يُقال) (يُعطى فلان الجزيل) يعطى فلان الجزيل) ، و (يُحب فلان الثناء) يُحبُّ فلان الثناء) – ينظر : شروح التلخيص جـ ١ صـ ٤٠١ .

(٦) دلائل الإعجاز صـ ١٢٨ ، ١٢٩ .

(٧) ينظر : السابق صـ ١٢٩ : ١٣١ .

هـــــــم يَفْرِشـون اللِّبْـدَ كُـلَّ طِمِـرَّةٍ ∴ وأجـــــرَدَ سَـــبَّاح يبُـــذُّ المُغالِبَـــا

٢- وقول الأخنس بن شريق التغلبى من شعراء الحماسة أيضاً :

هــم يَضــرِبُونَ الكَــبْشَ يبْــرُقُ بَيْضُــهُ ∴ عَلَــى وَجْهِــهِ مِــنَ الــدِّماءِ سَبَــائِبُ

٣- وقول عروة بن أذينة :

سُــــــليمَى أَزْمَعَــــــت بَيْنَــــــا ∴ فــــــأين تَقولُــهــــــــا أيْنَــــــا

٤- وقول عَمْرَة الخثعمية ترثى ابنها :

هُمَــا يَلْبَســانِ المَجْــدَ أَحْسَــنَ لِبْسَــةٍ ∴ شَــحِيحَانِ مــا اسْطَاعــا عليْــهَ كِلاَهُمَــا

وكان الإمام فى تعليقه على كُلِّ بيت يشير إلى أنَّ تقديم (المسند إليــه) على خبره (الفعلى) لم يُقصد به القصْر ، ولا نفى الفعل عن آخر ، تعريضاً به ، وإنــّما قــُصدَ به تنبيه المُخاطب، وثبوت الفعل للفاعل بطريــق يحقــق الحُكُــم ويُقويه ويؤكده، ويمنع السَّامع من الشَّكِّ فى نسبة الفعل للفاعل ، فبُدئ بالمســند إليه؛ تنبيهاً للسامع، ومنعاً له من الشَّك والإنكار فى الحكم [١] .

وبعد أنْ ساق الإمام أمثلةً من كلام العرب شعرائهم ، ومنشديهم ، مُبرهناً بها على صِحَّةَ ما ذهب إليه فى الظاهرة المدروسة أراد أن يُقوِّى حُجَّته بآيات من كتاب الله ﷻ تطبيقاً لدلالة التقديم فيما ذكر، باعتبار أنَّ هذه الآيات تأتى نصَّاً فيما يُريد لا تحتمل سواه – فقال : "وأبين من الجميع قوله تعالى:{ واتَّخَذُوا مِن دُونِهِ آلِهَةً لا يَخْلُقُونَ شَيْئاً وهُمْ يُخْلَقُونَ} [٢]، وقوله ﷻ : { وإذَا جَاءُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وقَد دَّخَلُوا بِالْكُفْرِ وهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ }[٣]"[٤].

ومِمَّا له مغزاه فى موضوعنا : أن الإمام لم يُقدِّم لنا تحليلاً للتقــديم فــى هاتين الآيتين ، وكأنه بذلك لجأ إلى القارئ طالباً منه أن يحــتكم إلــى بصــيرته الأدبية فى تحليله لدلالات التقديم الواردة فى الآيتين ، وأن يضع يده علــى تلــك

(١) ينظر : دلائل الإعجاز صـ ١٢٩ : ١٣١ ، والإيضاح صـ ٣٥ ، ٣٦ طـ / صـبيح ، والمختصر للخطيب القزوينى صـ ٧٨ ، ٧٩ ، ودراسات تفصيلية شاملة صـ ٢٦٦ .
(٢) سورة الفرقان من الآية رقم ٣ .
(٣) سورة المائدة من الآية رقم ٦١ .
(٤) دلائل الإعجاز صـ ١٣١ .

الدلالات ، ذلك بعد أن وضحت الفكرة لدى المُتلقِّى من خلال ما قدَّمه الإمام من شرح لها، موضِّحاً القيمة الفنية للظاهرة التى نحن بصددها، مستعيناً ببعض الجمل النموذجية الافتراضية البسيطة التركيب – على نحو ما كان يصنع (سيبويه) فى توضيح الرُّؤى للمتلقى – ثم انتقل الإمام بعد ذلك للتدليل على الفكرة ذاتها ببعض ما حفظه ووعاه من أشعار العرب كشواهد تتصل وروح الفكرة ، وبذا يكون المتلقى قد أثرى معارفه ، وأدرك مزايا هذا النوع من التقديم المفيد للتقوية ، ونفذ إليها بإحساسه ولُبِّه ، وترقَّى فى إدراكها ، ووضحت لديه تمام الوضوح . حتى إذا ما جاء الإمام بعد ذلك بالنموذج القرآنى الذى تتجلى فيه أبعاد القضية . – باعتباره مثلاً أعلى للبلاغة – دون أن يُقدِّم الإمام لهذا النموذج تحليلاً لدلالات التقديم الواردة فيه – إيماناً من الإمام بأنَّ " الحِسَّ الأدبى الدقيق سوف ينتهى إلى نفس ما انتهى إليه " [1] من أنَّ التقديم الوارد فى الآيتين إنما جىء به – والله أعلم – لتقوية الحكم وتوكيده ، وأنَّ القارئ يستطيع أن يستشف تلك الدِّلالة ، ويقف عليها بنفسه ، وينفذ إليها ببصيرته الواعية ، اعتماداً على ما قاله الإمام نحو الفكرة ذاتها ، فإذا ما تمَّ للقارئ ذلك ، فإنَّه لا يملك إلاَّ الاقتناع بما عرض الإمام من أفكار قبل ذلك .

وبذا يمكن القول بأنَّ الإمام فى عرضه لمسائل التقديم والتأخير كان – أحياناً – يأتى بالنموذج القرآنى ، تقوية لرأيه ، إذ إنه لم يحتج بالآية أو الآيات ابتداء ، وإنما كان يأتى بها عقب عرضه للفكرة ، مؤيداً موقفه بما تفوَّهت به العرب من كلام عادى بسيط التركيب ، أو بما جاء على ألسنتهم من أشعار ، ثم يأتى بعد ذلك بالنموذج القرآنى ، تقوية لما ساقه من دليل ، وقد لاحظت أنَّ الإمام يفعل مثل ذلك فى أكثر من موضع [2] .

هذا وبالتأمل فى الآيتين الكريمتين السابق ذكرهما نلحظ أن التقديم فيهما جاء مفيداً لتقوية الحكم وتوكيده ، لا للاختصاص .

---

(١) البحث البلاغى عند العرب تأصيل وتقييم للدكتور / شفيع السيد صـ ٦١ – نشر / دار الفكر العربى – بدون تأريخ .

(٢) ينظر على سبيل المثال : دلائل الإعجاز ص ١١٩ – ١٣١ .

إذ إنَّ قوله تعالى: {واتَّخَذُوا مِن دُونِهِ آلِهَةً لا يَخْلُقُونَ شَيْئاً وهُمْ يُخْلَقُونَ}[1] الشاهد وارد فى قوله {وهُمْ يُخْلَقُونَ}، وقد جاء التقوِّى فيه من بناء {يُخْلَقُونَ} على الضمير (هم)؛ تعريضاً بهؤلاء الذين اتخذوا آلهة من دون الله ، وتفظيعاً لصنيعهم ، وتسفيها لأحلامهم ، إذ كيف يتخذون إلهاً مخلوقاً ، فالاتخاذ المذكور يأباه العقل ولا يرتضيه ولا يقتضيه الدليل ، أو القياس ، ومن ثم أوثر تقديم الضمير (هم) ، لبيان فساد ما صنعوه ، ولإفادة أنَّ الخلق ليس مقصوراً على هذه الآلهة المزعومة ، فالله – تعالى – يخلُقُهم ويخلُقُ غيرهم [2] .

وفى قوله تعالى : { وإذَا جَاءُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وقَد دَّخَلُوا بِالْكُفْرِ وهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ } [3] .

وسبب نزول الآية على ما أورده الزَّمخشرى أنها " نزلت فى أناس من اليهود كانوا يدخلون على رسول الله ﷺ يظهرون له الإيمان نفاقاً ، فأخبره الله تعالى بشأنهم ، وأنهم يخرجون من مجلسك كما دخلوا ، لم يتعلَّق بهم شىء مِمَّا سمعوا به من آيات الله ومواعظك " [4] .

<u>ويواصل الزمخشرى حديثه قائلاً :</u>

" وقوله { بِالْكُفْرِ } و { بِهِ } حالان أى دخلوا كافرين ، وخرجوا كافرين ، وتقديره : ملتبسين بالكفر ، وكذلك قوله : { وقَد دَّخَلُوا } ، { وهُمْ قَدْ خَرَجُوا } ، ولذلك دخلت { قَدْ } تقريباً للماضى من الحال ، ولمعنى آخر : وهو أنَّ أمارات النفاق كانت لائحة عليهم ، وكان رسول الله ﷺ متوقِّعاً لإظهار الله ما كتموه ، فدخل حرف التوقع [5] وهو معلق بقوله { قَالُوا آمَنَّا } أى قالوا ذلك وهذه حالتهم"[6] .

---

(١) سورة الفرقان الآية رقم ٣ .
(٢) ينظر: التبيان للطيبى صـ ٩٨ ، وخصائص التراكيب للدكتور أبو موسى صـ ١٧٢ ، ١٧٣ نشر مكتبة وهبة طـ / ثانية ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م .
(٣) سورة المائدة من الآية رقم ٦١ .
(٤) الكشاف جـ ١صـ ٦٣٩ ، ٦٤٠ .
(٥) المقصود بحرف التوقُّع الحرف (قد) .
(٦) الكشاف جـ ١ صـ ٦٤٠ .

وبُناء على ما ذُكر يمكن القول :

بأن الله ﷻ أراد أن يفضح شأن هؤلاء اليهود التى وردت الآية فى شأنهم ، وأن يُسجِّل عليهم كذبهم فى قولهم { آمَنَّا } وفى ادعائهم الإسلام ، حيث إنَّ الإيمان – كما هو واضح من الآية الكريمة – لم يُخالط قلوبهم ، وأنهم كانوا يدخلون كافرين على رسول الله ﷺ ، ويُظهرون له الإيمان نفاقاً ، ويخرجون كافرين كما دخلوا ، إذ إنَّ حالتهم كانت واحدة فى الدخول وفى الخروج لا تتبدَّل ولا تتغير .

ومن ثم جاء قوله تعالى { وهُمْ قَدْ خَرَجُوا } بتقديم الضمير (هم)؛ تأكيداً لاتحاد حالهم فى الكفر وتكذيباً لهم فى ادعائهم الإيمان؛ لأن قولهم { آمَنَّا } دعوى منهم أنَّهم لم يخرجوا بالكفر كما دخلوا به ، فاحتاج المقام إلى تكذيبهم فرد الله – عز وجل – عليهم ردَّاً مؤكداً ، سبيله تقديم المسند إليه (هم) ، وزاد الأمر تأكيداً بـ (قد) ، ولا يمكن أن يكون التقديم هنا مفيداً للاختصاص بحال من الأحوال، إذ إنَّ الحالة المذكورة ليست مقصورة على من وردت الآية فى شأنهم وفقط، بل كثير مِمَّن هو على شاكلتهم موجود فى كل زمان وفى كل عصر، وفى كثير من الأمكنة ، فالعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب .

أثر (سيبويه) فيما أثاره (الإمام) فى بيانه عن (التقديم فى الخبر المُثبت) وتصريح الإمام بذلك :

سبق أن ذكرت أثناء حديثى عن (التقديم والتأخير) عند (سيبويه) أنَّ تقديم (الاسم) على (الفعل) قد يأتى فى الكلام لغرض (التنبيه وتأكيد الكلام) ، وأشرت إلى أنَّ (الإمام) قد وقف على هذا الكلام واستفاد منه [1].

وها هو الإمام يؤكِّد على صحَّة ما ذهب إليه من أنَّ تقديم (المسند إليه) فى سياق الشك على (الخبر الفعلى) قد يؤتى به فى الكلام لغرض إعلام المُخاطب وتنبيهه على تقوية الحُكم الذى هو ثبوت الفعل للفاعل وتوكيده – أقول

(١) ينظر: دلائل الإعجاز ص ١٢٨ : ١٣١ .

: يؤكِّد الإمام على صحة ما ذهب إليه فى ذلك – ويتخذ من (سيبويه) شاهداً على ما ذكر ، وينص على أن (سيبويه) كان قد تنبه إلى ذلك قائلاً :

" وهذا الذى قد ذكرتُ من أنَّ تقديم ذكر المُحدَّث عنه يُفيد التنبيه له ، قد ذكره (صاحبُ الكتاب) [1] فى المفعول إذا قُدِّم فَرُفِع بالابتداء ، وبُنى الفعل الناصب كان له عليه [2] ، وعُدِّى إلى ضميره فشُغِل به ، كقولنا فى (ضربتُ عبدالله)، (عبد الله ضربته) فقال [3] : (وإنَّما قُلت : عبد الله) فنبَّهته له ، ثم بنيت عليه (الفعل)، ورفعته بالابتداء " [4] .

وبالمُقارنة بين ما ذكره الإمام هنا نقلاً عن أستاذه (سيبويه) ، وبين ما سبق ذكره من حديث الإمام عن إفادة تقديم (المسند إليه) للتقوية والتوكيد ، نلحظ أنَّ الإمام فيما نقله لم ينقل سوى القدر الذى استعان به فيه ، ونبَّه عليه ، وأنه نظر " نظراً طويلاً فى قول (سيبويه) : (فنبَّهتُه) واستخرج منه توكيد الجملة مع التقديم " [5] ، ثم زاد الإمام من عنده معلِّقاً ومعقِّباً ، موضحاً ومُمثِّلاً بجملة من الشواهد ، بادئاً بضرب أمثلة بالكلام البسيط العادى ، ثم بعد ذلك بأمثلة من التراث الأدبى مُتمثِّلة فى بضع أبيات من الشعر ، مستنبطاً منها القاعدة البلاغية الخاصة بالمسألة التى نحن بصددها ، ثم ارتقى من تلك الأبيات إلى النموذج القرآنى الذى تتجلى فيه أبعاد الظاهرة التى هى مناط الحديث على نحو ما رأينا .

إلاَّ أنَّ ذلك لا يمنع من أن نقول : أنَّ لـ (سيبويه) فى المسألة المذكورة النصيب الموفور ، وأنَّ الإمام اعتمد عليه فى التدليل لها ، ولكن الإمام قام بوضع

---

(١) أى سيبويه .
(٢) معنى العبارة : (وبُنِى الفعل الذى كان له ناصباً عليه) – دلائل الإعجاز (بقلم المحقق فى الحاشية) صـ ١٣١ .
(٣) أى : فقال سيبويه .
(٤) دلائل الإعجاز صـ ١٣١ ، وينظر : الكتاب جـ ١ صـ ٨١ ، ١٣٨ .
(٥) دراسة فى البلاغة والشعر صـ ٦٥ .

تلك المسألة فى بوتقة من فكره وتعليقه ، ثم أخرجها بعد ذلك أوضح أسلوباً ، وأسدَّ نظراً ، وأشد تحقيقاً ، وأوثق صِلَةً بروح البلاغة العربية وخصائصها .

فالإمام إذن لم يكن ملتزماً بحدود النقل فقط ولكنَّه كان مجتهداً مفطوراً يُعمِلُ عقله وفكره ، وكان منهجه قائماً على الاستنباط والاستشهاد معاً ، إلى جانب النَّقل المتوارَث ، واضعاً كُلَّ ما قرأ ، وما سمع ، وما وصل إليه من آراء جنباً إلى جنب ، ويقوم بعرضه عرضاً منسَّقاً بعد تمحيصه وتحليله والاستشهاد له والتدليل عليه .

سر إفادة التقديم التقوية :

انظر إلى الإمام وهو يدلُّنا على سرِّ إفادة إحدى صور تقديم (المسند إليه) على (فعله الرافع لضميره) التقوية وتأكيد الحكم ، من خلال تحليله لما ذكره (سيبويه) فى هذا الشأن مشيراً – أى الإمام – ومفسِّراً دلالة (التنبيه) التى تنبَّه إليها (سيبويه) وما يعنيه هذا اللفظ ، وما يحمله من معنى .

يفترض الإمام سؤالاً ، ويتجلَّى سؤاله فى اعتراض على لسان المتلقى قائلاً :

" فإن قُلْتَ [1] : فمن أين وَجَبَ أن يكون تقديم ذِكْرِ المُحدَّثِ عنه بالفعل ، آكد لإثبات ذلك الفعل له ، وأن يكون قوله : (هما يَلْبَسَان المجد) ، أبلغ فى جعلهما يلبسانه من أن يُقال : (يلبسان المَجد) ؟ [2] " [3] .

ثم يجيب الإمام عن هذا التساؤل ، مشيراً إلى دلالة التنبيه والمقصود به ، وكيفيَّته ، وأهميَّته فى التأثير بقوله :-

" فإنَّ ذلك من أجل أنَّه لا يؤتى بالاسم مُعرَّى من العوامل إلاَّ لحديث قد نُوى إسناده إليه[4] ، وإذا كان كذلك ، فإذا قلت : (عبد الله) فقد أشعرت قلْبه[1]

---

(١) أى : فإن قلت متسائلاً.
(٢) أى بتأخير ذكر المُحدَّث عنه .
(٣) دلائل الإعجاز صـ ١٣١ .
(٤) ومقصود الإمام هنا : أنه لا يؤتى بالاسم – المُحدَّث عنه – مبتدأ به من أول الأمر مُعرَّى من العوامل اللفظية إلاَّ تمهيداً وتوطئة للحديث عنه ، فإذا ما وقع الحديث بعد ذلك كان أدعى لثبوت الحكم وتقريره ، وعليه فإنَّ الشاعر فى قوله (هُما يُلبسان المجد) حينما قال : (هما) ابتداءً كان فى ذلك إشعار

بذلك أنَّك قد أردت الحديث عنه [٢] ، فإذا جئت بالحديث فقُلت مثلاً : (قـام) ، أو قلت : (خرج) ، أو قُلْت : (قَدِم) [٣] فقد عَلِم ما جئت به ، وقـد وطَّـأت لـه وقدَّمت الإعلام فيه ، فدخل على القَلْب [٤] دخول المأنوس به ، وقَبِلَـهُ [٥] قبـول المُهيّأ لهُ المُطمئن إليه ، وذلك لا محالة أشدُّ لثبوته ، وأنفى للشُّـبهة ، وأمنـعُ للشَّك ، وأدخلُ فى التحقيق " [٦] .

ثم يُجمل الإمام ما ذكر فى الدِّلالة على قوة النَّظم فى تقديم الاسـم علـى الفعل ، أو بناء الفعل على الاسم بقوله :

" وجُملَةُ الأمر : أنَّه ليس إعلامك الشىءَ بغتةً غُفـلاً ، مثل إعلامك لـه بعد التنبيه عليه والتَّقدُمة له، لأنَّ ذلك[٧] يجرى مجرى تكرير الإعلام فى التأكيـد والإحكام، ومن ههنا قالوا : إنَّ الشىء إذا أُضمِر ثُمَّ فُسِّر ، كان ذلك [٨] أفخمَ لـه من أن يُذكر من غير تقدمة إضمار " [٩] .

بالتمهيد للحديث عن المُتحدَّث عنهما ، فإذا ما جاء الإخبار عنهما بقوله (يَلبسان المجـد) ثبـت هـذا الحكم وتقرَّر فى ذهن السامع ، ومثل هذا التَّقرُّر ، وذلك الثبوت لا يمكن تحقُّقه إذا ما قيـل مـثلاً : (يَلبسان المجد) بتأخير ذكر المُحدَّث عنه ، فإنَّه والحالة هذه لا يعلم السامع أكثر من أنَّك ذاكر فـاعلاً بعد الفعل المذكور لا محالة ، لأنَّ كلَّ (فعل) لابُدَّ له من (فاعل) ، فلم يكن فى الكلام ما يُلفت ويُنبِّه – ينظر : دراسة فى البلاغة والشعر صـ ٦٥ ، ٦٦ ، ومدخل إلى كتابى عبد القاهر الجرجانى صـ ٩٠ .

(١) أى قلب المُخاطب أو السامع .

(٢) أى أردت الحديث عنه بعد ذكره .

(٣) أو قلت غير ذلك من الأفعال التى يمكن إسنادها إلى من أردت الحديث عنه .

(٤) أى فدخل الحديث على القلب .

(٥) أى وقبله القلب .

(٦) دلائل الإعجاز صـ ١٣٢ ، هذا ، وأصحاب الشروح على أنَّ سِرَّ إفادة التقديم للتقوية فـى مثل قولنا : (عبد الله منطلق) أو (عبد الله قام) ونحوهما هو أنَّ الإسناد حصل مـرَّتين إذا أسند (الانطلاق) أو (القيام) إلى الضمير المستتر (منطلق) أو (قام)، والإسناد الثانى راجع إلى إسناد جملة (منطلق) أو (قام) إلى (عبدالله) وهو مرجع الضـمير ، فهـذا التكريـر للإسناد نشأ عنه التوكيد ودفع الشك – ينظر : شروح التلخيص جـ ١ صـ ٤٠١ : ٤٠٣ .

(٧) الإشارة هنا إلى (الإعلام للشىء بعد التنبيه عليه والتَّقدُمة له) .

(٨) أى الإضمار الذى يعقبه التفسير .

(٩) دلائل الإعجاز صـ ١٣٢ .

على أنَّ ما ذهب إليه الإمام فيما سبق ذكره عن سِرَّ إفادة التقديم التقوية من أول قوله : (. . . فإنَّ ذلك من أجل أنَّه لا يؤتى بالاسم مُعرَّى من العوامل ... الخ) كان إيفاءً لما وَعَدَنَا به فى صدر مبحثه عن (القول فى التقديم والتأخير) حينما أشار إلى أنَّ هُناك فرقاً بين تقديم (الاسم) على (الفعل) ، وتقديم (الفعل) على (الاسم) قائلاً :-

" ... وأظهر من هذا [1] قولنا : (ضربت زيداً) ، و (زيد ضربته) لم تُقدِّم (زيداً) على أن يكون مفعولاً منصوباً بالفعل كما كان ، ولكن على أن ترفعه بالابتداء ، وتُشْغِل الفعل بضميره ، وتجعلهُ فى موضع الخبر له ، وإذا قد عَرَفْت هذا التقسيم فإنِّى أُتبعه بجملة من الشرح " [2] .

هذا ، ويستدِلُّ الإمام على صِحَّة دعوى القائلين بأنَّ الإضمار الذى يعقُبه التفسير أفخم من أنْ يُذكر الشىء من غير تقدُّم إضمار يستدل على ذلك بشاهدين من أى الذكر الحكيم يتضمَّن كلاهما نفياً ، ويُدْلى بدلوه فى شأنهما بما يفيد – كذلك – صحة دعوى (سيبويه) من أنَّ التقديم فى المسألة المذكورة يُفيد (التنبيه) تلك اللفظة التى استحالت عند الإمام إلى (تأكيد الخبر وتحقيقه) .

<u>يقول الإمام :</u>

" ويدُلُّ على صِحة ما قالوه [3] أنَّا نعلمُ ضرورة فى قوله تعالى:{فَإِنَّهَا لا تَعْمَى الأَبْصَارُ} [4] فخامةً وشرفاً وروعةً ، لا تجد منها شيئاً فى قولنا : (فإنَّ الأبصار لا تعمى) ، وكذلك السبيل أبداً فى كُلِّ كلام كان فيه ضمير قصة [5] ،

---

(١) يقصد أحد الأمثلة التى أوردها للتمثيل للوجه الآخر من وجوه التقديم (تقديم لا على نية التأخير) هذا المثال هو (زيد المنطلق) و (المنطلق زيد) ، ينظر : السابق ص ١٠٧ .

(٢) دلائل الإعجاز صـ ١٠٧ .

(٣) أى ما قالوه من (إنَّ الشىء إذا أضمر ثم فُسِّر . . . الخ) .

(٤) سورة الحج من الآية رقم ٤٦ .

(٥) وسِرَّ ذلك الشرف ، وتلك الفخامة والرَّوْعة يرجع إلى أنَّ تقديم ضمير الشأن والقصة – فى الآية المذكورة – ووضعه مكان المُظهر هو تمكُّنه فى الذِّهن عن طريق الإجمال أولاً ، ثم عن طريق التفصيل ، إذ إنه بالطريق الأول يوحى الضمير بأنَّ له مرجعاً فى نفس المُتكلم لا يدرى المُخاطب أوّل الأمر ما هو ؟ فيكون له تشويق يبقى مع المُخاطب منتظراً ما يعقبه من حديث ، ليفهم منه المعنى ، فيأتى الحديث بعد ذلك ليتمكَّن فى ذهن المخاطب فضل تمكُّن ،

فقوله تعالى : { إِنَّهُ لا يُفْلِحُ الكَافِرُونَ } (١) يفيد من القوَّة فى نفى الفلاح عن الكافرين ، ما لو قيل :(إنَّ الكافرين لا يُفلحون) لم يُستفَدْ ذلك (٢) ، ولم يكن ذلك كذلك إلاَّ لأنَّك تُعْلِمُه إيَّاه من بعد تَقْدِمَةٍ وتنبيه(٣)، أنت به فى حُكْمِ مَنْ بدأ(٤) وأعاد(٥) ووطَّد ، ثم بَنَى ولوَّح ثم صرَّح ، ولا يخفى مكانُ المزيَّة (٦) فيما طريقه هذا الطريق " (٧) .

أدلة الإمام على أنَّ تقديم المُحدَّث عنه يقتضى تأكيد الخبر وتحقيقه ومقامات ذلك :

ساق الإمام أدلته على التأكيد المذكور، واستشهد لذلك بما ورد من آى الذكر الحكيم، وبأقوال البلغاء واستعمالاتهم، مشيراً إلى أنَّ المقامات التى تستدعى

فالإبهام ثم التفسير يدُل على التفخيم والتعظيم والشرف والروعة ، وبخاصة إذا كان مضمون الجملة شيئاً عظيماً يُعتنى به ، وهذا من الدَّقائق اللطيفة – ينظر : التبيان للطيبى صـ ٥٩ ، وخلاصة المعانى للحسن بن عثمان بن الحسين المفتى – تحقيق د/ عبدالقادر حسين صـ١٧٧ طـ / د / الاعتصام / غير مؤرخة – والأطول للعصام جـ ١ صـ ٤٠٧ .

(١) سورة المؤمنون من الآية رقم ١١٧ .

(٢) أى أن قوله تعالى : { إِنَّهُ لا يُفْلِحُ الكَافِرُونَ } يفيد من القوة والتوكيد فى نفى الفلاح عن الكافرين ما لم يُفدْه غيره بذات القُوَّة كما لو قلْنا مثلاً : (إنَّ الكافرين لا يُفلحون) ، إذ إنَّ الصيغة البديلة لم تُفد مثل ما أفاده النَّص القرآنى المذكور .

(٣) أى لم يكن ذلك النظم الكريم { إِنَّهُ لا يُفْلِحُ الكَافِرُونَ } كذلك (أى موسوماً بالفخامة والشرف والروعة) إلاَّ لأنَّك تُعلِمُ المُخاطبَ به من بعد تقدمة وتنبيه .

(٤) أى بدأ بذكر ما أراد ذكره إجمالاً .

(٥) وأعاد ذكر ما بدأ به على وجه الإجمال بالتفصيل .

(٦) وسبب تلك المزية هو: أنَّ مثل ذلك الطريق يُرينا المعنى فى صورتين ، الأولى : على سبيل الإجمال أو الإبهام ، والصورة الأخرى على سبيل التفسير والتفصيل ، أو أن السبب هو أنَّ الشىء فى مثل ذلك يأتى بيانه للمُخاطب بعد التَّشوّف إليه ؛ لأنه يكون ألذّ للنفس ، وأشرف عندها ، وأقوى لحفظها وذكرها ، وبذا يكون أوقع فى النفس من الإتيان به مفسَّراً من أوَّل الأمر ، وعليه فإنَّ تقديم ضمير الشأن أو القصة ، ووضعه مكان المُظهر فيه من الفخامة والشرف والروعة ما فيه ، وبخاصة إذا كان مضمون الجملة شيئاً عظيماً يُعتنى به – ينظر : خلاصة المعانى صـ ١٧٧ ، والبرهان فى علوم القرآن للإمام الزركشى جـ ٢ صـ ٤٧٧، ٤٧٨.

(٧) دلائل الإعجاز صـ ١٣٢ ، ١٣٣ .

تقديم (المسند إليه) على (الفعل) لإفادة تقوية الحكم وتوكيده كثيرة ومتنوِّعة[١]، ويشرح الإمام هذه المقامات شرحاً وافياً يؤازر ما أورده منذ قليل من دليل.

يقول الإمام : " ويشهد لما قلنا من أنَّ تقديم المُحدَّث عنه يقتضى تأكيد الخبر وتحقيقه له أنَّا إذا تأمَّلْنا وجدنا هذا الضَّرب من الكلام يجىء [٢] .

١- فيما سبق فيه إنكار من منكر ، نحو أن يقول الرَّجُل : (ليس لى علم بالذى تقول) [٣] ، فتقول له : (أنت تعلمُ أنَّ الأمر على ما أقول [٤] ، ولكنك تميل إلى خَصمى) [٥] ، وكقول الناس[٦]:(هو يعلم ذاك وإن أنكر ، وهو يعلم الكذب فيما قال وإن حلف عليه) ، وكقوله تعالى : { وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الكَذِبَ وهُمْ يَعْلَمُونَ } [٧] ، فهذا من أبين شىء ، وذاك أنَّ الكاذب لا سيَّما فى الدين ، لا يعترف بأنَّه كاذب [٨]، وإذا لم يعترف بأنَّه كاذب ، كان أبعدَ من ذلك أن يعترف بالعلم بأنَّه كاذب " [٩] .

٢- " أو يجىء [١٠] فيما اعترض فيه شكٌّ ، نحو أن يقول الرجل: (كأنَّك لا تعلم ما صنع فلان ولم يبلغك)[١١]، فيقول: (أنا أعلم، ولكنِّى

---

(١) ينظر : الإيضاح مع البغية جـ ١ صـ ١١٤ نشر / مكتبة الآداب ، ط أولى ١٤٣٠ هـ/ ٢٠٠٩م ، ودراسات تفصيلية شاملة صـ ٢٦٧ .

(٢) أى يجىء فى عدد من المواضع التى تحتاج إلى التأكيد والتقوية منها ... ثم ذكر الإمام هذه المواضع.

(٣) أى يقول : ذلك القول منكراً علمه .

(٤) وذلك بتقديم الفاعل (أنت) والمعنى : (أنت تعلم ما أقول لك ، وإن أنكرْته) .

(٥) أى (ولكنك تميل إلى خصمى) ومن أجل ذلك تنكر ما تعلمه من قولى .

(٦) أى وكقول الناس فى مثل ذلك .

(٧) سورة (آل عمران) من الآيتين (٧٥ ، ٧٨) .

(٨) أى ينكر أنَّه كاذب ، ولا شك (أنَّ الإنكار يقتضى توكيد الحكم ، فقدَّم الفاعل فى هذه المُثُل لذلك) – دراسات تفصيلية شاملة صـ ٢٦٧ .

(٩) دلائل الإعجاز صـ ١٣٣ .

(١٠) أى : (ويجىء هذا الضرب من الكلام) .

(١١) وذلك على سبيل إظهار الشك فيما يُعلم .

(١٢) فجاء الرَّدُّ بتقديم الضمير على الفعل – ردّاً على المُخاطب الشاك – قصداً لتوكيد الخبر وتحقيقه .

(١٣) دلائل الإعجاز صـ ١٣٣ .

٣- " أو [١] فى تكذيب مُدَّعٍ كقوله ﷻ : { وإِذَا جَاءُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وقَد دَّخَلُوا بِالْكُفْرِ وهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ } [٢] ، وذلك أنَّ قولهم : { آمَنَّا } دعوى منهم أنَّهم لم يخرجوا بالكفر كما دخلوا به، فالموضع موضع تكذيب[٣]"[٤].

٤- " أو [٥] فيما القياس فى مثله أن لا يكون [٦] كقوله تعالى : { واتَّخَذُوا مِن دُونِهِ آلِهَةً لا يَخْلُقُونَ شَيْئاً وهُمْ يُخْلَقُونَ}[٧]، وذلك أنَّ عبادتهم لها تقتضى أن لا تكون مخلوقة [٨]"[٩] .

٥- " وكذلك فى كُلِّ شئٍ كان خبراً على خلاف العادة ، وعمَّا يُسْتَغْرَبُ من الأمر [١٠] نحو أن تقول : (ألا تعجب من فلان ؟ يدَّعى العظيم ، وهى باليسير ، ويزعم أنَّه شجاع ، وهو يفزع من أدنى شىء [١١] " [١] .

---

(١) أى ويجىء مثل هذا النوع من الكلام .

(٢) سورة المائدة من الآية رقم ٦١ .

(٣) ومن ثم جاء قوله تعالى:{ وهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ} بتقديم (الضمير) على (الفعل) المصدَّر بـ(قد) التى تفيد التحقيق،ذلك على سبيل ردِّ الإنكار المقتضى تأكيد اتحاد حال هؤلاء فى الكفر،وتكذيباً لهم فى ادعائهم الإيمان ، وقد سبق الحديث عن هذه الآية الكريمة بمزيد من التوضيح .

(٤) دلائل الإعجاز صـ ١٣٤ .

(٥) والمعنى : (أو يأتى هذا الضرب من الكلام) .

(٦) أى فيما يقتضى القياس والعقل والمنطق فى مثله أن لا يكون ، وذلك تنبيهاً إلى عِلَّة الحكم الثابت ، زيادة فى التوضيح – ينظر : دراسات تفصيلية شاملة صـ ٢٦٨ .

(٧) سورة الفرقان الآية رقم ٣ .

(٨) حيث إنَّ الاتخاذ المذكور يأباه العقل ولا يرتضيه ، ولا يقتضيه الدليل أو القياس ، إذ كيف يتخذون إلهاً مخلوقاً ؟ وإذا ثبت أنَّ الآلهة التى عبدوها من دون الله – تعالى – مخلوقة ، وجب تقرير القياس والدليل فى نفوسهم ، لإقامة الحجة عليهم ، ومن ثم أوثر تقديم الضمير (هم) لبيان ما صنعه هؤلاء العابدون لغير الله ﷻ إذ إنَّ الخبر يقتضى تأكيد الخبر وتحقيقه ، كيف لا ؟ فإنهم وإن كانوا لا ينكرون أنّ الآلهة المذكورة والمزعومة مخلوقة فإنَّ عبادة هؤلاء العابدين لتلك الآلهة تقتضى أنها غير مخلوقة ، والعقل يقتضى أن يكون المعبود خالقاً لا مخلوقة ، ومن ثم كان الخبر من أحوج شىء إلى التوكيد والتحقيق – ينظر : دراسات تفصيلية شاملة صـ ٢٦٨.

(٩) دلائل الإعجاز صـ ١٣٤ .

(١٠) والمعنى:(وكذلك يأتى هذا الضرب – الذى يستدعى تأكيد الخبر وتحقيقه – فى كُلِّ شىء كان خبراً على خلاف العادة ، أو كان خبراً عمَّا يُستغرب من الأمر . . .) .

(١١) ذلك على اعتبار أنَّ الأمر الذى يجرى على خلاف العادة ، أو الأمر المُستغرب ، مظنَّةُ التَّردُّد فى قبوله لدى المُخاطب ، ومن ثم كان كُلُّ خبر من شأنه أن يكون على ما ذُكر فى حاجة إلى التأكيد ؛ لإزالة التَّردُّد المذكور ، ودفعه ؛ استعداداً لقبول المُخاطب للخبر بعد تلقّيه له – ينظر : دراسات تفصيلية شاملة صـ ٢٦٨ .

٦- " ومما يحسُن ذلك [٢] فيه ويكثُر ، الوعد والضَّمان كقول الرَّجُل : (أنا أعطيك ، أنا أكفيك ، أنا أقوم بهذا الأمر) ، وذلك أنَّ من شأن من تَعِدُه وتضمنُ له ، أن يعترضه الشَّكُّ فى تمام الوعد وفى الوفاء به ، فهو من أحوج شىء إلى التأكيد [٣] " [٤] .

٧- وكذلك يكثر فى المدح كقولك : (أنت تعطى الجزيل ، أنت تَقْرِى فى المَحْلِ [٥] ، أنت تجود حين لا يجود أحد) ، وكما قال :

(ولأنت تَفْرِى ما خَلَقْتَ وبعـ ∴ ـضُ القوم يخْلُق ثُمَّ لا يفرى) [٦]

٨- وكقول الآخر [٧] :

نَحْنُ فى المَشْتَاةِ نَدْعُو الجَفَلَى [١]

---

(١) دلائل الإعجاز صـ ١٣٤ .

(٢) اسم الإشارة هنا عائد على التأكيد وتقوية الحُكم بتقديم المسند إليه على خبره الفعلى .

(٣) وذلك لإزالة الشَّكِّ المُعترض ودفعه .

(٤) دلائل الإعجاز صـ ١٣٤ .

(٥) المَحْل : الجدْب ، وهو انقطاع المطر واحتباسه ، ويُبْس الأرض من الكلأ ، - ينظر : لسان العرب جـ ١٣ صـ ٤٩ -مَحَلَ - وعليه فإنَّ عبارة (أنت تقرى في المَحْل) كناية عن شِدَّة إقراء المُخاطب للضيف وبسط اليد في ذلك حين يضِنُّ القوم بالإقراء ، ويجدبون به .

(٦) البيت للشاعر الجاهلى المعروف (زهير بن أبى سُلمى) ذكره فى قصيده له يمدح فيها هرم بن سنان (ديوان زهير بن أبى سُلْمى صـ ٩٤ ط / دار الكتب ١٣٦٢ هـ) ، و (تفرى) : تنفّذ، و (خَلَقْت) : قدَّرتَ وهيَّأت ، والخَلْق : التقدير ، يُقال : خلق الأديمَ يَخْلُقُه خلقاً : قدَّره لما يُريد قبل القطع ، وقاسه ليقطع منه مزادةً أو قربةً أو خُفّاً ، فالشاعر يُريد أن يقول للممدوح : (أنت إذا قدَّرت أمراً قطعتَهُ وأمضيته ، وغيرُك يُقدِّر ما لا يقطعُه ، لأنَّه ليس بماض العَزْم ، وأنت مضَّاءٌ على ما عزمت عليه ، وتُنفّذ ما تعزم عليه وتُقدِّره) - ينظر : لسان العرب جـ ٤ صـ ١٩٤ - خلق ، و جـ ١٠ صـ ٢٥٥ - فرى) - وواضح أنَّ البيت مَثَلٌ فى معنى العزم والتصميم ، وإنجاز الوعد والوفاء به ، حيث إنه يتضمَّن تشبيهاً (للرجل الذى يَعِدُ العِدَة فيُنجزُها ، أو يعزمُ العزم فيمضيه بمن يُقدِّر الجلد فيصنعُه ويُتِمُّهُ ، ويُشبِّه من يعد فيخلف ، ويعزمُ فلا يمضى بمن يُقدِّرُ الجلد ولا يصنعه) - دراسات تفصيلية شاملة صـ ٢٧٠ .

(٧) وهو (طرفة بن العبد) مع ملاحظة أنَّ هذا القول المذكور وارد فى مقام الفخر - على ما سيُلمحُ إليه كلام الإمام بعد قليل - لا فى مقام المدح الوارد فى شأنه بيت زُهير السابق، وعليه يكون قول الإمام : (وكقول الآخر) يتضمَّن معنى : ويأتى هذا الضرب من تقديم (المسند إليه) على (خبره الفعلى) فى مقام الفخر كقول الآخر ، وهو (طرفة بن العبد) .

وذلك أنَّ من شأن المادح أن يمنع السامعين من الشِّكِّ فيما يمدح به،

---

(١) وتمام البيت : (لا ترى الآدب) فينا ينتقر ، وهو فى ديوان طرفة بن العبد (تحقيق / مهدى محمد ناصر الدين) جـ١ صـ ٤٣ ط / در الكتب العلمية – بيروت – ثالثه ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م (والمشتاة : زمن الشتاء ومكانه ، والجَفَلَى :الدعوة العامة ، والآدب : الدَّاعى إلى الطعام ، وينتقر : يدعو النَّقْرى وهى الدعوة الخاصة كأن يدعو بعضاً ويترك بعضاً) (ينظر: لسان العرب: جـ ٧ صـ ٢٩ شتا ، جـ ٢ صـ ٣٠٩ جفل،جـ١ صـ ٩٣ أدب، جـ ١٤ صـ ٢٥٨ نقر).

ويباعدُهم عن الشُّبهة ، وكذلك المُفتخر [١] " [٢] .

دليل آخر للإمام على أهمية تقديم المحدَّث عنه ؛ لإفادة التأكيد والتقوية:

هذا ، ويسوف الإمام برهاناً على ما ذكر من أنَّ الكلام إذا كان عُرضة لفتح باب الشَّك على السَّامعين أو المُتلقين ، فإنه لابد من تقديم المُحدَّث عنه على خبره الفعلى تأكيداً للخبر ، وتحقيقاً له ، حيث يقول :

" ويزيدُك بياناً [٣] أنَّه إذا كان الفعل مِمَّا لا يُشكُّ فيه ولا يُنكرُ بحال [٤] لم يكد يجىء على هذا الوجه [٥] ، ولكن يؤتى به [٦] غير مبنى على الاسم [٧] ، فإذا أخبرت بالخروج مثلاً عن رجل من عادته أن يخرج فى كُلِّ غداة قلت: (قد خرج) ولَمْ تحتج إلى أن تقول: (هو قد خرج)، ذاك لأنَّه ليس بشىءٍ يَشُكُّ فيه السامع[٨] ، فتحتاج أن تُحقِّقَهُ ، وإلى أنْ تُقدِّم فيه ذِكْرَ المُحَدَّثِ عنه ، وكذلك إذا عَلِم السَّامعُ

---

(١) ومنع المادح السَّامعين من الشَّك فيما يمدح به ممدوحه ويُباعدهم عن الشبهة فيما يمدح به ، وكذلك المُفتخر فيما يفتخر به لا يكون ذلك المنع ، وهذا النبا عن إلا بتأكيد الكلام وتحقيقه ، لإزالة الشك المتوقع ، ولدفع الشبهة المُحتملة ، ومن أجل ذلك نجد فى البيت الأول – الوارد فى سياق المدح – أنَّ زهيراً قدَّم الضمير (أنت) المصدَّر بـ (لام القسم) المؤكِّدة على خبره الفعلى (تفرى) ، وكذلك قدَّم المسند إليه (وبعض القوم) على الفعل (يخلق) .
وفى البيت الثانى نرى أن (طرفة) يفخر بأنَّ قومه يدعون الناس جميعهم إلى مآدبهم دون أن ينتقروا الضيوف ، ومن شأن من يفخر بذلك أنَّ يمنع السامعين من الشَّكِّ فيما يقول ، حيث إنَّ كلامه مدعاة للشَّكِّ ، ومن ثم فقد جاء بالمسند إليه (نحن) مُقدَّماً على خبره الفعلى (ندعو الجفلى) على سبيل تأكيد الكلام وتقوية لما يخبرُ به إزالة للشَّك ودفعاً له .

(٢) دلائل الإعجاز صـ ١٣٤ ، ١٣٥ .

(٣) أى : ويزيدك بياناً فى اقتضاء كُلِّ ما من شأنه أن يكون مَظنَّة للشك كـ (المدح والفخر) التأكيد ، إزالة للشك ودفعاً للإنكار عَمَّا يُمدح به ، ويُفتخر .

(٤) ذلك على اعتبار أنَّ الفعل فى هذه الحالة يكون محقَّق الوقوع ، ومجزوماً به ، ولا مجال فيه لأدنى شك .

(٥) أى لم يكد يأتى على الوجه الذى يجىء فيه (المسند إليه) مُقدَّماً على (خبره الفعلى) أو الوجه الذى يُبنى فيه الفعل على الاسم .

(٦) الضمير هنا عائد على (الفعل) كما هو واضح من العبارة المذكورة فى صدر كلام الإمام ، والمعنى : ولكن يؤتى بالفعل .

(٧) أى على الاسم الذى يتقدَّمه .

(٨) والمراد : ليس خروجه بشىءٍ يَشُكُّ فيه السامع .

مِن حال رجُلٍ أنَّه على نيَّة الركوب والمُضىِّ إلى موضع ، ولم يكن شكٌّ وتردُّدٌ أنَّه يركب أو لا يركب [١] ، كان خبرك فيه أن تقول : (قد ركب) ، ولا تقول : (هو قد ركب) [٢] " [٣] .

ويواصل الإمام حديثه مشيراً إلى استحسان تقديم المُحدَّث عنه بعد واو الحال ، دفعاً للشَّكِّ ، فيقول :

" فإن جئت بمثل هذا [٤] فى صلة كلام ، ووضعته بعد (واو) الحال حسُن حينئذٍ ، وذلك قولك [٥] : (جئته وهو قد ركب) ، وذاك أنَّ الحكم يتغيَّرُ إذا صارت الجملة فى مثل هذا الموضع ، ويصير الأمر بمعرض الشَّكِّ ، وذاك أنَّه إنما يقولُ هذا [٦] مَنْ ظَنَّ أنه يُصادفُه [٧] فى منزله ،(وإنَّهُ يصِلُ إليه من قبل أن يركب) [٨] " [٩] .

اعتراض وجوابه :

ويطرح الإمام اعتراضاً فيقول متسائلاً :

" فإن قلت : فإنَّك قد تقول : (جئته وقد ركب) بهذا المعنى ، ومع هذا الشَّكِّ [١٠]" [١١] .

---

(١) أى لم يكن هُناك شَكٌّ ولا تردُّد فى أنه يركبُ أو لا يركب .
(٢) وما ذاك إلاَّ لأنَّ الشَّكَّ غير متوقع ، ولا مجال لحدوثه فى مثل هذه الحالة ، ومن ثم فلا حاجة إلى التأكيد بتقديم (المسند إليه) ، لانعدام الشَّكِّ فى أذهان السَّامعين حينئذٍ .
(٣) دلائل الإعجاز صـ ١٣٥.
(٤) أى : بمثل هذا الضرب الذى يُقدَّم فيه (المسند إليه) على (خبره الفعلى) .
(٥) أى : وذلك مثل قولك فى معرض الشَّك .
(٦) والتقدير : إنما يقول مثل هذا القول المذكور قبلاً وهو قول القائل (جئته وهو قد ركب) .
(٧) أى : من ظنَّ أنه يُصادفُ المُتحدَّث عنه .
(٨) والمعنى : وظن كذلك أنه يصل إليه من قَبْل أن يركب) .
(٩) دلائل الإعجاز صـ ١٣٥ ، ١٣٦ .
(١٠) أى أنك قد تقول فى هذا الموضع – السابق – الذى يُبنى فيه الفعل على الاسم ، ويتقدَّم (المسند إليه) على (الخبر الفعلى) فى صلة الكلام بعد (واو) الحال فى نحو قولنا (جئته وهو قد ركب) يمكن أن نقول أيضاً : (جئته وقد ركب) بتقديم الفعل على الاسم والشَّك قائم غير مُزال .
(١١) دلائل الإعجاز صـ ١٣٦ .

ويُجيب الإمام على هذا التَّساؤل مؤيِّداً وجهة نظره بقوله :

" فإنَّ الشَّكَّ لا يقوى حينئذٍ (١) قوَّته فى الوجه الأول (٢) ، أفلا ترى أنَّك إذا استبطأت إنساناً فقُلت : (أتانا والشمس قد طلعت) كان ذلك (٣) أبلغ (٤) فى استبطائك له من أن تقول : (أتانا وقد طلعت الشمس) (٥) ، وعكس هذا أنَّك إذا قلت : (أتى والشمس لم تطلع) (٦) ، كان أقوى فى وصفك له بالعجلة ، والمجىء قبل الوقت الذى ظُنَّ أنَّه يجىء فيه (٧) ، من أن تقول : (أتى ولم تطلع الشمس بعد)"(٨)(٩).

ثُمَّ يُشير الإمام إلى أنَّ البدء بالفعل غير مبنى على الاسم فى الجملة الحالية – بعد (واو) الحال – فى الموضع الذى يُراد فيه دفع الشَّكِّ القائم فى نفوس السَّامعين،ولغرض تقوية الحكم وتوكيده، يُشير الإمام إلى أن البدء المذكور فى الموضع القائم يجعل الكلام نابياً عن المعنى المراد تحقيقه، ومن ثم يكون هذا الكلام غير بليغ ، ذلك بخلاف البدء بالاسم ، وبناء الفعل عليه، فإنَّه والحالة هذه يكون الكلام من القوَّة بمكان، فى دفع الشَّكِّ والارتياب عَمَّا يُخبر به.

هذا وقد استهدى الإمام إلى ذلك بحسِّه النفسى فى التعليل لِمَا ذكر ببعض الأساليب المرويَّة عن العربِ ، وبما ورد من آى الذِّكر الحكيم التى جاءت على غرار الظاهرة التى هى محلِّ الدِّراسة .

---

(١) أى لا يُقال مثل هذا الكلام (جئتُه وقد ركب) إلاَّ إذا كان الشَّكُّ مُتوقَّعاً وغير مُتأكِّد من حدوثه، أو من قيامه بالفعل فى نفس المتكلِّم .

(٢) أى مثل قوَّته فى الوجه الذى يُقال فيه : (جئته وهو قد ركب) .

(٣) أى القول المذكور (أتانا والشمس قد طلعت) .

(٤) أى أبلغ فى العبارة .

(٥) فالإمام يُريد أن يقول : أنَّك إذا استبطأت إنساناً فقُلت مبتدئاً الجملة الحالية بالاسم (أتانا والشمس قد طلعت) أبلغ فى العبارة عن استبطائك له من أن تقول مبتدئاً الجملة الحالية بالفعل (أتانا وقد طلعت الشمس) ، ذلك ، للدِّلالة على شِدَّة الاستبطاء ، وقوَّته .

(٦) ذلك على أن تكون الجملة الحالة مبتدأة بالاسم كما هو واضح .

(٧) أى كان هذا القول المذكور الذى صُدِّرت فيه الجملة الحالية بالاسم أقوى فى وصف المُحدَّث عنه بالعجلة ، وأقوى كذلك فى الإخبار عنه بمجيئه قبل الوقت الذى ظُنَّ أنه يجىء فيه .

(٨) أى على أن تكون جملة الحال مبتدأة بالفعل (تطلع) المَجزوم بـ (لم) .

(٩) دلائل الإعجاز صـ ١٣٦ .

يقول الإمام: " هذا ، وهو كلام لا يكاد يجيء إلا نابياً [١] ، وإنما الكلام البليغ[٢] هو : أن تبدأ بالاسم وتبنى الفعل عليه [٣] كقوله :

(قد أَغْتدى والطَّيْرُ لَمْ تَكَلَّمِ) [٤]

فإذا كان الفعل فيما بعد هذه (الواو) التى يراد بها الحال مضارعاً لم يصلح إلاَّ مبنيَّاً على اسم [٥] كقولك : (رأيته وهو يكتب) و (دخَلْتُ عليه وهو يُمْلِى الحديث) ، وكقوله :

تمزَّزْتُها والدِّيكُ يَدْعُو صَباحَهُ ∴ إذا ما بَنُوا نَعْش دَنَوْا فَتَصوَّبُوا

ليس يصلح شيء من ذلك إلاَّ على ما تراه [٦] ، لو قلت (رأيتُه ويكتب)، و (دَخَلْتُ عليه ويُملى الحديث) ، و (تمزَّزْتُها ويدعو الديك صباحه) لم يكن شيئاً [٧] " [٨].

---

(١) هنا يشير الإمام إلى وصف الكلام الذى يجيء فيه (الفعل) بعد (واو) الحال مُقدَّماً على (الاسم) وأنَّ كُلاً من المُقدَّم والمؤخر ، يكون قلقاً فى مكانه نابياً فى موضوعه الذى يحتاج إلى التوكيد ، ومن ثم يكون الكلام حينئذٍ غير بليغ ، لأنه لا يؤدِّى دورُه المطلوب – على نحو ما ذكرت منذ قليل – ، لِخلُوِّ التركيب من التوكيد الذى يقتضيه المقام .

(٢) أى الكلام البليغ فى الموضع الذى نحن بصدده ، والذى يحتاج إلى التوكيد .

(٣) وذلك آكد للخبر ، ومنعاً للسامعين من الشَّكِّ والارتياب ، والمُراد بالفعل المذكور هنا هو الفعل الماضى بدليل الشاهد المذكور بعد ، حيث ورد فيه الفعل (تكلَّم) المنفى بأداة الجزم (لم)، وهذا الفعل وإن كان مضارعاً فى الظاهر ، إلاَّ أنَّ الأداة المذكورة ، قلبت معناه إلى الماضى على نحو ما هو معلوم لدى النحويين .

(٤) والشاهد فى هذا البيت هو : مجيء الفعل المجزوم (لم تكلّم) مبنيَّاً على اسم (الطير) يتقدَّمه فى صلة الكلام ، ووضعه بعد (واو) الحال ، بحيث لا يكون هُناك مجال للشَّكِّ ولا للارتياب فيما أراد الشاعر أن يُخبر به .

(٥) أى : على (اسم) يتقدَّم على ذلك (الفعل) المُضارع .

(٦) أى : إلاَّ على ما تراه فى تلك الأمثلة من بناء الفعل المُضارع بعد (واو) الحال على اسم يتقدَّمه ، وذلك تأكيداً للخبر حتى تأنس به النفوس ويتقرَّر لديها ، ولا يكون هُناك مجال للشك ولا للارتياب فيما يُخبر به .

(٧) يريد الإمام : أنه لو جاءت جملة الحال – فى الأخبار المذكورة – مبتدأة بالفعل ، ودون تقديم المُحدث عنه وبناء الفعل عليه ، لم يكن الكلام مستقيماً ولا مقبولاً فى الأسلوب العربى ، بلاغة ، وكان تركيبه غير ملائم لحال النفس المُتلقية لهذا الكلام – ينظر : خصائص التراكيب للدكتور محمد أبى موسى صـ ١٧٤ ، ١٧٥.

(٨) دلائل الإعجاز صـ ١٣٦ ، ١٣٧ .

كُلُّ ذلك جرَّ الإمام إلى الاستعانة ببعض آيات من كتاب الله ﷻ مشيراً إلى استقامة بلاغتها المبنية على بناء (الفعل) – فى تلك الآيات على (الاسم) ، ذلك تطبيقاً لقاعدته التى قرَّرها فى تلك الظاهر ، وتقويةً لرأيه فيها ، ولما ساقه من أدِلَّة لها من كلام العرب الفصيح – سواءٌ أكان ذلك الكلام شعراً ، أم جُمَلاً عادية بسيطة سهلة التركيب .

يقول الإمام :

" ومِمَّا هو بهذه المنزلة فى أنَّك تجد المعنى لا يستقيم إلاَّ ما جاء عليه من بناء (الفعل) على الاسم قوله تعالى : { إِنَّ وَلِيِّيَ اللَّهُ الَذِي نَزَّلَ الكِتَابَ وهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالحِينَ } (١) ، وقوله تعالى : { وقَالُوا أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وأَصِيلاً } (٢) ، وقوله تعالى : { وحُشِرَ لِسُلَيْمَانَ جُنُودُهُ مِنَ الجِنِّ والإنسِ والطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ } (٣) ، فإنَّه لا يخفى على مَن له ذوق (٤) أنه لوجئ فى ذلك بالفعل غير مبنىٍّ على الاسم (٥) فقيل : (إنَّ وليىَ الله الذى نزَّل الكتاب ويتولَّى الصالحين) و (اكتتبها فتُملى عليه) ، و (حُشِر لسليمان جنودُه من الجن والإنس والطير فيوزعون) ، لوجد اللفظ قد نبا عن المعنى ، والمعنى قد زال عن صورته والحال التى ينبغى أن يكون عليها (٦) " (٧) .

وممَّا يستوقفنا فى حديث الإمام هذا :

---

(١) سورة الأعراف الآية رقم ١٩٦ .
(٢) سورة الفرقان الآية رقم ٥ .
(٣) سورة النمل الآية رقم ١٧ .
(٤) يريد الإمام : فإنه لا يخفى على كل من له ذوق وبصر بالبيان العربى .
(٥) أى على اسم يتقدَّم ذلك الفعل .
(٦) والمراد أنه : لوجئ بالصِّيغة البديلة المذكورة لهذه الآيات لوجد اللفظ قد نبا عن المعنى ، ووجد كذلك أنَّ المعنى قد زال عن صورته وعن الحال التى ينبغى أن يكون عليها من جهة البلاغة وملاءمته لنفوس المُتلقِّين ، وذلك بسبب خلو التركيب من التوكيد – المفيد للتقوية والتحقيق – الناجم عن تقديم الاسم وبناء الفعل عليه اقتضاءً للمقام ، حيث إنَّ تقديم ذكر المحدَّث عنه بالفعل آكد لإثبات ذلك الفعل له .
(٧) دلائل الإعجاز صـ ١٣٧ .

أنَّه يبدو من عبارته الأخيرة (. . . لو جد اللفظ قد نبا عن المعنى ، والمعنى قد زال عن صورته . . . الخ) أنَّه يرى أنَّ تقديم ذكر المُحدَّث عنهم بالفعل فى الآيات الكريمة كان آكد لإثبات الفعل المُخبر به عنهم ، مِمَّا أضفى على الأسلوب التى جاءت به تلك الآيات قوَّةً وجمالاً وجلالاً فى التعبير ، وهذا ما لا يتوافر فى الصيغة البديلة للآيات المذكورة ، تلك الصيغة التى يُبدأ فيها بالفعل ، والتى لا تُفيد أكثر من الإخبار عنهم بذلك الفعل ، ولا تزيد عن ذلك ، ومن ثم يكون الكلام قد نبا عن المعنى المراد التعبير عنه .

ويتجلَّى لنا أيضاً فيما ذكره الإمام من أمثلة لتقديم ذكر المُحدَّثِ عنه بالفعل وإشارته فيها إلى أنَّ ذلك التقديم آكد لإثبات الفعل للمُخبر عنه – أقول : فيما ذكره الإمام من ذلك [1] – إشارة دالَّه على أنَّ الإمام كان قد استقرأ الجزئيات ، ثم وقف على الخصائص المشتركة فيما قرأ من تراكيب ، ثم عرف مكان المزية فيما طريقه هذا الطريق ، وكشف عن الفروق القابعة بين التعبيرات المُختلفة ، ثم حكم بأن قام ببناء نظريته – التى سبق ذكرها فى هذا البحث – والتى قال فيها – معتمداً فيما قال على (سيبويه) :

" فإنَّ ذلك [2] من أجل أنه لا يؤتى بالاسم مُعرَّىً من العوامل إلاَّ لحديث قد نُوِى إسنادُه إليه . . . وجملة الأمر أنَّه ليس إعلامك الشىء بغتةً غُفلاً مثل إعلامك له بعد التنبيه عليه والتَّقْدُمة له ... الخ " [3].

هذا ، والآيات التى أوردها الإمام – فى كلامه الذى ما زلنا بصدد الحديث عنه – فهو وإن لم يُقدِّم لنا بياناً شافياً حولها ، إلاَّ أنه بالنظرة العُجلى فى كُلِّ آية منها نجد أنَّها واضحة الدلالة على ما ذهب إليه .

فقوله تعالى : { إِنَّ وَلِيِّيَ اللَّهُ الَذِي نَزَّلَ الكِتَابَ وهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ }[1] نزل فى شأن المُصطفى ﷺ حيث كان يخاطب الكفار – الذين كانوا يُخوِّفونه

---

(١) سواء أكانت تلك الأمثلة واردة فى إطار الخبر المثبت – على نحو ما مر بيانه ، أم فى إطار الخبر المنفى على نحو ما سيأتى .
(٢) أى تقديم (المسند إليه) على (خبره الفعلى) .
(٣) دلائل الإعجاز ص ١٣٢ .

آلهتهم – واثقاً بنصر الله ﷻ له عليهم والمعنى : أنَّ الذى يتولَّى نصرتى وحفظى هو الله الذى أكرمنى بإنزال القرآن ، إذ إنَّ من عادته – سبحانه – أن ينصر الصالحين من عباده وأنبيائه ولا يخذُلُهم أبداً (٢) .

وقد جاء قوله تعالى : { وهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ } تذييلاً وتعقيباً للكلام السابق بما يشتمل على معناه تأكيداً له (٣) .

وانظر كيف أفاد تقديم المسند إليه (وهو) على خبره الفعلى (يتولى الصالحين) قوَّة إيمان المصطفى ﷺ ، وكمال ثقته بربه ، حيث جاء الخبر قويَّاً مؤكَّداً ، قد امتلأت به نفسه – عليه الصلاة والسلام – يقيناً وثقة فى اعتقاده ، بأنه لا شك ولا ارتياب فى نصر الله – تعالى – وتولِّيه له (٤) .

وقوله تعالى : { وقَالُوا أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وأَصِيلاً} (٥) ، فقد أورده المولى ﷻ فى شأن الكفار ، إخباراً عن طعنهم فى القرآن الكريم ، وفى رسالة النَّبى ﷺ حينما ادَّعوا أنَّ هذا القرآن عبارة عن أساطير سطَّرها المُتقدمون ، وأنَّها تُلقى من مُلْقٍ ما إلقاءً جيِّداً على من يكتبها لرسول الله ﷺ ، ثم يُمليها ذلك الكاتب عليه بناءً على طلبه ، ليحفظها (٦) – عليه الصلاة والسلام – خُفْيةً ، ذلك فى أوقات الفراغ (بكرة) أى فى الصباح قبل أن ينتشر الناس ، و (أصيلاً) أى وعشيًّا حين يأوى الناس إلى مساكنهم ، للخلود والرَّاحة (٧) .

---

(١) سورة الأعراف الآية ١٩٦ .
(٢) ينظر : حاشية شيخ زادة على تفسير القاضى البيضاوى جـ٢ صـ ٢٩١ ط / دار صادر – بيروت – غير مؤرَّخة .
(٣) ينظر السابق .
(٤) ينظر : خصائص التراكيب صـ ١٧٤ .
(٥) سورة الفرقان الآية رقم ٥ .
(٦) ذلك على اعتبار أنَّ الرسول ﷺ كان أُمِّيًّا لا يقرأ ولا يكتب .
(٧) ينظر : الكشاف جـ ٣ صـ ٢٥٧ ، ونظم الدُّرر فى تناسب الآيات والسور للإمام البقاعى جـ ٥ صـ ٢٩٦ ، ١٩٧ .

ولنا أن نلحظ تقديم المسند إليه على الخبر الفعلى فى جملة (فهى تُملى) حيث إنَّ التقديم المذكور أكَّدَ الخبر ، وأنبأ بما فى أنفس الكفرة ورغبتهم فى أن يُلْقى الخبر مؤكَّداً ، وأن تُقْرعَ به الأسماع قويَّاً فيثبت فيها ويقرُّ ، ولا يكون هُناك مجالٌ للشَّكِّ فيما يُخبرون به ، ولا للارتياب فيما يصفون ، بل تمتلئ به أنفس السامعين ، ويرسخ بها كما امتلأت به أنفُس الكفرة ، ولو جاء الكلام بلا تأكيد لكان قد نبا عن المعنى المراد تحقيقه [١] .

وإذا ما انتقلنا إلى قوله سبحانه : { وحُشِرَ لِسُلَيْمَانَ جُنُودُهُ مِنَ الجِنِّ والإنسِ والطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ } [٢] لوجدنا التذييل الذى عُقبت به الآية { فَهُمْ يُوزَعُونَ } جاء فى معرض الإخبار عن أمْر مُستغرب يجرى على خلاف العادة ، وهذا الأمر هو أنَّ سليمان عليه السلام جُمع له جنوده من طوائف مختلفة (الجن ، والإنس ، والطير) وكانت كُلُّ طائفة تتصرف على مراده عليه السلام ولا شك أنَّ هذا التَّصرُّف لا يكون إلاَّ مع العقل الذى يصح معه التكليف ، وهذا يلزم منه أنَّ الله – سبحانه – جعل الطير فى أيام سليمان عليه السلام من ذوات العقل والفهم ، وكان كل صنف (وزعة) أى لا يُفارق بعضه بعضاً فى مسيرهم ؛ ليجتمعوا أحسن اجتماع فى الهيئة والهيبة فى الرُّؤية ، يُحبس أولهم على آخرهم ، ليتلاحقوا ، فيتوقف متقدموا العسكر حتى تلحقهم التوالى فيكونوا مجتمعين لا يتخلف منهم أحد ، وذلك للكثرة والعظمة[٣].

ولمَّا كان هذا الأمر المذكور مُستغرباً ؛ باعتباره جارياً على خلاف العادة ، وكان مظنَّة التَّردُّد فى قبوله، كيف لـ(الجن والإنس والطير) يكونون على هيئة الإيزاع والتلاحق والتداخل، وقد امتلأ بهم المكان وضج واضطراب ؟ إذ إنَّ هذا الأمر الغريب استدعى مجئ قوله تعالى : { فَهُمْ يُوزَعُونَ } بتقديم المُحدَّث عنه على خبره الفعلى تأكيداً للخبر وتقويةً للحكم ، ولإزالة التَّردُّد فى قبوله ، ولكى

---

(١) ينظر : خصائص التراكيب صـ ١٧٤ ، ١٧٥ .
(٢) سورة النمل الآية رقم ١٧ .
(٣) ينظر : الكشاف جـ ٣ صـ ٣٤٣ ، وحاشية شيخ زادة جـ ٣ صـ ٤٨٨ .

تأنس النفوس بذلك الخبر ويتقرَّر لديها ، ولو قيل : (يوزعون) ، " هكذا مُرسلاً من غير توكيد لما كان التركيب ملائماً لحال النفس المُتلقِّية لمثله ، والتى تحتاج إلى ما يؤنسها بالأمر الغريب " (١) .

أثر (ابن جنى) فى المسألة المذكورة :

على أنَّ تلك المسألة التى يرى الإمام أنَّ (الفعل) فيها يؤتى به مبنياً على اسم يتقدَّمه بعد (واو) الحال إذا كان ذلك الفعل فى معرض الشك ، أمَّا إذا كان الشَّك مرتفعاً بذاته ، ولم يك ملحوظاً لدى السَّامع ، وليس محتاجاً إلى ما يدعو إلى التأكيد لإزالته ورفعه ، فإنَّه والحالة هذه يؤتى بـ (الفعل) غير مبنى على الاسم ، ولا ضيْر ، – أقول : هذه المسألة – لاحظت أنَّ روح أبى الفتح (عثمان بن جنى) تتجلَّى فيها ، وأنها كانت من بنات أفكاره ، مِمَّا يبعث على القول بتأثر الإمام به .

يدُلنا على ذلك : ما ذكره (ابن جنى) تعليقاً على قوله تعالى : { اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وانشَقَّ القَمَرُ } (٢) قائلاً :

" قرأ حذيفة : (اقتربت السَّاعة وقد انشَقَّ القمر) هذا يجرى مجرى الموافقة على إسقاط العذر ورفع التشاك ، أى قد كان انشقاق القمر متوقَّعاً دلالةً على قُرْب الساعة ، فإذا كان قد انشق – وانشقاقه من أشراطها ، وأحد أدلة قُرْبها – فقد توكَّد الأمر فى قُرْب وقوعها ، وذلك أنَّ (قد) إنما هى جواب وقوع أمر كان متوقَّعاً ، يقول القائل : (انظر أقام زيدٌ ؟ وهل قام زيدٌ ؟ وأرجو ألا يتأخَّر زيد) ، فيقول المُجيب : (قد قام) أى قد وقع ما كان متوقَّعاً " (٣) .

فقول (ابن جنى) : (يجرى مجرى الموافقة على إسقاط العُذْر ، ورفع التَّشاك ...) يحمل فى طيِّه إشارة جلية إلى أنَّ جملة الحال المُصدَّرة بحرف التحقيق فى القراءة المذكورة (وقد انشق القمر) جاءت مبتدأة بالفعل غير مبنىٍّ على اسم يتقدَّمه ، باعتبار أنَّ الانشقاق المذكور ، لا شك ولا تردُّد فى حدوثه ،

---

(١) خصائص التراكيب صـ ١٧٥ .
(٢) سورة القمر الآية رقم ١ .
(٣) المُحتسب جـ ٢ صـ ٢٩٧ .

ومن ثم فهو لم يحتج إلى تأكيد ، ولا إلى تحقيق ، إذ إنَّه من أشـــراط السَّـــاعة ، وأحد أدلَّة وقوعها وانتظارها ، حيث إنَّ هذا القرب جاء معبَّراً عنه بلفظ الماضى فى قوله تعالى : { اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ } ، تأكيداً لضرورة ترقُّبه ، ولحتميَّةِ وقوعه ، فلمَّا كان الأمر كذلك جاء جملة : (وقد انشق القمر) على ما جاءت عليـــه مـــن النَّحو الذى ذَكرْتُ .

وإذا ما رجعنا إلى ما ذكره (الإمام عبد القاهر) فى تلك المسألة ، وقارنا بينه وبين كلام (ابن جنى) السابق نلحظ أنَّ اللاحق قد وقف على مـــا ســـطَّره السابق ، ونحا نحوه بعدما استقى منه ما ذكر – وإنْ لم يُصـــرِّح (الإمـــام عبـــد القاهر) بذلك – ثم " تأمَّل فى تراكيب أهل الطَّبع ، لإدراك قوَّة الإصابة " [1] فيما أشار إليه (ابن جنى) مضموماً إليه ما ذكره (ســـيبويه) قـــبلاً ، ثـــم اســـتحالت المسألة " فى فقه عبد القاهر فكرة فيها سعة ، وفيها خصوبة " [2] بعد ما أعمل عقله فيها، وبلغ الغاية فى فهمها ، ومن ثم فقد بسط القول فيها ، وأضاف إليها، من خلال شرحه لعبارات كُلٍّ وتعليقه عليها ، وما فتئ أنْ قام بصبغها بمنهجه فى البحث والتحليل، وبتطويرها، وقاس على أمثلة كل من (سيبويه)، و(ابـــن جنـــى) أمثلةً نظيرة لها سواء أكانت تلك الأمثلة مِمَّا ذكره العرب ، أم من القرآن الكـــريم الذى هو الحُجَّة فى البيان ، مِمَّا يدُلُّ علي وهذا يعنى أنَّ الإمام كان قد أضفى على عبارات كُلٍّ وضوحاً ، وزادها بياناً وذيَّلها تعليقاً ، وقايس على ما قالوه ، مما يدل على أنَّ الإمام كان قد تفرَّد بشخصيته فى المسألة المذكورة، ولا مشاحة فى ذلك.

وبالجملة فقد عرض لنا الإمام طرحه على نسقٍ علميٍّ جديد يُغاير نســـق من سبق ، يظهر لنا ذلك جليَّاً بالرجوع إلى ما ذكره كُلٌّ ، وبذا يكون الإمام قد قدَّم لنا البرهان الساطع ، والدليل الناجع على أنَّ تقديم المُتحدَّث عنـــه علـــى خبـــره الفعلى ، آكد لإثبات ذلك الفعل له ، وأدعى لثبوت الحكم وتقريره ، فـــى نفـــوس السَّامعين ؛ منعاً لهم من شكٍّ قد يتسرَّب إلى خواطرهم عند إلقـــاء الخبـــر علـــى

(١) دراسة فى البلاغة والشعر صـــ ٦٧ .
(٢) السابق .

مسامعهم ، وكان ذلك الخبر مَظنّة التَّردُّد فى قبوله ، وإذا ما خلا التركيب من التوكيد والحالة هذه ، يكون اللفظ قد نبا عن المعنى (على رأى الإمام) .

أمَّا إذا كان الفعل مِمَّا لا شك فيه ، ومِمَّا لا يُنكر بحال من الأحوال ، فليس ما يدعو إلى التأكيد ، لإزالة شكٍّ أو رفعه ، ومن ثم فإنه يؤتى بالفعل غير مبنىٍّ على اسم يتقدَّمه .

أقول : قدَّم لنا الإمام البرهان على ما ذكر ، بعد أن تأكَّد له ذلك من خلال " طول مراجعة وبحث فى إشارات أهل العلم " [١] ، وفى التراث الأدبى (من أى الذكر الحكيم ، ومن الشعر ، وغيره من بارع كلام العرب) ؛ لاستنباط القواعد والأصول البلاغية من الكلام العربى الفصيح ، مِمَّا يدُلُّ على أنَّ الإمام كان يتميَّز بقوَّة البيان ، ورصانة الأسلوب ، ومتانة الحُجَّة ، إذ إنَّه كان واضح الشخصية ، فهو لم يقتصر على نقله كلام من سبقه فحسب ، بل وعاه وعياً دقيقاً ، وأضاف إليه ، قارناً ذلك بالاحتجاج والتدليل ، مشيراً إلى مزايا وخصائص كل تركيب .

تقديم المُحدَّث عنه فى الخبر المنفى :

يرى الإمام أنَّ ما ذكره فى (الخبر المثبت) من أنَّ: تقديم ذكر (المُسند إليه) على (خبره الفعلى) آكد لإثبات ذلك الفعل له، قائم أيضاً فى (الخبر المنفى)، حيث يقول :

" واعلم أنَّ هذا الصنيع [٢] يقتضى فى الفعل المنفى ما اقتضاه فى المثبت[٣]، فإذا قلت : (أنت لا تُحسن هذا) [٤] كان أشد لنفى إحسان ذلك عنه [٥]

---

(١) ينظر : السابق .
(٢) يقصد تقوية الحكم وتوكيده .
(٣) أى : يقتضى فى الفعل المنفى ما اقتضاه فى الفعل المثبت من بنائه على الاسم ، فإذا كان الغرض متمثّلاً فى تقوية الحكم وتوكيده ، فإنه لابد من تقديم (المُحدَّث عنه) على (الفعل) المنفى .
(٤) وذلك بتقديم (الاسم) على (الفعل) ، و (النفى) معاً .
(٥) وذلك لما ذكره الإمام قبلاً من (أنَّ ذكر الاسم مُعرَّى عن العوامل لا يكون إلاَّ لحديث قد نوى إسناده إليه ...).

من أن تقول : (لا تُحسن هذا) [١] ويكون الكلام فى الأول [٢] مع من هو أشدُّ إعجاباً بنفسه ، وأعرض دعوى فى أنَّه يُحسن ، حتى أنَّك لو أتيت بـ(أنت) فيما بعد (تُحسِن) [٣] فقُلت : (لا تُحسن أنت) لم يكن له تلك القوة[٤]"[٥].

وبعد أن وضَّح الإمام فكرته تلك بمثال من الجمل البسيطة مُقلِّباً تراكيبه على جميع وجوهه ، موضِّحاً ما بيْن تلك الوجوه من فروق معنوية ، مُنبِّهاً إلى بعض دقائق التعبير فى الكلام تقديماً وتأخيراً – أقول : بعد ذلك – قام الإمام بالاحتجاج لما ذكر، والتدليل عليه ، حيث ناظر الشرح السابق ببعض مِمَّا ورد فى كتاب الله ﷻ تأييداً لوجهة نظره ، قائلاً :

" وكذلك قوله تعالى : { والَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لا يُشْرِكُونَ } [٦] يفيد من التأكيد فى نفى الإشراك عنهم ما لو قيل[٧]: (والذين لا يُشركون بربِّهم)[٨]، أو (بربهم لا يُشركون) [٩] ، لم يُفِد ذلك [١٠] ، وكذا قوله تعالى : { لَقَدْ حَقَّ القَوْلُ عَلَى أَكْثَرِهِمْ

---

(١) ذلك دون بناء (الفعل) على (اسم) يتقدَّمه .
(٢) أى : فى قولك : (أنت لا تحسن هذا) .
(٣) أى وجعلت الضمير تالياً للفعل (تحسن) .
(٤) أى : لم يكن له تلك القوة من البلاغة التى كانت لقولنا : (أنت لا تحسن) ذلك على اعتبار أن تقديم (الضمير) فى قولنا (أنت لا تحسن) ، وبناء (الفعل) المنفى على ذلك (الضمير) أفاد تقوية الحكم وتوكيده ، من حيث إنَّ ذكر المُحدَّث عنه ابتداء من أوَّل الأمر وطَّأ ومهَّدَ للحديث عنه وللاهتمام به خصوصاً ، فإذا ما جاء بعد ذلك الحديث معه ، وعنه ، كان أدعى لثبوت الحكم وتقريره ، على نحو ما سبق ذكره فى مواطن أخرى من هذا البحث عند الحديث عن الخبر المثبت .
(٥) دلائل الإعجاز صـ ١٣٨ .
(٦) سورة (المؤمنون) الآية رقم ٢٩ .
(٧) أى بصيغة أخرى بديلة لا يبنى فيها الفعل على الاسم .
(٨) أى بدون بناء الفعل المنفى (لا يُشركون) على اسم يتقدَّمه .
(٩) أى دون تقديم ذكر المُحدَّث عنهم (المسند إليه) بالفعل .
(١٠) أى لم يفد تأكيد نفى الإشراك عن هؤلاء المُحدَّث عنهم ، أو تقوية الحُكم عليهم بالنفى المذكور ، فالصيغة البديلة لم تفد ما أفادته الجملة القرآنية من تأكيد وتقوية استدعى كلاهما تقديم (المسند إليه) ، وبناء (الفعل) عليه .

فَهُمْ لا يُؤْمِنُونَ } [1] ، وقوله تعالى: { فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ الأَنْبَاءُ يَوْمَئِذٍ فَهُمْ لا يَتَسَاءَلُونَ }[2]، و{إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِندَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لا يُؤْمِنُونَ}[3]»[4] .

تقديم (مثل) و (غير) كالأمر اللازم اتباعاً للاستعمال الوارد عن العرب :

وصورة أخرى يرى فيها الإمام تقديم (المسند إليه) على (خبره الفعلى) تقديماً حتمياً وضرورياً ، باعتبار أنَّ مثل ذلك التقديم كاللازم الواجب فى استعمال العرب والبلغاء ، لإفادة التقوى ، ذلك كتقديم لفظ (مثل) ، و (غير) ، فهذا النوع من التقديم ، على الرغم من أنَّ القياس لا يوجبه ، إلاَّ أنَّ العرب قد درجت عليه فى كلامها ، وتعارفت عليه فى أشعارها ، وكان ذلك من سننهم ، ولم يقع استعمالهم على خلاف ذلك التقديم قطعاً ، ومن ثم كان وصف الإمام لذلك التقديم بأنه : (كاللازم) ، للإشارة إلى أنه ليس بلازم فى القياس ، بل مثله من حيث إنه لازم فى استعمال البلغاء ، لتقوية الحكم وتوكيده لِما أضيفت له (مثل) ، ولِما أضيفت له (غير) ، مما يُساعد على الغرض المقصود من تلك التقوية ، وهو

---

(١) سورة (يس) الآية رقم ٧ ، ولا شك أن النَّصَ الكريم أقوى فى نفى الإيمان عن المُحدَّث عنهم (الكافرون) مِمَّا لو قيل مثلا : (لقد حقَّ القول على أكثرهم فلا يؤمنون) بدون تقديم للمُخبر عنهم .

(٢) سورة القصص الآية ٦٦ ، والشاهد فيه قوله تعالى : { فَهُمْ لا يَتَسَاءَلُونَ } أى لا يسأل هؤلاء (الذين عميت عليهم الأنباء) من هول الموقف ، لا يسأل هؤلاء أحداً عن شىء يحصل به خلاص ، لعلمهم أنَّه قد عمَّهم الهلاك – بسبب كفرهم وشركهم – وأنهم يتساوون جميعاً فى عمى الأنباء عليهم والعجز عن الجواب ، – ينظر : نظم الدرر للإمام التباعى جـ ٥ صـ ٥١١ ولا شك في أنَّ تقديم المسند إليه (فهم) على خبره الفعلى (لا يتساءلون) أقوى ، وأشدُّ تأكيداً في نفى القدرة على أن يسأل أحدٌ من هؤلاء أحداً من أقرانهم ، عن أىٍّ نبأ يوحى بخلاصهم مما هم فيه من الهلاك ، وتخبط واضطراب قد حاق بهم ، فالتقديم المذكور يفيد من التأكيد في نفى التساؤل من أن يُقال مثلا : (فعُميت عليهم الأنباء يومئذٍ فلا يتساءلون) .

(٣) سورة (الأنفال) الآية رقم ٥٥ ، والصيغة التى جاءت عليها الآية الكريمة – كما هو واضح أقوى فى نفى الإيمان عن هؤلاء الكافرين من أن يُقال مثلاً فى غير القرآن : (إنَّ شر الدواب عند الله الذين كفروا فلا يؤمنون) ، إذ إنَّ مثل هذا القول البديل ليس فيه من القوَّة ، والتأكيد بالحكم على هؤلاء الكافرين بنفى الإيمان عنهم ، على نحو ما هو واضح ومعلوم .

(٤) دلائل الإعجاز صـ ١٣٨ .

المبالغة فى ذلك الحكم بطريق الكناية التى هى أبلغ من التصريح [١] ، على نحو ما استنبط الإمام مِمَّا نطقت به العرب فى كلامهم وأشعارهم .

يقول الإمام: "ومِمَّا يُرى تقديم الاسم فيه كاللازم: (مثل)، و(غير)[٢] فى نحو قوله[٣] :

مِثْلُكَ يَثنى الحُزْنَ عن صَوْبه ∴ ويَسْتَرِدُّ الدَّمْعَ عَنْ غَرْبه [٤]

وقول الناس : (مِثْلُك رَعَى الحقَّ والحُرْمة) ، وكقول الذى قال له الحَجَّاج : (لأحملنَّك على الأدهم) ، يُريد القيْدُ ، فقال على سبيل المُغالطة : (ومِثْلُ الأمير يحمل على الأدهم والأشهب) [٥] ، وما أشبه ذلك مِمَّا لا يُقصد فيه بـ (مثل) سوى الذى أضيف إليه ، ولكنهم يُعنون أنَّ كُلَّ من كان مثله فى الحال

---

(١) ينظر : الإيضاح صـ ٣٩ (ط / صبيح) ، والمطول صـ ١٢٠ ، وحاشية الدسوقى (ضمن شروح التلخيص) جـ ١ صـ ٤٢٤ ، والبلاغة العالية للشيخ عبد المتعال الصعيدى صـ ٩٠ ط مكتبة الآداب – ثانية ١٤١١ هـ .

(٢) أى : مِمَّا يُرى تقديم الاسم فيه على خبره الفعلى كاللازم لفظتى (مثل ، وغير) ، وإنما كان التقديم فيه كاللازم ، ولم يكن لازماً ، لأنَّه لا شىء يوجبه من جهة القياس أو من جهة الصناعة النحوية ، ولا من جهة الكناية ، وهو (التقديم) ليس لازماً فى ذلك ، بل هو لازم فى مثله من حيث إنَّه لازم فى استعمال البلغاء ، وفى الاستعمال الوارد عن العرب ومن ثم لا يجوز لعاقل تركه ، إذ إنَّ المعنى لا يستقيم إذا لم يُقدَّم اللفظان على فعليهما ، إذا كان الغرض من وراء ذلك التقديم هو تقوية الحكم بطريق الكناية على نحو ما سنرى فى كلام الإمام بعد قليل : (ينظر : شروح التلخيص جـ ١ صـ ٤٢٤ : ٤٢٦ ، وتجريد العلامة البنانى على مختصر السعد جـ ١ صـ ٣١٢ ط / صبيح – أولى ١٣٤٧ هـ ، وبغية الإيضاح للشيخ عبد المتعال الصعيدى جـ ١ صـ ١٢٣ .

(٣) أى المتنبى ، والبيت فى الديوان بشرح البرقوقى جـ ١ صـ ٢٤٩ ط / الاستقامة – ثانية – ١٣٥٧ هـ – ١٩٣٨ م .

(٤) يُثنى الحُزن : أى يكُفُّه بالصَّبر ، ويردُّ بعضه على بعض ويطويه والصوب : القصد والاتجاه والناحية ، والغرب : بثرة فى العين يجرى منها الدَّمع (ينظر : لسان العرب جـ ٢ صـ ١٣٥ – ثنى ، جـ ٧ صـ ٤٣٣ صوب ، جـ ١٠ صـ ٣٥ غرب) وكأن الشاعر يُريد أن يقول لممدوحه: أنت قادر على استرداد الدَّمع بإثبات القدرة على ثنى الحُزن، ومعالجته له علاجاً صائباً بتدارك الأمور ، حيث إنَّ هذا البيت أورده المتنبى ضمن قصيدة يُعزِّى فيها عضد الدَّوْلة فى عمِّتهِ. (ينظر: شرح البرقوقى على الديوان جـ١ صـ٢٤٩).

(٥) هذا القول منسوب لرجل يُدعى (القَبَعْثَرى) ، وهو رأس من رؤوس العرب وفصحائهم ، وكان من الخوارج الذين خرجوا على سيدنا على ﷺ . تجريد العلامة البنانى على مختصر السعد جـ ١ صـ ٣١٢ .

والصِّفة كان من مُقتضى القياس ومُوجَب العُرْف والعادة أن يفعل ما ذكر ، أو أنْ لا يفعل ، ومن أجل أن كان المعنى كذلك قال :

ولم أقُلْ مِثْلُك ، أعنى به ∴ سِواك ، يا فرداً بلا مُشْبِهِ [1] "

فقول الإمام : (وما أشبه ذلك مِمَّا لا يُقصد فيه بـ (مثل) سوى الذى أضيف إليه ... الخ) فيه إشارة إلى أنَّ المراد بلفظ (مثل) – فى الأمثلة الثلاثة الواردة قبل هذا القول – مَنْ وُجِّه أو أُسنِدَ إليه الخطاب مُشافهة ، أعنى المُخاطب نفسه دون سواه من الناس ، ففى البيت الأول (مِثلك يثنى . . .) أراد الشاعر إسناد الفعل إلى الممدوح ، وإنْ كان فى الظاهر قد أثبت الحكم بذلك الفعل لشخص آخر يُناظِرُه ويُماثله ، إلاَّ أنَّه أُريد المُخاطب بطريق الكناية من باب إطلاق (الملزوم) وهو : (إثبات القدرة على ثنى الحُزن ودفعه على جهته ، وردَّ الدَّمع إلى مجراه فى العين) – ذلك – إلى مثل الممدوح ، وإرادة (اللازم) وهو : إثبات ما ذُكر إلى الممدوح نفسه ، باعتبار أنَّ ما يثبت لمثله ، فإنَّه بمقتضى القياس والعُرْف يثبت له (أى الممدوح) – لا محالة – من باب أولى [2] .

وعليه يكون معنى البيت : (أنت قادرٌ على ثنى الحُزن ... الخ) ، وبذا يكون الشاعر قوَّى المعنى وأكَّده حينما سلك بالمعنى طريق الكناية ، الذى هو أبلغ فى تأدية المُراد مِمَّا لو سيق المعنى بطريق التصريح، حيث إنَّ الكناية دعوى ببيِّنة ، على نحو ما هو معلوم فى عُرف البلاغيين[3] ، وكأنَّ الشاعر أراد : (أنَّ الممدوح من جماعة الفعلُ المذكور ديدنهم ، وأنه لا يُفارقهم ، ومن ثم يكون ذلك الممدوح حقيق بالفعل ، جدير به ، وأنه ذو قدم راسخة فيه ، وأنَّه ليس وحده فى هذا المضمار بل هو ومعه جماعته) [4] وفى ذلك تثبيت لما أراد الشاعر ، وبخاصَّةٍ حينما أفصح عن غرضه من المُراد بلفظ (مثلك) فى البيت الأول ، وأنَّه كان يقصد : (ما أضيف [مثل] إليه) عندما قال فى البيت الذى يليه :

---

(١) دلائل الإعجاز صـ ١٣٨ ، ١٣٩ .
(٢) ينظر : بغية الإيضاح جـ ١ صـ ١٢٤ .
(٣) يُنظر : مختصر العلامة (سعد الدين التفتازانى) على تلخيص المفتاح ، وتجريد العلامة البنانى جـ ١ صـ ٣٨٤ ، والأطول جـ ١ صـ ٣٩١ ، ٣٩٢ .
(٤) يُنظر : علم البيان للدكتور / بدوى طبانة صـ ٢٤٤ ، ٢٤٥ .

(ولم أقُـــلْ مِثْلُـــك ، أعنـــى بـــه ∴ سِـــواك ، يـــا فـــرداً بـــلا مُشْـــبِهِ)

وقِسْ على ذلك المثال الثانى : (مثلك رعى الحق والحُرْمـة) حيـث إنَّ معناه : (أنت رعيت الحق والحُرْمة دون إفراط ولا تفـريط) ، ولـيس المـراد توجيه الخطاب إلى مِنْ يُناظر المُخاطب ، أو يُشبهه .

وكذلك قول (القُبَعْثَرى) مخاطباً الحجَّاج بعد توعُّد الثانى للأول : (مِثـلُ الأمير يحمِلُ على الأدهم والأشهب) مُبرِزاً وعيده فى معرض (الوعد) بـألطف وجه على سبيل ما يُعرَف عند البلاغيين بـ (أسلوب الحكـيم) [1] ، فقـد أراد القُبَعْثَرى بجوابه الأمير نفسه ، بطريق الكناية ، أى : (أنت تفعل ذلك) ولـيس المُراد شخصاً آخر يُماثل الأمير [2] .

ومن هذا كُلِّه ندرك أنَّ قول الإمام فى صدر حديثه السابق : " ومِمَّا يُـرى تقديم الاسم فيه كاللازم : (مثل) ، و (غير ...) يُعنى به أنَّ التقـديم المـذكور يكون كاللازم فى حالة ما إذا كان القصد متجهاً إلى ما أضيف إلى أىٍّ من اللفظتين المذكورتين) فيكون المراد هو : الحُكْمُ على ما أُضيفت (مثل) له بالفعل المذكور (المُخبر به) – على نحو ما هو مبيَّن فى الأمثلة السابقة – أو الحكم علـى مـا أضيفت (غير) له بضد الفعل المذكور ، دون التعريض بغير المُضـاف إليـه – على نحو ما سيتضح لنا من خلال كلام الإمام بعد قليل – إذا إنَّه والحالـة هـذه يكون المقصود بأىٍّ من (مثل) ، و (غير) ما يُضاف إليه ، ويصير المُضـاف كنايةً عن المُضاف إليه ، ومن ثم يصير التقديم حينئذٍ كاللازم ، لإفادة تقوية الحُكم وتوكيده [3] ، ومِمَّا يُلاحظ أنَّ تطبيقات الإمام جاءت مشفوعة بشرحه فيما ذكر فى المسألة المذكورة .

---

(١) (أسلوب الحكيم) هو : تلقى المُخاطب بغير ما يترقَّبُ تنبيهاً به على أنَّه أوْلى بالقصد: (ينظر: الإيضاح صـ ٤٦ – طـ / صبيح) ، وينظر : المطول صـ ١٣٥ ، ١٣٦ .

(٢) ينظر : المطوّل صـ ١١٩ ، ١٢٠ .

(٣) ينظر : التلخيص فى علوم البلاغة صـ ٨٣ ، والإيضاح صـ ٣٩ طـ / صبيح ، والمطول صـ ١٢٠ ، وحاشية الدسوقى (ضمن شروح التلخيص ، جـ ١ صـ ٤٢٤ ، والأطـول جـ١ صـ ٣٩٢ ، وتجريد العلامة البنانى جـ ١ صـ ٢٨٢ : ٢٨٤ .

وإليك ما ذكره الإمام مُبرزاً فيه نظرته إلى تقديم لفظ (غير) ودوره داخل التركيب ، مشيراً إلى أنَّه يجرى مجرى تقديم لفظ (مثل) فى ضوء ما ذكرتُ ، ذلك حينما لم يكن القصد من التقديم المذكور التعريض بشخص آخر غير المُضاف إليه لفظ (غير) .

يقول الإمام : " وكذلك حكم (غير) إذا سُلِك به هذا المسلك [١] فقيل : (غيرى يفعلُ ذاك) ، على معنى أنِّى لا أفعله [٢] ، لا أن يومئ بـ (غير) إلى إنسان فيُخبر عنه بانَّهُ يفعل[٣]، كما قال :

غيرى بأكثر هذا الناس ينخدِعُ

وذاك أنَّه معلوم أنَّه لم يُرد أنْ يُعرِّض بواحد كان هُناك فيستنقِصَهُ ويصفهُ بأنَّه مضعوف يُغرُّ ويُخْدَع ، بل لم يُرد إلاَّ أن يقول [٤] : (إنِّى لست مِمَّن ينخدِع ويغترُّ)، وكذلك لم يُرِد أبو تمَّام بقوله :

وغيرى يأكُلُ المعروف سُحتاً ∴ وتَشْحَبُ عِنْدَه بيض الأيادى

أن يُعرِّض مثلاً بشاعر سواه ، فيزعمَ أنَّ الذى قُرِق به عند الممدوح من أنَّه هجاه ، كان من ذلك الشاعر [٥] لا منه ، هذا مُحال [٦] ، بل ليس إلاَّ أنَّه[٧]

---

(١) والمعنى : أنَّ ما جرى فى لفظ (مثل) يجرى مثله فى لفظ (غير) ، من حيث إنه إذا كان الغرض من الاستعمال فى الأساليب هو الحكم على ما أضيف إليه بطريق الكناية ، فإنَّ تقديمه يكون كاللازم ، لتأدية المعنى المُراد ، وهو : تقوية الحكم وتأكيده ، للمبالغة فى ذلك الحكم .

(٢) أى : أنَّ القول المذكور لا يقصد به قائله شخصاً آخر غيره ، وإنما يُريد أن يحكم على نفسه بضد الفعل المذكور عن طريق الكناية ، باعتبار أنَّ إثباته لغيره بطريق العموم يلزم منه نفيه عنه (ينظر : بغية الإيضاح جـ ١ صـ ١٢٤) .

(٣) ومعنى قوله : (لا أن يومئ بغير . . . الخ) أى أنه لا يريد من التعبير بـ (غير) فى المذال المذكور : الإيماء إلى إنسان آخر معيَّن للتعريض به مُخبراً عنه بأنه ، يفعل المُشار إليه .

(٤) أى : يقول مخبراً عن نفسه بطريق الكناية .

(٥) يريد : الشاعر المُعرَّض به ، أى فليس المقصود التعريض بذلك الشاعر .

(٦) أى أنَّ معنى التعريض فيما قال به أبو تمَّام غير مراد .

(٧) أى (أبو تمام) .

نفى عن نفسه أن يكون مِمَّن يَكْفُر النعمة ، ويَلْؤُم[1]"[2] .

ولنا أن نلحظ من خلال بعض عبارات الإمام فى النَّص السابق من مثل قوله (... لا أن يؤمئ بـ [غير] إلى إنسان فيُخبر عنه . . .) ، وقوله : (...أنَّه لم يُرد أن يُعرِّض بواحد ...) ، وقوله : (لم يُرد أبوتمَّام . . . أن يُعرِّض مثلاً بشاعر سواه . . .) نلمح من خلال ذلك أنَّه يُقرِن بين شيوع وقوع (غير) فى الكلام مسنداً إليها فعل من الأفعال مراداً بها التعريض بغير ما أضيفت إليه ، وبين شيوع تقديمها فى أساليب البلغاء ، مُسنداً إليها فعل من الأفعال كذلك، لتكون كناية عَمَّا تضاف إليه – من غير تعريض بآخر – وحينئذٍ يكون تقديمها كاللازم ، لإفادة تقوية الحكم وتأكيده ، وللمبالغة فى ذلك الحكم باستخدام أسلوب الكناية الذى هو أبلغ من التصريح ، وإلاَّ فإنَّ (غير) لا يلزم تقديمها ، بل يجوز تأخيرها إذا ما أريد من خلالها التعريض بشخص آخر معيَّن غير المضاف إليه[3].

السِّرُّ فى وصف الإمام تقديم (مثل ، وغير) فيما ذكر بأنَّه كاللازم :

بعد أن قاس الإمام لفظتى (مثل ، وغير) على سنن العرب فى كلامهم المروى عنهم ، واستعمالاتهم ، مستنبطاً أنَّ هاتين اللفظتين يجىء بهما فى مقدِّمة أساليبهم ، باعتبار أنَّ ذلك التقديم أدعى لتأدية المراد وهو : إفادة تقوية الحكم وتأكيده – على النحو الذى رأينا – أقول : بعد ذلك – أراد أن يكشف لنا عن السِّرِّ فيما ذهب إليه ومرجعه ، فأشار الإمام إلى عدم استقامة المعنى فى حالة تأخير (مثل) ، أو (غير) على الفعل فى معرض الكناية عن الحكم على ما أُضيف إليه

---

(١) يلؤم : أى يُظهر خصال اللؤم التى من بينها جحد النِّعمة وإنكار فضل صاحبها (يُنظر: لسان العرب جـ ١٢ صـ ٢١١ لأم) ، فأبو تمَّام لم يُرد التَّعريض بأحد ، فيصفه بأنَّه يأكل المعروف سُحتاً ، ويلؤم ويجحد الفضل ، بل أراد أن يحكم على نفسه بطريق الكناية ، بأنه لا يفعل هذا الفعل ، فأطلق الملزوم وهو : إثبات ذلك الفعل الشنيع لغيره ، وأراد اللازم وهو : نفيه عن نفسه ، ومن أجل هذا جاء بلفظ (غير) مُقدَّماً – فى البيت المذكور – كاللازم فى استعمال البلغاء (ينظر : الإيضاح صـ ٣٩ طـ / صبيح) ، والبغية جـ ١ صـ ١٢٥ .

(٢) دلائل الإعجاز صـ ١٣٩ .

(٣) يُنظر : المطول صـ ١٢٠ ، ٤١٤ ، وشروح التلخيص جـ ١ صـ ٤٢٤ : ٤٢٦ ، وتجريد العلامة البنانى جـ ١ صـ ٣٨٤ .

أيٌّ من اللفظتين ، وإلى أنَّ الطَّبع والعُرْف اللغوى يأبيان إلاَّ أن تكونا مقدَّمتين فى المعرض المذكور ، ذلك على نحو ما هو مُتَّبع فى الاستعمال الوارد عن العرب ، حيث إنَّ مثل ذلك التقديم كان مستقِرًّا فى عُرْفهم ، ومن ثم كان وصف الإمام لـه بأنَّه كاللازم بلاغة وبياناً، من ناحية كثرة مجىء ذلك التقديم فى الأساليب، وليس من ناحية الصناعة النحوية، إذ إنَّ قواعد النحو لا توجب مثل ذلك التقديم(١).

يقول الإمام مُشيراً إلى كُلِّ ذلك :

" واستعمال (مثل) ، و (غير) على هذا السبيل (٢) شىء مركوز فى الطباع ، وهو جارٍ فى عادة كل قوم ، فأنت الآن إذا تصفَّحت الكلام وجدت هذيْن الاسمين يُقدَّمان أبداً على الفعل إذا نُحِىَ بهما هذا النحو (٣) الذى ذكرت لك ، وترى هذا المعنى لا يستقيم فيهما إذا لم يُقدَّما . أفلا ترى أنَّك لو قُلْت (٤) : (يُثنى الحُزْنَ عن صوبه مِثْلُك) ، و (رعى الحقَّ والحُرْمة مِثْلُك) ، و (يحمِلُ على الأدهم والأشهب مِثْلُ الأمير) ، و (ينخدِعُ غيرى بأكثر هذا الناس) ، و (يأكُلُ غيرى المعروف سُحْتاً) (٥) ، رأيت كلاماً مقلوباً عن جهته ، ومُغيَّراً عن صورته ، ورأيت اللفظ قد نبا عن معناه ، ورأيت الطَّبْع يأبى أن يَرضاه (٦) " (٧) .

---

(١) ينظر : شروح التلخيص جـ ١ صـ ٤٢٤ : ٤٢٧ ، والأطول جـ ١ صـ ٣٩١ : ٣٩٣ ، وتجريد العلامة البنانى جـ ١ صـ ٢٨٢ : ٢٨٥ .

(٢) يقصد طريق الكناية على نحو ما ذكر .

(٣) أى جىء بهما فى الكلام فى الكلام مقدَّمين على الفعل بغرض الحكم – بالفعل المؤخر عنهما – على ما أُضيف إليه أىٌّ من الاسمين بطريق الكناية .

(٤) أى لو قُلْت قاصداً الحكم على المُخاطب على سبيل الكناية ، دون إرادة الإخبار عن الآخرين تعريضاً بهم (ينظر : تجريد العلامة البنانى جـ ١ صـ ٢٨٣، وتقرير العلامة شمس الدين الشيخ الأنبابى جـ١ صـ ٢٨٣ (على مختصر السعد).

(٥) وذلك بتأخير (مثل) ، أو (غير) عن الفاعل فى كُلٍّ .

(٦) وذلك لقوَّة مُقتضى التقديم لِكُلٍّ من اللفظين فى الأساليب ، إذ إنَّ تقديمهما أعون على المراد بهما ، وهو إيراد الحُكم على وجه أبلغ على نحو ما ارتكز فى طباع البُلغاء ، وعلى ما جُبل عليه العرب فى أساليبهم ، فصار التقديم المذكور كاللازم ، حتى يستقيم الكلام بلاغة ، وإن لم تقتض القواعد النحوية وجوبه ، فهو إنْ كان ليس لازماً إلاَّ أنَّه لا يجوز لعاقل ترك هذا التقديم (ينظر : الأطول جـ ١ صـ ٣٩١) .

(٧) دلائل الإعجاز صـ ١٤٠

وهكذا نرى أنَّ بلاغة الإمام فى عرضه لقضية تقديم لفظتى (مثل ، وغير) تدور بين سنن العرب ومبنى الطِّباع الناجم عن التذوق والواقع والاستعمال الوارد ، بغض النظر عن أن القياس يقتضى ذلك التقديم أو لا يقتضيه ، إذ إنَّ العِبرة عند الإمام فى القضية المذكورة مبنيَّة على المعنى المألوف للعبارات الواردة فى كلام العرب ، حيث قام الإمام بتوظيف كلام شعرائهم فى تطوير التحليل البلاغى لتلك القضية ، وقام بوضع ضوابط من خلال ذلك الكلام لها – وهذا واضح من خلال ما ذكر – مما يبرهن على أنَّ منهج الإمام فى حديثه عن التقديم قائم على التطوير والمراجعة ، ومن ذلك إلى الكشف عن موقفه فيما يتوصَّل إليه مثلما فعل فى مسألتنا التى هى مَحلُّ الحديث ، حيث رأى : (أنَّ القياس وإن كان لا يقتضى وجوب تقديم لفظتى (مثل ، وغير) على الفعل فى معرض الكناية – إلاَّ أنَّ الاستعمال لم يرد إلاَّ على التقديم ، وأنَّ البلغاء يُقدِّمونهما أبداً فى الكلام ، ويرون تقديمهما كاللازم [1] فى الكلام إذا استُعملا كناية من غير تعريض) [2] .

وهذا يعنى أنَّ الإمام بصنيعه هذا عوَّل فى المسألة المذكورة على كلام الشعراء والبلغاء – كما هو واضح من استشهاده لها – وهو وإن كان قد استعان بآراء سابقيه فيها إلاَّ أنَّه كان قد جمع بين خلاصة فكرهم ، وخبرتهم ، وعلمهم من ناحية ، وبين فكره ، وخبرته ، وعلمه ، بالإضافة إلى حسن تصرُّفه وعرضه من ناحية أخرى ، حيث إنَّه لم يكتف بما قالوه ، ولم يلتزم بآرائهم وفقط فى تلك المسألة، ذلك فضلاً عن أنَّه لم يقم بترديد تلك الآراء ، بل بذل جهداً كبيراً فيما قال، واستنبط ما لم يستنبطه أسلافه فيها ، حينما وضع قوانينه للظاهرة المدروسة ، موجِّهاً شواهده إلى ما تدُلُّ عليه هذه الشواهد بطريقة تبرز مقاصد التقديم فى المسألة ، وَجَعَل ذلك التقديم كاللازم مُستهدياً بالحِسِّ النفسى ، ومعتمداً على الذوق الأدبى ، واتكأ فى التعليل لذلك التقديم على طبيعة العربى فى التعبير ،

---

(١) أى أن ذلك التقديم يُشبه اللازم فيما اقتضت القواعد تقديمه ، حتى لو استُعمِل غير مُقدَّم ، وليس معنى (كاللازم) أنهما يجوز تأخيرهما (ينظر : شروح التلخيص جـ ١ صـ ٤٢٦ ، ٤٢٧) .

(٢) ينظر : السابق .

وإن دَلَّ هذا فإنما يدُلُّ على أنَّ الإمام كان ذا خبرة واسعة باللغة والتراكيب وإدراك ما تحويه مبانى الكلام من أسرار ومزايا ، ومنه إلى استكشاف ما لم يهتد إليه أسلافه من العلماء ، وما لم يُحيطوا به علماً ، ومن ثم استقل عنهم فى معالجته للمسألة ، حيث جاءت – واضحة عنده – على نسق علمى يُغاير نسق من سبق ، وذلك اعتماداً على ذكائه الحاد ، وذوقه السليم فى الاستنتاج ، ومنه إلى طريقة العرض والتحليل وتلك الطريقة التى لم تتوافر عند من تقدَّمه .

وإذا أردنا أن نتعرَّف على صِحَّة ما قصدتُه ، فلننظر إلى ما قاله بعض أسلاف الإمام عن (مثل ، وغير) حتى يتبيَّن لنا الفرق بين مقصده ومقصدهم من ناحية البحث والتدقيق فى المسألة ذاتها .

فها هو (سيبويه) ، يتحدَّث عن لفظ (مثل) فى مواطن كثيرة من كتابه، ولم يذكر شيئاً عن تقديمها فى الكلام ، ولكن حديثه عنها كان منصبَّاً على أنَّ اللفظ المذكور اسم يفيد التسوية ، وعلى أنَّ لها أخوات (شِبْهُ ، وسىٌّ ، وغيرُ ، وأىٌّ) وأنها وأخواتها لا تتعرَّف بالإضافة لمعرفة ، وأنها قد تكون نكرة ، وقد تكون هى وأخواتها معرفة إذا كانت وصفاً أو خبراً وهى مضافة إلى معرفة ، وأنَّها تقع فى الكلام صفة ، أو مفعولاً مطلقاً ، وأنَّها اسم يقع على خلاف الذى يُضاف إليه .

وكُلُّ ما أورده (سيبويه) من شواهد على ما قال لم يرد فيه لفظ (مثل) مُقدَّماً فى الكلام ، وكانت أمثلته متنوِّعة ما بين آيات قرآنية ، وأشعار ، وجمل بسيطة التركيب من الكلام العادى ، وكان فى كل ذلك يقوم بتوضيح العلاقات النحوية ، شارحاً التغيُّرات التى تحدُث فى الكلمة والتركيب ، مُحلِّلا بحسب المفهوم النحوى لنظام الجملة ، كما كان يعتبر أنَّ تلك الشواهد دليلٌ على استعمال فعلى ورادٍ فى كتاب الله ﷻ أو مروى عن العرب ، وأنَّها جارية على القياس ، وأنَّ لها ارتباطاً وثيقاً به [1] .

---

(١) يُنظر : الكتاب جـ ١ صـ ٣٦٤ ، ٤٢٣ ، ٤٢٨ : ٤٣٠ ، جـ ٢ صـ ١٣ ، ١٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ١١١ ، ٢٨٦ ، جـ ٣ صـ ١٤٠ ، جـ ٤ صـ ٢٣١ .

هذا ، وما فعله (سيبويه) مع لفظ (مثل) صنعه مع لفظ (غير) حيث عرض لهذا اللفظ الأخير فى عدة أبواب من كتابه ، مشيراً إلى أنه اسم يقع على خلاف الذى يُضاف إليه ، ويدخله معنى الاستثناء ، حيث إنَّه يتضمَّن معنى (إلاَّ)، وأنَّ اللفظ المذكور يقع صفةً ، أو حالاً ، ولا يكون إلاَّ نكرة ولا يُجمع ، ولا يدخله الألف واللام ، وأنه اسم يكون داخلاً فيما يخرج منه غيره ، وخارجاً عمَّا يدخل فيه غيره ، وقد يكون بمنزلة (مثل) ليس فيه معنى إلاَّ ، وأحياناً يؤتى به فى الكلام متضمِّناً معنى (لكن) وذلك فى أسلوب تأكيد المدح بما يُشبه الذَّم . . . إلى غير ذلك من الأمور النحوية التى تكون قاعدةً ، أو معياراً للاستعمال ، أو مقياساً لنظام الجملة ، ولم يذكر (سيبويه) أدنى شىء يتعلق بتقديم اللفظ المذكور أو تأخيره ، أو بالفائدة المترتبة على ذلك [1] .

وعلى غرار (سيبويه) فى حديثه عن لفظتى (مثل، وغير) سار (المبرد) فى (المقتضب) مع مغايرة بسيطة فيما ذكر الأول ، وذلك دون الحديث عن أى مظهر من مظاهر التقديم للفظتين [2] .

وإذا ما انتقلنا إلى (ابن جنى) وجدنا له موقفاً مغايراً لموقف كُلٍّ من (سيبويه) ، و (المبرِّد) حينما تحدَّث (ابن جنى) عن لفظ (مثل) مشيراً إلى أثر هذا اللفظ ، ومغزاه ، من ناحية الإتيان به فى الكلام لغرض بلاغى هو (توكيد الكلام وتثبيته) ، وأنَّ العرب تستعمله على هذا الأساس ، وإن لم يُشر – ابن جنى – إلى ما أشار إليه الإمام من أنَّ تقديم اللفظ المذكور يكون كاللازم فى استعمال البلغاء ، وإلى أنَّ المعنى لا يستقيم فى حالة تأخيره ، وعدم تقديمه .

على أنَّ (ابن جنى) أشار إلى ما ذكرته له فى مواطن عِدَّة فى كل من كتابيه (الخصائص) ، و (المُحتسب) ، واستشهد على ما قال بغير ما استشهد به الإمام ، مع ملاحظة أننى بعد طول بحث وتنقيب فيما سطَّره الأول فى كُلٍّ من

---

(١) ينظر : الكتاب جـ ١ صـ ٤٣١ ، جـ ٢ صـ ٣٩ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٣٠ ، صـ ٣٤٣ ٣٤٥ ، جـ ٣ صـ ٢٧٢ ، ٤٧٩ ، جـ ٤ صـ ٢٣١ .

(٢) ينظر : المقتضب جـ ٢ صـ ٢٧٤ ، جـ ٣ صـ ٢٨١ ، جـ ٤ صـ ٩٠ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٣ ، ٣٩١ ، ٤٠٨ : ٤١١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ .

كتابيه المذكورينْ لم أعثر له على شىء – فيما ذكر – يتعلق بلفظ (غير) أو بما يدور حوله .

وكان مما قاله (ابن جنى) عن لفظ (مثل) :

ما ذكره تعليقاً على قوله تعالى : { فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنتُم بِهِ } [١] قائلاً : "... ومن ذلك [٢] ما حكاه (ابن مجاهد) عن (ابن عباس) : أنَّه قال : (لا تقرأ : { فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنتُم بِهِ } [٣] ، فإنَّ الله ليس له مثل ، ولكن اقرأ : (بما آمنتم به)... وروى عنه أيضاً أنَّه كان يقرأ: (بالذى آمنتم به)... وقال عباس فى مصحف أنس [٤] وأبى صالح وابن مسعود : (فإن آمنوا بما آمنتم به"[٥] .

ثم يُعقِّب (ابن جنى) على القراءتين المذكورتين قائلاً : " هذا الذى ذهب إليه (ابن عباس) حسن ، لكن ليس لأنَّ القراءة المشهورة مردودة ، وصحة ذلك أنَّه إنما يُراد (فإن آمنوا بما آمنتم به) كما أرداه (ابن عباس) و (غيره) ، غير أنَّ العرب قد تأتى بـ (مثل) فى نحو هذا توكيداً وتسديداً ، يقول الرَّجُلُ إذا نفى عن نفسه القبيح : (مثلى لا يفعل هذا) ، أى : (أنا لا أفعله) ، و (مثلك إذا سُئِل أعطى) ، أى : (أنت كذلك) ، قال :

مثلى لا يُحسن قولاً فَعْ فَعْ [٦]

---

(١) سورة البقرة من الآية رقم ١٣٧ .

(٢) المشار إليه هنا هو : بعض القراءات الواردة عن ابن عباس فى الآيات السابقة التى هى معنا ، وتلك القراءات ذكرها (ابن جنى) وعلّق عليها قبلاً .

(٣) من الآية رقم ١٣٧ من سورة البقرة .

(٤) هو أنس بن مالك بن النضِر الأنصارى أبو حمزة صاحب رسول الله وخادمه – روى القراءة عنه سماعاً توفى سنة إحدى وتسعين من الهجرة – المحتسب (حاشية المحقق رقم ٣ جـ ١ صـ ١١٣ نقلاً عن : طبقات القراء جـ ١ صـ ١٧٢) .

(٥) المحتسب جـ ١ صـ ١١٣ .

(٦) فع فع : فى لسان العرب : (فعفع الرَّاعى بالغنم : زجرها فقال لها : فع فع ، وقيل : الفعفعة : زجر المعز خاصة ، ورجل فعفعاع : يفعل ذلك) جـ ١٠ صـ ٢٩٢ (فعفع). وكأنَّ الشاعر يقول : أنا لا أحسن الفعفعة ، وفى هامش (المحتسب) أنَّ الشاعر كان يُخاطب امرأته ، وقد أمرته باقتناء الغنم ، ورعيتها فقال : لا أحسن ذلك (جـ ١ من المحتسب صـ ١١٣.

أى أنا لا أُحسنه ، وفى حديث (سيف بن ذى يزن) : أيُّها الملك (مِثلُك مَنْ سَرَّ وبرَّ) أى أنت كذاك ، وهو كثير في الشعر القديم والمولَّد جميعاً) (١) .

وواضح من هذا الكلام إلى أنَّ القصد فى أمثلة المذكور متجه إلى ما أضيفت (مثل) له ، سواء أكان مُتكلماً ، أم مُخاطباً ، فيكون الحكم عليه – دون سواه من الناس – بثبوت الفعل الواقع بعد (مثل) له ، أو بنفيه عنه ، ذلك على سبيل الكناية ، على نحو ما مرَّ بيانه عند الإمام .

هذا، ويواصل (ابن جنى) حديثه واضعاً يده على سبب التوكيد بـ(مثل)، مُلمِحاً إلى أنَّ الكلام لو خلا من ذلك اللفظ أدَّى الخلوُّ إلى اضطرابه ، ونبْو معناه ، بينما وجود هذا اللفظ يفيد تثبيت الفعل للمخاطب ، وتمكن المُخاطب منه .

يقول :

" وسبب توكيد هذه المواضع (بمثل) ، أنَّه يُراد أن يجعل من جماعة هذه أوصافهم ؛ تثبيتاً للأمر وتمكيناً له ، ولو كان فيه وحده لقلق منه موضعه ، ولم ترسُ فيه قدمُه ، ولم يؤْمَن عليه انتقاله إلى ضِدِّه ، ومثل ذلك أيضاً قولهم فى مدح الإنسان : (أنت من القوم الكرام ، ومنْزِعُك إلى السادة) أى لك فى هذا الفعل سابقه وأوَّل ، فأنت مُقيم عليه ومحقوق به ، ولست دخيلاً فيه عن غير أوَّل ولا أصل ، فَيُخشى عليك نُبُوُّك عنه . . . " (٢) .

وكُلُّ من له أدنى بصيرة بالبيان العربى يُدرك من خلال المُقارنة بين ما ذهب إليه الإمام فى إطار الحديث عن (مثل)، وبين ما أوردته لـ(ابن جنى) فى الإطار نفسه، يُدرك أنَّ هُناك فرقاً بين اتجاه كُلٍّ، فبينما تطرَّق (ابن جنى) إلى الحديث عن أنَّ المغزى من الإتيان بـ(مثل) فى الكلام يتمثَّل فى توكيد الكلام وتثبيته، فإنَّ الإمام كان حديثه منصبّاً على ضرورة تقديم اللفظ المذكور وحتميته فى الكلام ؛ باعتبار أن ذلك التقديم كاللازم الواجب فى استعمال العرب والبلغاء، وإلاَّ فإنَّ اللفظ ينبو عن معناه، إذا أُخِّرتْ (مثل) فى الكلام، ولم تُقدَّم، حيث إنَّ ذلك التقديم

---

(١) المحتسب جـ ١ صـ ١١٣ ، وينظر : الخصائص تحقيق / محمد على النجار جـ ٣ صـ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ طـ / الهيئة المصرية العامة للكتاب طـ / رابعة ١٩٩٩ م .
(٢) المحتسب جـ ١ صـ ١١٤ .

أعون على المراد به ، وأوفق – على نحو ما ذكرت قبلاً – وأنَّ الطَّبع يأبى إلاَّ أن يرضى بهذا التقديم، وهذا هو ما استخلصه الإمام ، مُحتكماً إلى ذوقه وعقله تارة، وإلى استنطاق النصوص تارة أخرى، وفقاً لثقافته ورؤاه ، اللتيْن تدُلاَّن على عُمق فكره، وسعته فى الاطلاع والتزامه بكل ما سمع وقرأ ووصل إليه، متكئاً فى التعليل لما قال على طبيعة العربى فى التعبير، إبرازاً لمقاصد التقديم – فى مسألتنا – على نحو ما ذكر الإمام وهذا مما لا يتوافر عند (سيبويه) ولا غيره من أئمة النحو، أو اللغة، كما هو الحال عند (ابن جنى)، كما سبق أن رأينا.

وبذا يتأكَّدُ لنا أنَّ (الإمام عبد القاهر) يتميَّز بذائقة أدبية وصفها أحد (الباحثين المعاصرين) بأنها : " تحظى بدرجة عالية من الثِّقة ، قلَّما تظفر بها عند بلاغى ، أو ناقد عربى آخر ، ولا غرابة إذن إذا اعتدَّ بها فى تحليل التراكيب الشعرية التى يعوزه فيها الاحتكام إلى معايير نصِّية ، ولا جناح عليه فى ذلك ، فالشأن فى تلك الذَّائقة أنها ذائقة ناضجة مُدَرَّبة ، وما كُلُّ أمور اللغة فى دلالاتها وإيحاءاتها يُحتكم فيها إلى قواعد ثابتة"(١).

دستور فى التقديم والتأخير لأسلوبى الاستفهام والخبر :

بعد أن تناول الإمام مسائل التقديم فى كل من أسلوبى (الاستفهام والخبر) مشيراً فى كُلٍّ إلى أنَّ هُناك فرقاً بين تقديم الفعل ، وتقديم الاسم ، وكاشفاً عن الفائدة البلاغية المترتبة على التقديم فى كُلٍّ – أقول : بعد أن تناول الإمام ذلك – قام بوضع ضابط عام يوضح لنا من خلاله الدليل على أنَّه وإن كانت لكل جملة خصائصها فإنَّ كُلاًّ من التقديم والتأخير وغيرهما من وسائل النظم الأخرى المعتبرة فى (الإسناد الخبرى) كالحذف والذكر، والفصل والوصل، والقصر، ليس خاصاً بالخبر وحده ، ولكن الكثير من هذه الوسائل لها مغزاها فى أسلوب الإنشاء كذلك، أعنى: أنه وإنْ كان من مغزًى بلاغىٍّ لأىٍّ من تلك الوسائل، فإنه يكون فى الخبر والإنشاء على حدٍّ سواء، فهما(٢) متحدان فى ذلك، وقد ضرب لنا الإمام مثلاً

---

(١) النظم وبناء الأسلوب فى البلاغة العربية للدكتور / شفيع السيد صـ ٢١٧ نشر / مكتبة الآداب ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م .

(٢) أعنى كلاً من أسلوبى الإنشاء والخبر .

يوضِّح فيه ما ذكرتُ، مشيراً إلى " أنَّك إذا استفدت من تقديم الاسم على الفعل فى أسلوب استفهامى فائدة بلاغية كالقصر مثلاً، وجب أنْ تستفيد هذه الفائدة بعينها من أسلوب خبرى قُدِّم فيه الاسم على الفعل ما دام النظم فى الحالتين واحداً"(١).

وقد تجلَّى لنا كُلُّ ذلك فى حديث الإمام أشار فيه إلى تماثل مبدأ التقديم والتأخير فى الاستفهام والخبر حيث قال : " وأعلم أنَّ معك دستوراً لك فيه ، وإن تأمَّلْت غِنَىً عن كُلِّ سواه ، وهو أنَّه لا يجوز أنْ يكون لنظم الكلام وترتيب أجزائه فى (الاستفهام) معنى لا يكون له ذلك المعنى فى (الخبر) " (٢) .

ثم يشرع الإمام فى ذكر الدليل على ما قُدِّم بقوله : " وذاك أنَّ الاستفهام استخبار ، والاستخبار هو طلبٌ من المُخاطب أن يُخبرك (٣) ، فإذا كان كذلك ، كان مُحالاً أن يفترق الحال بين تقديم الاسم وتأخيره فى (الاستفهام) ، فيكون المعنى إذا قُلْت : (أزيدٌ قام ؟) غَيْرَهُ إذا قُلْت : (أقام زيدٌ ؟) ، ثم لا يكون هذا الافتراق

---

(١) موقف إبراهيم أنيس من " النظم " عند عبد القاهر للأستاذ الدكتور / عبد المنعم سيد عبد السلام الأشقر صـ ١١٢ – بحث منشور ضمن مجلة كلية اللغة العربية بأسيوط (العدد العشرون ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م) .

(٢) يريد الإمام أنْ يقول : أنَّه إذا كان لنظم الكلام وترتيب أجزائه معنى فى الاستفهام فإنَّ ذلك المعنى قائم بذاته فى الخبر كذلك ، إذ إنَّ كلاً من الاستفهام والخبر يتحدان فى ذلك ، وهذا يعنى أنه – على سبيل المثال – : " إذا دَلَّ تقديم الفعل فى الاستفهام على أنَّ المسؤول عنه مُجرَّد ثبوت الفعل للفاعل أو انتفائه عنه ، وجب أن يدُلَّ تقديم الفعل فى الخبر المثبت على مُجرَّد ثبوت الفعل للفاعل ، وفى الخبر المنفى على مجرَّد انتفائه عنه ، وإذا دَلَّ تقديم الاسم فى الاستفهام على أنَّ المسؤول عنه تعيين الفاعل الذى ثبت له الفعل دون غيره ، وجب أن يدُل تقديم الاسم فى الخبر المُثبت على أن الفاعل المقدَّم هو الذى ثبت له الفعل دون غيره ، وفى المنفى على أنَّ المُقدَّم هو الذى انتفى عنه الفعل دون غيره " – دراسات تفصيلية شاملة صـ ٢٨٢ – فإذا كانت الفائدة المترتبة على تقديم الاسم على الفعل فى الأسلوب الاستفهامى مثلاً متمثِّلة فى القصر فإنَّ تلك الفائدة تكون كائنة بذاتها فى الأسلوب الخبرى أيضاً كما هو واضح مِمَّا ذُكر.

(٣) أى تأتى له " بخبر يدُلُّ على ما يُريده، فإذا كنت تستخبره عن مجرَّد ثبوت الفعل أو انتفائه، وجب أن تكون هُناك عبارة تفيد مجرَّد ثبوت الفعل ، وأخرى تفيد مجرَّد انتفائه ، لكى يُمكنه الجواب ، ويُطابق جوابه السُّؤال ، وإذا كنت تستخبره عن تعيين الفاعل الذى ثبت له الفعل دون غيره وجب أن تكون هُناك عبارة تؤدِّى هذا المعنى بتمامه، لكى يُمكنه الجواب، ويُطابق جوابه السؤال أيضاً " – المصدر السابق .

فى الخبر، ويكونُ قولُك: (زيدٌ قام) و(قام زيدٌ) سواءً[١]، ذاك لأنَّه[٢] يؤدى إلى أن تستعلمه[٣] أمراً لا سبيل فيه إلى جواب[٤]، وأن تستثبته المعنى على وجه ليس عنده عبارة يُثبته لك بها على ذلك الوجه[٥]"[٦].

هذا ، ويزيد الإمام الأمر وضوحاً بما يؤيد وجهة نظره من أنَّ هُناك تماثُلاً فى الفائدة المترتبة على تقديم الاسم على الفعل أو العكس ، ذلك فى كُلٍّ من الاستفهام والخبر ، ويُبرِّر لنا الإمام موقفه فيما ذهب إليه ، بما يفيد أنَّ الجملة الواحدة إذا صيغت بدون أداة استفهام كانت خبراً عن معنى ، أما إذا دخلت أداة الاستفهام على تلك الجملة ، فتصير استخباراً عن المعنى ذاته بعد أن كانت خبراً، وعليه " فمتى كان أحد النظميْن مفيداً لفائدة فمن الواجب أن يُفيدها النظم الآخر ، لأنه لا فرق بينهما إلاَّ أنَّ أحدهما دخلت عليه أداة الاستفهام فجعلته استخباراً بعد أن كان خبراً " [٧] .

---

(١) أى أنّه لابد من إبراز الفرق بين أنْ يكون المسؤول عنه الاسم ، أو أن يكون المسؤول عنه الفعل ، فإنَّه وإن كان كلاهما استفهاماً ، فإنَّ ذلك لا يقتضى أن يستوى المعنى فيهما استواء ، لا يكون من بعده افتراق ، إذ إنهما لو استويا لم يكن أحد المتقدِّمين اسماً ، والآخر فعلاً ، والذى يُبرز لنا هذا الفرق هو أسلوب التقديم ، وكذلك الحال فى الأسلوب الخبرى فإنَّه لابد من تغاير بين المعنيين ، أعنى المعنى المترتب على تقديم الفعل على الاسم ، والمعنى المترتب على تقديم الاسم على الفعل – كما هو الشأن فى أسلوب الاستفهام .

(٢) أى إجراء أسلوب الاستفهام .

(٣) أى تستعلم المسؤول .

(٤) وهذا يعنى أنَّه إذا لم يكن هُناك فرق بين (تقديم الاسم على الفعل) ، وبين (تقديم الفعل على الاسم) ، وكان المعنى واحداً فى الوجهين ، لأدَّى ذلك – عند إجراءك أسلوب الاستفهام موجِّهاً إيَّاه إلى المسؤول – إلى عدم تمكُّن المسؤول من جواب صحيح مُطابقٍ للسؤال .

(٥) أى أنه إذا لم يكن الفرق المذكور موجوداً وأردت أنْ تستثبت المعنى الذى صيغ من أجله السؤال ، وتستوثق من ذلك المعنى ، فلن تجد عند المسؤول عبارة يُثبت لك بها هذا المعنى على الوجه الصحيح ، لأنَّ الأمر حينئذٍ يكون مضطرباً لدى ذلك المسؤول ، فمثلاً إذا أردت أن " تطب بقولك : (أزيد قام ؟) تعيين الفاعل الذى ثبت له الفعل دون غيره ، وقول المُجيب : (زيد قام) لا يدُل إلاَّ على مُجرَّد ثبوت القيام له ، دون الدلالة على نفيه عن غيره ، فلم يتطابقا ، فثبت وجوب كون تقديم الاسم على الفعل فى الخبر مفيداً لقصر الفعل عليه ونفيه عن غيره . . .)) دراسات تفصيلية شاملة صـ ٢٨٢ ، ٢٨٣ .

(٦) دلائل الإعجاز صـ ١٤٠ .

(٧) موقف إبراهيم أنيس من النظم عند عبد القاهر صـ ١١٣ .

يقول الإمام :

" وجملة الأمر : أنَّ المعنى فى إدخالك (حرف الاستفهام) على الجملة من الكلام هو أنَّك تطلب [١] أن يَقِفَك فى معنى تلك الجملة ومؤداها على إثبات أو نفى، فإذا قُلْت: (أزيد منطلق؟)، فأنت تطلب أن يقول لك: (نعم هو منطلق)[٢] أو يقول: (لا ما هو منطلق)[٣] ، وإذا كان ذلك كذلك ، كان مُحالاً أن تكون الجملة إذ دَخَلَتْها همزة الاستفهام استخباراً عن المعنى على وجه ، لا تكون هى إذا نزعت منها الهمزة إخباراً به على ذلك الوجه ، فاعرفه " [٤] .

وبذا ندرك أنَّ الإمام – من خلال دستوره السابق – وضح لنا مقاييس للتقديم والتأخير ، حيث يرى أنَّ معانى النحو لها دورٌ بارز فى ترتيب الكلام ، وأنه لابد من التَّعرُّف على خصائص التقديم ، ومزاياه ، ومن التفقُّه فى تراكيب الكلام وأسراره ، واستنباط الفروق والخصائص فيما بيْن الأساليب ، بناءً على ما ينشأ من الكلمات حين تتغيَّر مواضعها فى تلك الأساليب ، حسب ما تتضمَّنه الألفاظ من معانٍ ، وهذا يعنى أنَّ لكل جملة سياقاً ، وأنَّ لكل دلالة سياقاً خاصاً بها، فمثلاً إذا كانت الجملة مكوَّنة من ركنين أساسيين (فعل واسم) أو (العكس) فإنَّ أحد هذين الركنين يكون تقديمه على الآخر أبلغ من تقديم الثانى عليه لعلة بلاغية أو لأخرى ، فالكلمة إذاً لابد أن تقع موقعها فى الأسلوب تقديماً وتأخيراً ، سواءٌ أكان ذلك الأسلوب إنشائياً أم خبرياً ، إذ إنَّ لكل أسلوب دلالته ومعناه الذى يتميَّز به عن غيره ، فالبدء بالاسم فى قولك مستفهماً (أزيد قام ؟) يختلف فى معناه عن البدء بالفعل فى قولك (أقام زيد ؟) ، وكذا الشأن فى قولك مُخبراً (زيد قام) بتقديم الاسم، يختلف فى معناه عن قولك (قام زيد) بتقديم الفعل، وبذا يتجلَّى لنا أنَّ هناك تغايراً فى الإفادة بين تقديم كُلٍّ من الاسم أو الفعل على الآخر.

---

(١) أى أنَّك تطلب ممن تسأله .
(٢) ذلك على سبيل الإثبات .
(٣) ذلك على سبيل النفى .
(٤) دلائل الإعجاز صـ ١٤١ .

ومن ثم يكون الإمام قد قام بوضع الأسس العامة التى يتم بمقتضاها بناء الأسلوب تقديماً وتأخيراً .

تقديم النكرة وبناء الفعل عليها والعكس :

وإذا كان الإمام – فيما سبق من مسائل تتعلق بالتقديم – قد عرض لبعض الدلالات المقترنة بتقديم الاسم ، ، أو تأخيره فى حالة كونه معرَّفاً ، فإنه لم ينس أن يبيِّن لنا وجهة نظره من حيث ما يترتب على تقديم الاسم أو تأخيره من دلالات فى حالة كونه مُنكَّراً ، فعقد فصلاً خاصاً لذلك بعنوان " هذا كلام فى النَّكرة إذا قُدِّمت على الفعل ، أو قُدِّم الفعل عليها " [1] ، وتحدَّث فى هذا الفصل عن تقديم النكرة ، وتأخيرها فى كُلٍّ من الاستفهام ، والخبر .

أولاً : تقديم النكرة وتأخيرها فى الاستفهام :

صدَّر الإمام الفصل المذكور بالحديث عن التَّفرقة بين تقديم المسند إليه ، وهو نكرة ، وبين تقديم المسند فى سياق الاستفهام قائلاً :

" إذا قُلت : (أجاءك رجُلٌ ؟) فأنت تُريد أن تسأله هل كان مجىء من واحد من الرجال إليه ؟ فإن قدَّمت الاسم فقلت : (أرجُلٌ جاءك ؟) فأنت تسأله عن جنس مَنْ جاءه ، أرجلٌ هو أم امرأة ؟ ويكون هذا منك إذا كنت عَلِمْت أنَّه قد أتاه آت ، ولكنَّك لم تعلم جنس ذلك الآتى ، فسبيلُك فى ذلك سبيلُك إذا أردت أن تعرف عين الآتى فقُلت : (أزيدٌ جاءك أم عمرو ؟) [2] ، ولا يجوز تقديم الاسم

---

(١) دلائل الإعجاز صـ ١٤٢ .

(٢) وهذا يعنى أن غاية الاستفهام فى تلك الجملة (أزيد جاءك أم عمرو ؟) هى معرفة من هو أحد الرَّجلين بعينه ، حيث إنَّ السائل كان قد ادعى أنَّ المسؤول قد جاءه أحدُهما ، إلاَّ أنَّ علم السائل كان قد استوى فيهما ، ولا يدرى أيُّهما هو ، فأراد الوقوف على معرفته ، ويبدو أنَّ الإمام هُنا اعتمد فى تحليله هُنا على (أبى على الفارسى – ت ٣٧٧ هـ) ، وإنْ كان الإمام كان قد أتى بمثال يُغاير ما ذكره أستاذه حيث يقول : " ألا ترى أنَّك إذا قلت : (أزيد عندك أم عمرو ؟) ، فقد أثبت كوناً لواحد منهما عنده ولو كان مكان (أم) (أو) لم تُثبت لواحد منهما كوناً ، وكان المعنى : (أأحدهما عندك ؟) ، ولم يكن بمنزلة : (أيُّهما عندك ؟) ، فلذلك صار جواب ما فيه أو (لا) أو (نعم) ، وجواب أيهما عندك : (زيد) أو (عمرو) ، ونحوهما مما يُجيب فيه بالشىء بعينه " – المسائل الشيرازات لأبى على الفارسى – تحقيق / حسن بن محمود هنداوى جـ ١ صـ ١٠٣ ، ١٠٤ ط / كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع – أولى ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤ م .

فى المسألة الأولى[١]، لأنَّ تقديم الاسم يكون إذا كان السُّؤال عن الفاعل[٢] ، والسؤال عن الفاعل يكون إمَّا عن عينه [٣] ، أو عن جنسه [٤] ، ولا ثالث[٥] ، وإذا كان كذلك ، كان مُحالاً أنْ تُقدِّم الاسم النكرة ، وأنت لا تُريد السُؤال عن الجنس ، لأنَّه لا يكون لسؤالك حينئذٍ مُتعلَّق ، من حيث لا يبقى بعد الجِنس إلاَّ العيْن [٦] ، والنَّكرة لا تدُلُّ على عين شىءٍ فيُسألَ بها عنه " [٧] .

---

(١) أى فى قولنا : (أجاءك رجل ؟) ، وذلك على اعتبار أنَّ السُّؤال إذا كان عن الفعل لا عن الفاعل ، فلابد من تقديم الفعل ، إذ إنَّ لكل معنى سؤاله الخاص به ، فأنت تُقدِّم الفعل وأنت تُريد المعنى المذكور لهذا التقديم ، أو المترتب عليه ، وتُقدِّم الاسم إذا كان المُراد هو : السُّؤال عن جنس الفاعل – على نحو ما هو مقرَّر لدى الإمام فى مسألتنا هذه – أو عن عيْن الفاعل إذا كان الفاعل مُعرَّفاً لدى السائل والمسؤول كما هو الشأن فى المثال الذى أورده الإمام توضيحاً لما قال: (أزيد جاءك أم عمرو؟)، إذ إنَّ السُّؤال عن أحد الشخصين بعينه، باعتبارهما مُعرَّفيْن لدى كُلٍّ من المُخاطب والسائل .

(٢) كثيراً ما يُطلق لفظ الفاعل فى هذ المبحث ، ويُراد به ما يُتصوَّرُ وقوع الفعل منه ، أو تلبُّسُه به ، وهو ما يُعرف لدى البلاغيين بـ (المسند إليه) ، سواءٌ أكان فاعلاً فى الإعراب على حسب ما يقول به النحاة فى عرفهم ، أم كان فاعلاً فى المعنى فقط ، وليس فى الإعراب ، فمثلاً قولنا (رجل جاءنى) النكرة فيه واقعة مبتدأ ، ومع ذلك فهى فاعل فى المعنى ، لأنَّ المعنى : (ما جاءنى إلا رجل) – ينظر : حاشية الدسوقى (ضمن شروح التلخيص) جـ١ صـ ٤٠٣ .

(٣) وذلك كما فى المثال المذكور (أزيد جاءك أم عمرو ؟) ، حيث إنَّ كُلاً من الاسمين معروف بعينه ، وليس نكرة .

(٤) وذلك كما فى المثال : (أرجلٌ جاءك ؟) فالسؤال عن جنس الجائى ، كما هو مستفاد من كلام الإمام .

(٥) أى : ولا ثالث لذينك السؤالين (عن الجنس ، أو عن العين) إذا كان السؤال عن الفاعل ، فإذا كان ذلك الفاعل نكرة كان السؤال عن جنسه ، وإذا كان معرفة كان السؤال عن عينه ، على أن الخطيب يرى أنَّ السؤال قد يتجه إلى العدد حيث يقول : " فإنْ بُنى [أى الفعل] على مُنكَّر أفاد ذلك تخصيص الجنس أو الواحد بالفعل كقولك : رجل جاءنى ، أى لا امرأة ، أو لا رجلان ، وذلك أنَّ أصل النكرة أن تكون للواحد من الجنس ، فيقع القصد بها تارة إلى الجنس فقط . . . وتارة إلى الوحدة فقط كما إذا عرف أن قد أتاك مَنْ هو من جنس الرِّجال ، ولم يدر أرجلٌ هو أم رجلان ؟ أو اعتقد أنَّه رجلان " – الإيضاح صـ ٣٦ طـ / صبيح .

(٦) وذلك إذا كان الاسم الذى يُتصوَّر وقوع الفعل منه أو تلبسه به معرفة .

(٧) دلائل الإعجاز صـ ١٤٢ .

وواضح من كلام الإمام هذا أنَّه يضع حدّاً للتقديم فى إطار الاستفهام ، إذا كان المُسند إليه الذى يُتصوَّرُ وقوع الفعل منه ، أو تلبُّسه به نكرةً ، وأنَّ هذا الحدَّ له قاعدة لا يجوز له أن يتعداها أو يتخطَّاها ، بحال من الأحوال .

وتلك القاعدة مؤدَّاها :

أن هُناك فرقاً بين تقديم أىٍّ من الاسم أو الفعل على الآخر ، فى الإطار المذكور ، حيث إنَّ لكل تقديم معناه الخاص به ، فإذا كان السؤال عن الفعل لا عن الفاعل ، جاء ذلك السؤال منصبّاً على وقوع الحدث ذاته ، وفى هذه الحالة يؤتى بالفعل تالياً لهمزة مقدماً على الفاعل كما فى قولنا : (أجاءك رجلٌ ؟) ، ذلك على اعتبار أنَّ الغرض من الاستفهام هو : العلم بحصول المجىء أهو واقع ثابت للفاعل أم منتفٍ عنه ، وأنَّ السائل يشُكُّ فى ذلك الفعل لا فى من وقع منه ذلك الفعل ، ومن ثم فلا يجوز تقديم الفاعل فى مثل هذا المقام .

وبما أنَّ النكرة لا تدُلُّ على معيَّن ، فإن كان المُراد من السُّؤال هو تعيين جنس الفاعل ، باعتبار أنَّ الشك فى ذلك الجنس لا فى الفعل ، ولا فى حدوثه ، جىء بالاسم – تالياً لهمزة الاستفهام – مبنيًّا عليه الفعل ، كالمثال : (أرجُلٌ جاءك ؟) ، إذ إنَّ الاسم فى هذا المثال جىء به مُقدَّماً ، لأنَّ السؤال عنه ، بغرض تعيين جنس الجائى (أرجل هو أم امرأة) ، ذلك على غرار ما إذا كان الفاعل معرفة ، وكان الهدف من السُّؤال هو الوقوف عليه بعينه لا على جنسه ، كما فى قول من قال متسائلاً :(أزيدٌ جاءك أم عمرو ؟) ، حيث إنَّ السُّؤال عن العين يتأتى بالاسم معرفةً ، أمَّا النكرة – على حدِّ قول الإمام – فإنَّها لا تدُلُّ على عيْن شىءٍ يُسأل بها عنه ، ومن ثَمَّ فإنَّ السُّؤال بها لا يكون إلاَّ عن الجنس ، سواءٌ أكان ذلك الجنس مُطلقاً – كما هو واضح فى المثال السابق (أرجل جاءك؟) – أم مقيَّداً – على نحو ما يُستفاد من كلام الإمام الآتى بعد قليل – وهذا هو الفرق بين المعرفة والنَّكرة فى مسألتنا .

هذا ، ويواصل الإمام حديثه مشيراً إلى أنَّ النَّكِرة – التى هى محل الدراسة فى موضوعنا – والمراد من ذكرها : السُّؤال عن الجنس ، قد تكون مقيَّدة بوصف ، وهذا الوصف إمَّا أن يكون بالمفرد ، أم بالجملة ونحوها .

يقول الإمام: "فإن قُلت: (أرجل طويل جاءك أم قصير؟) كان السؤال عن أنَّ الجائى كان من جنس طوال الرِّجال أم قصارهم؟[١] فإن وصفت النكرة بالجملة فقلت: (أرجل كنت عرفته من قبلُ أعطاك هذا أم رجل لم تعرفه)، كان السُّؤال عن المعطى، أكان مِمَّن عرفه قبلُ، أم كان إنساناً لم تتقدَّم منه معرفة له"[٢].

ثانياً : تقديم النكرة وتأخيرها فى الخبر :

وبعد أن بيَّن الإمام الفرق بين تقديم الفعل ، وتقديم الاسم – مراداً به الجنس – فى إطار الاستفهام أشار إلى أنَّ الفرق ذاته كائن فى الخبر – ، على نحو ما مَرَّ ذكره فى الدستور الذى وضعه الإمام للأسلوبين المذكوريْن – وعليه، فإذا كان المُراد هو الإخبار عن (جنس الفاعل) قُدِّمت النكرة على الفعل ، وإذا كان الغرض متمثِّلاً فى الإخبار (عن العفل) قُدِّم الفعل على النكرة ، سواءٌ فى ذلك أكانت النَّكرة مُطلقة ، أم مقيَّدةً بوصف من الأوصاف ، على نحو ما مرَّ بيانه فى الاستفهام .

وكان مما قاله الإمام فى ذلك :

"وإذ قد عرفت الحكم فى الابتداء بالنكرة فى "الاستفهام"، فابن (الخبر) عليه[٣]، فإذا قلت: (رجل جاءنى)[٤] : لم يصلُح حتى تريد أن تُعْلِمَه أنَّ الذى جاءك رجل لا امرأة ، ويكون كلامُك [٥] مع مَنْ قد عَرَف أن قد أتاك آن [٦] ، فإن لم تُرِدْ

---

(١) واضح أنَّ السؤال عن الجنس الموصوف ، والوصف هنا بالمفرد (طويل ... أم قصير).
(٢) دلائل الإعجاز صـ ١٤٢ ، ١٤٣ .
(٣) أى : فابن الخبر على الحكم الوارد فى الاستفهام ، والذى سبق الحديث عنه منذ قليل .
(٤) أى : بتقديم النَّكرة على الفعل مُريداً بذلك الإخبار عن جنس الفاعل الجائى .
(٥) الذى هو (رجل جاءنى) .
(٦) وهذا يعنى أنَّ قولك (رجل جاءنى) يكون كلاماً مع من يعلم أنَّه قد أتاك آت ، ولكنَّه أخطأ فى معرفة جنسه وعدده ، فيكون المراد بإخبارك – مُقدِّماً النَّكرة على الفعل – إعلامَ المُخاطب جنس هذا الآتى ، وأن تقصر المجيء عليه دون ما سواه ، وبذلك تكون رددت بالتقديم خطأه ، وأعلمته الصواب ، وكأنَّك قلت له : (إنَّ الذى جاءنى رجل لا امرأة) – ينظر : شروح التلخيص جـ ١ صـ ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ .

ذاك كان الواجب أن تقول: (جاءنى رجل) ، فتقُدِّم الفعل [١] ، وكـذلك إن قُلْـتَ (رجل طويل جاءنى)[٢]، لم يستقم[٣] حتى يكون السامع قد ظَنَّ أنَّه قد أتاك قصير، أو نزَّلته منزلة من ظَنَّ ذلك[٤]"[٥].

استشهاد الإمام لِما ذكر فى مسألتنا بـ (مثل) عربىٍّ شائع :

ولمزيد من التوضيح يورِد الإمام مثلاً عربيًّا شاع ذكره على لسان العرب الفصحاء ، فى هذا المَثَلِ جاء المسند إليه نكرة مقدَّماً على خبره الفعلى ، وعلَّـق عليه بما يبين عن صحة موقفة من النَّكرة حينما تُقدَّم ويُبْنَى الفعلُ عليها يُراد بها الجنس دون ما سواه ، مستعيناً فى ذلك بآراء سابقيه ، وإن كانت للإمام ذاتيتـه فى الشرح والتحليل ، وفى حسن تصرُّفه فى توجيه المسألة .

وهاك البيان :

يقول الإمام: "وقولهم[٦]: (شرٌّ أهرَّ ذا ناب)[٧]، إنَّما قُدِّم فيه (شـرٌّ)؛ لأنَّ المُراد أن يُعلم أنَّ الذى أهرَّ ذا النَّاب هو من جنس الشَّرِّ لا من جنس الخيـر[١] ،

---

(١) والمعنى : إن لم تُرد الإخبار عن جنس الفاعل (الجائى) ، وأردْت الإخبـار عـن الفعـل (المجىء) قدَّمت الفعل، فقلت (جاءنى رجل)، فاسم الإشارة فى قوله: (فإن لم تردْ ذاك) يقصد به: (الإخبار عن جنس الفاعل الجائى)، وكأنَّك تقصد: (جاءنى رجـل واحـد)، أو تقصـد: (جاءنى رجل لا امرأة)، أو أن يكون المراد: (جاءنى رجل قوى، ولم يأتنى رجل ضـعيف)، وذلك تبعاً لما يقصده المتكلم ، وما يفهمه السامع .

(٢) ببناء الفعل (جاءنى) – فى تلك الجملة الخبرية – على النكرة الموصوفة (رجل طويـل) التى ابتُدئ بها الكلام .

(٣) أى لم يستقم معنى تلك الجملة (رجل طويل جاءنى) .

(٤) والمعنى : لم يستقم معنى الجملة – المذكورة إلاَّ إذا كنت تُخاطب بها من ظن أنَّه قد جـاءك رجل قصير ، أو كنت تنزِّله من ظن ذلك الظَّنَّ .

(٥) دلائل الإعجاز صـ ١٤٣ .

(٦) أى : وقول العرب من أمثال تشهدُ لِما ذكَرْتُ فى مسألتنا .

(٧) هذا مَثَلٌ يُضرب فى ظهور أمارات الشَّرِّ ومخايله ، حيث إنَّ قائله سمع هريـر (صـوت) كلب عند عجزه عن دفع ما يؤذيه ، وكان ذلك فى وقت لا يهرُّ مِثْله فيه ، إلا لسـوء ظَـنٍّ ، فأشفق القائل لاستماعه أن يكون لطارق شرٌّ ، ولم يكُنْ غرض القائل حينئذٍ الإخبار عن شرٍّ ، وإنما كان يُريد : أنَّ الكلب أهرَّه شرٌّ ، وهذا الشرُّ جعل الكلب ذا النَّاب مُهـرَّاً أى مُصـوِّتا ومُقْزعاً .ينظر:الخصائص لابن جنى جـ ١صـ ٣٢٠ ،وحاشية الدسوقى جـ١صـ ٤١١، وشرح المُفضَّل جـ١صـ ٨٦ .

فجرى مجرى أن تقول : (رجل جاءنى) [٢] ، تزيد أنَّه رجل لا امرأة [٣] ، وقول العُلماء[٤] : إنَّه إنما يصلح، لأنَّه بمعنى: (ما أهرَّ ذا ناب إلاَّ شرٌّ) بيان لذلك[٥]"[٦].

---

(١) يُريد : إنَّما قُدِّم فى هذا المثل لفظ (شرّ) – على الرَّغم من كون ذلك اللفظ (نكرة) – على الفعل المبنى عليه ، لما يترتَّب على ذلك التقديم من فائدة تتمثل فى التوكيد على أنَّ الذى أهرَّ ذلك الكلب شىء من جنس الشَّر ، وليس من جنس الخير ، وأنَّ التقديم المذكور لا يُقصد من ورائه الإخبار عن شرٍّ – يُنظر : شرح المفصَّل جـ ١ صـ ٨٦ .

(٢) وذلك بالابتداء بالنكرة (رجل) .

(٣) ذلك على أن يكون إخبارك هذا موجَّهاً لمن قد عرف أنَّه قد أتاك آت ، ولكنه لم يعلم جنسه ، على نحو ما ذكر الإمام فى نصٍّ أوردته له قبل قليل .

(٤) ومن هؤلاء العلماء (سيبويه) ، و (أبو على الفارسى ت ٣٧٧ هـ) ،و (ابن جنى ت ٣٩٢ هـ) وسيتضح لنا ذلك بعد قليل .

(٥) ومن العلماء الذين استشهد الإمام هُنا بتفسيرهم للمثل المذكور ، وتأويلهم له ، بأنَّ معناه (ما أهرَّ ذا ناب إلاَّ شرٌّ) (أبو على الفارسى) فى شيرازياته ، و (ابن جنى) فى خصائصه ، حيث يقول : الأول مستشهداً بالمثل المذكور فى مسألة الحمل على معنى النفى دون لفظه ، ويقول : " ... ومما يؤكّد قولهم فيما ذهبوا إليه قول العرب:(شرٌّ أهرَّ ذا ناب) ... فهذا استجازوا الابتداء فيه بالنكرة . . . من حيث كان المعنى : (ما أهرَّه إلاَّ شرٌّ) ، . . وليس فى قولهم : (شرٌّ أهرَّ ذا ناب) نفى ، ولا شىءٌ يدُلُّ عليه من حرف ، وإنما حُمِل الكلام فيه على المعنى)) – المسائل الشيرازيات جـ ١ صـ ٢٥٥ ، ويقول (ابن جنى) : " وأمَّا قولهم : (شرٌّ أهرَّ ذا ناب) ، فإنَّما جاز الابتداء فيه بالنكرة من حيث كان الكلام عائداً إلى معنى النفى ، أى (ما أهرَّ ذا ناب إلاَّ شرٌّ) وإنما كان المعنى هذا ؛ لأنَّ الخبرية عليه أقوى ، ألا ترى أنَّك لو قلت : (أهرَّ ذا ناب شرٌّ) لكنت على طرَف من الإخبار غير مؤكد ، فإذا قُلْت : (ما أهرَّ ذا ناب إلاَّ شر) كان ذلك أوكد ، ألا ترى أنَّ قولك : (ما قام إلاَّ زيد) أوكد من قولك : (قام زيد) وإنما احتيج إلى التوكيد ، فى هذا الموضع من حيث كان أمراً عاتياً مُهمَّاً ، وذلك أنَّ قائل هذا القول سمع هرير كلب . . . فقال : (شرٌّ أهرَّ ذا ناب) أى (ما أهرَّ ذا ناب إلاَّ شرٌّ) ، تعظيماً عند نفسه ، أو عند مستمعه . . . فلمَّا عناه ، وأهمَّه ، وكَّدَ الإخبار عنه ، وأخرج القول مخرج الإغلاظ به ، والتأهيب لما دعا إليه)) – الخصائص جـ ١ صـ ٣٢٠ – ويبدو أن الإمام عبد القاهر فى مسألتنا هذه أفاد من العالميْن الجليلين (أبى على الفارسى) ، و (ابن جنى) أيَّما إفادة ، حينما أشار إلى أنَّ الابتداء بالنكرة ، وتقديمها على الفعل المبنى عليها فيه من التوكيد ما فيه ، وأنَّ ذلك التوكيد المُفاد من تقديم النكرة هُنا يُشبه تماماً التوكيد المُفاد من القصر ، وإنْ كان اعتماد الإمام – على ما ذكر هنا – على (ابن جنى) أكثر كما هو واضح ، حيث إن الإمام سار على اتجاه (ابن جنى) الفكرى فى مسألتنا ، وخصوصاً فى المثل المذكور ، مع ملاحظة أنَّ الإمام لم ينقل عن (العالِميْن) كيفما اتفق ، وإنَّما قام بتوضيح الفكرة ، وزادها وضوحاً وتحليلاً بمزيد من الأمثلة ، والشواهد الدَّالة .

(٦) دلائل الإعجاز صـ ١٤٣ .

فقول الإمام فى نهاية النَّصِّ المذكور : (وقول العلماء . . . الخ) فيه إشارة جليلة إلى أنّ ما ذكره من مسوِّغ لتقديم لفظ (شرّ) وهو نكرة على الفعل (أهرّ) فى المثل المذكور يشهد لهذا المُسوِّغ ما قاله العلماء فى توجيه المَثَل من أنَّه يصلح كمثال فى الابتداء بالنكِرة ؛ لأنَّه يتضمَّن معنى : (ما هرَّ ذا ناب إلا شرٌّ)، وفى هذا المعنى بيان للمقصود من تقديم النكرة فى أصل المَثَل ، إذ إنَّ ذلك التقديم أفاد بيان الجنس ، وأن الذى أهرَّ ذا ناب هو من جنس الشَّرِّ ، ومقصور عليه [1] ، وكذلك التقديم هنا يتضمَّن نفياً لأىِّ احتمال آخر كأن يكون المُهِرُّ [2] من جنس الخير مثلاً ، ذلك بناء على تضمَّنه المثل من معنى : (ما أهرَّ ذا ناب إلاَّ شرٌّ) على نحو ما تأول العلماء ، وفسَّروا ، حيث إنَّ (ما) ، و (إلاَّ) يُفيدان الاختصاص [3] .

ولمزيد من التوضيح ، والتأكيد على أنَّ التخصيص يفاد من تقديم المسند إليه النكرة على المسند الذى هو خبرٌ فعلىٌّ ، كما يُفادُ من أسلوب القصر – أقول : ولمزيد من التوضيح والتأكيد على ذلك – يأتى الإمام بأمثلة أخرى لأسلوب القصر ، ويوضِّح مقاصد التقديم فيها ، مشيراً إلى أنَّ النَّكرة إذا أريد بها الجنس ،

---

(١) ذهب بعضهم إلى أنَّ الإهرار لا يكون إلاَّ عن شرٍّ ، لأنَّ حصول الخير للكلب لا يُهِرُّه ولا يُفزعه ، ومن ثم فلا داعى للقول بالحصر فى المثال المذكور ، وآخرون على أنَّ اختصاص الشرِّ بالهرير وإن كان معلوماً لكل أحد ، فيجوز أن يُنزَّل منزلة المجهول ، ويستعمل فيه القصر ، أو أنه استعمل فيه على سبيل التأكيد ، أو لغفلة المُخاطب عن كون المُهرِّ لا يكون إلاَّ شرّاً ، بل يحتمل عنده أن يكون خيراً أيضاً . ينظر : حاشية الدسوقى جـ ١ صـ ٤١١ .

(٢) المُهرُّ : اسم فاعل وهو " الأمر المُفزع للكلب والموجب لتصويته لا يكون إلا شرّاً ، لأنَّ حصول الخير للكلب لا يُهِرُّه ولا يُفزعه " – السابق .

(٣) يرى عامّة البلاغيين الذين جاءوا بعد الإمام أنَّ تقديم لفظ (شر) – فى المثل المذكور – وإن كان مفيداً للتخصيص ، إلاَّ أنَّ التخصيص فيه ليس للتخصيص الجنسى ، وإنما هو للتخصيص النوعى ، لكون المُخصَّص فيه نوعاً من الشرّ ؛ باعتبار أنَّ المُهرَّ لا يكونُ إلاَّ شرّاً ، إذ ظهور الخير للكلب لا يُهرُّه ولا يُفزعه ، وقد جاء لفظ (شر) مُنكَّراً ، لإفادة تهويل ذلك الشرِّ وتفظيعه ، ومن ثمَّ يكون المعنى : (شرٌّ عظيم شنيع مُريع فظيع أهرَّ ذا ناب لا شرٌّ حقير) ، فيترتَّبُ على ذلك أن يكون الكلام مسوقاً للتخصيص النوعى ومفيداً له ، وليس مسوقاً للتخصيص الجنسى على نحو ما قال به الإمام . ينظر : المفتاح صـ ١٩٣ ، والإيضاح صـ٣٧٠، والمطول صـ ١١٦ ، وشروح التلخيص جـ ١ صـ ٤١١ ، ٤١٢ .

كان السامع على علم بما يدور فى دائرة ذلك الجنس ، ومن ثم يمكن قصر الفعل على نوع منه [١] على سبيل تخصيصه ؛ تأكيداً للإخبار بأنَّ الفعل قد كان ، ووقع منه لا من غيره ممَّن عداه .

يقول الإمام: "ألا ترى أنَّك لا تقول : (ما أتانى إلاَّ رجُل) [٢] ، إلاَّ حيث يتَوَهَّمُ السَّامع أنَّه قد أتتك امرأة [٣] ؛ ذاك لأنَّ الخبر يَنْقُضُ النفى يكون حيث يُراد أنْ يُقَصَّرَ الفعلُ على شىءٍ [٤] ، ويُنفى عمَّن عداه ، فإذا قُلْت : (ما جاءنى إلاَّ زيد) كان المعنى أنَّك قد قَصَرْتَ المجىء على (زيد) ، ونفيته عن كُلِّ من عداه، وإنَّما يُتصوَّرُ قصرُ الفعل على معلوم ، ومتى لم يُرَدْ بالنكرة الجنس ، لم يقف منها السامع على معلوم [٥] ، حتى تزعُم أنِّى أَقْصِرُ له الفعل عليه ، وأخبره أنّه[٦] كان منه دون غيره " [٧] .

ثم يواصل الإمام حديثه مشيراً إلى أنَّ الابتداء بالنكرة فى سياق الاستفهام لا يقتصر على التخصيص الجنسى ، بل قد يتطلب المقام أن يكون ذلك التخصيص مشوباً بالقصر العددى وذلك إذا كان الشك فى العدد وحده، وكُلَّ ذلك بحسب القرائن الدَّالة .

يقول الإمام موضِّحاً بالمثال فى شأن ما إذا كان القصد متجهاً إلى الجنس لا إلى عدده :- " واعلم أنَّا لم نُرِدْ بما قلناه ، من أنّه إنما حُسن الابتداء بالنكرة فى قولهم: (شرٌّ أهرَّ ذا ناب)، لأنَّه أريد به الجنس، أنَّ معنى (شرٌّ) و(الشرُّ) سواءٌ ، وإنما أردنا أنَّ الغرض من الكلام أن نُبيِّنَ أنَّ الذى أهرَّ ذا الناب هو من جنس الشَّرِّ لا جنس الخير ، كما أنَّا إذا قلنا فى قولهم: (أرجلٌ أتاك أم امرأة؟)، أنَّ

---

(١) أعنى : من ذلك الجنس .
(٢) وذلك بأسلوب القصر .
(٣) وهذا يعنى أنّ قولنا (ما أتانى إلاّ رجل) جاء على سبيل قصر القلب ، قصداً لردِّ خطأ المُخاطب فى اعتقاده أنَّ الجائى إنما كان امرأة ، لا رجلاً .
(٤) هذا الشىء لابد أن يكون معلوماً ، كما هو واضح من كلام الإمام الآتى بعد .
(٥) ويُفهم من هذا أن النَّكرة إذا أُريد بها الجنس كان هذا الجنس معلوماً لدى السَّامع ، ومن ثم يمكن قصر الفعل عى نوع من ذلك الجنس دون غيره .
(٦) الضمير هنا راجع إلى الفعل .
(٧) دلائل الإعجاز صـ ١٤٣ ، ١٤٤ .

السُّؤال عن الجنس، لم نُرد بذلك أنَّه بمنزلة أن يُقال: (الرَّجل أم المرأة أتاك؟)(١)، ولكنَّا نعنى أنَّ المعنى على أنَّك سألت عن الآتى أهو من جنس الرجال أم جنس النساء؟ فالنَّكرة إذن على أصلها من كونها لواحد من الجنس، إلاَّ أنَّ القصد منك لم يقع إلى كونه واحداً، وإنما وقع إلى كونه من جنس الرجال"(٢).

ثم أخذ الإمام فى توضيح ما إذا كان القصد من تقديم المسند إليه وهو (نكرة) على خبره الفعلى فى سياق الاستفهام متجهاً إلى بيان العدد وتعيينه قائلاً:

" وعكس هذا (٣) أنَّك إذا قُلْت : (أرجل أتاك أم رجلان ؟) كان القصْدُ منك إلى كونه واحداً دون كونه رجلاً (٤) ، فاعرف ذلك أصلاً ، وهو أنَّه قد يكون فى اللفظ دليل على أمريْن (٥) ، ثم يقع القصد على أحدهما دون الآخر (٦) ، فيصير ذلك الآخر بأن لم يدخل فى القصد كأنَّه لم يدخل فى دلالة اللفظ (٧) " (٨) .

هذا ، وفى نهاية المطاف يؤكِّد لنا الإمام صِحَّة ما يراه من أنَّ الغرض من الابتداء بالنكرة هو تنبيه المُخاطب إلى العدد أو الجنس ، مشيراً إلى أنَّ شأن

---

(١) وإنما كان قولنا: (أرجل أتاك أم امرأة؟) ليس بمنزلة قولنا: (الرَّجل أم المرأة أتاك؟)، ذلك على اعتبار أنَّ المُسند إليه فى المثال الأول (نكرة) والغرض من السؤال فيه هو الوقوف على جنس الآتي أهو من جنس الرجال أم من جنس النساء ؛ سواء أكان ذلك الآتى واحداً أم أكثر ؛ ذلك لأنَّ النكرة لا تدُل على معيَّن ، أمَّا المسند إليه فى المثال الثانى فقد جاء مُعرَّفاً بـ (أل) ؛ لغرض تعيين الجائى بعينه ، رجلاً كان أو امرأة ، وهذا هو مناط الخلاف بين المعرفة والنكرة فى مسألتنا .

(٢) دلائل الإعجاز صـ ١٤٤ .

(٣) المشار إليه هنا هو : دلالة تقديم النكرة على الاستفهام عن الجنس، على نحو ما بيَّن الإمام فى كلامه السابق .

(٤) ذلك على اعتبار أنَّ الشك ليس فى الجنس، لأن الجنس فى السؤال المذكور معيَّن ومعروف لدى السائل ، ولكن الشك فى عدده .

(٥) يفهم من هذا أنَّ النَّكرة إذا قُدِّمت فى الاستفهام احتمل ذلك التقديم أمرين: الأول: الدَّلالة على أنَّ الشَّك فى الجنس . والأمر الآخر : أن يكون الشَّك فى العدد.

(٦) أى ثم إنَّ القصد: إمَّا أن يتجه إلى تعين الجنس، وليس إلى عدده، وإمَّا أن يتجه إلى العدد، وليس إلى الجنس.

(٧) وهذا يعنى أنَّه إذا اتَّجه القصد إلى أىٍّ من الاثنين (الجنس، أو العدد) وكان المطلوب تعيين أحدهما بحسب القرائن ، صار الآخر وكأنَّ دلالة اللفظ لم تتضمَّنه بسبب أنَّه لم يدخل فى القصد ، فهو وإن كان موجوداً إلاَّ أنَّه غير مقصود .

(٨) دلائل الإعجاز صـ ١٤٤ ، ١٤٥ .

النكرة فى ذلك ، شأن ما ورد فى ذكره فى موضع سابق – أثناء حديث الإمام عن التقديم فى الجملة الخبرية المثبتة – من أن تقديم المسند إليه (المعرفة) على خبره الفعلى إمَّا أن يُراد به التنبيه على تقوية الحكم، وتوكيده بإثبات الفعل للمُحدث عنه المعروف لدى المُخاطب، وإمَّا أن يكون المُراد من التقديم المذكور هو : قصر الفعل على المُقدَّم المعلوم للمُخاطب أيضاً .

ولكى يؤكِّد لنا الإمام ما ذكر اتخذ من (سيبويه) شاهداً ، ليشرح ويضيف إليه ، فرجع بنا إلى ما قدَّمه فى أوَّل المبحث من قول سيبويه قائلاً :

" وإذا اعتبرتَ ما قدَّمتَـــه[1] من قول صاحب الكتاب: "إنَّما قلتَ: (عبدالله) فنبَّهتَهُ له، ثم بنيت عليه الفعل) وجدته يُطابق هذا[2]، وذاك أنَّ التنبيه لا يكون إلاَّ على معلوم، كما أنَّ قصر الفعل لا يكون إلاَّ على معلوم، فإذا بدأت بالنكرة، فقلت: (رجل)، وأنت لا تقصد بها الجنس، وأنْ تُعْلِمَ السامع[3] أنَّ الذى أردت بالحديث رجل لا امرأة، كان مُحالاً أنْ تقول: (إنِّى قدَّمتُه لأنبِّه المُخاطَب له)؛ لأنَّه يخرج بك إلى أن تقول: إنِّى أردت أنْ أُنبه السامع لشىءٍ لا يعلمه فى جملة ولا تفصيل، وذلك ما لا يُشكُّ فى استحالته، فاعرفه"[4] .

على أنَّ الإمام فى كُلِّ ما ذكره فى هذا الفصل الأخير الذى أفرده للنكرة (تقديماً وتأخيراً) على وجه الخصوص مُختتِماً به مبحث (التقديم والتأخير) – أقول : إنَّ كُلَّ ما ذكره فى الفصل المذكور – مشيراً إلى المعانى المتعدِّدة للنكرة – لم يكن فى الأصل من بنات أفكاره ، ولكن سبقه إليه لفيف من اللغويين

---

(١) أى ما ذكرته سابقاً .

(٢) أى يماثله من جهة أنَّ كُلاً من المسند إليه المعرفة ، والمسند إليه النكرة فى حالة تقديمهما كُلٌّ منهما يدُل على معلوم للمُخاطب ، فالأول يمكن أن يُنبَّه بتقديمه على أنَّ الفعل ثابت له بالتأكيد، أو مقصور عليه ، ومن ثَم يقع القصد إليه اهتماماً به وتنويها ، والثانى (المسند إليه النكرة) فى حالة تقديمه ينبه به على أنَّ المقصود به التلويح إمَّا إلى (العدد) ، وإمَّا إلى (الجنس)؛ اهتماماً به وتنويهاً ، وهذا هو مفاد كلام الإمام الآتى بعد .

(٣) أى : وأن لا تقصد بها أيضاً أن تُعلِم السامع . . . الخ .

(٤) دلائل الإعجاز صـ ١٤٥ .

والنحويين[١]، حيث انتفع الإمام بآرائهم ، بعد أنْ تذوَّقها وهضمها هضماً جيداً ، وفى مقدِّمة هؤلاء العلماء (سيبويه) حيث عقد باباً عنوانه (هذا باب تُخبِرُ فيه عن النكرة بنكرة) ، وأشار فيه إلى أغراض التنكير ، وكان مِمَّا قاله فى ذلك :

" يقول الرَّجل : (أتانى رجل) يُريد واحداً فى العدد لا اثنين ، فيُقال : (ما أتاك رجل) أى أتاك أكثر من ذلك ، أو يقول : (أتانى رجل لا امرأة) فيُقال : (ما أتاك رجل) أى امرأة أتتك ، ويقول : (أتانى اليوم رجل) ، أى فى قوَّته ونفاذه ، فتقول : (ما أتاك رجل) أى أتاك الضُّعفاء . . . " [٢] .

ويُفهم من هذا النَّص أن (سيبويه) أومأ فيه إلى أغراض ثلاثة للتنكير ، تلك الأغراض هى : (الوحدة ، والجنس ، والتعظيم) وإنْ لم يعرض لتقدم النكرة هاهُنا على نحو ما فعل الإمام ، حيث إنَّ (سيبويه) يرى أن الابتداء بالنَّكرة لم يحسن[٣] إلاَّ إذا عُرِّف بشىء حيث يقول: " ... ولو قلت: (رجُلٌ ذاهب) لم يُحسن حتَّى تُعرِّفه بشىء فتقول : (راكبٌ من بنى فلان سائر)، وتبيع الدار فتقول: (حدٌّ منها كذا وحدٌّ منها كذا) فأصل الابتداء للمعرفة، فلمّا أدخلت فيه الألف واللام، وكان خبراً حسن الابتداء ، وضعف الابتداء بالنكرة ، وليس كُلُّ حَرْفٍ يُصنع به ذاك، كما أنَّه ليس كُلُّ حَرْف يدخُلُ فيه الألف واللام من هذا الباب، لو قلت: (السَّقىُ لك والرَّعىُ لك) لم يجز، واعلم: أن (الحمدُ لله) وإن ابتدأته ففيه معنى المنصوب، وهو بدل من اللفظ بقولك: (أحمدُ الله)"[٤].

ويستطردُ (سيبويه) قائلاً : "وأمَّا قوله: (شىءٌ ما جاء بك) فإنَّه يحسُن وإنْ لم يكُن على فعل مُضمر؛ لأنَّ فيه معنى: (ما جاء بك إلاَّ شىء) ومِثلُه مَثَلُ للعرب: (شرٌّ أهرَّ ذا ناب)"[٥][١].

---

(١) حيث إننى قد أشرت إلى أنَّ من هؤلاء العلماء (سيبويه، وأبوعلى الفارسى، وابن جنى) .
(٢) الكتاب جـ ١ صـ ٥٤ .
(٣) سبق أن ذكرْتُ حديثاً لسيبويه أشار فيه إلى عدم استقامة الابتداء بمنكور، لأنه لا يجوز إخبار المُخاطب عنه، لما فيه من اللبس.ينظر:السابق ج١ص٤٧، ٤٨، ٥٤، ٣٢٩، ٣٣٠ .
(٤)الكتاب جـ ١ صـ ٣٢٢ .
(٥) وهذا يعنى أنَّ تأويل قولنا : (شرٌّ أهرَّ ذا ناب) هو : (ما أهرَّ ذا ناب إلاَّ شر) ، ومن ثم صلُح الابتداء بالنكرة فى المثل المذكور على نحو ما ذكر الإمام عبد القاهر .

هذا ، وقد استأنس الإمام كذلك بـ (سيبويه) فى مسألتنا هذه ، حينما ابتدأ عبد القاهر الفصل المذكور بالتفرقة بين الابتداء بالاسم – فى سياق الاستفهام – وهو نكرة وبين الابتداء به وهو معرفة ، مشيراً إلى أنَّ الابتداء بالنكرة إنما يكون إذا أُريد السؤال عن الجنس ، أمَّا الابتداء بالمعرفة إنَّما يكون فى حالة ما إذا كان المُرادُ هو السُّؤالُ عن عيْن الفاعل – أقول : استأنس الإمام فى هذا الموضع بـ (سيبويه) – فى (باب : " أم " التى تأتى فى الاستفهام) مشيراً فى ذلك إلى أنَّ للاسم فى سياق الاستفهام موضعاً يحسن فيه تقديمه على الفعل ، والفعل فى نفس السياق كذلك له موضعه الذى يحسن فيه تقديمه على الاسم ، ويكون ذلك طبقاً لمراعاة حالة المستفهِم ، وهذا يعنى أنَّ هُناك فرقاً بين أن يؤتى بالاسم تالياً لهمزة الاستفهام ، نحو : (أزيدٌ عندك أم عمرو ؟) ، و(أزيداً لقيت أم بشراً ؟) ، وبين أن يعقُبَ همزةَ الاستفهام الفعلُ مثل : (أضربتَ زيداً أم قتلته ؟) ، وأوضح لنا (سيبويه) أنَّ الغرض من الاستفهام فى الحالة الأولى هو : معرفة أىٍّ مَن الرَّجُلين موجود عند المسؤول ، أو أيِّهما قد لقيه المسؤول ، إذ إنَّ السائل كان قد استوى عِلمه فى الرَّجُلين ، فلا يدرى أيَّهما هو بعينه ، فأراد الوقوف عليه ، فقدَّم الاسم على الفعل .

أمَّا فى الحالة الثانية ، فإن الغرض من الاستفهام هو الوقوف على نوع الحدث الذى صدَر من المسؤول (أهو الضرب أم القتل ؟) إذ إنَّ السائل كان يشك فى حدوث أيِّهما لا فى الفاعل ، ومن ثم حسُن تقديم الفعل على الاسم [٢] .

وبالتأمُّل فيما ساقه كُلٌّ من العالميْن الجليليْن (سيبويه ، وعبد القاهر) فى مسألتنا نلحظ أنَّ هُناك اتفاقاً واختلافاً فيما بينهما .

فهما متفقان فى أنَّ النَّكرة لا تدُلُّ على معيَّن ، وإنما تدُلُّ على الجنس ، وعلى العدد ، واتفقا كذلك على أنَّ المثل الذى ذكره العرب (شَرٌّ أهرَّ ذا ناب) تأويله:(ما أهرَّ ذا ناب إلاَّ شرٌّ) .

---

(١) الكتاب جـ ١ صـ ٣٢٩ .

(٢) سبق أن ذكرت حديثاً لـ (سيبويه) تضمَّن ما قلته هُنا ، وينظر : الكتاب جـ ٣ صـ ١٦٩ : ١٧١.

وأيضاً التقى كُلٌّ من (سيبويه ، وعبد القاهر) على أنَّه إذا كان الفاعل أو المسند إليه معرفة ، وكان الغرض من السؤال هو الوقوف عليه بعينه قُدِّم على الفعل كما فى قولنا : (أزيد عندك أم عمرو ؟) .

وإن كان من فرق بيْن هذيْن العالِميْن فى ظاهرتنا ، فإنَّ هذا الفرق يتمثَّل فيما يلى :

١- أن (سيبويه) لا يُجيز الابتداء بالنكرة المُطلقة ، وإنْ كان قد أجازه فى مِثْلِ قول العرب (شرٌّ أهرَّ ذا ناب) فإنَّ السَّبب فى ذلك الجواز ، هو أنَّه محمول على القصر ، إذ إنَّه بمعنى (ما أهرَّ ذا ناب إلاَّ شرٌّ) ومن المعلوم أنَّ القصر من مسوِّغات الابتداء ، لأنَّه كالتخصيص بالصِّفة .

بينما الإمام (عبدالقاهر) يرى أنَّه من الواجب فى سياق الاستفهام تقديم النَّكرة على الفعل، إذا كان الغرض من السُّؤال هو طلب تعيين جنس الفاعل ، أو عدده؛ باعتبار أنَّ المشكوك فيه لابُدَّ من تقديمه .

والأمر نفسه فى الخبر ، فإذا أراد المُتكلم الإخبار عن جنس الفاعل أو عدده؛ وقصر الفعل عليه ، ابتدأ ، بالنكرة سواء فى ذلك – عند الإمام – كون الجنس مطلقاً، أم مقيَّداً ، موصوفاً ، أم غير موصوف .

٢- وفرق آخر يتمثَّل فى أنَّ (سيبويه) أوجز فى عرض ما ذكره عن دلالة النَّكرة على الجنس ، أو العدد ، واكتفى بسوق الأمثلة الدَّالة على ما ذكر ، مُشيراً إلى أنه لا يجوز الابتداء بالنَّكرة إلاَّ إذا عُرِّف بشىء .

أمَّا الإمام فإنَّه لم يقف عند حدِّ التمثيل لِما ذكر ، بل قام بتوضيح الفكرة ، وزادها وضوحاً وبياناً ، وذيَّلها تعليقاً بما يدُل على حضور ذهن ، وإفادةٍ مِمّا ذكره (سيبويه) واتكاءٍ عليه ، مُشيراً إلى مزايا التقديم والتأخير بالنسبة للنكرة ، تلك المزايا التى كانت من ابتكاراته لا من ابتكارات غيره ، والتى تدُلُّ على رهافة حِسِّه وجمال ذوقه ، وقد بدا لنا ذلك من خلال إطنابه فى الحديث مُردِّداً الفكرة ذاتها تلو الأخرى ؛ لكى يوفى المسألة حقَّها من الشرح والإيضاح ، وكأنَّ ذلك من الإمام إنَّما كان بمثابة التنبيه على أنَّ العلماء قبله الإمام عرضوا المسألة عَرضاً يشوبه شىء من التقصير ، إذ إنَّ ذلك العرض ، وقف دون بلوغ الغاية المرجوة

من وضوح تلك المسألة على الوجه التى ينبغى لها ، فأراد الإمام بذكائه الوقَّاد ، وعِلْمه الغزير ، وذوقه السليم أن يتناول المسألة تناولاً مستفيضاً ، بحيث لا يترك فيها شاردة ، ولا واردة إلاَّ ويقوم بتوضيحها ، كما هو ديدنه فى جميع ما مضى ذكره من مسائل تتعلَّق بالتقديم والتأخير .

وببيان نقاط الاتفاق والاختلاف بيْن كُلٍّ من العالميْن الجليلين فى ظاهرتنا هذه أختم هذا المبحث المتعلِّق بـــ (التقديم والتأخير) عند الإمام عبد القـــاهر ، لأنتقل إلى المبحث الثالث والأخير الخاص بالموازنة بين جهود كُلٍّ فيما بذلاه من دَوْرٍ بارز فى إرساء القواعد والأسس المتعلقة بدراسة (التقديم والتأخير) فـــى البيان العربى .

* * * * *

المبحث الثالث
موازنة بين العالِميْن الجليليْن

على ضوء ما سبق ذكره فى المبحثين السابقين ، وبالمقارنة بين كُلٍّ من الطَّرحيْن ، يُمكن القول بأنَّ هناك تبايناً بيْن نظْرة كُلٍّ من (سيبويه) ، و (عبد القاهر) إلى التقديم والتأخير ، من حيث الغَرَضِ من هذا الأسلوب ومنهج كُلٍّ من العالميْن وطريقته فى التناول .

وأستطيع أنْ أُجمل الفرق بين النَّظرتين فيما يلى :

١- أنَّ التقديم والتأخير تحدَّث عنه كُلٌّ منهما ، إلاَّ أنَّ (سيبويه) قام بدراسته من خلال ملاحظته له فى كلام العرب ، ودراسات المتقدِّمين ، وقد جاءت دراسة (سيبويه) لهذا الأسلوب فى أبواب مختلفة من كتابه ، فلم يدرسه تحت باب بعينه ، ولكنَّه فرَّق مسائلة ، وكانت دراسته له فى شكل ملاحظات جزئية ، ونظرات عابرة متناثرة فى بطون كتابه ضمن موضوعات أخرى ليست خاصة بالأسلوب المذكور ، وإنْ شئت فقل : إنَّ هذه الملاحظات كانت تأتى عَرَضاً فى أىِّ باب من أبواب النحو أثناء تناوله للقضايا النحوية ، وشرح مسائلها ، وقد تبيَّن لنا ذلك من خلال ما سبق ذكره فى المبحث الخاص بالتقديم والتأخير فى تراث (سيبويه) .

على أنَّ تلك الملاحظات لم نلحظ فيها ما يتصل ببلاغة (التقديم والتأخير) إلا نادراً ، إذ إنَّ (سيبويه) فى معالجته لذلك الأسلوب لم يكن يتفرَّس ما يترتب عليه من أسرار ، وما له من مزايا ، وخصائص بلاغية يقتضيها المقام وتدعو إليها الحال من حيث مطابقتها لأحوال السامعين – كما هو الشأن فى المجال البلاغى – بقدْر ما كان يبحث عنه على أنَّه من النحو ، من حيث دراسة قواعد رصف الجملة، وبناء العبارة، وتحقيق سلامتها، وصِحَّة التراكيب إعراباً وبناءً، بمقدار ما يصح به أداء المعنى الأصلى ، وشروط تلك الصِّحة التى يترتَّب على انعدامها فساد التركيب، ومتى يجب التقديم؟ ومتى يجوز؟ ومتى يمتنع؟ وذلك على اعتبار أنَّ التراكيب عند النحوى سواءٌ فى أداء المعنى المُراد ، ولا يعنيه من فرق بينها أكثر من أنَّ الجمل بعضها اسمى ، وبعضها فعلى . . . وقد يتقدَّم

الفعل، وقد يتقدم الاسم ، وقد تتقدَّم الصِّفة ، أو الحرف ، أو يتأخَّر أيٌّ من ذلك ، وكان (سيبويه) يُعنى فى ذلك بما يُحدِثه التقديم من أثر فى الإعراب ، وهذا يعنى أن نظرته إلى التقديم والتأخير – فى الغالب – كانت مجرَّد نظرة عابرة فحسب باعتبار موقع الكلمة فى الجملة ، وضبط أواخر الكلمة ، مع بيان حركتها، وإعرابها ، أو جواز تقديم المفعول على الفاعل ، وتقديم خبر (كان) أو (إنَّ) على اسمها ، أو تقديم المفعول الثانى لـ (ظنَّ) أو إحدى أخواتها على المفعول الأوَّل [1] ... وهكذا .

وأحياناً كان (سيبويه) يُشير إلى وجه الحسن فى بعض التراكيب ؛ لانسجام التركيب بين كلمات كُلٍّ ، واستقامته ، ومن ثم تتحقَّق الفائدة من التقديم لديه .

ومن ناحية أخرى كان (سيبويه) يكشف عن وجه القبح فى البعض الآخر من التراكيب لسوء الترتيب ، وعدم استقامته ؛ لانعدام الفائدة فى حالة عدم تقديم ما ينبغى تقديمه ، مع الإيماء أحياناً إلى علاقة ذلك بدوْر المُتكلِّم ونيَّته ، من ناحية يقينه أو شكه ، أو بحسب إعمال الفعل ، أو ضعف إعماله ، أو إلغائه ، أو من ناحية توجُّه المتكلم فى إفادة المخاطب ، أو عدم إفادته ، وما يترتَّب على تلك العلاقة من حكم على تقديم ما قُدِّم ، وتأخير ما أُخِّر ، بالقوَّة أو بالضعف حيناً ، وبالصِّحَّة أو بالخطأ حيناً آخر ، وبالحُسْن أو القبح وما إلى ذلك ، مع مُلاحظة أنَّ (سيبويه) كان أحياناً ما يرى أنَّ (التقديم والتأخير) عنده سواءٌ فى بعض المواضع ، كما كان يرى أنَّ العامل متى كان قويَّاً عمل متقدِّماً ومتأخِّر ، مشيراً إلى أنَّ كُلَّ ذلك مأخوذ عن العرب ، ووارد فى كلامهم واستعمالاتهم .

كُلُّ ذلك دون التغلغل فى الكشف عن دقائق التقديم ، وأسراره من الناحية البيانية ، أو من منظور بلاغى اللهم إلاَّ النذر اليسير من الإشارات العابرة التى ألمح إليها (سيبويه) فى مواضع قليلة جداً من كتابة أثناء حديثه عن بعض قواعد الإعراب ، مُشيراً إلى شىءٍ من أسرار التراكيب ، ووجه الدِّقة فى

(١) ينظر: الكتاب ج ١ ص ٤٤ ، ٤٥ ، ١١٨ : ١٢٧ .

استعمالها – من وجهة نظره [١] – تقديماً وتأخيراً ، وقد سبق أنْ رأينا أمثلة تكشف لنا عن هذا الدور بوضوح .

أما الإمام (عبد القاهر الجرجانى) فقد نال أسلوب (التقديم والتأخير) منه عناية فائقة ، ودراسة متأنية ، فوجد عنده من العناية والبحث والتدقيق – شأنه فى ذلك شأن الفنون البلاغية المُختلفة – ما لم يجده عند (سيبويه) الذى تميَّز عنه الإمام ، بأن أفرد للأسلوب المذكور فصلاً خاصاً ، وبعينه أسماه (القول فى التقديم والتأخير) ، وذلك بعد أنْ قام بجمع شتاته ومتفرِّقاته المبثوثة فى مصنَّفات سابقيه من أعلام النحو واللغة والنقد والبلاغة ، وبذل جهداً كبيراً فى ضمِّ مسائل هذا الباب ، ونظر إليه نظرة كلية ، وعالجه مُعالجة شاملة ، وبلغت أهميته عند الإمام بأنْ جعل (التقديم والتأخير) وسيلة من وسائل النظم ، وسرَّاً من أسراره ، ودقيقة من دقائقه ، وفى مقدِّمة فصوله التى سطَّرها فى دلائله عقب الحديث عن (القول فى النَّظم وتفسيره) ، وهذا يعنى أنَّ (التقديم والتأخير) من الأسرار العظمى التى أراد الإمام أن يُقدِّم الكلام فى النَّظم على بيانها، وأنَّ ذلك الكلام إنَّما كان بمثابة التمهيد للكلام فى القول عن (التقديم والتأخير)، وغيره من المباحث المتعلِّقة بأسرار النَّظم [٢] ، والتى درسها فى ضوء نظريته ، ووفقاً لفكرتها ، تلك النظرية التى أدار عبد القاهر عليها كتابه ؛ باعتبارها وسيلةً من وسائل التعبير، ومظهراً من مظاهر البراعة ، والتى كانت هدفاً ومقصداً لتحديد ما يُريد من خلاله أن يرفع به من علم البيان ما لقيه من ضيم، وما مُنى به من حيف، والتى كان لها أبرز الأثر فى النهوض بعلم البلاغة ، كل ذلك يرجع إلى ثقافة الإمام الواسعة، واطلاعه الفسيح، وذوقه السليم، ورجاحة نظره فى التفكير ، بناءً على ما حصَّله من موروث ثقافى جمٍّ فى علوم اللغة ،

---

(١) وذلك بما يتناسب وطبيعة العصر الذى عاش فيه (سيبويه) حيث إنَّ ذلك العصر كان باكورة التأليف فى الدراسات العربية ولمِّ شتاتها ، ورصد ظواهرها ، واستنباط أصولها ، وتجلية قواعدها ، وبيان خصائصها . . . الخ .

(٢) ومن تلك الأسرار : (الحذف والذكر ، والتعريف والتنكير ، وفروق الخبر ، والقصر ، والفصل والوصل . . الخ).

والنحو ، والأدب ، من أهل عصره ومِمَّن سبقهم فى العصور المتقدِّمة ، وأنَّه لم يكتف بذلك الموروث ، بل قام بالتجديد فيه، حتى يصل إلى بغيته التى أرادها .

مع ملاحظة أنَّ الإمام ، وإن كان قد جعل للتقديم والتَّأخير فصلاً بعينه ، إلاَّ أنه كان قد عرض لأجزاء أخرى تتعلَّق بالأسلوب المذكور فى مواضع متفرِّقة من كتابه ، وفى موضوعات مختلفة ؛ باعتبار أنَّ تلك الأجزاء لها صِلةٌ وثيقة بما يكتبه الإمام هُنا أو هُناك .

وفى هذا الفصل الذى عقده الإمام خصوصاً لـ(التقديم والتأخير) عرض هذا الأسلوب عرضاً واضحاً منظَّماً ، ذلك بأنَّ مهَّد لموضوعه وصدَّره بمقدِّمة توحى بأنَّه تلمَّس أسراره ، ومزاياه ، وفوائده ، وبدائعه ، بيَّن فى تلك المقدِّمة خطر الموضوع ودِقَّته وقيمته الفنِّية التى تبيِّن منزلته من البلاغة العربية ، ذلك على نحو لم نشهد مِثلَه عند (سيبويه) ولا غيره ، من أقرانه الذين عرضوا للتقديم والتأخير .

وبعد هذه المقدمة انتقل الإمام إلى وضع مبادئ وأسس صنَّف عليها مسائله فى الفصل المذكور ، ذلك بأنْ قام بتقسيم التقديم إلى نوعين (تقديم على نيَّة التأخير ، وآخر لا على نية التأخير) .

ثم أخذ الإمام فى عرض مسائل للتقديم والتأخير فى إطار كُلٍّ من الاستفهام، والنفى، والخبر المثبت ، وقد تتبع الإمام هذه المسائل مسألة مسألة، مُفرِّقاً تفرقة دقيقة بين تقديم الاسم على الفعل ، وتقديم الفعل على الاسم فى كُلٍّ واحدة منها ونصَّ فى كُلٍّ منها على كيفية التقديم وبيان ما فيه، على أنَّ التَّفرقة المذكورة ، وإنْ كان قد عرض لها (سيبويه) من الناحية النحوية ، إلاَّ أنَّ الإمام كان قد أضاف إلى ما قاله (سيبويه) إضافات جديدة لم يهتد إليها السابق ، ذلك بأن قام الإمام بدراسة تلك المسائل دراسة منضبطة تبيِّن مضمونها ، ومقاصد التقديم فيها، حيث أفاض فى ذكر أمثلة لكل مسألة منها، وقام بتحليل تلك الأمثلة، وشرحْها والموازنة بينها، والحكم عليها، مشيراً إلى دواعى التقديم وأسراره، واضعاً يده على القيمة الفنِّية لكل مسألة ، وعلى الفروق الدقيقة بين التراكيب من خلال تفرُّسه ما فى الأساليب من مزايا وخصائص ، مُجلِّياً ما يُميِّز كلَّ مسألة عن

الأخرى، مشيراً إلى المعانى المترتبة على تقديم بعض أجزاء الجملة على بعض، وذلك بناء على تصوُّره البلاغى الذى بناه على فكرة النظم التى ارتآها ، تلك الفكرة المتمثِّلة فى ربط الكلام بمقامه ، ومراعاة السياق فى وضع كُلِّ كلمة فى موضعها الصحيح، وأن يكون هناك مُقتضىً لهذا الوضع ، وموجب له فى نسق الكلام، وبذا يتميَّز الإمام (عبدالقاهر) عن (سيبويه) الذى لم يكن مهتمَّاً بالبحث عن مزايا التقديم وخصائصه بالقدر الذى ينبغى .

ومن أوضح الأمثلة الدالة على ذلك :

أنَّ (سيبويه) يرى : أنَّه إذا كان اسم (كان) وخبره معرفتين " فأنت بالخيار أيُّهما جعلته فاعلاً رفعته ونصبت الآخر . . . وذلك قولك : (كان أخوك زيداً) ، و (كان زيدٌ صاحبك) ، و(كان هذا زيداً) ، و (كان المُتكلَّمُ أخاك) ، وتقول : (من كان أخاك) ، و (من كان أخوك) ، كما تقول : (مَن ضرب أباك؟) إذا جعلت (من) الفاعل، و (مَنْ ضرب أبوك ؟) إذا جعلت (الأب) الفاعل . كذلك: (أيُّهم كان أخاك ؟) ، و (أيُّهم كان أخوك ؟) . . . "[1] .

ومن هذا النَّص نلحظ أن (سيبويه) عالج (التقديم والتأخير) فيما ذكر من الناحية النحوية ليس إلاَّ ، حيث يرى أنَّه إذا كان طرفا التركيب كـ (اسم كان وخبرها) معرفتيْن ، فإنَّ المُتكلِّم بالخيار فى تقديم إحداهما على الأخرى ، على أنْ تكون الأولى هو مرفوع (كان) ، والثانية منصوبها ، وذلك دون الإشارة إلى أىِّ ملمح بلاغى ، وإن كان من فرق عند (سيبويه) فى المسألة المذكورة ، فإنه يتمثَّل فيما يطرأ على المعرفتين من تغيير فى بعض الحروف والحركات ؛ طبقاً لقواعد النحو وحدها .

أمَّا إذا انتقلنا إلى الإمام (عبد القاهر) فإننا نلحظ أنه لم يرتض ما ذهب إليه (سيبويه) فى الشأن المذكور ، وردَّه بطريقة غير مُباشرة قائلاً :

---

(١) الكتاب جـ ١ صـ ٤٩ ، ٥٠ .

" واعلم أنَّه ربُّما اشتبهت الصورة فى بعض المسائل من هذا البـــاب [١] ؛ حتى يُظَنَّ أنَّ المعرفتين ، إذا وقعتا مبتدأً وخبراً ، لم يختلف المعنى فيهما بتقـــديم وتأخير ، ومِمَّا يوهم ذلك قول النحويين [٢] فـــى بـــاب (كـــان) : (إذا اجتمـــع معرفتان كنت بالخيار فى جعل أيِّهما شئت اسماً ، والآخر خبراً ، كقولك : (كـــان زيدٌ أخاك)، و (كان أخوك زيداً) ، فيُظَنُّ من هَاهُنا أنَّ تكـــافؤ الاســـمين فـــى التعريف يقتضى أن لا يختلف المعنى بأن تبدأ بهذا وتُثنِّى بـــذاك ، وحتَّـــى كـــأنَّ الترتيب الذى يُدَّعى بين المبتدأ والخبر ، وما يوضع لهما من المنزلة فى التَّقـــدَّم والتَّأخُّر ، يسقُط إذا يرتفع كان الجزآن معاً معرفتين) " [٣] .

<u>ويوضِّح الإمام ما ذكر بالمثال قائلاً :</u>

" ومِمَّا يوهم ذلك أنَّك تقول : (الأمير زيدٌ) ، و (جئتك والخليفـــة عبـــدُ الملك) ، فيكون المعنى على إثبات الإمارة لزيد ، والخلافة لعبد الملك ، كما يكون إذا قلت : (زيد الأمير) ، و (عبد الملك الخليفة) ، ونقوله لِمَـــنْ لا يُشـــاهد ، ومن هو غائب عن حضرة الإمارة ومعدِن الخلافة . . . " [٤] .

هذا ، وقد وضع لنا الإمام مقاييس لتقديم المعرفة على المعرفة ، مشـــيراً إلى أنَّه إذا اجتمع عنده معرفتان ، وقُدِّمت إحداهما على الأخرى ، فإنَّ الأمر يتعلَّق بالمعانى المترتبة على التقديم والتأخير ، إذ إنَّ العبرة عنده ليس فى معرفة قواعد النحو وحدها ، ولكن فيما تؤدِّى إليه هذه القواعد من دلالات ، وأسرار ولطـــائف تتعلَّق بالتقديم والتأخير الذى ينتج عنه اختلاف فـــى المعنـــى ، وهـــذا يعنـــى أنَّ البلاغة هى التى توجب التقديم والتأخير عند الإمام .

ومن ثم فهو فى مثل هذا يبحث الأمر بحثاً دقيقاً نـــاظراً إلـــى المقامـــات والأحوال المتعلِّقة بتقديم إحدى المعرفتيْن على الأخرى واضعاً مقاييس لذلك ؛ إذ إنَّ المقصود من التقديم عند الإمام فى شتى الأساليب ، هو وضع كُلِّ كلمـــة فـــى

---

(١) يقصد: باب التقديم والتأخير بيْن المعرفتين، فى حالة وقوع إحداهما مبتدأ، والأخرى خبراً.
(٢) يقصد (سيبويه) وأقرانه ، كالمبرِّد وغيره . ينظر : المقتضب جـ ٤ صـ ٨٩ .
(٣) دلائل الإعجاز صـ ١٨٧ .
(٤) السابق .

مكانها المناسب حينما قال :- " إنما يكون تقديم الشيء على الشيء نسقاً وموجباً إذا كان ذلك التقديم قد كان لموجب أوجب أن يُقدَّم هذا، ويؤخَّر ذاك...الخ[1]"[2] .

ولكى يكون الإمام أكثر وضوحاً؛ قارن بين قولنا: (زيد المنطلق)، و(المنطلق زيد) مشيراً إلى ما تتميَّز به كُلُّ صيغة عن الأخرى ، على الرَّغم من أنَّ المبتدأ والخبر فى المثالين جاءا معرفتين ، وقد سبق أن ذكرت للإمام كلاماً ، كشف لنا فيه عن الفرق الدقيق بين الصيغتين ، وما تتضمَّنه كُلٌّ منهما من لطائف تُميِّز إحداهما عن الأخرى ، فلا داعى لتكراره هُنا خشية الإطالة .

٢-ومما نستشِفُّه كذلك من أنواع التَّمايز بينْ الطَّرْحيْن إلماح (سيبويه) إلى أنَّ التقديم يأتى فى الأسلوب العربى ، لأغراض متعدِّدة ، ومتنوعة ، إلاَّ أنَّ هذه الأغراض منها ما قَبِلَه الإمام عبد القاهر وجعله قاعدة للتقديم ، وانطلق منه ، وبنى عليه حديثه عن هذا الأسلوب بعدما أضاف إليه .

ومن هذه الأغراض التى انتفع بها الإمام وأفاد منها :

أ - العناية والاهتمام بشأن المقدَّم :-

وقد أومأ (سيبويه) إلى هذا الغرض ، وهو بصدد حديثه عن جواز تقديم المفعول على الفاعل ، فبعد أنْ أشار إلى ذلك موضِّحاً بالأمثلة قال :

" كأنهم يُقدِّمون الذى بيانه أهم لهم وهم بشأنه أعنى وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعينانهم " [3] .

فبهذه العبارة يوضِّح (سيبويه) سِرَّاً من أسرار التقديم ، وغرضاً من أغراضه فهو يرى أنَّ المُقدَّم فى الكلام يكون ذكره أهم من ذكر غيره ، سواءٌ فى ذلك تقديم الاسم على الفعل ، أم العكس كما فى قولنا (زيداً ضربت)، أو (ضربت

---

(١) الناظر فى كل ما ذكره الإمام من أمثلة فى مبحث (التقديم والتأخير) مشيراً إلى ما ينطوى عليه الأسلوب المذكور – فى تلك الأمثلة – من إيماءات ، وما يتضمنه من إيحاءات – أقول إن النَّاظر فى ذلك – يُدرك أنَّ الإمام كان ينطلق من هذا القانون أثناء عرضه لأغراض التقديم ومراميه .

(٢) دلائل الإعجاز صـ ٤٦٨.

(٣) الكتاب جـ ١ صـ ٣٤ .

زيداً) وكذا تقديم المفعول على الفاعل ، أو تقديم الفاعل على المفعول فى نحو : (ضرب عمراً زيداً) ، و (ضرب زيدٌ عمراً) [١] .

إلاَّ أنَّ الإمام (عبد القاهر) – كما سبق أن ذكرت [٢] – وقف أمام عبارة (سيبويه) المذكورة : (كأنَّهم يُقدِّمون الذى بيانه أهم لهم ...) يتفهَّمُها ، ويُحلِّلها، ويُقوِّمها ، فانتهى إلى أنه لا يرى وجهاً لاقتصار (سيبويه) على تلك المقولة ، وإنما لا بد من بيان وجه هذه العناية ، وتلك الأهمية ؛ ذلك لاستبطان أسرارهما ، لأن هُناك مقاصد معنوية جمَّة تقف وراء ذلك ، ولابد من الكشف عن تلك المقاصد ، وأنَّ نبيِّن فى كُلِّ كلا قُدِّم فيه لفظ ، لماذا قُدِّم ؟ وأن نضع أيدينا على وجه التقديم وعِلَّته وغرضه وسِرِّه البيانى فى كُلِّ لفظ ، وإلاَّ فإنَّ عدم الوقوف على مثل هذه الأمور يفتح بابا للتهاون بالأسلوب المذكور .

ومن أجل ذلك كله قام الإمام بتوضيح ما يصبو إليه، فقام بدراسة (التقديم والتأخير) بالطريقة التى يراها هو ، لا بالطريقة التى يراها (سيبويه) ، فدرسه فى صورة مسائل ؛ لكى يبيِّن لنا فوائده فى كُلِّ مسألة ، وأنَّ لكل موضوع فى أى مسألة خصائص ومزايا تميِّزه عن غيره .

أقول درس الإمام التقديم فى صورة مسائل ، وبيَّن موقفه فيها وصْفاً ، وتحليلاً ، ونقداً وتقسيماً ، وعرض هذه المسائل عَرْضاً واضحاً ومنظَّماً – على النحو الذى رأينا [٣] – حيث قام بذكرها مسألة مسألة ، فدرسه مع الاستفهام بالهمزة ، ومع النفى وفى الخبر المثبت ، وجعل فصلاً خاصاً للتقديم المنوط بالنكرة، ونصَّ فى كُلٍّ منها على كيفية التقديم ، وبيان ما فيه ، بما يكشف عن موقفه من التقديم فى تلك المسائل ، ذلك فى صورة أمثلة مشفوعة بالشرح والتوضيح ، بما يومئ إلى ما يُميِّز كُلَّ مسألة عن غيرها ، وهذا يعنى أن الإمام كان ينظر إلى (التقديم والتأخير) بنظرة جديدة لم تطالعنا من قبل عند (سيبويه)

---

(١) ينظر : السابق ١ / ٣٣ ، ٣٤ .
(٢) وذلك أثناء حديثه عن التقديم والتأخير فى الخبر المثبت .
(٣) ينظر : كيفية تناول الإمام للتقديم فى هذه المسائل فى الدلائل ص ١١١ : ١٤٥ .

ولا أحد ممن كان قبل الإمام ، حيث أخذ فى معالجته مسائل (التقديم والتأخير) ، واضعاً نصب عينيه أن يكشف عن سرٍّ ما قـُدِّم ، وعن وجه العناية به ، كاشـفاً فيما عَرَض له من أمثلة عن مزايا التقديم وخصائصه .

ففى الاستفهام مثلاً : كان الإمام يرى أنَّ همزة الاستفهام إذا وليها الاسم دلَّت على معنى ، وإذا أعقبها الفعل انبثق لها معنى آخر ، فإذا قلنا : (أأنت قلت هذا الشعر ؟) بمجيء الاسم تالياً لهمزة الاستفهام مُقدَّماً على الفعل كان الشَّك فى قائل الشعر هل هو المُخاطب أو غيره ؟ أمَّا الشعر فلاشك فيه .

وإذا قلنا : (أقُلت هذا الشعر ؟) بمجيء الفعل تالياً لهمزة الاستفهام ، كان الشَّك فى الفعل نفسه ، ومن ثم كان السؤال عنه ؛ لأنَّ المُخاطب متردِّدٌ فى وجود الفعل ، وانتفائه مُجوِّزٌ أن يكون قد كان ، وأن يكون لم يكن . . . وهكذا .

ولكى يُبيِّن الإمام صِحَّة ما ذهب إليه ، من أنَّه لا يجوز وضع الاسم مكان الفعل ، ولا يجوز كذلك العكس ، ساق الإمام بعض الأمثلة التى لا يجوز فيها ذلك ومن ثم يعاب فيها التقديم ، وقد مرَّ بيان ذلك .

وبعد ذلك مضى الإمام فى حديثه مُقرِّراً خروج الاستفهام عن أصل وضعه، وأنَّ الفرق بين دخول الهمزة على الفعل وبين دخولها على الاسم فى الاستفهام الحقيقى – السابق – هو ذاته الفرق فى إطار الاستفهام التقريرى أو الإنكارى ، مُشيراً إلى أنَّ المُقرَّر به هو الذى يلى الهمزة ، فإذا كان الغرض هو حمل المُخاطب على الإقرار ، بأنَّه الفاعل للفعل ، جاء الاسم تالياً للهمزة كما فى قولنا : (أأنت فعلت ؟) ، وإذا كان الغرض هو حمل المُخاطب على الإقرار بالفعل، من غير أن يُردَّد بين المخاطب وبين غيره ، جاء الفعل تالياً للهمزة ، وقيل (أفعلت ؟) . . .

وكذلك فى الاستفهام الإنكارى ، فإذا كان الغرض هو إنكار أن يكون الفعل قد كان من أصله جاء الفعل تالياً للهمزة ، وذلك كما فى قوله تعالى : { أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ واتَّخَذَ مِنَ المَلائِكَةِ إِنَاثاً إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلاً عَظِيماً } . . . أمَّا إذا أريد إنكار الاسم فإنه لا بد من تقديمه ، مثل قولنا للرجل قد انتحل شعراً : (أأنت قلت هذا الشعر ؟) كذبت ، فالإنكار كما هو واضح من المثال – الأخير – ليس موجَّهاً

إلى الفعل ، وهو قول الشعر ، وإنما هو موجَّه لمن يدَّعى قوله ، وهو ليس بقائل ولكن القائل غيره ، ومن ثم جاء الاسم (أأنت) مُقدَّماً على الفعل (قُلت) فى حيِّز الاستفهام . . . أ . هـ .

ثم أخذ الإمام فى شرح التقديم والتأخير فى إطار النفى مشيراً إلى الفرق بين تقديم الفعل على الاسم ، والعكس فى الإطار المذكور وانَّ إيلاء الاسم حرف النفى له دلالة تغاير إيلاء الفعل لهذا الحرف ، وذلك على نحو ما فعل الإمام فى الاستفهام ، وكذلك عرض لتقديم المفعول وتأخيره في النفى ، مشيراً إلى الفرق بين الحالتين .

والأمر نفسه صنعه فى الخبر المثبت حيث تحدَّث عن الفرق بين تقديم المُحدَّث عنه على الفعل ، وبين تقديم الفعل على الاسم ، بطريقة صبغها بمنهجه فى البحث والتحليل ، وطبعها بشخصيَّته فى التناول على نحو لم نعهده عند سيبويه .

ثم اختتم الإمام حديثه عن تقديم النكرة على الفعل ، وتقديم الفعل عليها ، وأنَّ النكرة إذا قُدِّمت على الفعل كما فى قولنا : (أرجل جاءك ؟) كان السؤال إمَّا عن جنس الفاعل ، وإمَّا عن عدده أى : (أرجل جاءك أم امرأةٌ) ، أو (أرجل جاءك أم رجلان) .

ومن كُلِّ هذا ندرك أنَّ الإمام كان على حقٍّ حينما ذهب إلى أنَّ (التقديم والتأخير) فى الأساليب له مزايا وأغراض بلاغية تتناسب والموضع الذى جاء فيه، وانَّ لكل موضع مزاياه وأسراره الخاصة ، وأنه لا يكفى أن يُقال فى كُلِّ تقديم، أنَّه للعناية والاهتمام بما قُدِّم – على نحو ما قال به (سيبويه) – لأنَّ القول بمثل ذلك والاقتصار عليه يعنى عدم التنبُّه إلى الأبعاد المعنوية للتقديم والتأخير، وعدم ملاحظة دواعيه البلاغية، وبذا يتميَّز الإمام عن أستاذه (سيبويه) فى الشأن الذى ذكرتُ .

ب - التنبيه :

سبق أنْ ذكرت أنَّ (سيبويه) أومأ إلى هذا الغرض فى مواضع عِدَّة من كتابه، مشيراً إلى أنَّ الغرض من تقديم الاسم فى مثل قولنا – إخباراً (زيدٌ

ضربتُه)، و(عبدالله منطلقٌ)، وقولنا – إنشاءً – (عبد الله اضربه)، و(زيدٌكم مرَّةً رأيته؟)، و(عبدالله هل لقيته؟) ليس مقصوراً على الاهتمام والعناية بالمُقدَّم ، وإنما أيضاً لغرض تنبيه المُخاطب وتأكيد الكلام مراعاةً لحاله ، فتلك فائدة أُخرى للتقديم عند (سيبويه) .

وقد وقف الإمام على هذا الغرض ونَصَّ على أنَّ (سيبويه) تنبَّه إليه ، ونظر الإمام نظراً طويلاً فيما ذهب إليه (سيبويه) هُنا ، واستخرج منه (تقوية الحكم وتوكيده مع التقديم) . ثم زاد الإمام من عنده مُعلِّقاً ومُعقِّباً ، موضِّحاً ومُمثِّلاً بجملة من الشواهد بادئاً بضرب أمثلة بالكلام البسيط العادى – على غرار ما فعله (سيبويه) – ثم بعد ذلك بأمثلة من التراث الأدبى متمثِّلة فى بضع أبيات من الشعر ، مستنبطاً منها القاعدة البلاغية الخاصة بالمسألة المذكورة ، ثم ارتقى من تلك الأبيات إلى النموذج القرآنى الذى تتجلَّى فيه أبعاد الظاهرة التى هى مناط الحديث ، بعد أنْ قام بوضع المسألة فى بوتقة من فكره وتعليقه ، مِمَّا حدا به إلى أن يُخرجها أوضح أسلوباً ، وأسدَّ نظراً ، وأسدَّ تحقيقاً ، وأوثق صِلةً بروح البلاغة العربية .

وقد سبق أن ذكرت حديثاً للإمام دلَّنا فيه على سِرٍّ إفادة إحدى صور تقديم (المسند إليه) على (فعله الرافع لضميره) التقوية وتأكيد الحكم بذكر المُحدَّث عنه أوَّلاً ، ذلك من خلال تحليله لما ذكره (سيبويه) فى هذا الشأن مشيراً – أى الإمام – ومُفسراً دلالة (التنبيه) التى تنبَّه إليها (سيبويه) وما يعنيه هذا اللفظ ، وما يحمله من معنى .

ثم أجمل الإمام ما ذكر فى الدِّلالة على قوَّة النَّظم فى تقديم الاسم على الفعل ، أو بناء الفعل على الاسم بقوله :

" وجُملةُ الأمر ، أنَّه ليس إعلامُك الشيءَ بغتةً غُفلاً مِثل إعلامك له بعد (التنبيه عليه) و (التَّقدُمة له) ؛ لأنَّ ذلك يجرى مجرى تكرير الإعلام فى التأكيد والإحكام . . . " (١) .

---

(١) دلائل الإعجاز صـ ١٣٢.

ثم استطرد الإمام فى ذكر أدِلَّة كثيرة على أنَّ تقديم المُحدَّث عنه يقتضى تأكيد الخبر وتحقيقه ، الناشئ عن (التنبيه) الذى قال به أستاذه (سيبويه) واستشهد لذلك بما ورد من أى الذِّكر الحكيم ، وبأقوال البلغاء ، واستعمالاتهم ، مشيراً إلى أنَّ المقامات التى تستدعى تقديم (المسند إليه) على (الفعل) لإفادة تقوية الحكم وتوكيده كثيرة ومتنوِّعة ، وشرح الإمام هذه المقامات ، وتلك الاستعمالاتهم شرحاً وافياً ، بطريقة تنم على أنَّ الإمام لم يكن ملتزماً بحدود النقل وفقط ، ولكنَّه كان مُجتهداً مفطوراً يُعمِلُ عقله ، ويكدُّ فكره ، وكان منهجه قائماً على الاستنباط والاستشهاد معاً ، إلى جانب النقل المتوارث ، واضعاً كُلَّ ما قرأ ، وما سمع ، وما وصل إليه من آراء جنباً إلى جنب ، ويقوم بعرضه عرضاً منسِّقاً بعد تمحيصه وتحليله ، والاستشهاد له ، والتدلي عليه ، وتلك سِمة أخرى من السمات التى تميز بها الإمام عن (سيبويه) .

إلا أن ذلك كُلَّه لا يمنع من أن نقول : أن لـ (سيبويه) فى المسألة الذكورة النصيب الموفور ، وأنَّ الإمام اعتمد عليه فى التدليل لها ، واحتكم إلى كلامه وبنى عليه ، بعدما تفهَّم عبارات أستاذه ، وحلَّلَّها وقوَّمها .

ومن خلال ما سبق يُمكن القول : بأنَّ هُناك اتفاقاً واختلافاً بين كُلٍّ من الرجلين ، اتفاق من ناحية أنَّ التقديم يؤتى به فى الكلام لأغراض منها :

١- العناية بالمقدَّم والاهتمام بشأنه .

٢- التنبيه .

واختلاف من ناحية أنَّ (الإمام عبد القاهر) يرى أنَّ القول بالعناية والاهتمام لا يكفى ، ولكن لابد من بيان وجه تلك العناية ، وهذا الوجه يعنى أنَّ كُلَّ تقديم يجب أن يكون وراءه معنىً وغرضٌ خاصٌ به يكشف عن هذه العناية وذلك الاهتمام وقد سبق توضيح ذلك ، من خلال تغلغل الإمام فى التحليل للكشف عمَّا يكمن وراء التقديم – فى بعض الأساليب – من معانٍ تستدعى تلك العناية وتستوجبها ، وقد ظهر لنا ذلك جلياً فى كُلِّ ما تناوله الإمام من مسائل تتعلَّق بالتقديم والتأخير .

أما عن غرض (التنبيه) ، فإن الإمام شرح ما يُريده (سيبويه) بعدما نظر فى كلامه نظراً طويلاً ، واستخرج منه أنَّ التقديم يؤتى به فى الكلام ؛ لإفادة تقوية الحكم وتوكيده ، وساق برهاناً على ما ذكر ، مستهدياً بحسه النفسى ، ووقف على الخصائص المشتركة فيما قرأ من تراكيب ، ثم عرف مكان المزيَّة فيما طريقه هذا الطريق ، وكشف عن الفروق القابعة بين التعبيرات المُختلفة ثم حكم بأنْ قام ببناء نظريته – والتى قال فيها – معتمداً على ما قاله (سيبويه) :

" فإنَّ ذلك [١] من أجل أنَّه لا يؤتى بالاسم مُعرَّى من العوامل إلاَّ لحديث قد نوى إسناده إليه . . . " [٢] .

وهذا يعنى أنَّ الإمام عرض لنا طرحه على نسق علميٍّ جديد يغاير نسق (سيبويه)، فهو لم يقتصر على كلام (سيبويه) بل وعاه وعياً دقيقاً ، وأضاف إليه ، قارناً ذلك بالاحتجاج والتدليل ... [٣] .

أغراض أخرى للتقديم عند (سيبويه) رفضها (الإمام عبدالقاهر) :

عرض (سيبويه) وهو بصدد دراسته للتقديم لبعض العلل والأغراض التى كانت – من وجهة نظره – سبباً للجوء العرب إلى (التقديم والتأخير) ومن بين تلك الأغراض :

أ– الضرورة الشعرية :

المتمثِّلة فى إحداث توازن فى البيت وتجنُّب الثِّقل فيه ، وهذا يعنى أنَّ هذا الغرض خاص بـ (التقديم والتأخير) فى الشعر وفقط .

ب - الاتساع فى الكلام :

وقد أورد (سيبويه) أمثلة لكل من هذين الغرضين – على نحو ما مر بيانه – حيث استشهد للغرض الأول ببعض أبيات من الشعر [٤] ، وللغرض الثانى

---

(١) أى تقديم (المسند إليه) على (خبره الفعلى) .
(٢) دلائل الإعجاز ص ١٣٢ ، وينظر : الكتاب ج ١ ص ٨١ ، ١٣٨ .
(٣) ينظر: دلائل الإعجاز ص ١٣٢ وما بعدها .
(٤) ينظر : الكتاب جـ ١ صـ ٣١ ، ٩٨ .

بجمل بسيطة التركيب جاءت على لسان العرب ، بالإضافة إلى عِدَّة أبيات من الشعر [1] .

وعلى الرَّغم من أنَّ التقديم على ما يرى (سيبويه) لجأ إليه بعض الشعراء من باب الضرورة الشعرية ، إلا أنه استخلص من ذلك إلى أنَّ التقديم قد يكون سبباً فى قبح الكلام وسوء التركيب ، لوضع الكلام فى غير موضعه ، وإن كان للضرورة، وكان مع ذلك مستقيماً ليس فيه نقص من الجانب النحوى .

وقد سبق أن رأينا أنَّ الإمام عبدالقاهر لم يرتض ما ذهب إليه (سيبويه) هنا من أن التقديم فى الكلام قد يكون سببه (الضرورة الشعرية) ، أو(الاتساع فى الكلام) ، لأنَّ هاتين العِلَّتين من العلل اللفظية ، ولو قُلْنا بهما لكان معنى ذلك أنَّ التقديم يكون فى بعض الأحيان غير مفيد ، إذ إنَّ كُلَّ تقديم لكى يكون مفيداً لابد أن يكون وراءه عِلَّة معنوية أو غرض معنوى .

ورأى الإمام إن القبول بهاتين العلتين يُفضى بنا إلى القول بأنَّ التقديم يأتى فى الكلام على صورتين :

الأولى : يكون فيها التقديم مفيداً ، وذلك إذا كان وراءه مقاصد معنوية .

والصورة الثانية : يكون فيها التقديم غير مفيد ، كأن يكون من أجل الاتساع فى الكلام عند الشاعر أو الكاتب ، أو للضرورة من أجل رعاية الإيقاع ، أو القافية فى الشعر ، أو من أجل الفاصلة ، أو السجع فى النثر ، ومن ثم لا يكون مفيداً والحالة هذه .

ورفض الإمام ما ذهب إليه (سيبويه) هُنا ، مشيراً إلى فساد مذهبه فى ذلك ، وإلى خطأه فيما ذهب إليه ، موجِّهاً إيَّاه وأمثاله مِمَّن قالوا بذلك ، بأنَّه كان من الواجب عليهم إطراح ما قالوه فى هذا الشأن، وأنْ يبحثوا عن مزايا (التقديم)، وخصائصه ، وعن الأسباب الداعية إليه . . . إذ إنَّ (التقديم) فى الأصل لابد أن يكون لعلة أو لغرض من الأغراض المعنوية .

---

(١) ينظر : الكتاب جـ ١ صـ ١١٠ ، ١١١ .

وهذا يعنى أنَّ الإمام قام بإمعان النَّظر فى علل التقديم وأسباب التباين فيه، وذلك بخلاف (سيبويه) الذى يقتصر الأمرُ فى التقديم عنده – فى كثير من الأحيان – على أنَّه مبنىٌّ على الاتساع، أو على أنَّه يؤتى به فى الكلام، للضرورة الشعرية ، أو أنَّ سبب التقديم هو العناية والاهتمام ، ذلك دون الوقوف على وجه تلك العناية... وقد سبق أن ذكرت ما عرض له الإمام فى هذا الشأن بالتفصيل(١).

٣- وفى إطار التباين والتمايز بيْن وجهتى نظر كُلٍّ فى مبحث (التقديم) نلحظ أنَّ بينهما اختلافاً بارزاً فيما يلى أداة الاستفهام هل هو الاسم، أو الفعل ؟ وأيُّهما يُقدَّم على الآخر ؟

فبينما يرى (سيبويه) أنَّه إذا اجتمع اسم وفعل فى إطار الاستفهام الحقيقى ، فحينئذٍ تكون حروف الاستفهام ، وأدواته لها الصَّدارة ، وأنَّ الأصل فيها أن يعقبها الفعل مقدَّماً على الاسم ، وأنَّه من القُبح بمكان والحالة هذه أن يتقدَّم فيها الاسم على الفعل ، بيْد أن (سيبويه) وجد من العرب منْ توسَّع فى ذلك ، فابتدأ بالأسماء على خلاف الأصل ، وهذا – من وجهة نظره – مؤدّاه الخروج على القاعدة ، ومن ثم فلا يجوز ذلك إلاَّ إذا اضطر شاعر ، فتؤدِّى به الضرورة إلى تقديم الاسم على الفعل .

إلاَّ أنَّ (سيبويه) من ناحية أخرى كان قد استثنى من أدوات الاستفهام وحروفه (الألف) – ويعنى بها همزة الاستفهام – فإنها من وجهة نظره يؤتى بالاسم بعدها مُقدَّماً على الفعل على سبيل الجواز ، وأتى بأمثلة (سيبويه) بسيطة التركيب يُدَلِّل بها على وجهة نظره (٢) .

مع ملاحظة أنّ حديثه فى كُلِّ ذلك كان مُنصبَّاً فى مجال استيفاء الصِّحة النحوية ، من ناحية موقع أجزاء الجملة ، وضبط كلماتها ضبطاً صحيحاً ، تبعاً لمواقع تلك الكلمات ، ذلك دونما نظر إلى ما يترتب على (التقديم والتأخير) من أى غرض بلاغى يتطلَّبهُ ، وهذا يعنى أنَّ دراسة (سيبويه) فى هذا الشأن إنما

(١) ينظر : دلائل الإعجاز صـ ١١٠ ، ١١١ .
(٢) ينظر : الكتاب جـ ١ صـ ٩٩ : ١٠١ .

كانت منحصرة فى صحَّة التراكيب ، وعدم صِحَّتها ، فتلك صورة من الصور التى ذكرها (سيبويه) ، للتقديم فى إطار الاستفهام .

صورة أخرى للتقديم فى حيِّز الاستفهام الحقيقى بـ (الهمزة) مع وجود (أم) ، عرض لها (سيبويه) فى باب عنوانه : (هذا باب " أم " إذا كان الكلام بها بمنزلة " أيَّهما " و " أيُّهُم ") ، وأشار فيه إلى أنَّ " أم " تقع فى الحيِّز المذكور متأخِّرة عن همزة الاستفهام ، وحينئذٍ تكون " أم " بمثابة حَرْف يُشرِك بين متعاطفيْن ، وفى نفس الوقت تكون متضمِّنة معنى استفهام آخر يُراد به (التعيين) ، أو (العلم بأحد أمريْن) ، وتُسَمَّى بـ (أم) المُعادلة ، باعتبار أنَّ ما بعدها يكون عديلاً لما قبلها (اسماً) كان أو (فعلاً) [1] .

وما يهمُّنا هنا هو : أنَّ (سيبويه) – وهو بصدد ذلك – تحدَّث عن ترتيب عناصر الجملة التالية لـ (همزة الاستفهام) ، والمُصدَّرة على " أم " مشيراً إلى أنَّ تلك الجملة يكون المُرادُ منها أحد أمريْن هما :

١- السؤال عن الفعل .

٢- أو السؤال عن صاحب الفعل .

ففى حالة السُّؤال عن أحد الفعلين أيُّهما وقع على المفعول ، فالأحسن المجىء بالفعل تالياً لهمزة الاستفهام مُقدَّماً على الاسم ، فتقول مثلاً : (أضربت زيداً أم قتلته ؟) ، أو تقول : (أضربت أم قتلت زيداً ؟) ، على أنَّ المعنى فى كُلٍّ من السُؤالين : (أىُّ ذاك كان بزيد ؟) ؛ لأنَّك السَّائل يسأل عن أحدِ الفعلين ، فهو يدَّعى أحدهما ، ولا يدرى أيُّهما كان ؟ أو أيُّهما هو ؟

وإذا كان المُراد هو السُّؤال عن صاحب الفعل (الاسم) فإنه من المستحسن تقديم الاسم على الفعل أو على الظرف ، وذلك كأن تقول : (أزيداً لقيت أم بشراً ؟)، و (أزيدُ عندك أم عمروٌ ؟) ، ووجه الحسن عند (سيبويه) هُنا هو : أنَّ السائل يسأل المُخاطب عن أحد الاسمين ، إذ إنَّ الأول يدَّعى أنَّ المسؤول قد لقى أحدَهما، أو أنَّ عنده أحدهما ، وأنَّ عِلْمَ السائل قد استوى فيهما لا يدرى أيُّهما

(١) ينظر : الكتاب جـ ١ صـ ١٦٩ : ١٧٠ .

هو؟، ومن ثم فهو يسأل عن أحد الاسمين ، لا عن اللُّقى ، ولا عن شبهه ، ولذا كان تقديم الاسم أحسن والحالة هذه .

وعلى الرَّغم من أنَّ (سيبويه) يرى أنَّ تقديم الفعل فى الحالة الأولى أحسن؛ باعتباره مسؤولاً عنه ، وفى الحالة الثانية كان تقديم الاسم أولى وأفضل؛ لأنَّه هو المقصود من السُّؤال – أقول على الرغم من ذلك – فإنَّ (سيبويه) يرى أنه لو حدث العكس فى الحالتين ، فقُدِّم فى الأولى الاسم على الفعل وقيل : (أزيداً ضربت أم قتلت ؟) ، وفى الحالة الثانية قُدم الفعل ، أو ما فى شبهه ، فقيل : (ألقيت زيداً أم بشراً؟)، و(أعندك زيدٌ أم عمروٌ؟)، لكان جائزاً حسناً[1]، وإن كان من الأفضل تقديم الفعل فى المثال ، وتقديم الاسم فى المثالين الأخيرين .

وكذلك تحدَّث (سيبويه) عن أسلوب (التقديم) فى إطار الاستفهام بـ(الهمزة) مع وجود (أو) على نحو ما فعل مع (أم) مع بيان ما بينهما من فرق يسير ، يتمثَّل هذا الفرق فى أنَّ (أو) يؤتى بها حينما يكون المستفهِم لا يعلم كون أحد الفعلين أو الأفعال ، أو أحد ممن وقع عليه الفعل ، أو أحد صاحبيِّ هذا الفعل ثابتاً أم منتفياً ، فالسائل يسأل ، وهو شاك فى ثبوت أو انتفاء مِمَّا أو مِمَّن يُسأل عنه .

أمَّا فى (أم) فإنَّ السائل يعلم أنَّ أيَّاً مِمَّن أو مِمَّا يُسأل ثابتُ إلاَّ أنَّه لا يعلمه على وجه اليقين ، وبعينه ، فهو حينئذٍ يُطالب المخاطب بتعيينه [2] .

وما يعنينا هنا هو أن (سيبويه) أشار إلى صورة من صور (التقديم والتأخير) فى باب (أو) على نحو ما فعل فى باب (أم) مُبيِّناً أنَّه من الأحسن تقديم الاسم فى حالة السُّؤال عن أحد الاسمين ، أو الأسماء ، وتعلُّق السُّؤال بهما أو بهم ، كأن تقول : (أزيداً لقيت أو عمراً أو خالداً ؟) .

أمَّا إذا تعلَّق السُّؤال بالفعل أو بِشِبْهِه فإنه من الأحسن تقديم الفعل كأن يُقال مثلاً: (ألقيت زيداً أو عمراً أو خالداً؟)، و(أعندك زيدٌ أو خالدٌ أو عمرو؟)[3].

---

(١) ينظر : الكتاب جـ ٣ صـ ١٦٩ ، ١٧٠ .
(٢) ينظر : الكتاب جـ ٣ صـ ١٧٩ : ١٨١ .
(٣) ينظر : السابق : صـ ١٨٠.

ويرى (سيبويه) ، إنه وإن كان السُّؤال يتعلَّق بالفعل ، أو بِشِبْهِه، فإنه يجوز تقديم الاسم ، وإنْ كان من الأفضل تأخيره [١] .

هذا هو دوْرُ (سيبويه) بالنسبة لـ (التقديم والتأخير) فى سياق الاستفهام .

أمَّا إذا انتقلنا إلى (الإمام عبد القاهر) فإننا نلحظ أنَّه أفاد من أستاذه (سيبويه) فيما ذكر هنا ، إلاَّ أنَّ الخالف لم يلتزم بما قاله السالف ، ، وإنما كان له رأى آخر ، فإذا كان (سيبويه) يرى أنَّ هُناك فرقاً بين تقديم الفعل ، وبين تقديم الاسم فى سياق الاستفهام ، وانَّ المسؤول عنه سواءٌ أكان اسماً أم فعلاً يُستحسن تقديمه ، وأن يؤتى به تالياً لـ (همزة الاستفهام) يُستحسن ذلك فقط ، ولا يكون الكلام فاسداً إذا لم يل المسؤولُ عنه الهمزةَ ؛ لأنَّه يجوز تأخيره [٢] ، وإن كان تقديمه أولى وأفضل .

أقول : فإذا كان (سيبويه) يرى ذلك ، فإنَّ الإمام (عبد القاهر) كانت له وجهة نظر أخرى تتمثَّل فى أنَّ : المسؤول عنه ، والمشكوك فيه لابد أن يكون مقدَّماً لا محالة ، سواءٌ فى ذلك الاسم (فاعلاً كان أو مفعولاً) ، أم الفعل ، وإذا تأخَّر المسؤول عنه فى هذه الحالة يكون الكلام فاسداً وباطلاً ، وذلك بناء على مقاييس وضعها الإمام لنفسه فى هذا الإطار ، مشيراً إلى أن لكل بنية حالةً توجبها ، فبنية مجئ الاسم تالياً للهمزة مقدَّماً على الفعل غير بنية مجئ الفعل تالياً للهمزة مقدماً على الاسم ، وأنَّه لا يسوغ لنا تقديم الاسم على الفعل إذا كان الشَّكُّ فى الفعل ، ولا تقديم الفعل على الاسم إذا كان الشَّكُّ فى الاسم ، وإلا كان الكلام فاسداً [٣] ، حيث عبَّر عن ذلك بقوله : " فهذا من الفرق لا يدفعه دافع ، ولا يشكُّ فيه شاك ، ولا يخفى فساد أحدهما فى موضع الآخر " [٤] .

---

(١) ينظر : الكتاب جـ ٣ صـ ١٦٩ ، ١٧١ .
(٢) حيث وصف (سيبويه) تقديم المسؤول عنه بأنه (أحسن) ووصف تأخيره بأنه (جائز حسن) – ينظر : الكتاب جـ ٣ صـ ١٧٠ ، ١٧١ .
(٣) ينظر : دلائل الإعجاز صـ ١١١ : ١١٣ ، ٤٦٨ .
(٤) دلائل الإعجاز صـ ١١٢ .

وقد رأينا فى موضع سابق أنَّ الإمام لم يترك الأمر هَمَلاً ، بل دلَّلَ علـــى صِحَّة ما ذهب إليه فساق لنا بعض الأمثلة التى يُعاب فيها التقديم ، وأخـــذ فـــى بيان عيوبه بطريقة كاشفة يطمئنُّ القارئ من خلالها على قبول رأيـــه وفكرتـــه ؛ ذلك ليستقيم أمامنا الدليل ، مع ملاحظة أنَّ تلك الأمثلة – على ما يبدو – كانـــت من بنات أفكاره هو ، ولم يسبقه (سيبويه) ولا غيره إليها .

وكان ممَّا قاله الإمام فى ذلك :

" فلو قلت : (أأنت بنيت الدَّار التى كنت على أن تبنيها ؟) ، و (أأنـــت قلت الشعر الذى كان فى نفسك أن تقوله ؟) ، و (أأنت فرغت من الكتاب الـــذى كنت تكتبه ؟) خرجت من كلام الناس ، وكذلك لو قلت : (أبنيت هذه الدار ؟) ، و (أقلت هذا الشعر ؟) ، و (أكتبت هذا الكتاب ؟) ، قلت ما ليس بقول ؛ ذلـــك لفساد أن تقول فى الشيء المُشاهد الذى هو نُصب عينيك أموجود أم لا؟)[1].

إلى غير ذلك من الأمثلة التى عرض لها الإمام ، مُشيراً إلى الصحيح منها والسقيم ؛ للتمييز بينها ، موضِّحاً بلاغة التقديم فى الصـــحيح مـــن الأســـاليب ، وفساد التقديم فى السقيم منها [2] ، مِمَّا يعنى أنَّ الإمـــام كانـــت لديـــه مقـــاييس يستطيع من خلالها أن يحكم على الأسلوب بالصِّحة ، أو بالخطأ فـــى مســـألتنا ، وهذا ما لا يتوافر عند (سيبويه) .

وقد أشرت – فيما مضى – إلى أنَّ الإمام كان يُفرِّق بدقـــة بـــين معـــانى الصيغ والعبارات فيما يقوم بالتمثيل به ، من حيث تقديم الفعل على الاســـم ، أو العكس ، مورداً الأوجه المُحتملة فى التعبير أثناء شرحه للمسألة ، مدعومة تلـــك الأوجه بالموازنة بينها ، مع بيان ما يصِحُّ وما لا يصح ، بعد توصُّله إلى النتيجة المرجوَّة من خلال تلك الموازنة ، مُعلِّلاً ما يقول بالدليل والبرهان ، مُحتكماً فـــى ذلك إلى الذوق والعقل تارة ، وعُرف الاستعمال تارة أخرى . . . مِمَّـــا يعنـــى أنَّ الإمام كان يتوصَّل إلى ما يتوصَّلُ إليه من خلال مدارسته كلام العرب ، وسننهم ،

(١) دلائل الإعجاز صـــ ١١٢ .
(٢) يُنظر : السابق صـــ ١١٢ ، ١١٣ .

وطرقهم فى التعبير ، معتمداً فى ذلك على رأيه الشخصى ، وأنَّه كان يُدرك الحاجة إلى البحث فى تفاصيل المعانى ودراسة تلك المعانى التى يتضمَّنها التقديم والتأخير ، مما يدُلُّ على براعته ورسوخ قدمه فيه .

أضف إلى ذلك أنَّ الإمام فى حديثه عن (التقديم والتأخير) فى سياق الاستفهام لم يقتصر الأمر فى ذلك على الاستفهام الحقيقى على نحو ما فعل (سيبويه)، بل تعداه إلى (التقديم والتأخير) بين الاسم والفعل فى سياق كُلٍّ من الاستفهام (التقريرى ، والإنكارى ، والتكذيبى ، والتوبيخى) ، وكان فى كل ذلك يضع حدًّا فاصلاً بين الجمل التى تبدأ بالأفعال ، والجمل التى تبدأ بالأسماء مُشيراً إلى الدواعى والأسرار البلاغية للتقديم فى كُلٍّ موضِّحاً بالكثير من الأمثلة والشواهد ذات الأساليب المُتباينة ، جامعاً فى ذلك بين الشواهد القرآنية ، وما هداه إليه نظره من الشواهد الشعرية ، ومِما تفوَّه به العرب من الكلام البسيط والعادى ، ذلك بالإضافة إلى بعض الأمثلة التى كانت من بنات أفكاره ، مضطرّاً إلى ذكرها توضيحاً للفوارق بين الأساليب المُختلفة والتراكيب المتباينة ، وقد تجلَّى لنا ذلك بوضوح فى كُلِّ ما ذكر الإمام فى الظاهرة التى هى محلِّ الحديث.

ولا شك أنَّ كُلَّ هذه الأمور مجتمعة لم تكن متوافرة لدى (سيبويه) الذى كان حديثه – فيما نحن بصدده – منصبَّاً فى مجال استيفاء الصِّحة النحوية من ناحية موقع أجزاء الجملة ... دونما نظر إلى ما يترتب على (التقديم والتأخير) فى إطار الاستفهام من أىِّ غرض بلاغى، ذلك على نحو ما مرَّ بيانه بالتفصيل.

بينما الإمام تحدَّث عن (التقديم والتأخير) فى الإطار المذكور ؛ باعتباره مطلباً بلاغيَّاً .

هذا ، وقد سبق أن ذكرت حديثين لـ(سيبويه)، <u>الأول</u> : أتى فيه بمثاليْن ، أحدهما أورد حوله تعليقاً أومأ فيه إلى معنى من معانى (همزة الاستفهام) ذلكم المعنى هو :(الإنكار والتوبيخ) والمثال الآخر ذكر حوله كلاماً يُشتمُّ منه رائحة إفادة الهمزة معنى التقرير .

<u>والحديث الثانى</u> : ذكر فيه مثالاً ، وفى أثناء شرحه له أشار صراحة إلى أنَّ (الهمزة) فيها معنى التوبيخ .

مع ملاحظة أنَّ (سيبويه) لم يعرض فيما ذكر حول هذه الأمثلة لأيٍّ من (التقديم)، أو(التأخير) لا من قريب ولا من بعيد [١] .

وبذا يتضح لنا الفرق بيْن كُلٍّ من الرجلين فى المسألة المذكورة ، من حيث الرُّؤية ، والفكرة ، والمنهج فى التحليل ، والتدوير ، وطريقة التناول .

٤- ووجه رابع من وجوه التمايز والتباين بين الرجلين ، هذا الوجه نلحظه فى تناول كُلٍّ منهما لأسلوب (التقديم والتأخير) فى سياق (النفى) ، وقد سبق أن رأينا (سيبويه) فى ثنايا عرضه لتلك القضية يرى أنَّ الأصل فى حروف النفى أن يعقبها (الفعل) مُقدَّماً على (الاسم) ، ولكن من وجهة نظره ، أحياناً قد يأتى (الاسم) عقب تلك الحروف مُقدَّماً على (الفعل) جوازاً على سبيل الاضطرار ، وذلك دون أن يُشير (سيبويه) إلى أى فائدة ، أو علَّة بلاغية مترتِّبة على ذلك (التقديم) بل عرض للتقديم والتأخير ؛ لذات الإعراب من حيث الالتزام يسنن العرب ، وطريقتهم فى التعبير ، لا من حيث صِلَةُ (التقديم والتأخير) بالمعنى المترتب عليه ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك فى أكثر من موضع فى هذا البحث [٢] .

أمَّا الإمام (عبد القاهر) فقد خصَّ مسألة بعينها للتقديم فى إطار النفى ، وقام بدراسة تلك المسألة بصورة منضبطة ، حيث تناول التقديم والتأخير فى الإطار المذكور على نحو ما تناوله فى سياق الاستفهام ، وذكر فى ذلك صوراً ثلاث :

الصورة الأولى : تقديم الفعل على فاعله ، وتقديم الفاعل على فعله الرافع لضميره ، مشيراً إلى الفرق بينهما على غرار ما كان عليه الأمر فى الاستفهام ، مشيراً إلى الدِّلالة المترتبة على التقديم فى كُلٍّ .

---

(١) ينظر : الكتاب ج ١ ص ٣٤٣ ، ٣٤٥ ، ج ٣ ص ١٧٣ .
(٢) ينظر : السابق ج ١ ص ٥٤ : ٦٦ ، والدلائل ص ١٢٤ : ١٢٧ .

فمثلاً قولنا : (ما فعلت) بإيلاء الفعل (أداة النفى) يفهم منه أنَّ الفعل غير ثابت وليس حاصلاً .

أما إذا قلنا : (ما أنا فعلت) فإنَّ ذلك التركيب يُفيد (التخصيص) بأحد أساليب القصر فيما طريقه التقديم ، إذ إنه يشي بثلاثة أمور :

١- نفى الفعل عن (المسند إليه) المُقدَّم خصوصاً وبالذات .

٢- إثبات نفس الفعل المنفى لغير المسند إليه خصوصاً .

٣- وجود فاعل آخر غير (المسند إليه) المقدَّم قد قام بفعل هذا الفعل ، وكأن المعنى : (لم أفعله وفعله غيرى) .

هذا ، وقد جعل الإمام المثالين السابقين تأصيلاً للقاعدة الدَّالة على التفرقة المذكورة ، ولم يقف عند هذا الحدِّ ، بل قام بالإسهاب والتوضيح والتنظير فى الشرح، حيث أخذ فى تشبيه مثال بمثال ، مستطرداً من مثال إلى آخر من الأمثلة البسيطة على سبيل التنظير والتشبيه ، ويجُرِى على أحدهما ما يُجْريه على الآخر ؛ لاشتراكهما فى بيان المقصود ؛ لكى يتضح الفرق الشاسع ، والبون الواسع ، بين ما يترتب على تقديم الفعل ، وبين ما يترتب على تقديم الاسم ، وذلك بطريقة تدُلُّ على ثقافة الإمام الواسعة ، ووعيه الحصيف بالخصائص المشتركة بين التراكيب ، وأنَّه فيما ذكر كان معتمداً على رأيه الشخصى الذى توصَّل إليه بمدارسة كلام العرب، وسننهم وطرقهم فى التعبير .

ولكى يؤكِّد الإمام كلامه أَتْبَعَ ما ذكر بمثالينْ من صحيح كلام العرب ؛ يعينانِه على صِحَّة ما ذهب إليه الإمام ، مُحتجَّاً على ما يقول مُعلِّلاً ، ومُبرهناً . ثم أخذ الإمام فى ذكر أمثلة يُبيِّن لنا فيها عدم سلامة تراكيبها ؛ ويقوم بالتفرقة بينها وبين أمثلة أخرى استقامت التراكيب فيها؛ وذلك لكى يقنع القارئ أو المتلقِّى على أنَّ البداية بالفعل فى إطار النفى ، ليست كالبداية بالاسم فى الإطار ذاته ، وأنَّ لكلٍّ دلالته ، مُحذِّراً – فى الوقت نفسه – من النطق بتعبيرات ؛ لعدم سلام تراكيبها ، وقام بالموازنة بين الأوجه المُختلفة فى تلك الأمثلة ، وذكر المُختار

منها ، ودَلَّل على وجه الاختلاف فى ذلك، مِما يدُلُّ على وضوح حضوره فى توجيهات المعانى توجيهات عِدّةَ حتى يقف على الوجه الصحيح فى التركيب(١).

الصورة الثانية : من صور التقديم فى إطار الخبر المنفى (تقديم المفعول وتأخيره) .

وذكر الإمام فى هذه الصورة أنَّ ما ذكره من فرق بين تقديم (الفعل) على (فاعله) ، وبين تقديم (الفاعل) على (فعله) الرافع لضميره ، ينطبق كذلك على (المفعول به) فى حالة تقديمه وتأخيره فى الإطار المذكور ، من حيث إنَّه يجوز فى كُلِّ حالة ما لا يجوز فى غيرها ، موضِّحاً ما قال بالأمثلة .

الصورة الثالثة : (صورة تقديم الفعل على الجار والمجرور ، والعكس ، فى الإطار المذكور) .

وذهب الإمام إلى أنَّ الفرق المذكور آنفاً بين تقديم كُلٍّ من (المفعول) ، و (الفعل) على الآخر فى حالة النفى قائم بذاته ، وعلى وجهه فى تقديم كُلٍّ من (الجار والمجرور) ، و (الفعل) على الآخر ، ذلك مع التوضيح بالمثال .

على أنَّ تناول الإمام للتقديم والتأخير فى الصور الثلاث كان على هدى من الحِسِّ النفسى والذوق الأدبى ، حيث كان يقوم بعرض الفكرة عرضاً هادئاً ، مُقلِّباً الأمر على وجوهه المُختلفة ، حتى يصل إلى النتيجة التى يهدف إليها ، كاشفاً عن الأسرار المترتبة على التقديم ، من خلال النَّظر والتأمل فى الدقائق الناجمة عن وضع كُلٍّ من الألفاظ المُكوِّنة للعبارة فى المكان الذى تتطلَّبه ؛ طبقاً للغرض الذى يؤم ، موضِّحاً ما بين التعبيرات المُختلفة من فوارق ، واضعاً يده على ما يصح من الأساليب ، وما يمتنع ، مُميِّزاً بين هذا ، وذاك بعد إحاطته بالفكرة من جميع جوانبها ، ذلك حتى يضع الأمر فى نصابه ، ذلك على غرار ما فعل عند عرضه لمسائل التقديم فى الاستفهام . . . .

ولاشك أنَّ (الإمام) بذلك يكون أولى المسألة عناية كبيرة فى الشرح والتحليل ، بطريقة تُبْرِزُ الفرق بينه وبين (سيبويه) فى تناوله للطرح المذكور .

---

(١) ينظر : دلائل الإعجاز صـ ١٢٤ : ١٢٧.

٥- كذلك من أوجه الاختلاف بين (سيبويه) و (عبد القاهر) الواردة فى بحثنا ما يبرُزُ عند تناول كل منهما للفظتى (مثل) ، و (غير) ، وموضع كلتيهما فى الكلام ، وكيفية ورودهما فيه .

أمَّا عن (سيبويه) – كما سبق أنْ رأينا – فقد تحدّث عن اللفظتين المذكورتين فى مواطن كثيرة من كتابه ، دون أن يذكر شيئاً عن تقديمها فى الكلام ، ولكنَّ حديث (سيبويه) عن ذلك كان منصبَّاً على أنَّ اللفظ (مثل) عبارة عن (اسم) يُفيد التسوية ، وعلى أنَّ اللفظ المذكور له أخوات هى : (شِبْهُ ، وسيُّ ، وغيرُ ، وأىُّ) ، وأنَّها وأخواتُها لا تتعرَّف بالإضافة لمعرفة ، وأنَّها قد تكون نكرة ، وقد تكون هى وأخواتها معرفة إذا كانت وصفاً أو خبراً ، وهى مضافة إلى معرفة ، وكذلك تقع فى الكلام صفة ، أو مفعولاً مُطلقاً ، واسماً يقع على خلاف الذى يُضاف إليه .

وكُلُّ ما أورده (سيبويه) من شواهد على ما قال لم يرد فيه لفظ (مثل) مُقدَّماً فى الكلام ، وكانت أمثلته متنوِّعة ما بين آيات قرآنية ، وأشعار ، وجمل بسيطة التركيب من الكلام العادى ، وكان فى كُلِّ ذلك يقوم بتوضيح العلاقات النحوية ، شارحاً التَّغيُّرات التى تحدُث فى الكلمة والتركيب ، مُحلِّلاً بحسب المفهوم النحوى لنظام الجملة ، كما كان يعتبر أن تلك الشواهد دليلٌ على استعمال فعلى واردٍ فى كتاب الله ﷻ أو مروى عن العرب ، وأنَّها جاريةٌ على القياس ، لِما لها من ارتباط وثيق به [(١)] .

هذا ، وما فعله (سيبويه) مع لفظ (مثل) صنعه مع لفظ (غير) حيث عرض لهذا اللفظ الأخير فى عدة أبواب من كتابه ، مشيراً إلى أنَّه اسم يقع على خلاف الذى يضاف إليه ، ويدخله معنى الاستثناء حيث إنَّه يتضمَّن معنى (إلاَّ) ، وأن ذلك اللفظ يقع صفة ، أو حالاً ، ولا يكون إلا نكرة ، ولا يُجمع ، ولا يدخله الألف واللام ، وأنَّهُ اسم يكون داخلاً فيما يخرج منه غيره ، وخارجاً فيما يدخل

---

(١) ينظر : الكتاب جـ ١ صـ ٣٦٤ ، ٤٢٣ ، ٤٢٨ : ٤٣٠ ، جـ ٢ صـ ١٣ ، ١٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ١١١ ، صـ ٢٨٦ .

فيه غيره ، وأحياناً يكون بمنزلة (مثل) ليس فيه معنى إلاَّ ، وأخرى يؤتى به فى الكلام متضمِّناً معنى (لكن) ، وذلك فى تأكيد أسلوب المدح بما يُشبه الذَّم . . . إلى غير ذلك من الأمور النحوية التى تكون قاعدة ، أو معياراً للاستعمال ، أو مقياساً لنظام الجملة ، كُلُّ ذلك دون أن يذكر (سيبويه) أدنى شىءٍ يتعلَّق بتقديم اللفظ المذكور ، أو تأخيره ، أو بالفائدة المترتبة على ذلك [1] .

تلك هى نظرة (سيبويه) إلى لفظتى (مثل) ، و (غير) ، وكيفية ورودهما فى الكلام عنده ، مشيراً إلى المعانى المُتضمَّنة لكلٍّ من اللفظتين المذكورتين ، ولا شك أن تلك النظرة كانت قاصرة على الصناعة النحوية فحسب على نحو ما أوضحت .

أمَّا الإمام (عبد القاهر) فقد كانت له وجهة نظر أخرى أثناء تناوله للمسألة المذكورة – على نحو ما رأينا – تلك الوجهة التى تبرز شخصيته فى استنطاق النصوص بما فيها وما وراءها ، من خلال إعمال عقله ، وكدِّ فكره ، حيث جعل تقديم (مثل) ، و(غير) كالأمر اللازم ؛ إتباعاً للاستعمال الوارد عن العرب، وكالواجب فى كلام البلغاء ؛ وذلك لإفادة تقوية الحُكم وتأكيده لما أضيفت له (مثل)، ولما أضيفت له (غير) ، فرأى الإمام أنَّ تقديم هاتين اللفظتين على الرَّغم من أنَّ القياس لا يوجبه ، إلاَّ أنَّ العرب قد درجت عليه فى كلامها ، وتعارفت عليه فى أشعارها ، وكان ذلك من سننهم ، ولم يقع استعمالهم على خلاف ذلك التقديم قطعاً ، ومن ثم لا يجوز لعاقل تركه ؛ لأنَّ المعنى لا يستقيم إذا لم يُقدَّم كُلُّ من اللفظتين على فعليهما ؛ إذ إنَّ تقديمهما يُساعد على الغرض المقصود من التقوية المذكورة ، والمبالغة فى اتجاه القصد إلى ما أضيفت (مثل) أو (غير) له ، وفى الحُكم عليه بطريق الكناية التى هى أبلغ من التصريح ، ذلك على نحو ما استنبط الإمام مِمَّا نطقت به العرب فى كلامهم

(١) يُنظر : الكتاب جـ ١ صـ ٤٣١ ، جـ ٢ صـ ٣٩ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٣٠ ، صـ ٣٤٣ ، ٣٤٥ ، جـ ٣ صـ ٢٧٢ ، ٤٧٩ ، جـ ٤ صـ ٢٣١ .

وأشعارهم ، وقد ساق الإمام أمثلته الدَّالة على ذلك من بارع نظوم العرب وأساليبهم، على نحو ما مرَّ بيانه بالتفصيل (١) .

مع ملاحظة أنَّ المُراد من وصف تقديم اللفظتين بأنه (كالازم) هو أنه كاللازم بلاغة وبياناً ، من ناحية كثرة مجىء ذلك التقديم فى الأساليب ، وليس من ناحية الصناعة النحوية ؛ إذ إنَّ قواعد النحو لا توجب مثل ذلك التقديم ، ومن أجل ذلك كانت وجهة نظر (سيبويه) مغايرة لما ذهب إليه الإمام ، حيث إنَّ الأول كان حديثه منصباً على (مثل) ، و (غير) انطلاقاً من نظرته النحوية ، بينما الثانى كانت نظرته إليهما انطلاقاً من وجهة نظر بلاغية ، ومن هُنا حَدَثت المفارقة بينهما فى المسألة .

٦- وفرق آخر بيْن كُلٍّ من الرَّجُليْن هذا الفرق لاحظناه يُطالعنا أثناء تناول كُلٍّ منهما للإخبار عن النكرة وللغرض من التنكير .

فبينما هُما متفقان فى شأن كُلٍّ من النكرة ، والمعرفة من ناحيتين :-

الأولى : أنَّ النَّكرة لا تدُلُّ على مُعيَّن ، وإنَّما تدُل على الجنس ، وعلى العدد، وأنَّه يصلُح تقديمها فى الأسلوب ، إذا كان ذلك الأسلوب محمولاً على القصر ، باعتبار أنَّ القصر من مسوِّغات الابتداء ؛ لأنَّه كالتخصيص بالصفة ، ومن ثم جاز تقديم النَّكرة المُطلقة عندهما فى مثل قول العرب : (شَرٌّ أهرَّ ذا ناب) إذ إنَّ تأويله من وجهة نظرهما : (ما أهرَّ ذا ناب إلاّ شرٌّ) .

الناحية الثانية : أنَّ المعرفة تدُلُّ على شيء بعينه ، فإذا كان الفاعل أو المسند إليه معرفة ، وكان الغرض من السُّؤال هو الوقوف على ما ذُكِر بعينه قُدِّم على الفعل كما فى قولنا : (أزيدٌ عندك أم عمروٌ ؟) .

أقول : فبينما هُمَا متفقان فى ذلك ، فإنهما يفترقان فى أنَّ (سيبويه) يرى أنَّ تقديم النَّكرة على خبرها الفعلى لم يحسن إلاَّ بواحد من أمرين لا ثالث لهما :

---

(١) ينظر : دلائل الإعجاز صـ ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ .

الأول : أن تكون تلك النكرة مُقيَّدةً بشيءٍ ومُعرَّفةً به : كقولنا : (راكِبٌ من بنى فلان سائر) [١] .

الأمر الثانى : أن يكون تقديم النَّكرة فى الأسلوب موحياً بمعنى القصر ؛ باعتباره المعنى الذى يتضمَّن نفياً لأىِّ احتمال آخر ، وذلك كما فى المثل السابق ذكره ؛ إذ إنَّ (سيبويه) – كما أشرت – يرى أنه بمعنى : (ما أهرَّ ذا ناب إلاَّ شرّ)، وقد وضح لنا ذلك فيما مضى حينما قاسه على قول مَنْ قال : (شيء ما جاء بك) قائلاً : " فإنما يحسُن ، وإنْ لم يكن على فعل مُضمر ؛ لأنَّ فيه معنى : (ما جاء بك إلاَّ شيء) . . . " [٢] .

أمَّا الإمام عبد القاهر – فيرى – على نحو ما مرَّ بيانه – أنه من الواجب : تقديم النكرة على الفعل فى سياق الاستفهام ، وبخاصة إذا كان الغرض منه طلب تعيين جنس الفاعل ، أو عدده ؛ باعتبار أنَّ المشكوك فيه لابد من تقديمه.

والأمر نفسه فى الخبر ، وذلك إذا أراد المُتكلِّمُ الإخبار عن جنس الفاعل، أو عدده ، وقصر الفعل عليه ، سواءٌ فى ذلك كون الجنس مطلقاً أم مقيَّداً، موصوفاً ، أم غير موصوف ، وقد سبق تفصيل كُلِّ ذلك .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أُخرى أنَّ (سيبويه) أوجز فى عرض ما ذكره عن دلالة النَّكرة على الجنس ، أو العدد ، واكتفى بسوق الأمثلة الدَّال على ما قال.

أمَّا الإمام فإنَّه أوفى المسألة حقَّها من الشرح والإيضاح حيث إنه لم يقف عند حدِّ التمثيل لما ذكر ، بل قام بتوضيح الفكرة وزادها وضوحاً وبياناً ، وتعليقاً ، مُشيراً إلى مزايا التقديم والتأخير بالنسبة للنكرة ، تلك المزايا التى كانت من ابتكاراته لا بد من ابتكارات غيره ... [٣] .

---

(١) حيث إنَّ لفظ (راكب) ، وإن كان نكرة إلاَّ أنَّه عُرِّف وقُيِّد بكونه (من بنى فلان) ، وعليه فلو قيل مثلاً :(راكبٌ سائر) بدون تقييد لم يجز أو لم يحسن عند (سيبويه) ، ومثله لو قيل (رجُلٌ ذاهب) – ينظر : الكتاب جـ ١ صـ ٣٢٢.

(٢) السابق ج ١ ص ٣٢٩ .

(٣) ينظر : الدلائل ص ١٤٢ : ١٤٥ .

٧- وثمَّة وجه آخر من وجوه الاختلاف يتمثَّل هذا الوجه فى أنَّ (سيبويه) لم يضع ضابطاً عاماً يُبيِّن لنا من خلاله مدى الاستفادة من تقديم الاسم على الفعل ، والعكس ، فى كُلٍّ من أسلوبى الاستفهام والخبر ، بينما (الإمام عبد القاهر) قام بالكشف عن ذلك الضابط العام ، وكان مِمَّا أوضحه لنا فيه : أنَّ هُناك مقاييس للتقديم والتأخير ، وأنَّ معانى النحو لها دوْرٌ بارز فى ترتيب الكلام ، وأنَّ الكلمة لابد أن تقع موقعها فى الأسلوب تقديماً وتأخيراً ، سواءٌ أكان ذلك الأسلوب إنشائياً أم خبرياً ، إذ إنَّ لكل أسلوب دلالته ومعناه الذى يتميَّز به عن غيره ، فالبدء بالاسم فى قولك مستفهماً (أزيدٌ قام ؟) يختلف فى دلالته عن البدء بالفعل فى قولنا : (أقام زيد ؟) ، والشأن نفسه فى قولك مُخبِراً : (زيدٌ قام) بتقديم الاسم ، يختلف فى معناه عن قولك : (قام زيدٌ) بتقديم الفعل ، وأنَّ هُناك تماثلاً فى الفائدة المُترتبة على تقديم الاسم على الفعل ، أو العكس فى كُلٍّ من الاستفهام والخبر ، وأنَّ الجملة الواحدة إذا صيغت بدون أداة استفهام كانت خبراً عن معنى ، أمَّا إذا دخلت أداة الاستفهام على تلك الجملة صارت، استخباراً عن المعنى ذاته بعد أن كانت خبراً .

ثم يقرر الإمام – تطبيقاً على الأمثلة المذكورة – أنَّه إذا دَلَّ تقديم الفعل فى الاستفهام على أنَّ المسؤول عنه مجرَّدُ ثبوت الفعل للفاعل ، أو انتفائه عنه ، وجب أن يدُلَّ تقديم الفعل فى الخبر المثبت على مُجرَّد ثبوت الفعل للفاعل ، وفى الخبر المنفى على مُجرَّد انتفائه عنه ، وإذا دل تقديم الاسم فى الاستفهام على أنَّ المسؤول عنه تعيين الفاعل الذى ثبت له الفعل دون غيره ، وجب أنْ يدُلَّ تقديم الاسم فى الخبر المثبت على أنَّ الفاعل المُقدَّم هو الذى ثبت له الفعل دون غيره ، وفى المنفىِّ على أنَّ المُقدَّم هو الذى انتفى عنه الفعل دون غيره .

وبالجملة فإنَّ الإمام يرى : أنَّه إذا كان لنظم الكلام وترتيب أجزائه معنىً أو مغزىً بلاغياً فى الاستفهام ، فإن ذلك المعنى أو المغزى قائم بذاته فى الخبر كذلك ، إذ إنَّ كُلاً من الاستفهام والخبر يتحدَّان فى ذلك [١] .

وما ذهب إليه الإمام هُنا لم نلحظ مثله عند (سيبويه) .

٨- **إنَّه وإن كان قد تجلَّى لنا فى ثنايا البحث أنَّ كُلاً من العالميْن الجليليْن** قد انتفع بسابقيه أثناء طَرْحه لبعض قضايا التَّقْدِيم ، إلاَّ أنَّ التباين فى هذا الانتفاع كان واضحاً ، حيث إنَّ الأوَّل وجدنا انتفاعه يقف عند حدِّ النَّقل ، للتدليل على ما يقول فحسب ، دونما استكشاف لطريقة المنقول عنه ، أو استنبات للفكرة التى قام بنقلها عن أسلافه ، أو حتى أدنى مُنافشة لتلك الفكرة ، وإنْ دلَّ هذا فإنما يدُلُّ على أن (سيبويه) كان يقوم بتسجيل آراء سابقيه ، واقفاً عند المعنى الذى كان كامناً فى عقل من يقوم بالنَّقل عنه ، بلا تدخُّل فى النصوص المتوارَثة ، وقد اتضح لنا ذلك فى موضعين سبقت الإشارة إليهما فى هذا البحث ، الأوَّل : كان (سيبويه) استدّل فيه على ما ذكر بما جاء على لسان (الخليل) ، والموضع الآخر : استرشد فيه بما ذكره (يونس بن حبيب) [٢] .

أمَّا (الإمام عبد القاهر) فقد كانت له طريقة مغايرة عن سلفه فى الانتفاع ، حيث برز لنا فى ثنايا هذا البحث أنَّ الإمام وإن كان حريصاً على تسجيل ما ورد عن العلماء إلاَّ أنَّه لم يكن ينقل عنهم كيفما اتفق ، بل كانت له ذاتيَّته فى ذلك النقل ، وكان منهجه فى الانتفاع بسابقيه قائماً على الاجتهادات ، والاستدراكات ، والاستنباطات ، وهذا يعنى أنَّ الإمام لم يكن فى انتفاعه واقفاً عند حدود النقل وفقط ، ولم يلتزم بآراء أسلافه صحيحها ، وفاسدها ، بل كان يجتهد ، ويُحلِّل ، ويوجِّه بطريقة تدل على حُسن تصرُّفه ، وبعد نظره ، ورجاحة عقله ، وكدِّ فكره ، فما وافق الصَّواب أيَّده ، وأثبته ، وأذاعه ، وذلك بعد تحليله

---

(١) ينظر : الدلائل ص ١٤٠ ، ١٤١ .
(٢) ينظر : الكتاب ج ١ ص ١١٩ : ١٢٧ ، ج ٢ ص ١٢٧ .

وتمحيصه ، وتجلية ما غمض منه ، بدقة متناهية ، موضّحاً إياه ، مستشهداً عليه ، بطريقة تدُلُّ على شدَّة تعمُّق الإمام فى التفنن والابتكار فى التحليل والتوضيح ، وعَرْضه ما يريد عَرْضاً منهجياً منسّقاً يخدم المسألة المراد شرحها ، ويُبرز سماتها من جميع جوانبها ، جامعاً فى ذلك بيْن فكر ، وخبرة ، وعلم سابقيه من ناحية ، وبين فكرته هو ، وخبرته وعلمه ، بالإضافة إلى حسن تصرُّفه ، وعرضه من ناحية أخرى ، مما يدُلُّ على أنَّ نظرة الإمام لوجهة نظر سابقيه فيما كتب كانت نظرة إثراء لأغراضه ، وتلقيح لأفكاره ، لكى يبدأ ، من حيث انتهوا ، فى استخراج دلالات التقديم وأغراضه بنفسه بعد استنطاق مقولاتهم ، وتقييمها ، ناقداً ، أو مفسِّراً ، ومُحلِّلاً . ومن ثم لم يكن منهج الإمام فى قراءته لنصوص السابقين واقفاً عند حدِّ الأخذ فحسب ، بل كان يستخدم تلك النصوص فى استكشاف طريقة للوصول إلى مبتغاه من استلهام لأسرار التعبير فى التراكيب فيما يُريد أن يقول [1] ، هذا من ناحية .

ومن ناحية أخرى، ما كان الإمام يراه مُجافياً للصواب من تلك النصوص، فقد كان يقوم برفضه ، ونقده ، كاشفاً عن العِلَّة فى ذلك ، مع إبداء وجهة نظره فى وضع التوجيهات المُمكنة ، وتقديم البدائل المطروحة [2] .

---

(١) وقد ورد فى ثنايا هذا البحث ما يدُل على ذلك فى مواطن كثيرة منها :
أثناء عرض الإمام قضية تقسيم التقديم ، مشيراً إلى أنه يأتى على وجهين – (ينظر : الدلائل ص ١٠٦) .
فى ثنايا حديثه عن أنَّ تقديم (المُحدَّث عنه) على (خبره الفعلى) يُفيد تقوية الحكم وتأكيده للمقدَّم ، منتفِعاً فى ذلك من (سيبويه) عند إشارته إلى أنَّ التقديم يفيد (التنبيه) – (ينظر : السابق ص ١٢٨: ١٣١) .
ج – عند استعانة (الإمام) بما ذهب إليه (سيبويه) من (أنهم يُقدِّمون الذى بيانه أهم لهم ، وهم ببيانه أعنى) ، ومناقشة الإمام لهذه المقولة . ينظر : السابق ص ١٠٧ : ١٠٩ .
د– فى تناوله لقضية تقديم لفظتى (مثل) ، و (غير) ، وجعله ذلك التقديم كالأمر اللازم . ينظر : السابق ١٣٨ : ١٤٠ .
هـ – أثناء حديثه عن (تقديم النكرة على الفعل ، والعكس) وبخاصة فى المثل الذى جاء على لسان العرب : (شَرٌّ أهرَّ ناب) – (ينظر : السابق ص ١٤٣) .
(٢) وقد لاحظت ذلك فى مواطن عِدَّة ، والتى كانت على سبيل المثال :

٩- تبيَّن لنا من بحثنا أنَّ(سيبويه) لم يُعن بالاستشهاد والتمثيل **بطريقة تكشف لنا عن دلالات التقديم ، وأغراضه ، أو عن الفرق بين تقديم وآخر ، ذلك بخلاف المسلك الذى سلكه (الإمام عبد القاهر) ، وبدا لنا فيه تميُّزه بالاستشهاد والتمثيل والشرح الكاشف .**

<u>ويمكن توضيح ذلك فيما يلى :</u>

أولاً : بالنسبة لـ (سيبويه) :

كان (سيبويه) فى كثير من الأحيان يتخذ شواهده وأمثلته على التقديم من كلام العرب العادى المتمثِّل فى جمل بسيطة التركيب ، معقِّباً عليها بقدر يسير من التعليق ، بما يتوافق والقاعدة النحوية ، دون تعمُّق فى الكشف عن خصائص التركيب وأسرار بنائه ، إذ إنَّه كان يتناول مواطن التقديم والتأخير فيما يستشهد به عليه ، لبيان ترتيب عناصر الجملة دون أن يذكر بالتفصيل الكافى دواعى التقديم والتأخير أو مزاياه ، اللهم إلاَّ إذا كان اعتبر أنَّ التقديم فى الخبر يُفيد واحداً من ثلاثة هى :

١- الاهتمام بأمر المقدَّم .

٢- أو العناية بشأنه ، واتجاه القصد إليه .

٣- أو التنبيه بذكر المُحدَّث عنه أولاً .

وما عدا ذلك فقد كان (سيبويه) يقوم بالكشف عن الفروق بين أحوال الجمل المتقاربة من حيث درجة قبولها ، باعتبار نيَّة المُتكلِّم أو توجُّهه إلى اليقين أو الشك – على نحو ما مرَّ بيانه – أو من حيث بيان أنَّ الفعل إذا كان قويَّاً عمل

أثناء اعتراض الإمام على من قام بتقسيم التقديم إلى مفيد ، وغير مفيد ، وأنَّ التقديم يأتى فى الكلام للضرورة الشعرية ، أو لغرض لفظى ، أو على سبيل الاتساع فى الكلام . (ينظر : السابق ١١٠ ، ١١١) .

وأثناء رفضه الوقوف على ما قاله (سيبويه) فى شأن التقديم والتأخير (إنهم يُقدِّمون الذى بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى...) والاقتصار على ذلك(ينظر:السابق ص١٠٧، ١٠٨).

جـ – وفى حالة نعى الإمام على من سبقه من العلماء الذين وقفوا دون الغاية المرجوَّة من البحث والنظر فى وجوه كُلِّ باب وفروقه ، وفى أسرار الكلام وتراكيبه – (ينظر : الدلائل ص ١٠٨ : ١١١) .

مقدَّماً أو مؤخَّراً ، أو أنَّ المفعول إذا قُدِّم على الفعل ، كان منصوباً بفعل يفسِّره المذكور ، أو أنَّ الابتداء بالأعرف وتقديمه إنما كان لبناء النكرة عليه ، أو ببيان أنَّه إذا اجتمع اسم وفعل فى إطار الاستفهام الحقيقى ، فإنَّ الأصل فى ذلك أن يأتى الفعل تالياً لهمزة الاستفهام مقدَّماً على الاسم ، وأنَّه من القُبح بمكان والحالة هذه أن يتقدَّم الاسم على الفعل ، بيْد أنَّ (سيبويه) وجد من العرب من توسَّع فى ذلك، فابتدأ بالأسماء على خلاف الأصل .

وكان (سيبويه) قد استثنى من أدوات الاستفهام (الألف) حيث إنَّه أجاز الاتيان بالاسم بعدها مُقدَّماً على الفعل .

أمَّا فى حالة مجىء (همزة الاستفهام) مُصدَّرة على (أم) فإنَّ (سيبويه) يرى أنه من الأولى والأفضل تقديم ما يتعلَّق السُّؤال بشأنه ، سواءٌ أكان اسماً ، أم فعلاً ، فإذا كان السؤال عن الفعل قُدِّم الفعل ، وإذا كان السُّؤال عن صاحب الفعل قُدِّم صاحب الفعل ، مع جواز العكس فى كُلٍّ .

وهذا يعنى أن (سيبويه) لم يتغلغل فى الكشف عن الأبعاد المعنوية المترتبة على التقديم والتأخير إلاَّ قليلاً ، وقد سبق أن ذكرتُ كلاماً أشرْت فيه إلى أنَّ (سيبويه) فى شواهده كان متمسِّكاً بقواعد اللغة من حيث الالتزام بسنن العرب فى الكلام ، وطرقهم فى التعبير ، تلك الطرق التى كانت هى الفيصل فيما يستشهد به من أمثلة ، لذلك كُنّا نجده فى بعض الحالات يُجيز بعض التراكيب ، التى تُقدَّم فيها كلمة على أخرى خلافاً للقاعدة ، وهذه الإجازة إنما كانت بناء على ما روى عن بعض العرب الموثوق بلغتهم ، وذلك فى حالة ما إذا أمن اللبس ، وفهم المُخاطب مُراد المتكلِّم ، فأجاز مثلاً تقديم الصِّفة على الموصوف ، فى حالة ما إذا كان الموصوف معرفة ، وتقديم الاسم على الفعل فى إطار الاستفهام الحقيقى ؛ مع أنَّ الأصل – عنده – تقديم الفعل على الاسم ، إلا أنَّه لمَّا وجد العرب قد توسَّعوا فى ذلك وفعلوا العكس أجاز (سيبويه) ما أجازوه، فأجرى ما أجرته العرب فى كلامها.

ومن ناحية أخرى كان (سيبويه) يمنع بعض التراكيب التى تؤدِّى إلى الالتباس على السَّامع وإلى عدم التفاعل بينه وبين المتكلِّم ، فلا يجوز مثلاً –

عنده – الابتداء بالنكرة ، والإخبار عنها بالمعرفة ؛ باعتبار أنَّ العرب يكرهون اللبس فلا يقربوه .

وبذا نُدرك أنَّ (سيبويه) من خلال ما ساقه لنا من شواهد – كان ينظر إلى التقديم فى الاستعمال العربى من وجهيْن :

الأول : بناءً على مقاصد العرب واتجاهاتها فى ذلك الأسلوب ؛ باعتبار أنَّ التقديم فى الكلام تحكُمُه استعمالات العرب الَّذين تعقَّبهم (سيبويه) فى ذلك ، واحتجَّ بما روى عنهم ، وبنى على ذلك قواعده .

الوجه الثانى : بناءً على ما روى عن عرب موثوق بلغتهم ، توسَّعوا فى أمر التقديم ، وإن كان استعمالهم لتقديم بعض الكلمات على غيرها مُخالفاً للقاعدة الأصلية التى اعتمدها (سيبويه) من خلال ما اهتدى إليه عن طريق ما ورد عن العرب الخُلَّص .

على أنَّ (سيبويه) كان فى كثير من الأحيان يقوم بالمقارنات الشكلية بين أزواج من الجمل ، أو العبارات التى يستشهد بها ، وتوضيح ما بينها من فروق من ناحية المعنى النحوى ، والتركيب فى بناء تلك الجمل تقديماً وتأخيراً ، وإنْ لم يهتم بالفرق الدلالى (أعنى من الناحية البيانية) بين تلك الجمل على الوجه الذى ينبغى.

هذا ، وحينا آخر كان (سيبويه) يلحظ التقديم فى بعض القراءات القرآنية، ويتخذه شاهداً ، ويقيس عليه أمثلةً من الكلام البسيط والعادى ، وإنْ دَلَّ هذا فإنما يدُلُّ على أنَّ (سيبويه) أثناء استشهاده وتمثيله للتقديم كان يستخدم أسلوب (المقايسة والتنظير) بين ما يورده من أمثلة ، وذلك فى بعض الأحيان .

وكان (سيبويه) كذلك يأنس فى بعض المواضع إلى الاستشهاد للتقديم والتأخير ، بما أُثر عن العرب من أشعار ، وأمثال ، مع قدر يسير من التعليق ، شأنه فى ذلك شأن استشهاده بكلام العرب فى حديثهم العادى ، والبسيط .

على أنَّ ذلك كله إنما كان من (سيبويه) دون وضع مقاييس محدَّدة لجماليات التقديم ، أو الغوص فى دقائقه وأسراره التى كان لها عظيم الأثر فى العمل البلاغى ، فيما بعد [1] .

ثانياً : مسلك الإمام عبد القاهر فى إيراد الشواهد والأمثلة ، وكيفية تناوله لها :

تجلَّى لنا من خلال مبحث التقديم عند الإمام أنَّه كان يقوم بعرض كُلِّ مسألة من مسائله عرضاً واضحاً ، حيث إنَّه كان يضع تحت أعطاف كُلِّ مسألةٍ مجموعة من العناصر التوضيحية من خلال الأمثلة المتعدِّدة المشفوعة بشروحه ، متمثِّلة فى نقد الأساليب وتحليلها واستنباط الفروق والخصائص فيما بينها ، مُشيراً إلى فضل تقديم على آخر ، وهذا ما لم يفعله (سيبويه) .

فقد كان الإمام يُقدِّم بين يديه من الشواهد المُختلفة التى يؤيِّدُ بها أقواله ، مِمَّا يُضفى لشرحه قيمة كُبرْى .

وكانت طريقة الإمام فى عرضه للأمثلة والشواهد فى أىِّ مسألة تُبرهن على أنَّه كان مولعاً بالبحث عن التقديم ودلالته فى الشعر القديم ، وفى القرآن الكريم ، وفى أمثال العرب وأقوالهم ، وحِكَمِهم ، وتدُلُّنا تلك الطريقة كذلك على دِقَّة ملاحظة الإمام ، وفقهه للنصوص ، واعتنائه بالشرح والتحليل لِما يستشهد به ؛ لاستكشاف مقاصد التقديم ، وبيان الفرق بين تقديم وآخر ، من خلال تقديم الاسم ، أو الفعل ، أو أىٍّ من متعلقاته فى سياقات الكلام المُختلفة ، وهذا واضح فى جميع ما ذكر الإمام من مسائل تتعلق بالتقديم ، والتأخير .

حيث إنَّ الإمام كان حاضر الذِّهن فى إيراد شواهده لتلك المسائل ؛ مُحْتجَّاً بما أورده على ما يقول ، وكان فى إيراده لتلك الشواهد مُنسِّقاً لها فى سلك ،

---

(١) وذلك فيما بعد على يد (الإمام عبد القاهر الجرجانى) ، والذى بلا شك كان قد أفاد من (سيبويه) فى دراسة الكلام وتحليله ، مِمَّا ساهم كثيراً فى إنماء الدراسات البلاغية وتطويرها على يديه، ذلك بعد أن نظر الإمام فى كلام (سيبويه)،واستلهم منه بعض أسرار التقديم ، وعوَّل على ما ذكره سلفه ، واستعان بكثير من شواهده التى كان الإمام يستشهد بها على صِحَّة كلامه هو، ويزيد عليها بالتعليق والصياغة .

مستخدماً فى ذلك أسلوب المقايسة والتنظير بين الأساليب بحيث يستقيم لنا الدليل على ما يقول ، كاشفاً لنا عن مزايا التقديم ، وواضعاً يده على جماليات التركيب ، بذوق سليم وحسٍّ مُرهف ، وكان فى عرضه لتلك الشواهد هادئاً متريثاً واضحاً قوىَّ العبارة دون التواء أو تعقيد ، يُقرِّب بالتنظير ، ويشرح فى توضيح ، بحيث لا يدع صورة من صور التقديم إلاْ وفصَّل القول فيها ، ووضع يده على الجوهر ، من خلال تحليله لكثير من النماذج سواء أكانت من القرآن الكريم ، أم من الشعر، أم من الأمثال العربية الشائعة التى جاءت على لسان العرب ، أم من كلامهم العادى المُكوَّن من جمل بسيطة التركيب ، فصيحة الاستعمال ، ذلك بما شاءت له قريحته، أو عبقريته الفنِّية والعلمية أن يُحلِل ، ويُفنِّد ، ويُعلِّل ، مستطرداً من مثال إلى آخر؛ تتميماً للفائدة ، فلم يكن الإمام – فى كُلِّ ما عرض له من أمثلة فى جميع مسائل التقديم ، وصوره – مكتفياً باللَّمحة الدَّالة وفقط ، أو بالإشارة الخاطفة إلى أنَّ التقديم يفيد كذا وكذا ، على نحو ما كان يفعل (سيبويه) ، ولكنه كان يتوصَّلُ لما يتوصَّلُ إليه فى استخلاص لقواعد التقديم من خلال اجتهاده فى البحث عن معنى اللفظ ، وصلته بالسياق ، ومدى اختلاف معناه ، باختلاف تركيبه فى الجملة ؛ اعتماداً على ذوقه ، وفهمه للنَّصِّ فهماً جيِّداً ، ووفقاً لنظرية النَّظم التى تناولها فى كتابه [1] .

أضف إلى ذلك : أنَّ الإمام لم يلتزم طريقة واحدة فى عرضه للشواهد والأمثلة على غرار طريقة (سيبويه) ، بل كانت له طرقٌ متعدِّدة فى الطَّرح والاستشهاد ، وكُلُّ ذلك يرجع إلى منهجيَّة الإمام ، ورغبته فى كيفية توصيل الفكرة إلى القارئ ، أو المُتلقِّى ، فتلك المنهجية إذاً تكون على حسب رؤية الإمام لتوضيح المسألة ، واستنباط أحكامها من خلال ما يورده من شواهد .

(١) كُلٌّ ما أشرت إليه هُنا لا تخلو منه أى صورة من صور التقديم التى عرض لها الإمام فى مسائله .

فحينا كان فى ثنايا شرحه يفترض جملاً نموذجية للصورة المدروسة ، ثم يستخرج منها سلسلة من التَّغيُّرات (١) .

وحيناً آخر نلحظ الإمام وهو يعرض لصورة من صور التقديم يأتى ابتداءً بمثال ، أو بأمثلة من عنده يوضح بها وجهة نظره شارحاً وموضحاً ، ثم يأتى بنموذج أو أكثر من القرآن الكريم يُقوِّى به الإمام حُجَّته على ما ذهب إليه من خلال الأمثلة التى ذكرها هو ابتداء ، ذلك على نحو ما فعله ، وهو بصدد حديثه عن الاستفهام التقريرى (٢) ، وكذلك وهو بصدد عرضه لظاهرة تقديم المُحدَّث عنه فى الخبر المنفى (٣) .

وقد يصنع الإمام العكس ، فيأتى ابتداءً بشاهدٍ قرآنى للظاهرة المدروسة ، بعد دراستها وتحليلها ، يقوم – تطبيقاً لمنهجه ، وليستقيم لنا الدليل على ما ذكر – بسوْق مثال ، أو أكثر من الأمثلة التى تجرى فى الواقع ، والتى هى من كلام العرب العادى ، هذا المثال عبارة عن جملة نموذجية سهلة التركيب ، ويأخذ الإمام فى تحليل تلك الجملة تحليلاً يزوِّد القارئ بمرونة فيما يتصل بالغرض المذكور الذى سيقت من أجله الآية الكريمة على صورتها، التى جاءت بها ، وذلك

---

(١) ينظر على سبيل المثال : ما سطَّره الإمام من أمثلة فى صدر حديثه عن صور التقديم بين الاسم والفعل فى الاستفهام الحقيقى ، مشيراً إلى ما يجب تقديمه على الآخر ، وما لا يجوز ، ومتى يكون الاسم مقدَّماً على الفعل ؟ ، ومتى يكون الفعل مقدَّماً على الاسم ؟ ومتى تدخل أداة الاستفهام على أىٍّ من متعلقات الفعل ، أو على الظرف ، ومتى لا تدخل ؟ ومشيراً إلى أنَّ لكلٍّ من ذلك موضعاً لا يتعدَّاه ، ولا يتخطاه ، وإلاَّ كان الكلام فاسداً ، وينظر كذلك ما ذكره فى ذلك من أمثلة لِما يُعاب من التقديم ، ولِما لا يُعاب ، أعنى لصور التقديم الصحيح ، ولصور التقديم السقيمة ؛ للتمييز بين هذا ، وذاك ، مؤكِّداً على أنَّ اختلاف الصورة فى التركيب يؤدِّى حتماً إلى اختلاف المعنى ، وأنَّ تقديم الاسم يُفيد فائدة لا يُفيدها تقديم الفعل ، والعكس ، وأنهما لا يستويان فى الدّلالة ، مع ملاحظة أنَّ الإمام وهو بصدد دراسته لِما ذكرت ساق أمثلة متعددة بسيطة التركيب ؛ باعتبارها أكثر ملاءمة فى توضيح العلاقات بين الكلمات ، وكان يقوم بتقليب تلك الأمثلة على وجوهها المختلفة ، حتى يصل إلى بغيته بحيث لا يترك القارئ إلاَّ وهو مقتنع بما ذكره – أى الإمام – فى هذه الصورة ، متفهِّمٌ له ، واعٍ لما يقول من غير عنت ولا إرهاق . (ينظر : الدلائل صـ ١١١ ، ١١٢) ، وينظر كذلك ما ذكره الإمام فى صدر حديثه عن التقديم فى إطار النفى (صـ ١٢٤ من دلائل الإعجاز) .

(٢) ينظر : الدلائل ص ١١٣ .

(٣) ينظر : الدلائل ص ١٣٨ .

على سبيل المقايسة والمناظرة ؛ استيفاءً للغرض ؛ واستيعاباً له على الوجه الذى ينبغى ، وحِرْصاً من الإمام على تأكيد صِلة أسلوب القرآن الكريم ، وفنون التعبير فيه بأساليب العرب وفنونهم، ومثل هذه الطريقة لم نعهدها قبلاً عند(سيبويه)(١).

وتارة نجد الإمام يُقدِّم للصورة التى يريد توضيحها ، ثم يتبع التقدمة بأمثلة متنوِّعة ذات خصائص مشتركة فى التركيب الذى هو محلُّ الشاهد ؛ توضيحاً لوجهة نظره ومفهومه ، بادئاً بالشاهد الشعرى مُعلِّقاً ومعقِّباً ، وكأنَّ الشاهد الشعرى هو الأساس فى استنباط القاعدة عند الإمام ، ثم يأتى بمثال من كلام العرب العادى الذى يتصل بالحياة الاجتماعية على مَرِّ العصور ؛ باعتبار أنَّ مثل هذا النوع من الأمثلة أكثر وضوحاً وملاءمة ؛ لعقل القارئ ، بحيث يفهم ما بين كلماته من مقتضيات تتعلَّق بالتقديم والتأخير ، ومن ثم تكون الفكرة غاية فى الجلاء ، وبعد ذلك يختم الإمام بالنموذج القرآنى الذى تتجلَّى فيه أبعاد القضية ؛ ذلك تقويةً لحجَّته على ما قال فى البيت الشعرى ، إذ إنَّه والحالة هذه لم يحتج بالآية ابتداءً ، وإنما يأتى بها تقويةً لما ساقه من دليل قبل ذلك من أقوال العرب (شعر وغيره من الكلام الفصيح) ؛ ذلك للدّلالة على صلة أسلوب القرآن الكريم بأساليب العرب ؛ وللتنبيه إلى عِلّة الحكم الثابت عن العرب بالنقل الصحيح ؛ إذا إنَّ القرآن الكريم هو المثل الأعلى فى البلاغة ، ومن ثم لا يملك المُتلقِّي إلا الاقتناع بما ذهب إليه الإمام ، وقد امتلأ فكره بقيمة التقديم والتأخير ، وبلاغته فى الأسلوب (٢) ، وكأن الإمام بصنيعه هذا كان يُدرك أنَّ أسلوب القياس والتنظير أداة ضرورية وفعَّالة لتحليل الكلام بلاغياً .

---

(١) ينظر : ما ذكره الإمام تعليقاً على قوله تعالى { قُلْ آللَّهُ أذِنَ لَكُمْ } – سورة يونس من الآية رقم ٥٩ ، مستشهداً بهذا القول القرآنى على صورة لإنكار الفعل لا يكون فيها ذلك الفعل والياً لهمزة الاستفهام.(فى دلائل الإعجاز ص ١١٥ : ١١٨.
وينظر : كذلك ما ذكره الإمام تعليقاً على قوله تعالى : { قُلْ آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أم الأنثيَيْنِ أمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أرْحَامُ الأنثيَيْنِ } – سورة الأنعام من الآية ١٤٣ – (فى دلائل الإعجاز ص ١١٥ : ١١٦) .

(٢) ينظر على سبيل المثال حديث الإمام عن تقديم الفعل المضارع تالياً لهمزة الاستفهام على الاسم فى سياق الاستفهام الإنكارى، حيث بدأ بالتمثيل أوّلاً: بقول الشاعر: (أيقتلنى والمشرفى

على أنَّ مثل ذلك الصنيع لم يلتفت إليه (سيبويه) أثناء شرحه للمسألة الواحدة .

وأيضاً كان الإمام يسوق لنا شواهده ، وأمثلته من خلال أساليب متباينة مستنبطاً الفروق بينها ، للدّلالة على أن الظاهرة الواحدة ، قد تكون لها صورٌ متعدِّدة ، وأنَّ هناك فوارق مختلفة بين التراكيب والمعانى [1] .

وكذلك نرى الإمام فى بعض مسائله يقوم بالإسهاب والتوضيح والتنظير فى الشرح ، أثناء عرضه للمسألة ، آخذاً فى تشبيه مثال بآخر ، ويُجرى على أحدهما ما يجريه على الآخر ، ذلك من خلال أمثلة بسيطة التركيب من إنشائه هو ، مبيِّناً لنا فيها ، أنَّ منها ما هو صحيح التركيب ، ومنها ما هو فاسد التركيب مُفحِّصاً ومُمحِّصاً ، مستخلصاً المعنى الذى ينضوى تحت التركيب مشيراً إلى خصائص كُلٍّ تلك التى تُميِّز الصحيح من الفاسد ، معتمداً فى ذلك على ذوقه ، ولكى نفهم المسألة على وجهها الصحيح يأخذ فى الإطالة والاستطراد من مثال إلى آخر على سبيل التنظير، لاشتراكهما فى بيان المقصود، ثم بعد ذلك يورد مثالين أو أكثر من صحيح كلام العرب تُعين على صحَّة ما ذهب إليه ، مُحتجَّاً على ما يقول مُعلِّلاً ومُبرهناً ، ثم بعد ذلك يذكر بعض الجمل النموذجية ، مُقلباً إيَّاها على بعض الأوجه المُختلفة ، مبيِّناً لنا ما هو الصحيح من تلك الأوجه ، مشيراً

مضاجعى ...) وثنَّى الإمام بمثال من كلام العرب العادى : (أيرضى عنك فلان وأنت مقيم على ما يكره ؟ ...) ثم أعقب ذلك بقوله تعالى : { أَنُلْزِمُكُمُوهَا وأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ } مع ملاحظة أنَّ الإمام فى المثال الأول (البيت الشعرى) قدم لنا تحليلاً لسبب التقديم فيه ، أمَّا المثالان الآخران فلم يقدِّم تحليلاً لسبب التقديم فيهما؛ اعتماداً على فطنة القارئ وذكائه ، حيث إنه يستطيع أن يستلهم سبب التقديم فيهما ويستشفه بإحساسه من خلال إعمال فكره ، وعقله فيما قدَّمه الإمام من تحليل فى المثال الأول...(ينظر: دلائل الإعجاز صـ١١٦، ١١٧) .

(١) ينظر على سبيل المثال ما ذكره الإمام ، وهو بصدد عرضه للتقديم والتأخير بين الاسم والفعل فى إطار الاستفهام الإنكارى ، حيث إنَّ الإنكار من وجهة نظر الإمام قد يكون إنكاراً تكذيبياً بمعنى النفى أى (لم يكن) إن كان الفعل ماضياً ، و(لا يكون) إن كان مضارعاً، وقد يكون الإنكار توبيخياً بمعنى (ما كان ينبغى أن يكون) إنْ كان الفعل ماضياً، و(لا ينبغى أن يكون) إنْ كان مضارعاً وقد يكون الإنكار فى الفاعل ، أو فى المفعول . . . وهكذا ، ولكل نوع أمثلته الخاصة به ، والتى تميِّزه عن الأنواع الأخرى – (ينظر : الدلائل صـ١١٤ : ١١٩) .

إلى صحة تراكيبها وإلى عدم جواز غيرها ، وفى المُقابل يُحذِّرنا من النطق ببعض التعبيرات ؛ لعدم سلامة تراكيبها ، موازناً بين الأوجه المُختلفة فى تلك الأمثلة ، وذاكراً المُختار منها مع بيان وجه الاختلاف فى ذلك ، حتى يقف المتلقَّى على الوجه الصحيح فى التركيب (١) .

وتارة نرى الإمام يبدأ فى توضيح المسألة بمثالين من الكلام العادى ، ثم يبرهن على ما قاله بذكر أمثلة من كلام البلغاء ، ومن كلام العرب شعرائهم ومنشديهم ، كشواهد تتصل وروح الفكرة ، ثم يُقوِّى حُجَّته ببعض من آى الذكر الحكيم ، تطبيقاً لدلالة التقديم فيما ذكر قبل ذلك ؛ باعتبار أنَّ تلك الآيات تأتى نصَّاً فيما يريد لا تحتمل سواه ، مع ملاحظة أننا نرى الإمام والحالة هذه لم يُقدِّم لنا تحليلاً للتقديم فى ما يورده من آيات ، وكأنه بذلك يلجأ إلى القارئ طالباً منه أن يحتكم إلى بصيرته الأدبية فى تحليله لدلالات التقديم الواردة فى تلك الآيات ، وأن يضع يده عليها ، ذلك بعد أن وضحت الفكرة لدى المُتلقى من خلال شرح الإمام وتحليله لما قدَّمه الإمام من أمثلة – قبل ذلك – من جمل نموذجية ، ومن بارع كلام العرب وأشعارهم ، توضيحاً للقيمة الفنية للظاهرة المدروسة ، ومن ثم يكون المتلقِّى قد أثرى معارفه ، وأدرك مزايا التقديم فى الصورة المقصودة ، ونفذ إليها بإحساسه ولُبِّه ، وترقَّى فى إدراكها ، ووضحت لديه تمام الوضوح حتى إذا ما جىء بعد ذلك بالنموذج القرآنى الذى تتجلَّى فيه أبعاد القضية – باعتباره مثلاً أعلى للبلاغة – دون أن يُقدمِّ الإمام لذلك النموذج تحليلاً لأسرار التقديم الواردة فيه؛ إيماناً منه بأن المُتلقِّى ذا الحِسِّ الأدبى الرَّقيق يستطيع أن يقف على تلك الأسرار بنفسه، وينفذ إليها ببصيرته الواعية؛ اعتماداً على ما قال به الإمام نحو

(١) ينظر على سبيل المثال ما ذكره الإمام وهو بصدد شرحه للمسألة الأولى من مسائل التقديم فى إطار الخبر المنفى والمتمثِّلة فى تقديم الفعل على فاعله ، وتقديم الفاعل على فعله الرَّافع لضميره ، مشيراً إلى الفرق بينهما – (ينظر: فى دلائل الإعجاز صـ١٢٤: ١٢٦).

الفكرة ذاتها، فيما مضى، فإذا ما تمَّ للقارىء ذلك، فإنَّه لا يملك إلاَّ الاقتناع بما عرض الإمام من أفكار قبل ذلك[1] .

وهكذا نرى الإمام يستعرض مسائل التقديم ، ويشرحها شرحاً وافياً ، عارضاً لها عرضاً واضحاً مع ذكر شواهدها ، متناولاً كُلَّ صورة من صور المسائل المذكورة على حدة ، وكان لِكلِّ صورة طابعها المميَّز ، وشواهدها الخاصة التى قام بتحليلها ، بحيث يسهل تناول تلك المسائل وتداولها ، إذ إنَّ شرح الإمام لشواهده ، وأمثلته كان سائغاً كاشفاً عن غوامض ما جاء فى تلك المسائل ، التى كانت قابعة فى تراث أسلافه الأقدمين من علماء النحو واللغة من أمثال (سيبويه) وغيره ، وكُلُّ ذلك كشف عنه هذا البحث ، وورد فى ثناياه .

ومن هذه المسائل مسألة تقديم لفظتى (مثل)، و(غير) وجعْلُ ذلك التقديم كالأمر اللازم، إتّباعاً للاستعمال الوارد عن العرب، وقد عوَّل الإمام فى ذلك على كلام الشعراء، والبلغاء، وفقط، مُخالفاً بذلك (سيبويه)، وأقرانه الأوائل من أئمة النحو واللغة، وكان الإمام فى تلك المسألة مُحتكماً إلى ذوقه وعقله تارة، وإلى استنطاق النصوص تارة أخرى .

وما يعنينا هُنا انَّ الإمام ساق لنا شواهده فى المسألة المذكورة بطريقة تبرز مقاصد التقديم فيها ، ورأى انَّها صورة من صور تقديم (المسند إليه) على (خبره الفعلى) وأنَّ ذلك التقديم حتميٌّ وضروريٌّ ، باعتباره كاللازم الواجب فى

---

(١) ينظر : ما ذكره الإمام حول القسم الثانى من التقديم فى إطار الخبر المثبت وهو المتعلّق بتقديم المسند إليه على خبره الفعلى ، لِغرض تنبيه المُخاطب وتقوية الحكم وتأكيده فى ذهن السامع ، بحيث لا يكون فى هذا الحكم شك ، ولكن دون تخصُّص (فى الدلائل صـ ١٢٨ : ١٣١) وينظر أيضاً ما ذكره الإمام من أدِلّة على ما ذكره ها هنا ، مشيراً إلى أنَّ المقامات التى تستدعى تقديم (المسند إليه) على (الفعل) ؛ لإفادة تقوية الحكم كثيرة ومتنوِّعة ، ويشرح الإمام هذه المقامات شرحاً وافياً ، مشفوعة بالأمثلة التوضيحية ، وكانت تلك الأمثلة متنوِّعة ، ما بين كلام للبلغاء ، وما بين آيات من الذكر الحكيم ، وما بين أمثلة عادية من بارع كلام العرب ، بالإضافة إلى ما جاء على لسان بعض شعرائهم ، وأمثلة أخرى وردت على لسان الإمام ، وفى النهاية يختم تلك الأمثلة بثلاث آيات من القرآن الكريم ، دون أن يُقدِّم بياناً شافياً حول هذه الآيات ، ذلك اعتماداً على ما سبق توضيحه للأمثلة التى ذكرها أولا – ينظر : دلائل الإعجاز صـ ١٣٣ : ١٣٧) .

استعمال العرب والبلغاء ؛ لإفادة تقوية الحُكم وتأكيده ، وقام بشرح هذه الصورة مستدلاً بما وعد من شواهد العربية، مُستحضراً للأشباه والنظائر ، من استعمالات العرب والبلغاء، واضعاً إياها فى بوتقة من فكره ، عارضاً لها عرضاً منسَّقاً بعد تمحيصها وتحليلها ، مستشهداً ومُدلِّلاً ، مشيراً إلى أنَّ مثل هذا النوع من التقديم على الرَّغم من أنَّ القياس لا يوجبه ، إلاَّ أنَّ العرب قد درجب عليه فى كلامها ، وتعارفت عليه فى أشعارها ، وكان ذلك من سننهم ، ولم يقع استعمالهم على خلاف ذلك التقديم قطعاً ... الخ .

ومن أجل ذلك تخلَّل شرحه لهذه القضيَّة الكثير من كلام العرب والبلغاء ، شعراً كان أو نثراً ، قارناً بين هذا ، وذاك ، فى ترابط ، وتداع ، وكأنَّ ما ذكره من تلك الشواهد كانت عبارة عن وحدة متماسكة ، يشد بعضُها بعضاً ، ويُناظر بعضها بعضاً ، ويؤازر بعضها بعضاً كالبنيان المرصوص الذى لا يُفتُّ من عضده ، ومن ثم يكون الإمام قد قام عن طريق شواهده للقضية المذكورة ، بتوظيف كلام الشعراء والبلغاء فى تطوير التحليل البلاغى لتلك القضية ، مستهدياً فى ذلك بالحسِّ النفسى ، ومعتمداً على الذوق الأدبى ، مُتكئاً فى التعليل لذلك التقديم على طبيعة العربى فى التعبير [1] .

وقد سبق أنْ ذكرت أنَّ طريقة العرض والتحليل لما ذكره الإمام من شواهد لتلك المسألة لم تتوافر عند (سيبويه) ذلك فضلاً عن أنَّ (سيبويه) لم يذكر شيئاً عن تقديم لفظتى (مثل) ، و (غير) فى الكلام .

١٠- وأخيراً وليس آخراً : يُمكن القول بأنَّ هُناكَ فرقاً شاسعاً وبوناً واسعاً ، بين كُلٍّ من (سيبويه) ، و (عبد القاهر) من ناحية أنَّ الثانى كان يتميَّز عن الأول بخصيصة بارزة فى شرحه وهى أنَّ الإمام كان يستخدم أسلوب المُحاورة والمجاذبة المبنية على المُناقشة ، وذلك كأساس علمىٍّ وضعه الإمام لنفسه ، أثناء تفنيده للآراء ، وشرحه وتحليل لمسائله ،

(١) ينظر : دلائل الإعجاز صـ ١٣٨ : ١٤٠ .

وذلك فى المواضع المقتضية للأسلوب المذكور ؛ لكى يُعطى للمعنى دوراً مركزاً فى تحليلاته .

فنراه مثلاً يقول فى ثنايا بحثه: "فإن قلت[١]... فأىُّ فـَرْق بيْن الحاليْن[٢] ... فهو يُقرِّره[٣] ... وإذا قال كذا ... كان قد ردد الفعل[٤] ... وكذلك إن قلـت[٥] ... لم يستقم حتى يكون كذا [٦] ... ألا ترى أنَّك لا تقول كذا[٧] ... إلاَّ حيث يكون كذا [٨] ... فإذا قلت [٩] ... لم يصلح حتى تريد كذا[١٠]... ويشهد لما قلنـا[١١]... فإنْ قلت كذا خرجت من كلام الناس[١٢] ... وكذلك لو قلت كذا قلـت مـا لـيس بقول[١٣]... ومما ينبغى أن تعلمَه أنَّه يصح لـك أن تقـول[١٤] ... ولا يصـح أن تقول[١٥] ... وذاك

(١) ينظر على سبيل المثال : دلائل الإعجاز صـ ١١٣ .
(٢) ينظر : السابق صـ ١١٣ .
(٣) ينظر : السابق صـ ١١٤ .
(٤) ينظر : السابق صـ ١١٤ .
(٥) ينظر : السابق صـ ١٤٣ .
(٦) ينظر : السابق صـ ١٤٣ .
(٧) ينظر : السابق صـ ١٤٣ .
(٨) ينظر : السابق صـ ١٤٣ .
(٩) ينظر : السابق صـ ١٤٣ .
(١٠) ينظر : السابق صـ ١٤٣ .
(١١) ينظر : السابق صـ ١٣٣ .
(١٢) ينظر : السابق صـ ١١٢ .
(١٣) ينظر : السابق صـ ١١٢ .
(١٤) ينظر : السابق صـ ١٢٧ .
(١٥) ينظر : السابق صـ ١٢٧ .

أنَّك لم تُرد أن تقول[١] ... ولكنك أردت[٢] ... وإذا قلت كذا كان المعنى على كذا [٣] ... فلك أن تقول[٤] ... وليس لك أن تقول[٥] ... يصح لك أن تقول [٦] ... ولا يصح ذلك فى الوجه الآخر [٧] ... ويشهد لما قلنا [٨] ... أننا إذا تأملنا وجدنا [٩] ... ويدُلُّ على صِحَّة ما قالوه [١٠] . . . وأعلم أنَّا لم نُرد بما قلنا [١١] ... وإنَّما أردنا أنَّ الغرض [١٢] ... " وغير ذلك من العبارات التى توقظ العقول ، وتستنهض الهمم ، لتثبيت المعنى فى نفس المتلقى بعد اقتناعه بالفكرة ، ولا شك أنَّ مثل ذلك لم يكن متوافراً لدى (سيبويه) ، وغيره من أئمة النحاة السابقين على الإمام .

ومن ناحية أخرى أنَّ مثل هذه المُحاورات ، والمجاذبات فيها دلالة قاطعة على أنَّ الإمام كان يتوصَّل لَما يتوصَّل إليه من خلال مدارسته كلام العرب ، وسننهم ، وطرقهم فى التعبير ، معتمداً فى ذلك على رأيه الشخصى ، وأنَّه كان يُدرك الحاجة إلى البحث بالتفصيل فى دراسة المعانى التى يتضمَّنها التقديم والتأخير ، مما يدُلُّ على براعته فى العلم ورسوخ قدمه فيه .

<u>هذا وبالتأمُّل فى كُلِّ ما سبق ذكره من موازنات نُدرك بوضوح الفرق الكبير بين نظرتى (الإمام عبد القاهر) ، وصاحب الكتاب (سيبويه) فى بلاغة التقديم</u> .

---

(١) ينظر : السابق صـ ١٢٧ .
(٢) ينظر : السابق صـ ١٢٧ .
(٣) ينظر : دلائل الإعجاز صـ ١٢٦ .
(٤) ينظر : دلائل الإعجاز صـ ١٢٦ .
(٥) ينظر : دلائل الإعجاز صـ ١٢٦ .
(٦) ينظر : السابق صـ ١٢٥ .
(٧) ينظر : السابق صـ ١٢٥ .
(٨) ينظر : السابق صـ ١٣٣ .
(٩) ينظر : دلائل الإعجاز صـ ١٣٣ .
(١٠) ينظر : السابق صـ ١٣٢ .
(١١) ينظر : السابق صـ ١٤٤ .
(١٢) ينظر : السابق صـ ١٤٤ .

ومما تجدر الإشارة إليه فى نهاية هـذا المبحـث هـو : أن الموازنـات المذكورة جميعها ، وإنْ كانت ترفع من شأن (الإمام) إلاَّ أنَّها أيضاً لا تقلِّل مـن قيمة ومكانة العالم الجليل (سيبويه) ، ولا من مدى جهده الجاهد الذى قدَّمه فى (الكتاب) ، ولا يؤثِّر على المجهود الذى بذله بحجه أنَّ الغرض من التقديم عنده يبدو ذات معنى مبتسر ، أو ذات هدف غائم ، كيف لا ؟ وقد هُئ لهذا العَلَم العظيم أن يقوم بتسطير كتابه فى الطَّوْر الأول من التأليف فى الدراسات العربية ، ذلـك فى بداية عصور الازدهار ، حيث ظهر كتابه فى أواخر القرن الثانى الهجـرى ، وهذا يعنى أنَّ (سيبويه) إنما قام بتأليف كتابه بغية الحفاظ على سـلامة اللغـة معرفةً وأداءً ، وبخاصة بعد أن فشى اللحن فيها بسبب دخول غير العـرب فـى الإسلام ، ومن ثم كان (سيبويه) – على نحو ما مرَّ بيانه فى صدر هذا البحث – حجَّة النحويين فى عصره ، وكان كتابه كما يقول الجرمى : " يُتعلَّمُ منه النظـر والتفتيش ، والمُراد بذلك أنَّ (سيبويه) وإن تكلَّم فى النحو ، فقد نبَّه فى كلامـه على مقاصد العرب ، وأنحاء تصرُّفاتها فى ألفاظها ومعانيها " [1] .

وبذا يُمكن القول : بأنَّه حتى لو كانت الأغراض والمعانى التى كشف عنها (سيبويه) فى دراسته للتقديم كانت مبتسرة فإنَّ الجهد الذى قام به كان الأساس والرئيس لإنماء الدرس البلاغى على يد (الإمام عبد القاهر) وبخاصـة مبحـث التقديم والتأخير عند ذلك الأخير ، الذى قدَّم لنا دراسة خصبة فـى دلائلـه عـن الأسلوب المذكور، ذلك بعد أنَّ أخذت مرحلة التأليف حظها من النُّضْج والازدهار.

فرحم الله كُلاً من العالميْن الجليلين ، وأجزلهما مثوبته كفاء ما بذلاه مـن جهد فى خدمة العلم والدين ، ولغة القرآن الكريم ، وجزاهما الله ﷻ عن العربيـة وأهلها خير الجزاء .

(والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب)

* * * * *

(١) الموافقات للإمام الشاطبى جـ ٤ صـ ٤٨٥ .

خاتمة البحث وأهم نتائجه

الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله .

والصلاة والسلام الأتمَّانُ الأكملانُ على خاتم رسل الله وآله وصحبه ومن والاه ، وعلى جميع الأنبياء والمرسلين إلى يوم لقاء الله .

(وبعد)

فهذا البحث المتواضع تناول دراسة (التقديم والتأخير) عند كُلٍّ من العالمينْ الجليليْن (سيبويه – ت ١٨٠ هـ) ، و(عبد القاهر الجرجانى – ت ٤٧١ هـ) دراسة فنية علمية منهجية ، مُحلِّلاً كلامهما فى هذا الموضوع ، ومُبرزاً وجهة نظر كُلٍّ فى القضايا المُختلفة ، والمسائل المُتعلِّقة بالأسلوب المذكور ، كاشفاً النِّقاب عن أثره فى مصدريهما : (الكتاب) للأول ، و (دلائل الإعجاز) للثانى ، اللذيْن هُما من المصادر الأساسية فى التُراث البلاغى .

ولا يسعنى أن أضع قلمى قبل أن أذكر أهم ما توصَّلَ إليه البحث من نتائج أوجزها فيما يلى :

١- التقديم والتأخير أسلوب من أساليب خصائص اللغة العربية ، ومن البحوث التى تُعدُّ من صميم الدراسات البلاغية .

٢- " سيبويه " هو أوَّل من تنبَّه إلى قضية (التقديم والتأخير) وأشار إليها ، وطرق بابها ، وقام بإبرازها ؛ باعتبار أنَّ كتابه أوَّل أثر نحوى من الكتب المبتدأة التى قامت عليها البلاغة العربية ؛ حيث إنَّه يُعنى بتمييز التراكيب ، وكشف خصائصها ، وملابساتها عن طريق التنبيه على مقاصد العرب ، واتجاهاتها فى تصرُّفاتها بألفاظها ومعانيها، مِمَّا يعنى أن النحو عند (سيبويه) كان وسيلة لفهم كلام العرب، والتأليف على سمْته، ولذلك كان لهذا العَلَم العظيم أثر فى تأليف علوم البلاغة ، وبخاصَّة علم المعانى الذى أحد فنونه (التقديم والتأخير)، وكان لـ(سيبويه) فى هذا الفنِّ وغيره إشارات دالة، استفاد منها البلاغيون، وعلى رأسهم إمامُهم (عبدالقاهر الجرجانى) الذى كان تأثير (سيبويه) ضارباً بجذوره فى عقله؛ إذ إنَّ تحليلات (سيبويه) فى (الكتاب) كانت رافداً غنياً لفكر الإمام، وأن الثانى

قام بالاقتباس من الأوَّل والاقتداء بهداه، وهذا فضْلٌ يـُنسب إلى (سيبويه)، ويجعله من الرُّواد الذين أسهموا بنصيب وافر فى تأسيس علـم البلاغـة ، ومن الجهابذة الأوائل الذين تتلمذ (الإمام عبد القاهر) على تراثهم ، وأشاد بجهودهم وفضلهم ، بعدما وقف على كتاب " سيبويه " وأفاد من الدراسـات الجيِّدة التى تميَّز بها ، وهذا يعنى أنَّ ذلك الكتاب أصل من أهم الأصول التى استفاد منها الإمام فى القضية المـذكورة ، وغيرهـا ، وتبعـه فـى ذلـك البلاغيون من بعده .

٣- إنَّ (التقديم والتأخير) وإن كان قد عَرَض له كُلٌّ من (سيبويه)، و(الإمام عبدالقاهر الجرجانى) ، إلاَّ أنَّ هُناك تغايُراً بينهما فى طريقـة العـرض والتناول والمعالجة ، حيث إنَّ الأوَّل جاءت دراسته للأسلوب المذكور فى أبواب مُختلفة من كتابه ، وليس تحت باب بعينه ، وكانت تلـك الدراسـة تفتقر إلى المنهج المُنظَّم، إذ إنَّ (سيبويه) فرَّق مسائل التقديم والتـأخير، وكانت دراسته له فى شكل ملاحظات جزئية ، ونظرات عابرة متناثرة فى بطون كتابه ضمن موضوعات أخرى ليست خاصة بالتقديم والتأخير .

أمَّا الإمام عبد القاهر فقد كانت له نظرة أخرى إلى (التقديم والتأخير) حيث نال هذا الأسلوب عنده عناية فائقة ، ودرسه دراسة متأنِّية ، فوجد عنده من العناية والبحث والتدقيق – شأنه فى ذلك عنده شأن الفنون البلاغية المُختلفة – ما لم يجده عند (سيبويه) الذى تميَّز عنه الإمام ، بأن أفرد للأسلوب المذكور فصلاً خاصَّاً وبعينه أسماه (القول فى التقديم والتأخير)، وذلك بعد أن قام بجمع شتاته ومتفرِّقاته المبثوثة فى مُصنفات سابقيه من أعلام النحو واللغة والنَّقد والبلاغة ، وبذل جهداً كبيراً فى ضمِّ مسائل هذا الباب ، وترتيب أفانينه ، وذلك بأنْ قام الإمام بعرضـه عرضـاً منظمـاً ومُنَسَّقاً، ونظر إليه نظرة كُلِّية ، وعالجه مُعالجة شاملة ن فـى الفصـل المذكور ، وإن كان الإمام قد عرض لأجزاء أخـرى تتعلَّـق بالأسـلوب المذكور فى مواضع متفرِّقة من دلائله ، وفى موضوعات مختلفة ، فـإنَّ

ذلك إنما كان باعتبار أنَّ تلك الأجزاء لها صِلةٌ وثيقة بما يكتبه الإمام هُنا أو هُناك .

٤- سيبويه فى معالجته للتقديم والتأخير لم يكن يتفرَّس ما فى أساليبه من أسرار ، وما لها من مزايا وخصائص بلاغية بقدر ما كان يبحث عنها على أنَّها من النحو بحسب ما كان يتصوَّره علماء عصره ، من حيث دراسة قواعد رصف الجملة ، وبناء العبارة ، وتحقيق سلامتها ، وصحَّة تركيبها بمقدار ما يصح به أداء المعنى الأصلى ، وشروط تلك الصِّحَّة ، ومتى يجب التقديم ؟ ومتى يجوز ؟ ومتى يمتنع ؟ وهذا يعنى أن نظرة (سيبويه) إلى التقديم والتأخير – فى الغالب – كانت مجرَّد نظرة عابرة فحسب ، باعتبار موقع الكلمة فى الجملة ، وضبط أواخر الكلمة ، مع بيان حركتها ، وإعرابها ، أو جواز تقديم المفعول على الفاعل ، وتقديم خبر (كان) ، أو (إنَّ) على اسمها ، او تقديم المفعول الثانى لـ (ظنَّ) أو إحدى أخواتها على المفعول الأول . . . وهكذا .

وكان (سيبويه) أحياناً يُشير إلى وجه الحُسْن فى بعض التراكيب ؛ لانسجام التركيب بين كلمات كُلٍّ ، واستقامته ، ومن ثم تتحقَّق الفائدة من التقديم ، وأحياناً أخرى كان يكشف عن وجه القبح فى بعض التراكيب ؛ لسوء الترتيب ، وعدم استقامته ؛ لانعدام الفائدة فى حالة عدم تقديم ما ينبغى تقديمه ، ذلك مع الإيماء أحياناً إلى علاقة ذلك بدوْر المتكلم ونِيَّته أو توجُّهه فى إفادة المُخاطب ، أو عدم إفادته ، وما يترتَّبُ على تلك العلاقة من حكم على تقديم ما قُدِّم ، وتأخير ما أُخِّر بالقُوَّة أو بالضَّعف حيناً ، وبالصِّحَّة أو بالخطأ حيناً آخر ، وبالحُسن أو القُبح وما إلى ذلك ، مع ملاحظة أنَّ (سيبويه) كان فى بعض المواضع يرى أنَّ (التقديم والتأخير) عنده سواءٌ .

كُلُّ ذلك دون أن يتغلغل (سيبويه) فى الكشف عن دقائق التقديم ، وأسراره من الناحية البيانية ، أو من منظور بلاغى اللهم إلاَّ النَّذر اليسير من الإشارات العابرة التى ألمح إليها فى مواضع قليلة جدَّاً من كتابه.

أمَّا (الإمام عبد القاهر) فقد كان له وجهة نظر أخرى ، حيث بلغت أهميَّـــةُ (التقديم والتأخير) عنده بأن جعله وسيلةً من وسائل النَّظم ، وسِرَّاً من أسراره ، ودقيقة من دقائقه ، وجعله كذلك فى مقدِّمة فصوله التى سطَّرها فى دلائله عقـــب الحديث عن (القول فى النظم وتفسيره) ، وهذا يعنى أنَّ (التقديم والتأخير) من الأسرار العُظمى التى قدَّم الإمام الكلامَ فى النَّظْم على بيانها ، ولذلك قام بعـــرض هذا الأسلوب عرضاً واضحاً ومنظَّماً ، ذلك بأن مهَّد لموضوعه بمقدِّمة يُبيِّن فيها خطر الموضوع ودِقَّته ، ومنزلته من البلاغة العربية ، وبعد ذلك انتقل الإمام إلى وضع مبادئ وأسس صنَّف عليها مسائله فى الفصل المذكور ، حيث قام بتقســـيم التقديم إلى نوعين (تقديم على نيَّة التأخير ، وآخر لا على نيَّة التأخير) .

ثم أخذ الإمام فى عرض مسائل للتقديم والتأخير فى إطار كل من الاستفهام ، والنفى ، والخبر المثبت ، والخبر المنفى ، وتتبَّع هذه المسائل مســـألة مســـألة ، مُفرِّقاً تفرقة دقيقة بين تقديم الاسم على الفعل ، والعكس ، فى كلِّ مسألة ، مشيراً إلى كيفية التقديم وبيان ما فيه ، وقام بدراسة تلك المسائل دراسة منضبطة تبيِّن مضمونها ، ومقاصد التقديم فيها ، ذاكراً أمثلةً لكل مسألة مع تحليل تلك الأمثلـــة وشرحها، والموازنة بينها، والحُكْم عليها، بعد أن ضمَّ كُلَّ عِدَّة مسائل متشـــابهة، بعضها إلى بعض ، ودرسها تحت قسم بعينه ، مشيراً إلى دواعى التقديم وأسراره ، واضعاً يده على القيمة الفنيَّة لكل مسألة ، وعلى الفروق الدقيقة بين التراكيب ، معتبراً النَّص هدفاً فى ذاته ، مُتأمِّلاً كثيراً فى أسرار بنائه ، ذلك من خلال تفرُّس الإمام ما فى النَّص من مزايا وخصائص بلاغية ، مُجلِّياً ما يُميِّز كُلَّ مسألة عـــن الأخرى ، بالإضافة إلى المعانى المُترتِّبة على تقديم بعض أجزاء الجملـــة علـــى بعض، إلى أن أدَّى به التَّفرُّس المذكور إلى اكتشاف ما لم يهتد إليه " ســـيبويه " من صور ومعان وطرائق وأغراض – وهى من الكثرة بمكان – للتقديم والتأخير ، كل ذلك بناءً على تصوُّر الإمام البلاغى الذى بناه على فكرة النَّظم التى ارتآهـــا ، تلك الفكرة المتمثِّلة فى ربط الكلام بمقامه ، ومراعاة السياق فى وضع كُلِّ كلمـــة فى موضعها الصحيح ، مع بيان مقتضيات هذا الوضع ، وموجبه فى نسق الكلام بذوق ناقد، وحسِّ أديب، وبذا يكون الإمام (عبدالقاهر) متميِّزاً عن (سيبويه) الذى

لم يكن مُهتمًّا بالبحث عن مزايا التقديم وخصائصه إلا قليلاً ، فلِكُلٍّ طريقتــه فــى الطَّرح والمُعالجة والدِّراسة للأسلوب المذكور ، ومن ثم كان التغاير بين كُلٍّ مــن الرَّجُلَيْن فى العقلية والثقافة ومدى الإدراك والتَّمكُّن من معالجة قضــايا (التقــديم والتأخير) ومسائله ، وكان اختلاف تحليل " الإمام " لتلك المسائل عن تحلــيلات " سيبويه " وتباين صور التقديم وتعدُّد أشكاله بين كُلٍّ من الرجلين .

٥- كثيراً ما كان " سيبويه " حينما يعرض لمسائل تتعلَّق بالتقديم يحكم علــى استعمال معيَّن بأنَّه جيِّد أو أجود ، وحسن أو أحسن ، أو بضعف التأخير ، أو برداءته ، وحينا ما يكون التقديم والتأخير عنده بناءً على ما هو أفصح فى الاستعمال إذا لم يتضح لديه الاستعمال الصحيح ، وكان كذلك يرى أنَّ العامل إذا كان قويًّــاً كان تقديمه وتأخيره صنوان ، فلا فرق مثلاً – عند " سيبويه " بين قولنا : (رأيت زيداً) ، وقولنا : (زيــداً رأيــت) بتقــديم العامل أو تأخيره .

أمَّا الإمام " عبد القاهر فقد كان يوردُ الأوجه المُحتملة فــى التعبيــر أثنــاء شرحه للمسألة ، ثم يُبيِّنُ الصحيح منها مبطِلاً غيره ، مقويًّــاً حُجَّتــه بالبُرهــان والدليل ، وليس عند الإمام فى أساليب التقديم ما هو جيِّد أو أجود ، وحســن أو أحسن ، وقوى ، أو ضعيف ، وما هو فصيح أو أفصح . . . الخ .

٦- قام الإمام بإزكاء جذور مبحث التقديم والتأخير ودفعه إلى التَّــوَهُّج عــن طريق إثراء معارفه وإفادته مِمَّا كتبه " سيبويه " وأقرانه ، مما يعنى أنَّ " الإمام " كانت له جهود جبَّارة فى استنبات بذور أسلافه وعلى رأســهم " سيبويه " معتمداً فى ذلك على رأيه الشخصى عن طريق توظيف نصوصه التى قام بطرحها فى كتابه ، وكان الإمام يستكمل ما لــم يكــن أدركــه " سيبويه " .

٧- لم ينقلْ الإمام عن " سيبويه " كيفما اتفق ، ولم يُقلِّدْه ، ولم يتوقف عــن البحث حيث توقَّف ، ولكنَّ الإمام كان يكتفى بالقدْر الذى يســتعين بــه ، ويُنبه عليه ، معتمداً فى التدليل أحياناً على ما ذكــر "ســيبويه"، وكــان الخالف يضيف جديداً إلى ما ذكر السالف .

٨- وكذلك كان (الإمام عبد القاهر) أثناء حديثه عن (التقديم) يتَّصل بما ذكره (المُبرِّد) ، و (ابن جنى) ويستعين بآرائهما ، وببعض ما ذكراه من أمثلة ، أو بما هى شبيهة لها من أقوال العرب ، ويستخرج من تلك الآراء ما يدُلُّ على ما يذهب إليه ، و إن لم يُصرِّح باسمهما ، وقد ظهر لنا ذلك جلياً فى مواضع متعدِّدة عند الحديث عن التقديم فيما كتب الإمام ، وكذَّلك عوَّل الإمام على (أبى سعيد السيرافى) فى بعض شرحه لما ذكر " سيبويه " فى الكتاب .

٩- مِمَّا تجلَّى لنا فى ثنايا هذا البحث أنَّ كُلاًّ من العالميْن الجليليْن قد انتفع بسابقيه أثناء طرحه لبعض قضايا التقديم ، إلاَّ أنَّ هُناك تبايناً فى هذ الانتفاع ، حيث إنَّ الأول كان انتفاعه يقف عند حدِّ النقل للتدليل على ما يقول ، ولا يتعدَّاه إلى استكشاف طريقه المنقول عنه ، أو استنبات للفكرة التى قام بنقلها عن أسلافه ، أو حتَّى أدنى مناقشة لها ، وهذا يعنى أنَّ دوْر " سيبويه " فى الانتفاع كان واقفاً عند حدِّ الأخذ ، والوقوف عند المعنى الذى كان كامناً فى عقل المأخوذ عنه .

أمَّا الإمام " عبد القاهر " فقد كانت له طريقة مغايرة فى الانتفاع ، فهو وإن كان حريصاً على تسجيل ما ورد عن العلماء ، فقد كانت له ذاتيَّته فى النقل ، ولم ينقل عنهم كيفما اتفق ، بل كان منهجه فى الانتفاع قائماً على الاجتهادات، والاستدراكات، والاستنباطات، دون الوقوف عند حدِّ النَّقل، وفقط ، كما أنَّه لم يكن ملتزماً بآراء أسلافه صحيحها وفاسدها ، بل كان يجتهد ، ويُحلِّل ويوجِّه بطريقة تدلُّ على حُسْن تصرُّفه ، وبعد نظره ، ورجاحة عقله ، وكدِّ فكره ، فما وافق الصَّواب أيَّده ، وأثبته ، وأذاعه ، وذلك بعد تحليله وتمحيصه ، وتجلية ما غمض منه ، وبدقَّة متناهية ، موضِّحاً إيَّاه مستشهداً عليه ، بطريقة تدُلُّ على شدَّة تعمُّق الإمام فى التَّفنن والابتكار فى التحليل والتوضيح ، وعرْضه عرضاً منهجيَّاً منسَّقاً يخدم المسألة المراد شرحها ، ويُبرز سماتها من جميع جوانبها ، وهذا يدل على أنَّ نظرة الإمام لوجهة نظر سابقيه فيما كتب كانت نظرة إثراء

لأغراضه ، وتلقيح لأفكاره ، لكى يبدأ من حيث انتهوا ، فى استخراج دلالات التقديم وأغراضه بنفسه بعد استنطاق مقولات الآخرين ، وتقييمها، ناقداً أو مفسراً ، ومُحلِّلاً ، بُغية الوصول إلى مبتغاه من استلهام لأسرار التعبير فى التركيب فيما يُريد أن يقول هذا من ناحية [١] .

ومن ناحية أخرى ، ما كان الإمام يراه قد ندَّ عن الصواب من تلك النصوص، قام برفضه ، ونقده ، كاشفاً عن العِلَّة فى ذلك ، مع إبداء وجهة نظره فى وضع التوجيهات الممكنة ، وتقديم البدائل المطروحة [٢] ،

---

(١) وقد تجلَّى لنا ذلك فى مواطن متعدِّدة من المبحث الثانى منها :
أثناء عرض الإمام لقضية تقسيم التقديم مشيراً إلى أنَّه يأتى على وجهين .
عند حديثه عن أنَّ " سيبويه " ذهب إلى أنَّ الأصل فى تقديم ما ينبغى تقديمه عو العناية والإهتمام ، واقتصاره على ذلك دون بيان وجه العناية .
عند حديث الإمام عن خروج (همزة الاستفهام عن معناها إلى التقرير تارة وإلى الإنكار والتوبيخ تارة أخرى، حيث أفاد الإمام فى هذا الموضع من جهود سابقيه كـ(سيبويه) ، و (المبرِّد) إلاَّ أنَّ الإمام تميَّز عنهما بكثرة التحليل والتدوير ، مُفرِّقاً بين دخول (الهمزة) على (الاسم) ، ودخولها على (الفعل) من حيث المعنى بما ينُمُّ عن سعة أفقه وكثرة اطلاعه ، ورجاحة نظره جامعاً بين خلاصة فكرهما وحسن عرض الإمام وتصرُّفه .
يتجلَّى لنا هذا الأمر أيضاً عند عرضه لقضية تقديم لفظتى (مثل) ، و (غير) اتباعاً للاستعمال الوارد عن العرب ، وتوظيف كلام الشعراء فى تطوير التحليل البلاغى لتلك القضيَّة ، والكشف عن موقفه فى ذلك ، وإن كان القياس لا يقتضى تقديم أىٍّ من اللفظتين المذكورتين على الفعل، وأنَّ ذلك التقديم يكون كاللازم فى الكلام إذا استعملا كناية من غير تعريض .
هـ – وسبق من ذلك أيضاً ما أومأ إليه " سيبويه " من أنَّ التعديم يؤتى به فى الكلام، لغرض (التنبيه) ، ووجهة نظر الإمام من هذا الغرض حينما أعمل فكره تجاهه ، واستنبط منه (تقوية الحكم وتوكيده) ، وذلك عند تقديم المُحدَّث عنه على خبره الفعلى ، بعدما نصَّ على أن القول قول " سيبويه " وطبَّق على ما قاله من قواعد .

(٢) وقد لمسنا ذلك بوضوح فى ردِّ الإمام بعض آراء " سيبويه " واتجاهاته عندما ذهب السَّالف إلى التماس عللٍ وأغراض لفظية للتقديم لا تتوافق والقيمة البلاغية له ، ومن بين تلك الأغراض:
الضرورة الشعرية : المتمثِّلة فى إحداث توازن فى البيت الشعرى وتجنب الثِّقل فيه ، وذهب " سيبويه " إلى أنَّ هذا الغرض خاص بـ (التقديم والتأخير) فى الشعر فقط ، من أجل رعاية الإيقاع ، أو القافية .
الاتساع فى الكلام : من أجل الفاصلة أو السَّجع فى النثر .

على أنَّ الإمام فى كُلٍّ من الناحيتين المذكورتين كان معتمداً على رأيه الشخصى الذى توصَّل إليه بمدارسة كلام العرب وسننهم وطرقهم فى التعبير .

١٠- هناك فرق شاسع وبون واسع بين مسلكى كُلٍّ من الرجلين فى الاستشهاد على قضايا التقديم والتأخير ؛ حيث إنَّ اهتمام " سيبويه " كان مُنصبَّاً على ما يتَّصل بالصنعة النحوية أو الإعرابية ، للدِّلالة على أنَّ التعبير يجرى على سنن صحيح العربية ، غير عابئ بالطريقة التى تكشف لنا عن دلالات التقديم ، وأغراضه أو عن الفرق بين تقديم وآخر ، على الوجه الذى ينبغى أن يكون ، ذلك بخلاف " الإمام عبد القاهر " الذى بدت لنا طريقته المتميِّزة فى الاستشهاد والتمثيل ، بالشرح الكاشف عن دلالات التقديم ، وأغراضه ، حيث كان يعرض ما يستدلُّ به، ناظراً له فى استشهاده نظرة البلاغى المتذوِّق ، ذلك بأسلوب ينم عن رهافة حِسٍّ ، وذوق رفيع، وكانت له عِدَّة طرق فى عرض أمثلته، وكانت كُلُّ مسألة لها طريقتها الخاصة بها – (وقد سبق عرض هذه الطرق بالتفصيل)[1] – وكان الإمام يُسهب فى الاستشهاد حتى تختمر الفكرة فى ذهن المُتلقِّى ، إذ إنَّ الإمام كان فى تناوله للمسألة يسمح لنفسه بأن يُطيل ويستطرد من مثال إلى آخر مستظهراً سمات التقديم ، بناءً على ما يترتب عليه من معان ، مستعرِضاً للنظائر فى التمثيل من الشعر العربى القديم ، ومن

بل ذهب " سيبويه " إلى أبعد من ذلك حينما أشار إلى أنَّ التقديم قد يكون سبباً فى قُبح الكلام وسوء التركيب ، لوضع الكلام فى غير موضعه ، وإن كان مستقيماً ليس فيه نقض من الجانب النحوى، وهذا يعنى أن التقديم لدى " سيبويه " يكون فى بعض الأحيان لا طائل من ورائه .

وقد استدرك الإمام على " سيبويه " كُلَّ ذلك، ورفضه، مشيراً إلى فساد مذهبه فى ذلك، وإلى خطأه فيما ذهب إليه ، موجِّهاً إيَّاه ، وأمثاله ممن قالوا بذلك بأنَّه كان من الواجب عليهم إطراح ما قالوه فى هذا الشأن ، وأن يبحثوا عن مزايا (التقديم) وخصائصه ، وعن الأسباب الداعية إليه ، إذ إنَّ التقديم – من وجهة نظر الإمام – لابد أن يكون مفيداً فى كُلِّ الأحيان ، وهذا هو الأصل ، ولكى يكون كذلك ، لابد أن يكون لعلة أو لغرض من الأغراض المعنوية .

(١) ينظر ما دوَّنته تحت رقم ٩ من الموازنات فى مبحث (الموازنة بين العالميْن) .

القرآن الكريم ومن أمثال العرب وأقوالهم ، وحِكَمِهم ، ذلك للتأكيد على ما يقول ، بحيث لا يدع الصورة إلاَّ وأنت مقتنع بما ذكر متفهِّماً لوجهة نظره واعياً لها من غير عنت ولا إرهاق ، مِمَّا يدُلُّ على أنه كان بحق ولا يزال إمام أرباب البلاغة والبيان ، وأيضاً على أنَّه كانت له جهود موفَّقة فى إثراء مبحث التقديم والتأخير وتطويره ، والنهوض به من خلال دراسته للنحو عند " سيبويه " وأقرانه من أئمة اللغة والنحو .

١١- كثيراً ما كان " سيبويه " يكتفى فى الاستدلال على رأيه فى قضايا التقديم والتأخير بما يتوافر لديه من كلام العرب العادى ، والبسيط المكون من جمل بسيطة التركيب ، وفى بعض الأحيان كان يستأنس لهذه الأمثلة ببيت أو ببعض أبيات من الشعر ، وقلَّما كان يستعين بآية أو ببعض آية من القرآن الكريم ، أو ببعض القراءات القرآنية ، تبريراً لما مثَّل به للتقديم والتأخير من الكلام العادى (١) ، ونادراً ما كان يذكر حِكمةً أو مثلاً (٢) للتدليل على ما يقول .

أمَّا " الإمام عبد القاهر " فهو وإن اتفق مع " سيبويه " فى الإكثار من الاستشهاد بكلام العرب العادى والبسيط ، إلاَّ أنَّ الإمام كانت له – فى الأغلب

---

(١) وقد مرَّ بنا ذلك فيما ذُكِر فى أغراض التقديم عند " سيبويه " حيث استشهد بقوله تعالى : {وأمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ } – جزء من الآية رقم ١٧ من سورة فُصِّلت – حيث أورد " سيبويه " قراءتين لهذا القول القرآنى ، الأولى وهى : قراءة الجمهور برفع (ثمودُ) والثانية بنصبها (ثمودَ) مستشهداً بالأولى على نحو قولنا : (زيدٌ ضربته) بمجىء لفظ (زيد) مرفوعاً مبنيَّاً عليه الفعل ؛ لكون المُقدَّم فى موقع الابتداء ، وبذلك يكون الفعل منشغلاً بضمير الاسم المذكور ، وفى ذلك دلالة على أنَّ تقديم الاسم فى هذه الحالة ليس مقصوراً على الاهتمام بالمقدم ، والعناية بشأنه ، وفقط ، وإنما أيضاً لتنبيه المُخاطب ، وتأكيد الكلام بذكر المُحدَّث عنه أوَّلاً .

واستشهد " سيبويه " بالقراءة الثانية (ثمودَ) بالنسب على ما جاء فى قول العرب : (زيداً ضربته) بتقديم الاسم منصوباً ، للدِّلالة على أنَّه المعنىُّ بفكرة وقوع الحدث المذكور بعده عليه . . . الخ .

(٢) كما ورد فى الحديث عن (تقديم النَّكرة على الفعل) فى مثل قولهم : (شرٌّ أهرَّ ذا ناب) وقد سبق أن ذكرت ذلك فيما عرض له الإمام عبد القاهر فى الفصل الخاص بالتقديم المذكور. فلينظر هُناك .

الأعم – محاولات كثيرة ، أثناء شرحه لقضية أو مسألة واحدة تتعلق بالتقديم والتأخير ، تلك المُحاولات كانت تتنازعها شواهد قرآنية ، وأخرى شعرية ومثل شائع ، وقول سائر – وهى من الكثرة بمكان – ذلك إلى جانب تلك الأمثلة البسيطة ، وإنْ كان الإمام يُغاير " سيبويه " فيما يسوقه من أمثلة بسيطة ، حيث إنَّ الخالف لم يكن يكثر فى أمثلته من ذكر (زيد) ، و (عمرو) على نحو ما كان يفعل السالف ، بل كان الإمام فى كثير من الأحيان يستشهد فى كلامه بما كان يتردَّدُ على ألسنة الناس – من الكلام العادى – فى عصره ، ذلك بالإضافة إلى أنَّه كان يستقى دلالات التقديم من خلال جمل نموذجية سهلة التراكيب من بنات أفكاره، تتناسب والواقع المُعاش ، والبيئة المُحيطة به [1] .

على أنَّ الإمام كان يلجأ إلى الأمثلة البسيطة ، لما لها من دور بارز فى توضيح فكرته ، ولأنَّها تعينه على صحَّة دعواه فيما يريد أن يقوله فى الشاهد القرآنى والشعرى ؛ باعتبار أن الجمل البسيطة التركيب ، تكون أكثر ملاءمة فى توضيح العلاقات بين الكلمات ، تقديماً وتأخيراً بالنسبة لعقل القارى أو المُتلقى .

١٢- لم يضع لنا " سيبويه " ضابطاً عامَّاً يُبيِّن لنا من خلاله مدى الاستفادة من تقديم الاسم على الفعل ، والعكس فى كُلٍّ من أسلوبى الاستفهام والخبر ، بينما " الإمام عبد القاهر " قام بالكشف عن ذلك الضابط العام مشيراً إلى أنَّ لكل أسلوب دلالته ، ومعناه الذى يتميَّز به عن غيره ، مشيراً إلى أنَّه إذا كان لنظم الكلام وترتيب أجزائه فى الاستفهام معنىً أو مغزًى بلاغيٌّ ، فإنَّ ذلك المعنى أو المغزى قائم بذاته فى الخبر كذلك ، إذ إنَّ كُلاًّ من الاستفهام والخبر يتَّحدان فى ذلك الشأن ؛ باعتبار أنَّ الجملة الواحدة إذا صيغت بدون أداة استفهام كانت خبراً عن معنى ، أمَّا إذا دخلت أداة

---

(١) وذلك فى كل ما عرض له الإمام من مسائل تتعلَّق بالتقديم والتأخير ، فعلى سبيل المثال ما ذكره من أمثلة تتعلَّق بالاستفهام الحقيقى من مثل قولنا : (أبنيت الدَّار التى كنت على أن تبنيها ؟ – أقلت الشعر الذى كان فى نفسك أن تقوله ؟ – أأنت بنيت هذه الدار ؟ – أأنت قلت هذا الشعر ؟ . . . الخ) ومن الأمثلة التى ساقها الإمام لِما يُعاب من التقديم : (أأنت بنيت الدار التى كنت على أن تبنيها؟– أانت قُلت الشعر الذى كان فى نفسك أن تقوله ...الخ).

الاستفهام على تلك الجملة صارت استخباراً عن المعنى ذاته بعد أن كانت خبراً .

١٣- لم يبيِّن لنا " سيبويه " إطاراً دقيقاً لتقديم الاسم والفعل فى سياق الاستفهام ، حيث كان يرى أنَّه إذا ما اجتمع اسم وفعل فى السياق المذكور فالأصل أن يعقُب أداةَ الاستفهام الفعلُ ، واستثنى " سيبويه " من ذلك (همزة الاستفهام) فإنه رأى أن يؤتى بالاسم بعدها مُقدَّماً على الفعل على سبيل الجواز ، وذلك فى حالة ما إذا كان السائل يُريد جواباً بالإيجاب أو النفى ، كأنْ يكون المُسْتَفْهَمُ عنه تصديقاً ، وكان السُّؤال عن نسبة يتردَّدُ الذِّهن فيها بين الثبوت والنفى .

أمَّا فى حالة ما إذا كان المُستَفْهَم عنه تصوُّراً ، أعنى إذا كان السُّؤال يقتضى جواباً بتعيين المسؤول عنه ، وكان السُّؤال عن أحد الشيئين ، أو الأشياء التى يتردَّدُ الذِّهن فى تعيين واحدٍ منهما أو منها ، وكانت (همزة الاستفهام) مُصدَّرة على (أم) المُعادلة – أقول : أمَّا فى هذه الحالة – فإنَّ " سيبويه " يرى أنَّه من الأوْلى تقديم ما يتعلَّق السُّؤال بشأنه ، سواء أكان اسماً أم فعلاً ، فإذا كان السُّؤال عن الفعل مراداً الوقوف عليه بعينه قُدِّم الفعل ، وإذا كان السُّؤال عن صاحب الفعل لتعيينه ، قُدِّم صاحب الفعل، مع جواز العكس فى كُلٍّ .

كُلُّ ذلك دون أن يتغلغل " سيبويه " فى الكشف عن الأبعاد المعنوية المترتبة على التقديم والتأخير إلا قليلاً ، فيما ذُكر .

وأيضاً كان " سيبويه " أورد كلاماً يُشتم منه رائحة إفادة (همزة الاستفهام) التقرير ، وآخر يومئ فيه إلى معنًى آخر من معانى (الهمزة) ذلك المعنى هو (الإنكار والتوبيخ) وثالث أشار فيه صراحة إلى أنَّ (الهمزة) فيها معنى التوبيخ ، كُلُّ ذلك دون أن يعرض لأىٍّ من (التقديم) أو (التأخير) فى إطار الهمزة المذكورة لا من قريب ولا من بعيد .

أمَّا " الإمام عبد القاهر " فقد كان له مسلكٌ آخر حيث قام فى دراسته بوضع إطار دقيق لما يجب أنْ يُذكر بعد أداة الاستفهام ، مع بيان ما يجب تقديمه على الآخر ، وما لا يجوز ، ومتى يكون الاسم مُقدَّماً على الفعل ؟ ومتى يكون الفعل مقدَّماً على الاسم ؟ ومتى تدخل أداة الاستفهام على أىٍّ من متعلَّقات الفعل ، أو على الظرف ؟ ومتى لا تدخل ؟ مُشيراً إلى أنَّ لكلٍّ من ذلك موضعاً لا يتعدَّاه ، ولا يتخطَّاه ، فإذا تجاوزه كان الكلام فاسداً ، حيث قال فى مثل هذا الشأن : (ولا يخفى فسادُ أحدهما فى موضع الآخر) ، وكان الإمام فى كُلِّ ذلك يوضِّح كلامه بالأدلة والبراهين ، ذلك خلافاً لفكرة " سيبويه " حينما قام بوصف مثل هذه الصورة المذكورة بالجواز ، لا بالفساد .

ذلك بالإضافة إلى أنَّ الإمام حينما تحدَّث عن التقديم والتأخير فى إطار الاستفهام كشف القناع عن قضاياه فى كُلٍّ من الاستفهام الحقيقى ، والتقريرى ، والإنكارى ، مشيراً إلى صور التقديم فى كُلٍّ ، وأزاح الستار عن أسراره ، ودقائقه ولطائفه ، مورداً الكثير من الشواهد القرآنية ، والأدبية من منثور الكلام ومنظومه ، ذلك على نحوٍ لم نعهده عند (سيبويه) .

١٤- تحدَّث كُلٌّ من العالميْن الجليلين عن (التقديم والتأخير) فى إطار الخبر المنفى ، إلاَّ أنَّ الوجهتين كانتا مُختلفتين .

فـ (سيبويه) كان يرى أنَّ الأصل فى حروف (النفى) إيلاءُ الأفعال لها مُقدَّمة على الأسماء ، شأنها فى ذلك شأن حروف الاستفهام ، ولكن أحياناً – عند سيبويه – قد يأتى (الاسم) عقب تلك الحروف مُقدَّماً على (الفعل) جوازاً ، أو على سبيل الاضطرار ، وذلك دون أن يُشير إلى أىِّ فائدة أو علَّة بلاغية مترتِّبة على ذلك (التقديم) ، بل عرض لهذا التقديم ، لذات الإعراب من حيث الالتزام بسنن العرب ، وطريقتهم فى التعبير ، لا من حيث صلة (التقديم والتأخير) بالمعنى المترتب عليه .

أمَّا " الإمام عبد القاهر " – كما بدا لنا من هذا البحث – فقد قرأ ما سطَّره " سيبويه " فى كتابه عن أدوات النفى وصِلتها بالتقديم والتأخير ، ووعاه ، وأفاد

منه، وبخاصة فيما أورده (السالف) من شواهد وأمثلة زيَّنها الإمام بتحليلاته البارعة التى تدُلُّ على رهافة حِسِّه ، ورجاحة عقله وفكره .

أقول : تناول " الإمام " فى الإطار المذكور تقديم الفعل على الفاعل ، والعكس، والمفعول على الفعل ، والعكس ، والجار والمجرور على الفعل ، والعكس، مُفرِّقاً بين تقديم وآخر ، كاشفاً عن الأسرار المترتِّبة على التقديم ، من خلال النَّظر والتَّأمُّل فى الدقائق الناجمة عن وضع كُلِّ لفظة من الألفاظ المُكوِّنة للعبارة فى المكان الذى تتطلَّبه ، طِبْقاً للغرض الذى يؤمُّ موضِّحاً ما بين التعبيرات المُختلفة من فوارق ، واضعاً يده على ما يصح من الأساليب ، وما يمتنع ، مميِّزاً بين هذا ، وذاك ، بعد إحاطته للفكرة من جميع جوانبها ، ذلك حتى يضع الأمر فى نصابه .

١٥- وكذلك كان لـ (سيبويه) أثرُه الواضح والجلى – بقدْر ليس باليسير – فيما أثاره الإمام فى بيانه عن (التقديم فى الخبر المثبت) من خلال ما ذكره الأول عن أنَّ تقديم (الاسم) على (الفعل) قد يأتى فى الكلام لغرض (التنبيه وتأكيد الكلام) ، وقد وقف (الإمام) على كلامه فى هذا الشأن ، واستفاد منه أيَّما استفاده وفصَّله ووضَّحه ، وأكد صِحَّة كلام سلفه بالأدلة والبراهين من خلال ما أورده الإمام من شواهد قرآنية ، ومن أشعار تفوَّه بها العرب القدماء ، ومن أقوال واستعمالات وردت على لسان البلغاء ، على نحو ما سبق تفصيله عند حديث الإمام عمَّا يتَّصل بالتقديم فى المسألة المذكورة ، مبيِّناً دقائقه وأسراره .

١٦- كشف لنا هذا البحث عن أنَّ " الإمام عبد القاهر " تحدَّث عن تقديم لفظتى (مثل) ، و (غير) على الفعل ، موضِّحاً مقاصد هذا التقديم ، وأحكامه، وأسراره ، مشيراً إلى أنَّه صورة من صور تقديم (المسند إليه) على (خبره الفعلى)، متكئاً فى ذلك على طبيعة العربى فى التعبير، وذكر (الإمام) أنَّ مثل ذلك التقديم حتميٌّ وضرورى ؛ باعتباره كاللازم الواجب فى استعمال العرب والبلغاء ، لإفادة التّقوِّى ، وأوضح الإمام أنَّ العرب قد درجت على مثل هذا النوع من التقديم فى كلامها ، وتعارفت عليه فى

أشعارها ، وكان ذلك من سننهم ، ولم يقع استعمالهم على خلاف ذلك التقديم قطعاً ، ومن ثم جاء وصف الإمام لذلك التقديم بأنه (كاللازم) للإشارة إلى أنَّه وإنْ كان ليس بلازم فى القياس الذى لا يوجبه ، إلاَّ أنه مثل اللازم من حيث ملازمته لاستعمال البلغاء ؛ لتقوية الحكم وتوكيده لما أضيفت له (مثل) ، ولما أضيفت له (غير) ، بطريق الكناية التى هى أبلغ من التصريح ، وقام الإمام بتوظيف كلام الشعراء ، والبلغاء ، فى تطوير التحليل البلاغى لتلك القضية ، وقام بوضع ضوابط لها مُعوِّلاً فى ذلك على كلامهم ، مُحكِماً فى ذلك إلى ذوقه وعقله تارة ، وإلى استنطاق النصوص تارة أخرى ، وفقاً لثقافته ، ورؤاه اللتَّين تدُلاَّن على عُمق فكره، وسعته فى الاطلاع ، والتزامه بكل ما سمع ، وقرأ ، ووصل إليه من مقاصد للتقديم فى المسألة المذكورة ، دون التزام بما ورد عن (سيبويه) فيما ذكره عن اللفظتين (مثل) و (غير) ، حيث استقل " الإمام عبد القاهر " عن " سيبويه " فى التناول والمُعالجة لهاتين اللفظتين أثناء ورودهما فى الكلام ، وكان مقصدُ الخالف متبايناً عن مقصد السالف فى هذا التناول ، وتلك المُعالجة من ناحية البحث والتدقيق فيما يتعلَّق بالمسألة المذكورة ، إذ إنَّ (سيبويه) لم يذكر شيئاً عن تقديم اللفظتين المذكورتين ، أو تأخيرهما ، أو بالفائدة المترتبة على ذلك .

١٧- هُناك اتفاق واختلاف بين العالميْن الجليليْن فيما يتعلَّق بالنَّكرة من حيث دلالتها ، وتقديمها على الفعل حيث إنَّ " الإمام عبد القاهر " قد اتفق مع " سيبويه " فى أنَّ النَّكرة لا تدُلُّ على معيَّن ، وإنما تدُلُّ على الجنس ، وعلى العدد ، وقد استفاد الخالف من السَّالف فى هذا الشأن .

واتفقا كذلك على أنَّ المَثَل الذى ذكره العرب (شرٌّ أهرَّ ذا ناب) – بتقديم لفظ (شر) وهو نكرة مُراداً به الجنس ، على الفعل (أهرَّ) – تأويله (ما أهرَّ ذا ناب إلاَّ شرٌّ) ، وهذا يعنى أنَّ المَثَلَ المذكور محمول على القصر ، وأنَّ التقديم المذكور أفاد : أنَّ الذى أهرَّ ذا ناب هو من جنس الشَّرِّ ومقصور عليه ، ومن المعلوم أنَّ القصر من مُسوِّغات

الابتداء ؛ لأنَّه كالتخصيص بالصِّفة ، على أنَّ " الإمام " كان قد وقف أيضاً على ما قاله " سيبويه " فى هذا الصَّـدَد ، وزاده وضـوحاً وبيانـاً بعـد استفادته منه ، بعدما قاس الأوَّل الـمَثَـلَ المذكور على ما جـاء علـى لسان العرب من نحو قولهم : (شىءٌ ما جاء بك) حيث إنَّ تأويله : (ما جاء بك إلا شىء) .

وإنْ كان من فرق بين العالميْن فى ظاهرتنا ، فإنَّ هذا الفرق يمكن توضيحه فيما يلى :-

١- إنَّ " سيبويه " لا يُجيز الابتداء بالنَّكرة المُطلقة فلا يحسن عنده – مثلاً – أن يُقال : (رَجُلٌ ذاهب) ، أمَّا إذا عُرِّفت النّكرة بشىء فإنه يجوز الابتداء بها ، كما فى قولنا : (رَجُلٌ من بنى فلان سائرٌ) .

بينما " الإمام عبدالقاهر " كان له رأى آخر أكثر وضوحاً وتفصيلاً ، وكانت له ذاتيَّته فى ذلك الوضوح ، حيث رأى أنَّه مـن الواجـب فـى سـياق الاستفهام تقديم النَّكرة على الفعل ، إذا كان الغرض من السُّؤال هو طلـب تعيين جنس الفاعل ، أو عدده – سواء أكان ذلك الجنس مطلقاً أم مقيـداً بوصفٍ ، وسواء أكان ذلك الجنس مفرداً أم جملة ونحوها – والوجـوب المذكور إنما كان باعتبار أنَّ المشكوك فيه لابد من تقديمه .

أما إذا كان السُّؤال عن الفعل لا عن الفاعل ، جاء ذلك السُّؤال منصبَّاً على وقوع الحدث ذاته ، وفى هذه الحالة يؤتى بالفعل تاليـاً لأداة الاسـتفهام مقدَّماً على الفعل ، باعتبار أنَّ الغرض من الاستفهام هو العلـم بحصـول الفعل أهو واقع ثابت للفاعل أم منتف عنه ، وأنَّ السائل يشك فـى ذلـك الفعل لا فى من وقع منه ذلك الفعل ، ومن ثم فلا يجوز تقديم الفاعل فـى مثل هذا المقام .

والفرق ذاته بين تقديم الفعل ، وتقديم الاسم مراداً به الجنس – فى إطـار الاستفهام – عند الإمام كائن فى الخبر ، وعليه فإذا كـان المُـراد هـو الإخبار عن (جنس الفاعل) قُدِّمت النكرة على الفعل ، وإذا كان الغرض متمثِّلاً فى الإخبار (عن الفعل) قُدِّم الفعل على النكرة ، سواءٌ فـى ذلـك

أكانت النَّكرة مُطلقة ، أم مقيَّدة بوصف من الأوصاف ، كما هو الوضع فى الاستفهام .

٢- وفرق آخر يتمثَّل فى أنَّ " سيبويه " أوجز فى عرض ما ذكره عن دلالة النَّكرة على الجنس ، أو العدد ، واكتفى بسوق الأمثلة الدَّالَّة على ما ذكر، مُشيراً إلى أنَّه لا يجوز الابتداء بالنكرة إلاَّ إذا عُرِّفت بشىء ، وكان عرضه للمسألة يشوبه شىءٌ من التقصير .

أمَّا الإمام فإنَّه لم يقف عند حد التمثيل لما ذكر ، بل قام بتوضيح الفكرة ، وزادها وضوحاً ، وبياناً ، وذيَّلها تعليقاً بما يدُلُّ على حضور ذهن ، وإفادةٍ مِمَّا ذكره " سيبويه " واتكاءٍ عليه ، وعلى غيره من أئمَّة اللغة والنحو ، مشيراً إلى مزايا التقديم والتأخير بالنسبة للنَّكرة ، تلك المزايا التى كانت من ابتكاراته التى تدُلُّ على رهافةِ حسِّه ، وجمال ذوقه ، وسعة ثقافته ، وقد بدا لنا ذلك من خلال إطنابه فى الحديث مُردِّداً الفكرة ذاتها تلو الأخرى، لكى يوفى المسألة حقَّها من الشرح والإيضاح ، ذلك تنبيهاً على أنَّ العلماء قبله – ومن بينهم " سيبويه " – فى عرضهم لتلك المسألة، وقفوا دون بلوغ الغاية المرجوَّة من وضوحها على الوجه الذى ينبغى لها ، فأراد – الإمام – بذكائه الوقَّاد ، وعِلمه الغزير ، وذوقه السليم أن يتناول المسألة تناولاً مستفيضاً ، بحيث لا يترك فيها شاردة ، ولا واردة إلاَّ ويقوم بتوضيحها ، كما هو ديدنه فى جميع المسائل المُتعلِّقة بالتقديم والتأخير .

١٨- من خلال ما سبق من نتائج يمكن القول : بأنَّ النحو فى عصر " سيبويه " لم يكن مستقلاً عن سائر العلوم العربية بما فيها البلاغة ، وأنَّ " الإمام عبد القاهر " كان أمثل من " سيبويه " فى عرضه لأسلوب (التقديم والتأخير) ؛ باعتبار أنَّ الإمام نهج منهجاً تطبيقياً فى استخلاص الأسلوب المذكور ، وشَرَحَ أنواعه بالمعرفة المستفيضة ، والذوق المستنير ، وذلك راجع إلى فضيلة نظر الإمام ، وحسن استخراجه ، وفهمه للمأثور (من جيِّد المنظوم والمنثور) ، ومن ثم فقد طوَّف فى الفصل الخاص بظاهرتنا

بآفاق كثيرة لم يتوصَّل إليها سلفه ، ، حتى انتهى إلى أنَّ مدار التقديم والتأخير قائم على الإصابة وإحراز المنفعة ، وليست جدواه مقتصرة على تقديم ما هو أهم على نحو ما قال به " سيبويه " بل إنَّ الأسلوب المذكور من الأساليب التى لها – عند الإمام – آثارها فى قوَّة المعنى ، والتى لها قيمة بلاغية عظمى ، تتوافق والقيمة النحوية ، وليست بمعزل عنها ، حيث إنَّ الأولى ، مستمدَّة من الثانية ، وقد أشار الإمام نفسه إلى ذلك حينما توصّلَ إلى أنّ النّظْم هو تَوخِّى معانى النَّحو قائلاً : " اعلم أن ليس (النظم) إلاَّ أن تضع كلامك الوضع الذى يقتضيه (علم النحو) وتعمل على قوانينه ، وتَعْرِفَ مناهجه التى نُهِجَتْ فلا تزيغ عنها ، وتحفظ الرسوم التى رُسمت لك ، فلا تُخِلُّ بشىء منها " (١) .

وهذا يعنى أنَّ علم البلاغة – من وجهة نظر الإمام – مستمدٌّ من علم النحو ، وأنَّ الثانى هو أساس الأول ، وقد وضح لنا ذلك جليَّاً من خلال استشهاد الإمام بضروب القول متمثِّلة فى الأسلوب القرآنى ، والبيان العربى ، ومن خلال تحليله للأمثلة التى عرض لها أثناء شرحه لأسلوب (التقديم والتأخير) بما توافر لديه من الفصاحة والبيان .

وبعد :

فهذا هو جهدى ، وهو جهد المُقل ، وما أُبرئُ نفسى من خطأ ، أو زلل ، أو نسيان ، فإن أك قد وُفِّقت فهذا من فضل الله ، وإن تكن الأخرى فحسبى ثواب المُجتهد ، والكمال لله ﷻ وحده .

وختاماً :

أسأل الله أن يتقبَّل مِنِّى هذا العمل ، وأن يغفر لى ما وقع فيه من زلل ، إنَّه تعالى سميع لمن سأل ، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين .

د / إسماعيل محمد الأنور محمد إسماعيل

---

(١) دلائل الإعجاز صـ ٨١ .

فهرس المصادر والمراجع

١ – أثر النحاة فى البحث البلاغى للدكتور / عبد القادر حسين – نشر / دار غريب للطباعة – القاهرة ١٩٩٨ م .
٢ – إحياء النحو لإبراهيم مصطفى – لجنة التأليف والترجمة والنشر١٩٣٦م.
٣ – أسرار البلاغة للإمام عبد القاهر الجرجانى – تحقيق – هـ – ريتر – نشر / مكتبة المتنبى ١٣٩٩ هـ ، ١٩٧٩ م) .
٤ – الأسلوبية والبيان العربى للدكتور / محمد عبد المنعم خفاجى ، وآخرين – نشر / الدار المصرية اللبنانية / أولى ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م .
٥ – أضواء على مراحل البحث البلاغى للدكتور / محمد جلال الشيخ محمد الذهبى – ط / دار الاتحاد العربى للطباعة والنشر – أولى ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م .
٦ – الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم للعصام – تحقيق / د / عبدالحميد هنداوى – نشر / دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ط / أولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١ م .
٧ – إعجاز القرآن بين المعتزلة والأشاعَرة للدكتور / منير سلطان – نشر – منشأة المعارف بالإسكندرية ط – ثالثة ١٩٨٦ م .
٨ – أعلام العرب (عبد القاهر الجرجانى) للدكتور أحمد احمد بدوى – نشر / مكتبة مصر – بدون تأريخ .
٩ – الإيضاح للخطيب القزوينى – شرح وتعليق د / محمد عبد المنعم خفاجى – نشر المكتبة الأزهرية للتراث ط / ثالثة سنة ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣ م.
١٠ – الإيضاح للخطيب القزوينى - ط / صبيح ١٣٩٠ هـ / ١٩٧١ م
١١ – البحث البلاغى عند العرب– تأصيل وتقييم للدكتور شفيع السيد – نشر / دار الفكر العربى – بدون تأريخ .
١٢ – البرهان فى علوم القرآن للإمام الزركشى تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم – نشر / مكتبة دار التراث – بدون تأريخ .

١٣ – بغية الإيضاح للشيخ عبد المتعال الصعيدى – نشر / مكتبة الآداب طـــ / أولى ١٤٣٠ هـــ – ٢٠٠٩ م .
١٤ – البلاغة العالية للشيخ عبد المتعال الصعيدى – طـ مكتبة الآداب – ثانية ١٤١١ هـــ .
١٥ – البلاغة العربية (تاريخها – مصادرها – مناهجهـــا) للـــدكتور / علـــى عشرى زايد – نشر / مكتبة الشباب ١٩٧٧ م
١٦ – البلاغة العربية بين القيمة والمعيارية للدكتور / سعد أبـــو الرضـــا – ط ١٩٨٤م – بدون طبعة أو ذكر لدار النشر .
١٧ – البلاغة القرآنية فى تفسير الزمخشرى – نشر / مكتبة وهبة – ط / ثانية سنة ١٤٠٨ هـــ – ١٩٨٨ م .
١٨ – البلاغة بين عهدين للدكتور / محمد نايل – نشر / دار الفكـــر العربـــى – بدون تأريخ .
١٩ – البلاغة تطور وتاريخ للدكتور/ شوقى ضيف – ط/ دار المعارف١٩٦٥م
٢٠ – البيان العربى للدكتور بدوى طبانة – نشر / مكتبة الأنجلو المصـــرية ط / سادسة سنة ١٣٩٦ هـــ ، ١٩٧٦ م .
٢١ – تاريخ علوم البلاغة والتعريف برجالها للشيخ / أحمد مصطفى المراغى– ط / مصطفى البابى الحلبى – أولى ١٣٩٦هـــ – ١٩٥٠ م .
٢٢ – التبيان للعلامة الطيبى تحقيق / الدكتور هادى عطية مطر الهلالى – نشر / مكتبة النهضة العربية – بدون تأريخ.
٢٣ – تجريد العلامة البنانى على مختصر السعد –طـــ/صبيح – أولى١٣٤٧هـــ
٢٤ – التحرير والتنوير للظاهر بن عاشور – نشر / مؤسسة التاريخ العربى – بيروت – لبنان سنة ١٤٢٠ هـــ / ٢٠٠٠ م .
٢٥ – تفسير أبى السعود المسمَّى بـــ (إرشاد العقل السليم إلى مزايـــا القـــرآن الكريم– ط / دار إحياء التراث العربى – بيروت– لبنان – بدون تاريخ .
٢٦ – التفسير البلاغى للاستفهام فى القرآن الكريم للدكتور عبد العظيم المطعنى – نشر : مكتبة وهبة / ط أولى سنة ١٤٢٠ هـــ ، ١٩٩٩ م .

٢٧ – تقرير العلامة الأنبابى – ط / صبيح – أولى ١٣٤٧ هـ.
٢٨ – التلخيص فى علوم البلاغة للإمام القزوينى ضبط وشرح / أ/ عبدالرحمن البرقوقى – طـ / دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ١٤٣٢ هـ – ٢٠٠١ م
٢٩ – حاشية الصَّبان على شرح الأشمونى – عيسى الحلبى – غير مؤرَّخة.
٣٠ – حاشية شيخ زادة على تفسير القاضى البيضاوى – ط / دار صادر – بيروت – غير مؤرَّخة
٣١ – حجة القراءات – تأليف : عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة أبو زرعة – نشر/ مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان – سنة١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.
٣٢ – خصائص التراكيب للدكتور محمد أبى موسى – نشر / مكتبة وهبة – ثانية ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م .
٣٣ – الخصائص لابن جنى تحقيق / محمد على النجار – ط / الهيئة المصرية العامة للكتاب– ط / ط رابعة ١٩٩٩ م .
٣٤ – خلاصة المعانى للحسن بن عثمان بن الحسين المفتى – تحقيق د / عبد القادر حسين – طـ / دار / الاعتصام / غير مؤرخة
٣٥ – دراسات تفصيلية شاملة لبلاغة عبد القاهر الجرجانى فى (التشبيه والتمثيل والتقديم والتأخير) للشيخ عبد الهادى العدل – مرجعة الدكتور / عبد السلام سرحان – ط / دار الطباعة المُحمدية – ثالثة سنة ١٩٥٨ .
٣٦ – دراسات فنية للقرآن الكريم للدكتور أحمد ياسوفى – نشر / دار المكتبى – سورية – دمشق ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦ م .
٣٧ – دراسة فى البلاغة والشعر – للدكتور محمد أبى موسى – نشر مكتبة وهبة – ط / أولى سنة ١٤١١هـ ، ١٩٩١ م .
٣٨ – دلالات التراكيب للدكتور /محمد محمد أبى موسى – نشر مكتبة وهبه – ط ثانية ١٤٠٨ ه / ١٩٨٩م .

٣٩ – دلالة الألفاظ عند الأصوليين للدكتور / محمود توفيق محمد سعد – مطبعة الأمانة – أولى ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م .
٤٠ – دلائل الإعجاز – تحقيق / محمود محمد شاكر – نشر / مكتبة الخانجى بالقاهرة – غير مؤرخة .
٤١ – ديوان المتنبى بشرح البرقوقى – ط / الاستقامة – ثانية – ١٣٥٧ هـ – ١٩٣٨ م .
٤٢ – ديوان طرفة بن العبد – تحقيق / مهدى محمد ناصر الدين – ط / در الكتب العلمية – بيروت – ثالثه ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م
٤٣ – الرسالة الشافية (ضمن ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن) – تحقيق د/محمد زغلول سلام – ط – دار المعارف – ط رابعة – بدون تأريخ .
٤٤ – الرسالة للإمام الشافعى – تحقيق العلامة / أحمد محمد شاكر – بقلم المحقق – وما ذكره فى مناقب الإمام الشافعى نقلاً عن الإمام الرازى) نشر / مكتبة دار التراث ط / ثانية ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م .
٤٥ – شرح التلخيص فى علوم البلاغة – للإمام / القزوينى – للدكتور / محمد هاشم دويدرى – ط / دار الجيل – بيروت– ثانية ١٤٠٢ه / ١٩٨٣م .
٤٦ – شرح المفصَّل لابن يعيش – توزيع مكتبة المتنبى – غير مؤرخة .
٤٧ – شرح كتاب سيبويه – تحقيق دكتور / رمضان عبد التواب – ط / الهيئة المصرية للكتاب ١٩٩٠م .
٤٨ – شروح التلخيص – ط / دار السرور – بيروت – لبنان – بدون تاريخ .
٤٩ – الصاحبى فى فقه اللغة العربية لابن فارس – تحقيق / الدكتور عمر فاروق الطَّباع – ط / مكتبة المعارف – بيروت – أولى سنة ١٤١٤هـ – ١٩٩٣ م
٥٠ – صحيح البخارى – تحقيق / طه عبد الرؤوف سعد – نشر / مكتبة الإيمان بالمنصورة سنة ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م.
٥١ – الصناعتين – تحقيق الدكتور / مفيد قميحة – ط / دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط / ثانية ١٤٠٤ هـ ، ١٩٨٤ م .

٥٢ – الطراز للعلوى – تقديم الدكتور إبراهيم الخـولى – ط / الهيئـة العامـة لقصور الثقافة ٢٠٠٩

٥٣ – عالم اللغة عبد القاهر الجرجانى للدكتور / البدراوى زهران – طـ / دار المعارف – ط رابعة ١٩٨٧ م .

٥٤ – عبد القاهر الجرجانى فى قراءات البلاغيين المُحدثين للدكتور / علاء نور الدين – نشر / منشأة المعارف بالإسكندرية ٢٠٠٧ م .

٥٥ – علم الأسلوب فى الدراسات الأدبية والنقدية – للـدكتور / عبـد العظـيم المطعنى – نشر / مكتبة وهبة ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م .

٥٦ – علم البيان للدكتور / بدوى طبانة– نشر / مكتبة الأنجلو المصرية – طـ / ثانية ١٣٨٦ هـ – ١٩٦٧ م .

٥٧ – كتاب سيبويه (مادَّته ومنهجه) للدكتور / محمد حسن عبدالعزيز – طـ / دار السلام – أولى ١٤٣٣ هـ – ٢٠١٢ م .

٥٨ – الكتاب لـ (سيبويه) تحقيق وشرح / عبد السلام محمد هارون – نشر / مكتبة الخانجى بالقاهرة طـ ثالثة ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .

٥٩ – لسان العرب لابن منظور – ط / دار إحياء التراث العربـى – بيـروت – لبنان – ط / أولى ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥م.

٦٠ – مجيب الندا إلى شرح قطر الندا للفاكهى (ضمن (حاشية علـى شـرح الفاكهى لقطر الندى) لـ (يس بن زين الدين الحمصى الشافعى) – ط / مصطفى البابى الحلبى – ثانية ١٣٩٠ هـ – ١٩٧١ م .

٦١ – محاضرات فى البلاغة العربية للدكتور محمد محمد أبى موسى وآخرين– بدون تاريخ وبدون دار نشر.

٦٢ – محاضرات فى علم الأسلوب للدكتور أحمد درويش ١٩٨٣ – ١٩٨٤م – بدون ذكر لدار النشر .

٦٣ – المحتسب لابن جنى – تحقيق / على النجدى ناصف وآخريْن – صادر عن المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – القاهرة سنة ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م .
٦٤ – مختصر سعد الدين التفتازانى على تلخيص المفتاح للقزوينى – وتقرير العلامة الأمبابى – ط – صبيح / أولى ١٣٤٧ ه .
٦٥ – مدخل إلى كتابى عبد القاهر الجرجانى– للدكتور / محمد محمد أبى موسى – نشر مكتبة وهبه – أولى ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨م .
٦٦ – المسائل الشيرازات لأبى على الفارسى – تحقيق / حسن بن محمود هنداوى – طـ / كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع – أولى ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٤ م .
٦٧ – المسائل المُشكِلة المعروفة بالبغداديات لأبى على النحوى – دراسة وتحقيق / صلاح الدين عبد الله الشنكاوى – مطبعة العانى – بغداد – بدون تأريخ .
٦٨ – المطول فى شرح التلخيص لسعد الدين التفتازانى – نشر / المكتبة الأزهرية للتراث – بدون تاريخ .
٦٩ –
٧٠ – معجم الأدباء لياقوت الحموى– ط / دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ١٤١١ هـ – ١٩٩١ م .
٧١ – المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل ، للدكتور / عبد العزيز عبده أبو عبد الله – نشر / منشورات الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع – طرابلس – ليبيا – بدون تاريخ .
٧٢ – مفتاح العلوم للسكاكى – تعليق وضبط / نعيم زرزور – ط / دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ثانية ١٤٠٧ ه / ١٩٨٧ م .
٧٣ – مفتاح العلوم للسكاكى – ط / مصطفى الحلبى – ثانية ١٤١١ هـ / ١٩٩٠م .

٧٤ – المقاييس البلاغية عند الجاحظ فى البيان والتبيين للدكتور / فوزى السيد عبد ربه – ط دار الثقافة للنشر والتوزيع ١٩٨٣م .
٧٥ – المقتضب للمبرِّد – تحقيق / محمد عبد الخالق عضيمة – ط عالم الكتب – بيروت – لبنان ١٤٣١ هـ / ٢٠١٠م .
٧٦ – الموافقات فى أصول الشريعة لأبى إسحاق الشاطبى شرح وتحقيق / فضيلة الشيخ عبد الله دراز – نشر / دار المعرفة – بيروت – لبنان ط، / أولى ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م .
٧٧ – الموجز فى تاريخ البلاغة للدكتور / مازن مبارك – نشر / دار الفكر المعاصر– بيروت – لبنان ط/ ثانية – ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م .
٧٨ – موقف إبراهيم أنيس من " النظم " عند عبد القاهر للأستاذ الدكتور / عبدالمنعم سيد عبد السلام الأشقر – بحث منشور ضمن مجلة كلية التربية العربية بأسيوط (العدد العشرون ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م) .
٧٩ – نظم الدرر فى تناسب الآيات والسور للإمام البقاعى (ت ٨٨٥ هـ) – تحقيق / عبد الرازق طالب المهدى – نشر / دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ١٤١٥ هـ ، ١٩٩٥ م .
٨٠ – النظم وبناء الأسلوب فى البلاغة العربية للدكتور / شفيع السيد – نشر / مكتبة الآداب ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م .

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدِّمة	٣٩٥٥
المبحث الأول: التقديم والتأخير فى تراث "سيبويه" (عرض وتحليل)	٣٩٦١
أغراض التقديم والتأخير وصوره عند (سيبويه)	٣٩٧٣
أولاً : أغراض التقديم :	٣٩٧٥
ثانياً : صور (التقديم والتأخير) عند (سيبويه)	٣٩٩٦
المبحث الثانى : التقديم والتأخير عند الإمام عبد القاهر الجرجـــانى في "الدلائل" (عرض وتحليل)	٤٠٢٢
توطئة	٤٠٢٢
أهمية التقديم وفوائده	٤٠٣٤
التفرقة بين نوعين من التقديم من خلال ما ذكره النحاة	٤٠٣٤
ضرورة ربط التوجيه الإعرابى بالمعنى البلاغى	٤٠٤٥
استدراكات الإمام على أسلافه فى بعض ما ذهبوا إليه فى التقـــديم والتأخير وغيره من الأساليب	٤٠٤٦
ارتباط التوجيه البلاغى بالقراءات القرآنية	٤٠٥١
موقف الإمام ممن قام من العلماء قبله بتقسيم التقديم والتأخير إلى مفيد وغير مفيد وتخطئهم فى ذلك	٤٠٥٢
مسائل فى التقديم والتأخير	٤٠٥٤
المسألة الأولى : (التقديم فى إطار الاستفهام)	٤٠٥٨
أولاً : التقديم والتأخير بين الفعل والاسم فى الاستفهام الحقيقى	٤٠٥٨
ثانياً:التقديم والتأخير بين الفعل والاسم فى حيِّز الاستفهام التقريرى	٤٠٦٤
ثالثاً: التقديم والتأخير بين الاسم والفعل فى إطار الاستفهام الإنكارى	٤٠٦٩

الموضوع	الصفحة
صور أخرى لإنكار الفعل لا يكون فيها ذلك الفعل والياً للهمزة	٤٠٧٤
سمات الإنكار بالاستفهام	٤٠٨٨
مزية أخرى للاستفهام الإنكارى	٤٠٨٨
تقديم المفعول فى إطار الاستفهام الإنكارى	٤٠٩٢
المسألة الثانية من مسائل التقديم والتأخير (التقديم والتأخير فى إطار النفى)	٤١٠٠
التقديم والتأخير فى الخبر المثبت	٤١١٣
أثر (سيبويه) فيما أثاره (الإمام) فى بيانه عن (التقديم فى الخبر المُثبت) وتصريح الإمام بذلك	٤١١٩
سر إفادة التقديم التقوية	٤١٢١
أدلة الإمام على أنَّ تقديم المُحدَّث عنه يقتضى تأكيد الخبر وتحقيقه ومقامات ذلك	٤١٢٤
دليل آخر للإمام على أهمية تقديم المحدَّث عنه ؛ لإفادة التأكيد والتقوية	٤١٢٨
اعتراض وجوابه	٤١٢٩
أثر (ابن جنى) فى المسألة المذكورة	٤١٣٦
تقديم المُحدَّث عنه فى الخبر المنفى	٤١٣٨
تقديم (مثل) و(غير) كالأمر اللازم اتباعاً للاستعمال الوارد عن العرب	٤١٤٠
السِّرُّ فى وصف الإمام تقديم (مثل ، وغير) فيما ذكر بأنَّه كاللازم	٤١٤٥
دستور فى التقديم والتأخير لأسلوبى الاستفهام والخبر	٤١٥٢

الموضوع	الصفحة
تقديم النكرة وبناء الفعل عليها والعكس	٤١٥٦
أولاً : تقديم النكرة وتأخيرها فى الاستفهام	٤١٥٦
ثانياً : تقديم النكرة وتأخيرها فى الخبر	٤١٥٩
استشهاد الإمام لِما ذكر فى مسألتنا بـــ (مثل) عربيٍّ شائع	٤١٦٠
المبحث الثالث : موازنة بين العالِميْن الجليليْن	٤١٧٠
خاتمة البحث وأهم نتائجه	٤٢١٣
فهرس المصادر والمراجع	٤٢٣٠
فهرس الموضوعات	٤٢٣٧